بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة اليرموك
كلية الآداب
قسم اللغة العربية

المحمولات في الدرس النحوي

دراسة وصفية وتحليلية

The Analogical Dependants in the Traditional Grammar- A Descriptive and Analytical Study

إعداد الطالبة
لينا عليّ محمود الجرّاح

إشراف
الأستاذ الدكتور عبد القادر مرعي الخليل

الفصل الأول للعام الدراسي
٢٠١٠-٢٠١١

جامعة اليرموك
كلية الآداب
قسم اللغة العربية

المحمولات في الدرس النحوي

دراسة وصفية وتحليلية

The Analogical Dependants in the Traditional Grammar- A Descriptive and Analytical Study

إعداد الطالبة: لينا علي محمود الجراح

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات درجة الماجستير
تخصص اللغة والنحو في جامعة اليرموك

لجنة المناقشة:

الأستاذ الدكتور عبد القادر مرعي الخليل..... مشرفا ورئيسا

الأستاذ الدكتور حنا بن جميل حداد .....عضوا

الأستاذ الدكتور رسلان بني ياسين..... عضوا

الأستاذ الدكتور محمد حسن عواد..... عضوا

الإهـــــــــداء

إلى من أنار لي درب الحياة، وقدم لي ينبوعاً من الحب والحنان، إلى من أعطاني العطف الصادق والقلب الكبير دون أن ينتظر مني مقابلاً إلى الذي بعث الحياة والعزم في كل كلمة وكل حرف في رسالتي.....

إلى والدي

إلى من أراها أملاً ونوراً يضيء لي دربي إلى مصدر قوتي وإرادتي في الحياة، إلى القلب الكبير إلى مصدر نجاحي، إلى من امتلأ قلبها بالحنان، ولهج لسانها بالدعاء لي.....

إلى أمي

إلى مصدر عزتي وبقائي، إلى الذين واكبوا مسيرة بحثي وساعدوني في دربي وغمروني بلطفهم ومحبتهم.....

إخواني وأخواتي

وإلى كل من علمني حرفا وإلى كل محب للعلم والعطاء

إلى كل من كان عونا لي في مسيرة دراستي

إلى كل من ساعدني ووقف إلى جانبي وقدم لي المساعدة ولم أستطع أن اشكره

إلى هؤلاء جميعا أهدي هذا الجهد المتواضع.

وإلى كل الذين أحبتـ

لينا الجراح

الشكر والتقدير

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فيطيب لي بعد أن بلغت هذه الرسالة بعون الله نهايتها، أن أتقدم بوافر الشكر والتقدير إلى مشرفي **الدكتور الفاضل عبد القادر مرعي** الذي تعهدني بالرعاية والتوجيه المستمرّين فله مني كل التقدير والاحترام.

وأرى لزاما عليّ أن أتوجه بوافر التقدير وعميق الشكر والعرفان إلى الأستاذ الدكتور حنا بن جميل حداد، والأستاذ الدكتور رسلان بني ياسين، والأستاذ الدكتور محمد حسن عواد على ما سيقدّمونه إليّ من توجيهٍ وإرشادٍ.

وكذلك أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من أسدى إليّ يد العون والمساعدة في قيامي بإعداد هذه الرسالة.

لينا الجراح

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
لجنة المناقشة	أ
الإهداء	ب
الشكر والتقدير	ج
فهرس المحتويات	د
الملخص بالعربية	و
المقدمة	١
الفصل الأول: مفهوم المحمولات في النحو العربي	٤
مفهوم الحمل	٥
علاقة الحمل بالقياس	٨
تأثر الحمل بالعلوم النقلية والعقلية	١٢
أركان الحمل	١٧
الفصل الثاني: المحمولات بإعرابها في العربية على غيرها	١٩
- مأطلق عليه المحمول:	٢٠
أولا: المحمول على جمع المذكر السالم	٢٠
ثانيا: المحمول على جمع المؤنث السالم	٣٢
ثالثا: المحمول على المثنى	٣٦
رابعا: المحمول على كان وأخواتها	٤٤
خامسا: المحمول على الحال	٦٤
سادسا: المحمول على المفعول المطلق	٧٠
- مأطلق عليه الحمل:	٨٠
أولا: الحمل على التأويل	٨٠
ثانثا: الحمل على الجوار	٩٢
اثالثا: لحمل على التوهم	١٢٠
رابعا: الحمل على الحكاية	١٥٤
الفصل الثالث: المحمولات بإعرابها على المعنى	١٦١
الحمل على القطع	١٦٢

المحتوى	الصفحة
الحمل على النقيض	١٩٣
الخاتمة	٢٢٦
الفهارس العامة	٢٢٩
فهرس المصادر والمراجع	٢٣٠
فهرس الآيات القرآنية الكريمة	٢٥٣
فهرس الأحاديث النبوية الشريفة	٢٦٤
فهرس القوافي الشعرية	٢٦٥
الملخص بالإنجليزية	٢٧٠

ملخص

لينا علي الجراح. المحمولات في الدرس النحوي" دراسة وصفية وتحليلية". رسالة ماجستير، جامعة اليرموك. ٢٠١٠م (المشرف الدكتور عبد القادر مرعي)

حاولت هذه الدراسة أن تعرض واحدةً من أهم ظواهر النحو العربي، ألا وهي المحمولات، وقد حاولت استجلاء هذه الظاهرة في كتب اللغة والنحو وفي كتب التفسير أيضا.

وهدفت هذه الدراسة إلى الوقوف على ظاهرة المحمولات النحوية، لما لهذه الظاهرة من أثر كبير في النظام النحوي العربي، ولمّا كانت هذه الظاهرة لم تدرس بشكل مستقل، ارتأت الباحثة أن تفرد لها دراسة مستقلة؛ لذلك سعت الدراسة إلى دراسة المحمولات في النظام النحوي العربي.

ولقد قسمت الدراسة إلى مقدمة وثلاثة فصول:

وقد تناولت في المقدمة موضوع الدراسة وأهميتها والدافع لاختيارها ومنهجها.

أمّا الفصل الأول فقد تناولت فيه مفهوم المحمولات في النحو العربي متمثلة بمفهوم الحمل وعلاقته بالقياس، وعلاقة الحمل بالمنطق والفقه، وأركان الحمل.

وأمّا الفصل الثاني فقد تناولت فيه المحمولات بإعرابها في العربية على غيرها متمثلة بالمحمول على جمع المذكر السالم، والمحمول على جمع المؤنث السالم، والمحمول على المثنى، والمحمول على كان وأخواتها، والمحمول على الحال، والمحمول على المفعول المطلق، والحمل على التأويل، والحمل على الجوار، والحمل على التوهم، والحمل على الحكاية.

وأمّا الفصل الثالث فقد تناولت فيه المحمولات بإعرابها على المعنى متمثلة بالحمل على القطع، والحمل على النقيض.

وذيلت الدراسة بخاتمة ضمنتها أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة

المقدمة

وضع النحاة العرب جملة من الضوابط لإعراب الأسماء والأفعال، فـواجهتم بعـض الألفاظ التي لا تنطبق عليها شروط إعراب الاسم أو الفعل، فبحثوا عن ضوابط لإعرابها، ولمّـا لم يجدوا لها ضوابط، ألحقوها بأقرب الألفاظ إعرابا لها؛ فألحقوا بعضها بإعراب المثنى، وآخر بجمع المذكر السالم، وآخر بجمع المؤنث السالم، وبعض الألفاظ لم يستطيعوا حملها على اللفظ، فحملوا إعرابها على المعنى؛ أي على القطع، أو على المخالفة.

إن ظواهر العربية كثيرة، وحمولها متعددة من بينها الحمل على التأويل والحمل علـى التوهم والحمل على القطع... وغيرها التي تشد انتباه الباحث إلى عبقرية نحاة العرب في الربط واستلهام الحكم، بل وعبقرية العربي في الاستعمال، وقد عدّه بعض النحاة خروجا عن الأصـل وهو عادة عند العرب، وتعد المحمولات في الدرس النحوي التي هي موضوع الدراسة أنموذجا من النماذج التي تشهد لهذه العبقرية في أصول النحو العربي وهو القياس؛ إذ لا يخفـي علـى القارئ ما لظاهرة الحمل من أهمية لدى النحوي والمفسر، ومالها من وظيفة كبير جدًا في توجيه الإعراب والمعنى والقاعدة النحوية أيضًا، فهو لا ينفك عن الأصول النحوية؛ إذ إنَّه في الأصـل منبثق منها وراجع إليها.

ولما كانت الباحثة تود أن تدرس ظاهرة المحمولات في الدرس النحويّ، فإنّها قد بحثـت كثيرًا في كتب النحو ومعاني القرآن لتجد مادة تصلح للدراسة.

وتنبع أهمية هذه الدراسة من أنها تلقي الضوء على ظاهرة المحمولات النحوية، لما لهذه الظاهرة من أثر كبير في النظام النحوي العربي. وقد وجدت دراسة تناولت الملحق بالحال والمفعول المطلق، ووجدت بعض الإشارات إلى هذه المحمولات عند علماء العربية القدماء،

مثل: كتاب "سر العربية" لابن الأنباري. ووجدتُ أبحاثا مستقلة تناولت جزئيات من هذا الموضوع، مثل: بحث حنا حداد بعنوان "الحمل على الجوار"؛ فالمكتبة العربية تفتقر إلى دراسات مختصة في هذا المضمار، من أجل هذا سعيتُ في هذا البحث إلى دراسة المحمولات في النظام النحوي العربي. ولذلك حاولت الدراسة الإجابة عن الأسئلة التالية:

- ما مفهوم المحمولات في النحو العربي؟
- ما هي أنماط المحمولات في النحو العربي؟

وقد اتبعتُ في هذه الدراسة منهجا وصفيّا تحليليّا؛ يقوم على جمع المادة الممثِّلة في كتب النحو عن المحمولات النحوية واستقرائها؛ لاستكناه الظاهرة وتجلّياتها وبيانها، مفسّرةً ومعلّلةً. وما يقتضي ذلك من مقدمات تُعدّ ضرورية للتوطئة للموضوع.

وقد اقتضت خطة هذه الدراسة أن تقع في ثلاثة فصول، تسبق بمقدمة، وجاءت المقدمة تتضمن موضوع الدراسة وأهميتها والدافع لاختيارها ومنهجها.

الفصل الأول: مفهوم المحمولات في النحو العربي

يتضمن هذا الفصل مفهوم الحمل وعلاقته بالقياس، وعلاقة الحمل بالمنطق والفقه، وأركان الحمل.

الفصل الثاني: المحمولات بإعرابها في العربية على غيرها:

يتضمن هذا الفصل المسائل التي تتعلق بالمحمولات بإعرابها في العربية على غيرها، وقد جاءت مسائل هذا الفصل في عشرة مباحث كما يلي:

المحمول على جمع المذكر السالم، والمحمول على جمع المؤنث السالم، والمحمول على المثنى، والمحمول على كان وأخواتها، والمحمول على الحال، والمحمول على المفعول المطلق، والحمل على التأويل، والحمل على الجوار، والحمل على التوهم، والحمل على الحكاية.

الفصل الثالث: المحمولات بإعرابها على المعنى:

سيخصص هذا الفصل لبحث المحمولات بإعرابها على المعنى، ولا يخفي ما في ذلك من علاقة كبيرة بالمعنى، وقد جاءت مسائل هذا الفصل في مبحثين كما يلي:

الحمل على القطع، والحمل على النقيض.

وبعد ذلك تأتي الخاتمة، وتتضمن نتائج الدراسة والتوصيات التي خرجت بها. وقد ذيلت هذا البحث بعد ذلك بعدد من الفهارس، مثل: فهرس الآيات الكريمة، وفهرس الأحاديث النبوية الشريفة، فهرس الأشعار والأراجيز.

وختامًا أرجو أن أكون قد وفقت في هذا العمل، وأن أكون قد أضفت لبنة جديدة إلى لبنات الدرس النحوي، فإن كنت أصبت فلله الحمد والمنة، وإن كانت الأخرى فجلَّ من لا يخطئ، والله أسأل أن ينفعني بهذا العمل، وأن يجعله في ميزان حسناتي.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

الفصل الأول

مفهوم المحمولات في النحو العربي

- مفهوم الحمل.
- علاقة الحمل بالقياس.
- تأثر الحمل بالعلوم النقلية والعقلية.
- أركان الحمل.

الفصل الأول

مفهوم المحمولات في العربية

مفهوم الحمل:

الحمل لغة:

عرّف الأزهري الحمل: بأنه ما كان لازمًا للشيء[1]. ولم يختلف الجوهري عن الأزهري كثيرا عندما قدم لنا الحمل؛ فقال: أعنته على الحمل وحَمّل على نفسه في السير: أي جَهَدها فيه، والحَمالَةُ بالفتح: ما تَتَحَمَّلُهُ عن القوم من الدية أو الغَرامَة، والحمل هو الكفيل. وحَمَل الشيءَ يَحْمِله حَمْلاً، ومنه الفعل حَمَلْتُ الشيء على ظهري أَحْمِلُهُ حَمْلاً ومنه قولة تعالى: ﴿مَنْ أَعْرَضَ عَنْهُ فَإِنَّهُ يَحْمِلُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وِزْرًا، خَالِدِينَ فِيهِ وَسَاءَ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ حِمْلًا ﴾[2]؛ أي وزرا [3].

أما ابن فارس فلم يبتعد عن سابقيه عندما قدم مادة (حمل) على أن جذره مكون من الحاء والميم واللام أصل واحد يدل على تقليل الشيء، وأسرع معاني هذا الجذر قفزًا إلى العقل هو أن الحمل ما كان في بطن أو على رأس شجر، واحتمله الغضب وأقله الغضب وذلك إذا أزعجه[4].

([1]) انظر: محمد بن أحمد الأزهري: **تهذيب اللغة**. تحقيق: عبد الله درويش ومحمد علي النجار. الدار المصرية العامة للتأليف والترجمة، ١٩٦٤، ج٥، ص٩٠، مادة " حمل".

([2]) سورة طه، الآيات ١٠٠- ١٠١.

([3]) انظر: إسماعيل بن حمادة الجوهري: **الصحاح " تاج اللغة وصحاح العربية"**. تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملاين، بيروت، ١٩٧٩، ج٤، ص١٦٧٦-١٦٧٨، مادة "حمل".

([4]) انظر: أحمد بن فارس: **معجم مقاييس اللغة**. تحقيق: عبد السلام هارون. دار الفكر، بيروت،١٩٧٠، ج٢، ص١٠٦، " مادة حمل"

ولم يخالف ابن منظور متقدميه عندما عرف (حمل)؛ إذ قال: وقوله تعالى: ﴿فَإِنَّمَا عَلَيْهِ مَا حُمِّلَ وَعَلَيْكُم مَّا حُمِّلْتُمْ﴾[1] فسره ثعلب فقال: على النبي ﷺ ما أُوحيَ إليه، وكُلِّف أن يُنَبِّه عليه، وعليكم أنتم الاتِّباع، وفي حديث عليّ:" **لا تُنَاظِروهم بالقرآن فإن القرآن حَمَّال ذو وُجُوه**"[2]؛ أي يُحْمَل عليه كُلُّ تأويل فيحتَمِله" [3].

الحمل اصطلاحا:

تعد ظاهرة الحمل واحدة من أبرز الطرق التي اعتمدها النحاة في القياس والتعليل، فالناظر، في ما وصل إلينا من مظان، لا يعدم وجود جملة من العبارات التي تشير إلى اعتماد النحاة على الحمل في تخريج الشواهد بالحمل من خلال إلحاق مصطلح بآخر لوجه من وجوه الشبه بينهما؛ ويكون ذلك بأن يتخذ مصطلح ما أساسا في القياس، ثم يحمل عليه ما يماثله في حكم من الأحكام؛ نحو المحمول على المثنى، والمحمول على جمع المذكر السالم... وغيرها. فذكر ابن جني أن الحمل من دأب العرب وعاداتهم، وهو عندهم سنة متبعة مسلوكة، "إذا أعطوا شيئًا من شيء حكما ما، قابلوا ذلك بأن يعطوا المأخوذ منه حكما من أحكام صاحبه عمارة بينهما وتتميما للشبه الجامع لهما"[4]. وقال الكفوي في الحمل أنه: " إلحاق القليل بالكثير"[5].

([1]) سورة النور، الآية ٥٤.

([2]) مجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد بن الأثير الجزري: **النهاية في غريب الحديث والأثر**. اشرف عليه وقدم له: علي بن حسن بن علي بن عبد الحميد الحلبي الأثري. دار ابن الجوزي المملكة العربية السعودية، الرياض، ١٩٩٩، ص٢٣٣؛ ونص الحديث فيه: " لا تُنَاظِروهم بالقرآن فإنه حَمَّال ذو وُجُوه"".

([3]) انظر: جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور: **لسان العرب**. دار إحياء التراث العربي ومؤسسة التاريخ العربي، بيروت، ١٩٩٩، ج٣، ص٣٣٢، "مادة الحمل".

([4]) عثمان بن جني:**الخصائص**. تحقيق: محمد علي النجار. المكتبة العلمية، القاهرة، ١٩٩٠، ج ١، ص٦٣.

([5]) أبو البقاء بن موسى الحسيني الكفوي: " **الكليات" معجم في المصطلحات والفروق اللغوية**. وضع فهارسه عدنان درويش ومحمد المصري. منشورات وزارة الثقافة، دمشق،١٩٧٦، ج ٥، ص ٣٠٢.

وعُرِف عند النحاة ما يسمى حمل النظير على النظير؛ أي إجراؤه مجرى نظير على أنه جامع بينهما، و"حمل الشيء على الشيء: ألحقه به في حكمه"[١]. فالحمل: هو إعطاء الكلم حكم ما ثبت لغيرها من الكلم المخالفة لها في نوعها، ولكن توجد بينهما مشابهة من بعض الوجوه[٢].

لعل معاني الحمل اصطلاحا كلها متقاربة؛ إذ إن الحمل ردّ الشيء إلى نظيره، بإلحاق أحدهما إلى الآخر. ولعل لفظ "الحمل" بمعناه الاصطلاحي، قد عرف منذ بواكير الدرس النحوي العربي، فقد وردت على لسان أبي عمرو بن العلاء في قوله: " أحملُ على الأكثر، وأُسَمِّي ما خَالَفني لغات "[٣].

والتواليف النحوية بدءًا من كتاب سيبويه تفيض بمفهوم الحمل، أو بما استخدم من مفردات دالة عليه، مثل: إجراء كذا مجرى كذا[٤]، إلحاق كذا بكذا[٥]، أو إعطاء كذا حكم كذا[٦]، أو إتباع شيء شيئًا[٧]، أو أنزلوه منزلة كذا[٨]، أو قياسا أو مقيس على كذا[٩].

---

(١) انظر: البستاني بطرس: **محيط المحيط**. مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٨٣، ص١٩٥، " مادة حمل".

(٢) انظر: محمد الخضر: **القياس في اللغة العربية**. المطبعة السلفية ومكتبتها، القاهرة، ١٩٨٣، ص٢٧.

(٣) انظر: أبو القاسم عبد الرحمن الحسن بن إسحاق الزبيدي: **طبقات النحويين واللغويين**. تحقيق: محمد أبو الفضل. دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٣، ص٣٩.

(٤) أبو البقاء الكفوي: " **الكليات**". مرجع سابق، ج٥، ص٢٣٧-٢٣٨.

(٥) المرجع السابق، ج٥، ص٣٠٢.

(٦) ابن جني: **الخصائص**. مرجع سابق، ج١، ص٦٣.

(٧) أبو العلاء المعري: **رسالة الملائكة**. تحقيق: لجنة من العلماء. دار الآفاق الجديدة، بيروت، ١٩٧٩، ص١٠٥.

(٨) سيبويه: **الكتاب**. تحقيق: عبد السلام هارون. عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٣، ج١، ص٣٧٩-٣٨٠.

(٩) ابن جني: **الخصائص**: مرجع سابق، ج ١، ص٣٥٩-٣٦٠.

علاقة الحمل بالقياس:

ثمة تقارب بين الحمل والقياس يبدو في تعريفات الحمل، فقد عرف الأنباري القياس أنه:"حملُ غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه"[1]، وقد عرف اللبدي الحمل بأنه: "قياس أمر على أمر وتحميل أحدهما على الآخر، والحمل طريق يسلكه النحاة، ويحيلون إليه الظاهرات الكلامية التي لا تنتظمها قواعد أصلية تنسب إليها"[2]، وقال تمام حسان في الحمل أنه: "تعدية الأحكام من المقيس عليه إلى المقيس"[3]؛ وبناء على ذلك فالقياس في اللغة هو ردّ الشيء إلى نظيره؛ بتقدير أحدهما على مثال الأخر؛ فعرف ابن منظور القياس لغة: فقال: "قاسَ الشيء يَقيسُه قَيْسًا وقِياسًا واقْتاسه وقَيَّسه إذا قدَّره على مثاله، والمِقياس: المِقدار. والمِقْياس: ما قِيسَ به. ويقال: هذه خَشَبَةٌ قِيسُ أُصبع أي قدر أُصبع. ويقال: قَايَسْت بين شيئين إذا قادَرْت بينهما"[4]. وفي الاصطلاح: قال ابن الأنباري:" هو حمل فرع على أصل بعلة، وإجراء حكم الأصل على الفرع"[5].

وعند دراسة النصوص نجد توافقا في المفهوم الاصطلاحي بين لفظي(الحمل) و(القياس)، ويوضح ذلك ما أورده ابن جني حينما سأل أستاذه أبا علي الفارسي بقوله: " أفترتجل اللغة ارتجالا؟ قال: ليس ارتجالا؛ لكنه مقيس على كلامهم، فهو إذن من كلامهم قال: ألا ترى

---

(1) انظر: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي: **الاقتراح في علم أصول النحو**. قدم له وضبطه وشرحه: أحمد سليم الحمصي ومحمد أحمد قاسم، جروس برس، (د.م)، ١٩٨٨، ص ٧٠.

(2) انظر: محمد النجيب اللبدي: **معجم المصطلحات النحوية والصرفية**. مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٥، ص٦٧.

(3) انظر: تمام حسان: **الأصول**. الهيئة المصرية العامة – للكتاب بمصر ودار الشؤون الثقافية العامة بالعرق، ١٩٨٨، ص١٧٦.

(4) ابن منظور: **لسان العرب**. مرجع سابق، ج١١، ص٣٧٠، مادة (قيس).

(5) كمال الدين أبي البركات عبد الرحمن محمد بن أبي سعد الأنباري: **الإغراب في جدل الإعراب، ولمع الأدلة في أصول النحو**. تحقيق: سعيد الأفغاني. المطبعة السورية، دمشق، ١٩٥٧، ص٩٣.

أنك تقول: طاب الخُشْكُنَان، فتجعله من كلام العرب، وإن لم تكن العرب تكلّمت به، هكذا قال: فيرفعك إيّاها كرفعها (ما) صار لذلك محمولا على كلامها ومنسوبا إلى لغتها"[1]. وقال أيضا: "فإنما يُحْمَلُ ما يُجهل على ما يُعْرَفُ، ويُقاس الغائبُ بالشاهد"[2].

ولعل عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي البصري أول من وجه القياس إلى معنى الحمل إذ قال: "..عليك بباب من النحو يطرد وينقاس" [3] أي يحمل عليه غيره في حكمه.

وبالرغم من هذا التوافق في المفهوم الاصطلاحي بين لفظي "الحمل" و"القياس" إلا أن الدارس يدرك أن ثمة فرقًا بيّنًا ينماز به مفهوم القياس عن فكرة الحمل، فيلاحظ أنهم يستعملونه بكثرة مرادفًا للقانون الكلي أو النظام العام للظاهرة اللغوية، ويؤيد هذا ما نصّ عليه الرضيّ بعبارة موجزة عن القياس في النحو فقال: "والمراد بالقياس: أن يكون هناك ضابط كلي"[4].

وبذلك فإن القياس يطلق على مفهومين، فأحيانًا يراد به جملة من العمليات الذهنية التي تؤدي إلى الاستنباط، فيقال مثلا: مذهب القياس. وطورًا يطلق على جزء من هذه العمليات فيراد به حمل فرع على أصل لعلة جامعة بينهما، وإعطاء حكم المقيس عليه في الإعراب والبناء والتصريف[5].

ونرى أن ما يؤكد أن القياس له ذانك المعنيان هو أن النحاة الأصوليين حين قاموا بوضع أصول النحو وتنظير أدلته تحدثوا عن دليل القياس مشيرين إلى معنَيَيْه هذين وإن كانوا

([1]) ابن جني: **الخصائص**. مرجع سابق، ج ١، ص٣٥٩.

([2]) ابن جني: **المنصف**. تحقيق: إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين. مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، القاهرة، ١٩٥٤، ج ١، ص١٠٢.

([3]) محمد الجمعي بن سلام: **طبقات الشعراء**. تحقيق: عمر فاروق الطّباع. دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، ١٩٩٧، ص٤٨.

([4]) جلال الدين أبي عمرو عثمان بن عمرو بن الحاجب: **الكافية في النحو**. شرح: رضي الدين محمد بن الحسن الإستراباذي. تحقيق: عبد العال سالم مكرم. عالم الكتب ، القاهرة، ٢٠٠٠، ج ١، ص٣٠٢.

([5]) محمد خير الحلواني: **أصول النحو العربي**. الناشر الأطلسي، الرباط، ١٩٨٣، ص٩١.

قد عرفوا القياس بأنه الحمل؛ ففي كتاب الأنباري(لمع الأدلة) نجد أولاً إشارة إلى أن القياس من أدلة النحو الضرورية: (أقسام أدلة النحو: نقل وقياس واستصحاب حال، ومراتبها كذلك، وكذلك استدلالاتها) [1]. وبعد انتهاء الأنباري من الحديث عن الدليل الأول "النقل"؛ تحدث عن الدليل الثاني" القياس" معرفًا إياه بأنه الحمل: "اعلم أن القياس في وضع اللسان بمعنى التقدير، وهو مصدر قايست الشيء مقايسة وقياسًا: قدرته.. وهو في عرف العلماء عبارة عن تقدير الفرع بحكم الأصل، وقيل:" هو حمل فرع على أصل بعلة، وإجراء حكم الأصل على الفرع"، وقيل: "هو إلحاق الفرع بالأصل بجامع". وهذه الحدود كلها متقاربة، ولا بد لكل قياس من أربعة أشياء: "أصل وفرع وعلة وحكم..." [2].

ثم أشار الأنباري إلى المعنى الثاني للقياس؛ وهو أنه يعني القواعد النحوية أيضا إذ قال: "اعلم أن إنكار القياس في النحو لا يتحقق؛ لأن النحو كله قياس؛ ولذا قيل في حدّه: النحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب، فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو.. وذلك أن أئمة الأمة من السلف والخلف أجمعوا على أن القياس شرط في رتبة الاجتهاد؛ وإن المجتهد لو جمع جميع العلوم لم يبلغ رتبة الاجتهاد حتى يعلم من قواعد النحو ما يعرف به المعاني المتعلقة معرفتها به منه.. وإذا بطل أن يكون النحو رواية ونقلاً؛ وجب أن يكون قياسا وعقلاً؛ والسر في ذلك هو أن عوامل الألفاظ يسيرة محصورة الألفاظ، والألفاظ كثيرة غير محصورة، فلو لم يجز القياس واقتصر على ما ورد في النقل من الاستعمال؛ لأدى ذلك إلى ألا يفي ما نخص بما لا يخص، وبقي كثير من المعاني لا يمكن التعبير عنها لعدم النقل، وذلك مناف لحكمة الوضع...

([1]) أبو البركات الأنباري: **الإغراب في جدل الإعراب ؛ ولمع الأدلة**. مرجع سابق، ص٨١.

([2]) المرجع السابق، ص٩٣.

فلو قلنا: إن النحو ثبت نقلاً لأدى ذلك إلى رفع الفرق بين اللغة والنحو؛ وإلى التسوية بين المقيس والمنقول، وذلك مخالف للمعقول[1].

ولعل السبب في عدم تفرقة النحاة بين القياس الذي هو عملية عقلية يجريها العربي بفطرته أو النحوي بصنعته وتُدعى هذه العملية الحمل، وبين القياس المتمثل بقواعد نحوية مسجلة في كتب النحو أو أصوله يتعلمها الطالب ليفقه أنظمة لغته أو يعمل بها المجتهد؛ ذلك السبب هو أن الغرض من قواعد النحو هو أن تكون من المقاييس التي تنطبق على جميع أمثلة الباب الواحد؛ فإذا فقِهَها المرء قاس عليها سائر أمثلة الباب التي يتعلمها، فالقواعد إذن قوانين مسجلة تقود طالب العلم إلى حملها على غيرها من الأمثلة، فالعلاقة بين المعنى الأول للقياس "القواعد" وبين المعنى الثاني" الحمل" هو أن الأول يقود إلى استخدام الثاني. وكان يفترض على النحاة أن يفرقوا بين الاثنين لئلا يشكل الأمر على المتخصصين الذين يرغبون في فهم مناهج النحو وأصوله[2].

إن هناك تداخلا بين اصطلاح القياس والحمل؛ فالقياس أوسع وأشمل من الحمل، ويعدّ الحمل من قواعد التوجيه في بعض الأمثلة، فهو مظهر من مظاهر التوسع في القياس، ولون من ألوان التصرف التي تشهد بحياة العربية ونموها، ولمّا كان القياس قد أخذ حقه في الحديث، لزمنا أن نولي الحمل اهتمامنا؛ لأن كل حمل يتضمن لونًا من ألوان العلة، وفهم الحمل يترتب عليه فهم أنواع من العلة. ومن المعلوم أنّ محمولات العربية متعددة مثل المحمول على جمع المذكر السالم والحمل على التأويل والحمل على الجوار ... وغيرها، هذه الحمول هي شرعة القياس ومنهاجه ومنطلقاته المختلفة.

---

(1) انظر: أبو البركات الأنباري: **الإغراب في جدل الإعراب؛ ولمع الأدلة**. مرجع سابق، ص٩٥-١٠٠.

(2) انظر: خالد بن سليمان الكندي: **التعليل النحوي في الدرس اللغوي**. دار المسيرة، عمان، ٢٠٠٧، ص ٧٦-٧٧.

تأثر الحمل بالعلوم النقلية والعقلية:

إن للحمل في النحو صلة وثيقة في بعض العلوم النقلية والعقلية كالفقه والمنطق، تتضح في الصورة الفكرية العامة في كل منها وذلك بوضع القوانين التي تلزم ما يندرج تحتها.

ويتضح ذلك في المنطق في هذه البديهات التي تساق لكي تحمل عليها النتيجة فتندرج تحتها وتأخذ حكمها. وكذلك الأمر في الفقه إذ يعد الأصل قضية عامة يحمل عليها الأفراد التي تصدق عليها هذه القضية.

وفي النحو كذلك تعد القاعدة حكما من أحكام الحمل يجب أن تخضع لها كل الأمثلة....فقد استخدم الأصوليون مصطلح" القياس" مرادفا لمصطلح " الحمل"؛ إذ ظهر ذلك في تعريفهم القياس اصطلاحا، فقالوا: هو" حمل معلوم على معلوم آخر في إثبات حكم لهما. أو نفيه عنهما بأمر جامع بينهما من إثبات حكم أو صفه لهما أو نفيهما عنهما"[1].

نجد إن الحمل يعني مشاركة أحد المعلومين للآخر في حكمه، وإنما أطلق لفظ معلوم؛ لأنه ربما كانت صورة المحمول والمحمول عليه عدمية، وربما كانت وجودية فلفظ المعلوم يكون شاملاً لها، فإنه لو أطلق على لفظ الموجود لخرج منه المعدوم، ولو أطلق لفظ الشيء لاختص- أيضا – بالموجود بناءً على ما قرره العلماء من أن الشيء هو الموجود. ولو قال حمل فرع على أصل، ربما أوهم اختصاصه بالموجود من جهة أن وصف أحدهما بكونه فرعا والآخر بكونه أصلا، وقد يظن أنه صفة وجودية والصفات الوجودية لا تكون صفة للمعدوم، وإن لم يكن حقا، فكان استعمال لفظ المعلوم أجمع وأمنع وأبعد عن الوهم الفاسد؛ وإنما قال:

([1]) محمد بن محمد: **المستصفى من علم الأصول**. تقديم وضبط وتعليق: الشيخ إبراهيم محمد رمضان. دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، ١٩٩٤، ج٢، ص٢٧٨؛ وفخر الدين محمد بن عمر بن الحسين الرازي: **المحصول في علم أصول الفقه**. اعتنى به: عز الدين ضلي. مؤسسة الرسالة، بيروت، ٢٠٠٨، ج٢، ص١٩٥.

"حمل معلوم على معلوم"؛ لأن القياس يستدعي المقايسة، وذلك لا يكون إلا بين شيئين، وأنه لولا القياس لكان إثبات الحكم أو نفيه في الفرع غير مستفاد من القياس، أو كان معللاً بعلة غير معتبره، فيكون بمجرد الرأي والتحكم وهو ممتنع[1].

وقيل في حد القياس: هو حمل موجود على موجود، كان ذلك ضربا من التخصيص. ولذلك قيل: حمل شيء على شيء. وقيل: هو حمل الشيء على شبيهه، فإن الاشتباه إنما يتحقق بموجودَين[2].

وعُرِّف القياس أيضا بأنه: "إلحاق أمر غير منصوص على حكمه الشرعي بأمر منصوص على حكمه، لاشتراكهما في علة الحكم"[3]. ففي القياس يقارن العقل بين موقف معين بموقف معلوم يماثله أو يناقضه؛ فالمراد من الإلحاق: هو الكشف والإظهار للحكم، وليس إثبات الحكم وإنشاءه؛ لأن الحكم ثابت للمقيس من وقت ثبوته للمقيس عليه، وإنما تأخر ظهوره إلى وقت بيان المجتهد بواسطة وجود العلة[4].

وبالنظر إلى النصوص نجد القياس عند الفقهاء يعتمد على التشابه بين المقيس والمقيس عليه، فتلحق الأشباه بالأشباه، وتحمل بعض الكلمات على بعض، فيعطى حكم المقيس عليه للمقيس لوجود شبه بينهما؛ فإن الحمل في النحو شبيه بالقياس الفقهي الذي يعني: إلحاق الأمثلة التي لم يرد فيها نص؛ بالأمثلة التي ورد فيها نص شرعي من الكتاب العزيز والسنة المطهرة؛

---

(1) علي بن محمد الآمدي: **الإحكام في أصول الأحكام**. تحقيق: سيد الجميلي. دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٨٦، ج٣، ص٢٠٥-٢٠٦.

(2) انظر: عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني: **التلخيص في أصول الفقه**. تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل. دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٣، ص٤٢٣-٤٢٤.

(3) انظر: إبراهيم بن علي أبو إسحاق الشيرازي: **اللمع في أصول الفقه**. دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٥، ص٥١.

(4) انظر: وهبة الزحيلي: **أصول الفقه الإسلامي**. دار الفكر للطباعة والنشر، دمشق، ١٩٨٦، ج١، ص٦٠٣.

إذا كانت من الباب نفسه الذي ينتمي إليه المثال المنصوص عليه، لأن أركان الحمل في النحو منتزعة من أركان القياس في الفقه.

وكما تأثر الحمل بالفقه تأثر بعلم الكلام أيضا؛ فإن الحمل مصطلح منطقي استخدمه المناطقة في دراساتهم؛ إذ ظهر عندهم ما يطلق عليه "القياس الحملي" و" القضية الحملية"، فتحدثوا عن القضية الحملية وعن أجزائها وأنواعها، وتعرضوا لمفهوم المحمول أثناء حديثهم عن القضية الحملية. فأشار أرسطو للمحمول؛ إذ وضع سلسلة المحمولات المتمثلة بـ: التعريف، والخاصة والعرض، والجنس، والفصل، وبذلك يكون المحمول عند أرسطو منـدرجا تحت هذه الفئات الخمس وهى ما نسميه اليوم بـ(الكليات الخمس)، وكان يسميه أرسطو واضع علم المنطق بالمحمولات[1].

وذهب الكفوي إلى أن الحمل " ألحق كذا بكذا إذا أتبعه به"[2]. وقد عدد حالات الحمل، سنذكر اثنتين منها لتبيان اختلاط مفهوم الحمل بالخصوصية اللغوية والإسلامية:

- حمل الموطأة: هو أن يكون الشيء محمولا على الموضوع بالحقيقة، بلا وساطة؛ كقولنا: (الإنسان حيوان)[3].
- حمل الأصول على الفروع، من ذلك أن لا يضاف ضارب إلى فاعله؛ لأنك لا تضيفه إليه مضمرا[4]. بل يجب أن يكون ذلك واضحا جليا بدون إضمار.

([1]) انظر: علي عبد المعطي محمد ومحمد محمد قاسم: **المنطق الأرسطي، أسسه ومباحثه**. دار المعرفة الجامعية، الأزاريطة، ١٩٨٥، ص١٨٠-١٨١.

([2]) انظر: أبو البقاء الكفوي: " **الكليات" معجم في المصطلحات والفروق اللغوية**. مرجع سابق، ج ٥، ص٣٠٢.

([3]) المرجع السابق، ج٢، ص٢١٦-٢١٧.

([4]) أبو حامد الغزالي: **معيار العلم في فن المنطق**. قدم له وعلق عليه وشرحه: علي بو ملحم. دار ومكتبة الهلال، بيروت،١٩٩٣، ص٧٧.

وقيل: الحمل: هو إعطاء شيء حكم آخر[1]. وقيل: حمل الشيء: إلحاقه به في حكمه، أو هو نسبة أمر إلى آخر إيجابًا أو سلبًا، فإذا حكمنا على شيء فقلنا، مثلا: إن الإنسان حيوان، فالمحكوم به يقال له المحمول والمحكوم عليه يقال له الموضوع [2].

ولم يبتعد الآمدي في تعريفه للمحمول عن التعريفات السابقة إذ قال المحمول: "هو الطرف الذي يخبر عن الموضوع أو الذي يحكم به". وقال أيضا: "المحمول: هو ما يحكم على شيء آخر بأنه هو أو ليس هو"[3].

وتحدث الفارابي عن القضايا الحملية فقال:" هو الذي حكم فيه بأن معنى محمول على معنى أو ليس بمحمول عليه[4]، وهذا فيه تعبير عن طبيعة الحمل، والذي ينحا فيه منحى فقهيا ولغويا؛ إذ يتمثل الأول في استعمال تعبير الحكم، وأما الثاني فيتمثل في ما يوحى إليه التعبير السابق في إضافة معنى إلى معنى آخر.

إن القضية الحملية التي هي إحدى أنواع القضايا المنطقية تكون واحدة إذا كان محمولها واحدا بالمعنى لا بالاسم، وموضوعها- أيضا - واحدا بالمعنى. وقد تكون كثيرة بأن تكون محمولاتها أو موضوعاتها معان كثيرة[5].

وأشار ابن سينا إلى أن القضية الحملية" تتم بأمور ثلاثة، فإنها تتم بمعنى الموضوع ومعنى المحمول وبالنسبة بينهما... فاللفظ -أيضا - إذا أريد أن يُحاذَى به ما في الضمير، يجب

---

(1) انظر: جلال الدين السيوطي: **معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم**. تحقيق: محمد إبراهيم عبادة. مكتبة الآداب،القاهرة،٢٠٠٤، ص١٢٠.

(2) انظر: صليبا جميل: **المعجم الفلسفي**. دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٧١، ج١، ص ٤٨٩.

(3) سيف الدين الآمدي: **المبين في شرح ألفاظ الحكماء والمتكلمين**. تحقيق: حسن محمود الشافعي. د.ن، القاهرة،١٩٨٣، ص٧٥.

(4) أبو حامد الغزالي: **معيار العلم في فن المنطق**: مرجع سابق، ص٨٦.

(5) انظر: أبو نصر الفارابي: **كتاب الألفاظ المستعملة في المنطق**. تحقيق: محسن مهدي. دار المشرق، بيروت، ١٩٨٦، ص٥٨-٥٩.

أن يتضمن ثلاث دلالات: دلالة على المعنى الذي للموضوع، وأخرى على المعنى الذي للمحمول، وثالثة على العلاقة والارتباط الذي بينهما"[1]. فالقضية الحملية تتألف من عناصر ثلاثة: الموضوع والمحمول والرابطة، وقد لا تظهر هذه الرابطة في اللغة العربية ويقتصر الأمر على الموضوع والمحمول تعويلا على فهم الذهن لتلك العلاقة، ويطلق مناطقة المسلمين على القضية التي يصرح فيها بالرابطة اسم: قضية ثلاثية، والتي لم يصرح فيها تسمى ثنائية[2]. وقال الجرجاني في الموضوع: "هو محل العرض المختص به"[3]. ويقابله في الجملة اللغوية، المبتدأ أو المخبر عنه. وقد درج استعمال التعبير للدلالة على موضوع القضية التي تحتمل الصدق أو الكذب، بحيث يسند المعنى الأول في القضية وهو الموضوع إلى الآخر إثباتا أو نفيا. ويقصد بالمحمول ما يحمل على الموضوع، ووضع الحمل في اللغة، بتأنيث المذكر أو بالعكس[4]؛ ليقوم في الجملة بدور الخبر للمخبر به (المبتدأ). ويعني المحمول هو الأمر في الذهن[5].

وهناك من أضاف عنصرًا رابعًا وهو علامة الكم، ويسمى أحيانا بـ"سور القضية الحملية"[6]، وهو اللفظ الذي يدل على الكم فيها وسُمّي سُورًا؛ لأنه يحصر القضية كما يحصر السور الحديقة[7].

([1]) ابن سينا: **الشفاء، المنطق، العبارة**. تحقيق: خضيري. موسوعة فلسفية، القاهرة، ١٩٧٠، ص٣٧-٣٨.

([2]) ابن سهلان الساوي: **البصائر النصيرية**. تحقيق: الشيخ الإمام محمد عبده، المطبعة الأميرية ببولاق، القاهرة، ١٨٩٨، ص٥٢؛ ومحمد مهران. **مدخل إلى المنطق الصوري**. دار الثقافة، القاهرة، ١٩٧٦، ص١٢٨.

([3]) علي بن محمد الجرجاني: **التعريفات**. ضبطه وصححه: جماعة من العلماء. دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٣، ص٢٣٦.

([4]) أبو حامد الغزالي: **معيار العلم في فن المنطق**: مرجع سابق، ص٧٥.

([5]) الجرجاني: **التعريفات**. مرجع سابق، ص٢٠٦.

([6]) علي عبد المعطي ومحمد محمد قاسم: **المنطق الصوري، أسسه ومباحثه**. مرجع سابق، ص٢٣٦.

([7]) إمام عبد الفتاح إمام: **محاضرات في المنطق**. دار الثقافة، القاهرة، ١٩٩٢، ص١٦١.

ويطلق الحملي على قسم من القياس الاقتراني "القياس الحملي"[1]؛ فالقياس عند المناطقة: "الحكم على شيء بحكم موجود في شبيهه"[2]، فهو قياس؛ لأن شيئا يقاس على شيء ثم يحكم له بما حكم به له، وهدفه هو البرهنة على أن شيئا يدخل أولا يدخل في طائفة من القضايا التي تأخذ حكم البديهيات.

ومما تقدم يتبين أن القياس هو الأصل في كل ظاهرة، وأن فكرة الحمل وسيلة أو أداة تحاول أن تحوي ما خرج عن هذه الظاهرة عن طريق إظهار علاقة أو اصطناع رابطة بين الظاهرة الأم وما خرج عنها.

أركان الحمل:

إن الحمل يمثل لونا من ألوان القياس في لغتنا العربية، والذي يعد من أهم الموضوعات في النحو العربي، و"فيه تظهر عبقرية نحاة العربية في طرائقهم في النظر، وما امتازوا به من فطنة واقتدار على النفاذ إلى المعاني المستسرّة وراء أوضاع الكلم"[3]؛ لذلك أي حمل نحوي إذا تحقق لا يخلو من أربعة أركان يقوم عليها، وهي:

- **الحكم:** هو إسناد أمر إلى آخر إيجابا أو سلبًا[4]، ومثاله: أن (الرفع بالألف) حكم يعطي لـ(كلا وكلتا) إذا أضيفتا.
- **المحمول عليه:** هو البنية اللغوية- المثال- أو الباب الذي يتصف بحكم معين[5]، ومثال ذلك: المثنى فهو باب نحوي من أحكامه النصب والرفع والجر.

---

(1) أبو حامد الغزالي: **معيار العلم في فن المنطق**. مرجع سابق، ص١٠٩.

(2) عبد الفتاح إسماعيل شلبي: **أبو علي الفارسي**. دار النهضة، مصر، ١٩٥٨، ص٢١٧.

(3) منى إلياس: **القياس في النحو العربي مع تحقيق باب الشاذ من المسائل العسكريات لأبي علي الفارسي**. دار الفكر، دمشق، ١٩٨٥، ص ٥.

(4) أبو البقاء الكفوي: **الكليات**. مرجع سابق، ج٢، ص٢٢٠.

(5) خالد بن سليمان الكندي: **التعليل النحوي في الدرس اللغوي**. مصدر سابق، ص ٧٨.

- **المحمول" المقيس"**: هو الفرع[1]؛ أي البينة اللغوية- المثال- أو الباب الـذي تريـد أن تعطيه حكمًا من أحكام المقيس عليه[2]، ومثال المحمول: (كلا وكلتـا) محمـولات علـى المثنى.
- **العلة**: هي الشبه أو العلة التي تتحقق في المقيس والمقيس عليه[3]؛ أي العلاقة التـي رأى المتكلم العادي أو النحوي أنها تربط بين المحمول والمحمول عليه فقاس أحدهما بـالأخر وهذه العلاقة أو السبب أو الجامع الذي يربط بين المحمول والمحمول عليه قد تكون قوية أي مقنعة، وقد تكون واهية ضعيفة، وعلى هذا قد يكون الحمل جلياً مقبولا لاستعمال اللغة إياه، وقد يكون خفيًا ضعيفًا لعدم قبولها به[4].

([1]) محمد عاشور سويح: **القياس النحوي بين مدرستي البصرة والكوفة**. الدار الجماهيرية للنشر والتوزيـع، مصراتا – الجماهيرية العربية الليبية، ١٩٨٦، ص٨٧.

([2]) خالد بن سليمان الكندي: **التعليل النحوي في الدرس اللغوي**. مصدر سابق، ص ٧٨.

([3]) محمد عاشور سويح: **القياس النحوي بين مدرستي البصرة والكوفة**. مصدر سابق، ص٨٧.

([4]) خالد بن سليمان الكندي: **التعليل النحوي في الدرس اللغوي**. مصدر سابق، ص ٧٨.

الفصل الثاني

المحمولات بإعرابها في العربية على غيرها

- **ما أطلق عليه المحمول:**

أولا: المحمول على جمع المذكر السالم.

ثانيا: المحمول على جمع المؤنث السالم.

ثالثا: المحمول على المثنى.

رابعا: المحمول على كان وأخواتها.

خامسا: المحمول على الحال.

سادسا: المحمول على المفعول المطلق.

- **ما أطلق عليه الحمل:**

أولا: الحمل على التأويل.

ثانيا: الحمل على الجوار.

ثالثا: الحمل على التوهم.

رابعا: الحمل على الحكاية.

الفصل الثاني

المحمولات بإعرابها في العربية على غيرها

تنوعت أشكال المحمولات بإعرابها على غيرها في مظان النحاة، وقد جمعت الباحثة المحمولات فكانت على النحو الآتي:

- **ما أطلق عليه المحمول:**

أولا: المحمول على جمع المذكر السالم:

- **مصطلح جمع المذكر السالم:**

عند النظر في كتب القدماء نجد أن معظم تعريفات جمع المذكر السالم كانت متشابهة لحد ما؛ فجمع المذكر السالم عند ابن جني هو:" الذي يكون في الرفع بالواو والنون، وفي الجر والنصب بالياء والنون"[1]. فتعريف ابن جني يقوم على الناحية الإعرابية وقد قامت العديد من تعريفات العلماء على هذه الناحية حيث عرف كل من ابن معطي[2] والشريف الجرجاني[3](جمع المذكر السالم):" ما ألحقته واوا مضمومًا ما قبلها رفعًا أو ياء مكسورًا ما قبلها نصبًا وجرًا ونونًا في الأحوال الثلاثة مفتوحة تحذف بالإضافة، ويفتح ما قبل الواو والياء في المعتل المقصور".

---

[1] أبو الفتح عثمان بن جني: **اللمع في العربية**. تحقيق: فائز فارس. دار الكتب الثقافية، الكويت، ١٩٧٢، ص٢٠.

[2] أبو حسين يحيى بن عبد الله بن عبد المعطي: **الفصول الخمسون**. تحقيق: محمود محمد الطناحي. عيسى البابى الحلبى وشركاه القاهرة، ١٩٧٢ ، ص١٦٢.

[3] الجرجاني: **التعريفات**. مرجع سابق، ص ٧٧.

وجعل ابن بابشاذ معنى جمع المذكر السالم مشروطا بأن يكون علما لمذكر عاقل أو أن تكون الصفة لمذكر عاقل عندما قال:" هو كل جمع لمذكر علم يعقل، أو لصفات من يعقل"[1]. أما كل من الأبذي[2] والفاكهي[3] فقد اختص تعريفهما بالمفهوم الدلالي للمصطلح فقد قالا جمع المذكر السالم هو: "ما دل على أكثر من اثنين وسلم فيه بناء الواحد". واتفق عباس حسن مع الأبذي والفاكهي عندما عرّف (جمع المذكر السالم) وقال فيه: "هو ما يدل على أكثر من أثنين، بسبب زيادة معينة في آخره، أغنت عن عطف المفردات المتماثلة في المعنى والحروف والحركات بعضها على بعض"[4].

وبعد استقراء هذه الأقوال نجد إن أفضلها قول ابن بشاذ لأنه وقف على شروط جمع المذكر السالم.

- **شروط جمع المذكر السالم:**

إن جمع المذكر السالم باب تنوب فيه الحروف مناب الحركات في الإعراب؛ فجمع المذكر السالم يرفع بالواو بدل الضمة، وينصب ويجر بالياء بدل الفتحة والكسرة، نحو قولك: "أقبل المهندسون، ورأيت المهندسين، ومررت بالمهندسين".

---

(1) طاهر بن أحمد بن بابشاذ: **شرح المقدمة المحسبة**. تحقيق: خالد عبد الكريم. المطبعة العصرية، الكويت، ١٩٧٦، ج١، ١٣٣.

(2) عبد الله بن أحمد المكي الفاكهي: **حدود النحو**: ضمن كتاب(كتابان في حدود النحو: الشيخ شهاب الدين الأبذي والشيخ عبد الله بن أحمد المكي الفاكهي). تحقيق: علي توفيق الحمد. دار الأمل، اربد، ٢٠٠٠، ص٤٩.

(3) الفاكهي: **حدود النحو**: ضمن كتاب(كتابان في حدود النحو: الشيخ شهاب الدين الأبذي والشيخ عبد الله بن أحمد المكي الفاكهي). مرجع سابق، ص٦٩.

(4) عباس حسن: **النحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرفيعة والحياة اللغوية المتجددة**. دار المعارف بمصر، القاهرة، ١٩٦١، ج١، ص٨٣.

وهذا ما أشار إليه ابن جني في خصائصه في باب هجوم الحركة أو الحرف في الحرف أو الحركة[1]ومن صوره قول القائل: (الرجز)

كفَّــاك كــفٌ لا تُليــق درهَمــا جُودًا وأخرى تُعطِ بالسَّيف الــدَّما[2]

يريد: تعطي[3]، فحذف الياء، وأناب عنها بالكسرة.

وجمع المذكر السالم هو كل جمعٍ سلِمَ فيه بناء الواحد، وكان جامدًا أو صفة، فإن كــان كذلك جمع بالواو والنون أو بالياء والنون، وكانت هذه الحروف هــي حــروف الإعــراب[4]؛ فالجامد هو كل اسم دل على الذات من غير اعتبار وصفٍ [5]. ويشترط فيه أن يكــون علمــا لمذكر عاقل خالي من التأنيث ومن التركيب[6].

أما الصفة فهي كل ما اشتق للدلالة على ذات ومعنى[7]، ويشترط فيها أن تكون صــفة لعاقل، وخالية من تاء التأنيث، وليست على وزن "أفعل" الذي مؤنثة على وزن" فعلاء" أو على

---

(1) انظر: ابن جنى: **الخصائص:** مرجع سابق، ج٣، ص١٣٣.

(2) لم أعثر على قائله؛ والبيت من شواهد: حنا حداد: **معجم الشواهد الشعرية**. دار العلــوم للطباعــة والنــشر، الرياض، ١٩٨٤، ص١٥٧و ٦١٧.

(3) انظر: ابن جنى: **الخصائص:** مرجع سابق، ج٣، ص١٣٣.

(4) انظر: سيبويه: **الكتاب:** مرجع سابق، ج١، ص١٨.

(5) انظر: بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله بن عقيل: **شرح ابن عقيل على ألفيــة ابــن مالــك**. تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد. مكتبة دار التراث، القاهرة، ٢٠٠٥، ج١، ص٥٣.

(6) انظر: ابن هشام الأنصاري: **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**. مرجع سابق، ج١، ص٥١؛ وجلال الــدين السيوطي:**همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**. تحقيق وشرح: عبد السلام هارون، وعبــد العــال ســالم مكرم، مؤسسة الرسالة، القاهرة، ١٩٨٧، ج١، ص١٥٢-١٥٣؛ ومحمد بن علي الصبان: **حاشية الــصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**. دار إحياء الكتب العلمية، القاهرة، ١٩٧٠، ج١، ص٨٠-٨٢.

(7) انظر: ابن عقيل: **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**. مرجع سابق، ج١، ص٥٤.

زِنَةِ "فعلان" الذي مؤنثة على زِنَةِ" فعلى"، وأن تكون صفةً تقبل التاء أو تدلُّ على التفضيل نحو: (قائِم) و (مُذْنِب) و(أفْضَل) فلا يجمع نحو: (جَرِيح) و(صبور) و(سَكْرَان) و(أحْمَر) [1].

- **المحمول على جمع المذكر السالم:**

ألحق النحاة بجمع المذكر السالم جملة من الألفاظ التي لا ينطبق عليها التعريف، ولم تتحقق فيها شروط، ولكنها تعرب إعرابه؛ وفي ذلك قال ابن عقيل: "جمع المذكر السالم هو: ما سَلِمَ فيه بناء الواحد، ووُجِدَ فيه الشروط التي سبق ذكرها؛ فما لا واحِدَ له من لفظه، أو له واحدٌ غيرُ مستكمل للشروط؛ فليس بجمع مذكر سالم، بل هو مُلْحَق به"[2].

ويحمل على جمع المذكر السالم في إعرابه أربعة أنواع:

الأول: أسماء جموع، وهي: أولو وعَالمُون وعشرون وبابه[3]، وهي كلمات مسموعة تدل على معنى الجمع وليس لها مفرد من لفظها، ولكن لها مفرد من معناها[4]؛ فـ (أولو) حمل على جمع المذكر؛ لأنه لا مفرد له من لفظه، وإنما له واحد من معناه، وهو ذُو[5]، ومن شواهده قولُه تعالى: ﴿ وَلَا يَأْتَلِ أُوْلُوا الْفَضْلِ مِنكُمْ وَالسَّعَةِ أَن يُؤْتُوا أُوْلِي الْقُرْبَى ﴾[6]، وقال الله تعالى:

---

(1) انظر: ابن هشام الأنصاري: **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**. مرجع سابق، ج١، ص٥١؛ وابن عقيل: **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**. مرجع سابق، ج١، ص ٥٣- ٥٤.

(2) انظر: ابن عقيل: **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**. مرجع سابق، ج١، ص٥٥.

(3) ابن هشام الأنصاري: **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**. مرجع سابق، ج١، ص٥٢؛ ومحمد بن علي الصبان: **حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**. مرجع سابق، ج١، ص٨٢.

(4) عباس حسن: **النحو الوافي**. مرجع سابق، ج١، ص٩٥.

(5) رضي الدين الاستراباذي: **شرح الكافية في النحو**. مرجع سابق، ج١، ص٨٣؛ وعباس حسن: **النحو الوافي**. مرجع سابق، ج١، ص٩٥.

(6) سورة النور، الآية ٢٢.

﴿ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَذِكْرَىٰ لِأُولِي الْأَلْبَابِ ﴾[1] فهذا مثالُ المجرور؛ ففي الآية الأولى جاءت "أولوا" فاعلَ يأتل وعلامة رفعة الواو، وأولي مفعولا به منصوب بالياء، أما في الآية الثانية فقد جاءت أولي مجرورة بالياء.

وأما (عَالَمُونَ) فمفرده (عَالَم) ولكنه ليس بعلم ولا صفة، بل هو بمنزلة اسم الجنس؛ لأن المراد به: كل من سوى الله تعالى[2]؛ فهو جمع عالَم، تقول: هؤلاء عالَمون، ورأيت عالَمين، ولا واحد لـ(عالم) من لفظه؛ لأن عالما جمع لأشياء مختلفة، وإن جعل (عالم) لواحد منها صار جمعًا لأشياء مختلفة، وإن جعل (عالم) لأشياء متفقة.

ويقصد بـ (عِشْرُونَ وبابه): الأعداد من ثلاثين إلى تسعين؛ لأن الأعداد لمّا كان يقع على من يعقل نحو "عشرين رجلا" وعلى من لا يعقل نحو"عشرين ثوبا" وكذلك إلى التسعين، غلب جانب من يعقل على من لا يعقل[3]. وهي ملحقة بجمع المذكر لأنه ليس لها مفرد[4].

الثاني: جموع تكسير، وهي: بَنُون وحَرُّون وأرضون وسنون وبابه[5]، وهي كلمات مسموعة أيضا لها مفرد من لفظها، وهذا المفرد لا يسلم من التغير عند جمعه فلا يبقى على حالته التي كان عليها قبل الجمع، ولذلك يُسمونه جمع التكسير[6].

---

[1] سورة الزمر، الآية ٢١.

[2] ابن عقيل: **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**. مرجع سابق، ج١، ص٥٦.

[3] كمال الدين أبي البركات عبد الرحمن محمد بن أبي سعد الأنباري: **أسرار العربية**. تحقيق: بركات يوسف هبّود. دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، ١٩٩٩، ص٦٦.

[4] رضي الدين الاستراباذي: **شرح الكافية في النحو**. مرجع سابق، ج١، ص٨٣.

[5] محمد بن علي الصبان: **حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**. مرجع سابق، ج١، ص٨٢.

[6] عباس حسن: **النحو الوافي**. مرجع سابق، ج١، ص٩٦.

فإن هذا الجمع مُطَّرِد في كل ثلاثي حذفت لامه وعُوِّضَ عنها هاء التأنيث ولم يُكَسَّرْ، نحو: عِضَةٍ وعضِين، وعِزَةٍ وعِزِين، وثُبَة وثُبَين، قال الله تعالى: ﴿كَمْ لَبِثْتُمْ فِي الْأَرْضِ عَدَدَ سِنِينَ﴾[1]، ﴿الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ﴾[2]، ﴿عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ عِزِينَ﴾[3]، ولا يجوز ذلك في نحو: تَمْرَة لعدم الحذف، ولا في نحو: (يد) و(دم)، وشذ أبُون وأخون، ولا في اسمٍ وأختٍ وبنت لأن العوض غير التاء، شذ بنون، ولا في نحو: شاةٍ وشَفَةٍ لأنهما كُسِّرا على شِياه وشِفاه[4].

فلفظة (أرَضُونَ) بفتح الراء، جمع (أرض) وهو علم لمؤنث[5]؛ فالأرض مؤنثة بدليل قوله تعالى: ﴿وَأَخْرَجَتِ الْأَرْضُ أَثْقَالَهَا﴾ [6] وهي مما لا يعقل قَطْعا، وإنما حَقُّ هذا الإعراب أي الذي يجمع بالواو والنون أن يكون في جمع تصحيح لمذكرٍ عاقلٍ، تقول:" هذه أرَضُونَ، ورأيت أرَضِينَ، ومررت بأرَضِينَ، وفي الحديث" **مَنْ غَصَبَ قِيدَ شِبْرٍ مِنْ أَرْضٍ طُوِّقَهُ مِنْ سَبْعِ أَرَضِينَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ**"[7].

---

(1) سورة المؤمنون، الآية ١١٢.

(2) سورة الحجر، الآية ٩١.

(3) سورة المعارج، الآية ٣٧.

(4) ابن هشام الأنصاري: **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**. مرجع سابق، ج١، ص٥٢؛ ومحمد بن علي الصبان: **حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**. مرجع سابق، ج١، ص٨٥-٨٦.

(5) ابن عقيل: **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**. مرجع سابق، ج١، ص٥٦.

(6) سورة الزلزلة، الآية ٢.

(7) أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بخاري: **صحيح بخاري**. اعتنى به: عز الدين ضلي وعماد الطيار وياسر حسن. مؤسسة الرسالة، بيروت، ٢٠٠٨، ص٥٦٤، حديث رقم(٣١٩٥)، ونص الحديث في صحيح بخاري: حدّثنا عليّ بن عبد الله: أخبرنا ابن عُلَيّة، عن عليّ بن المبارك: حدّثنا يحيى بن أبي كثير، عن محمد لن إبراهيم بن الحارث، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، وكان بينه وبين أُناس خصومةٌ في أرض، فدخل على عائشة فذكر لها ذلك، فقالت: يا أبا سلمة اجتنب الأرض، فإن رسول الله ــ ﷺ ــ قال: "من ظَلَم قِيدَ شبرٍ طُوِّقَهُ من سبع أرَضين".

وربما سكنت الراء في الضرورة[1] كقوله: (الطويل)

لقَدْ ضَجَّتِ الأرْضُونَ إذْ قَامَ مِنْ بَنِي هَدَادِ خَطِيبٌ فَوقَ أعْوَادِ مِنْبَرِ[2]

ولم يسلم فيه بناء المفرد عند جمعه، فإن مفرده (أرض) بسكون الراء والجمع بفتحها، وجمع المذكر السالم لا بد أن يسلم فيه بناء المفرد فلا يحصل فيه تغيير لا في حركة ولا في حرف من زيادة أو نقصان عدا الواو والنون والياء والنون؛ لذلك ألحقت. وإن الأصل في أرض:" أرضة" بدليل قولهم في التصغير: "أُرَيْضَة"، وكان القياس يقتضي أن تُجمع بالألف والتاء، إلا أنّهم لمّا حذفوا التّاء من أرض؛ جمعوا بالواو والنون تعويضا عن حذف التاء وتخصيصا له بشيء، لا يكون في سائر أخواته[3].

ومثله: عِضَةٌ(بمعنى: كذب وافتراء) وجمعها: عِضُون. وأصل المفرد: عِضَوٌ فهو اسم ثلاثي حذفت لامه، وعوض عنها تاء التأنيث؛ فقال الله تعالى: ﴿الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ﴾ [4] فعِضين مفعول ثانٍ لجعل منصوب بالياء؛ يعني أنهم فرقوا القول في القرآن فقال بعضهم: سحر. وقال بعضهم: كَهَانة. وقال بعضهم: أساطير الأولين[5].

---

[1] ابن هشام: **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب**. مرجع سابق، ص٥٦-٥٧.

[2] لم أعثر على قائله، والبيت من شواهد: ابن هشام: **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب**. مرجع سابق، ص٥٧.

[3] أبو البركات الأنباري: **أسرار العربية**. مرجع سابق، ص٦٧.

[4] سورة الحجر، الآية ٩١.

[5] ابن هشام: **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب**. مرجع سابق، ص٦٠-٦١.

وقد اختلف فيها فقيل أصلُها عِضْوٌ من قولهم: "عَضَّيْتُه تَعْضِيَةً " إذا فرقته[1]، قال رؤبة: (الرجز)

وَلَـــــيْسَ دِيـــــنُ اللَّـــــهِ بِالْمُعَـــــضّا[2]

وقيل: أصلها عضهه من العضَهِ وهو الكذب والبهتان[3].

وفي الحديث:" **لا يَعْضَه بعضكم بعضًا**"[4]. والعضة أيضا السحر في لغة قريش[5].

ومثله عِزَةٌ ــ بكسر العين وفتح الزاي وهي الفرقة من الناس ــ وجمعها: عِزُون؛ فقال الله تعالى:﴿ **عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ عِزِينَ** ﴾[6] أي فِرَقاً شَتَّى لأن كل فرقة تعتزي إلى غير مَنْ تعتزي إليه الفرقة الأخرى وانتصابها على أنها صفة لِمُهْطِعين بمعنى مُسْرعين وانتصابُ مهطعين على الحال[7].

---

(1) محمد بن علي الصبان: **حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**. مرجع سابق، ج١، ص٨٤.

(2) رؤبة بن العجاج: **ديوان رؤبة بن العجاج ضمن مجموع أشعار العرب**. اعتنى بتصحيحه وترتيبه: وليم بن الورد البروسي. مراجعة: لجنة إحياء التراث العربي في دار الآفاق الجديدة. منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، ١٩٨٠، ص٨١، وتمام الرجز:

وَلَـــــيْسَ دِيـــــنُ اللَّـــــهِ بِالْمُعَـــــضّا
إِنَّ لَنَـــــا هَوَّاسَـــــةً عِرَبْـــــضا

(3) ابن هشام: **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب**. مرجع سابق، ص٦١؛ ومحمد بن علي الصبان: **حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**. مرجع سابق، ج١، ص٨٤.

(4) ابن الأثير: **النهاية في غريب الحديث والأثر**. مرجع سابق، ص٦٢٣، ونص الحديث فيه: " لا يَعْضَه بعضنا بعضًا ".

(5) محمد بن علي الصبان: **حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**. مرجع سابق، ج١، ص٨٤.

(6) سورة المعارج، الآية ٣٧.

(7) ابن هشام: **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب**. مرجع سابق، ص٥٩.

ومثله ثبة فأصلها – الجماعة- ثبو وقيل ثبي من ثبيت[1]. وقال سيبويه: ثُبَة تجمع ثبون وثُبِينَ في الرفع والنصب والجرّ[2]، وإنما جمعت بالواو والنون، حيث ثبة التي هي الجماعة محذوف آخرها تصغّر: ثبيّة، وثبة الحوض: وسطه حيث يثوب الماء إليه، تضغّر: ثويبة؛ لأن هذا محذوفة منه عين الفعل، وإنما اشتقت (ثبة) الجماعة من "ثبو أو ثبي"[3].

وأما (بنون) هذا جمع مفرده: (ابن) لكنه لم يسلم من التغيير، فقد حذفت منه الهمزة وتحركت الباء فألحق بجمع المذكر السالم[4].

وأما(سِنُونَ وبَابُهُ) فسنون: مفرده (سنة) وهو ليس بعلم، وهو لمؤنث، ومختوم بالتاء، ولغير العاقل و(سنة) اسم ثلاثي أصله (سَنَوٌ) بدليل جمعه على (سنوات)؛ فقد حذفت لامه وهي (الواو) لأن وزنه (فَعَلٌ) وعوض عنها تاء التأنيث[5].

ومن شواهد سنينَ قولُه تعالى: ﴿ وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ ﴾ [6]، ولم تقع في القرآن مرفوعة ومثالهُا قولُ الشاعر[7]: (الكامل)

---

(1) محمد بن علي الصبان: **حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**. مرجع سابق، ج١، ص٨٥.

(2) سيبويه: **الكتاب**. مرجع سابق، ج٣، ص٥٩٨.

(3) عباس حسن: **النحو الوافي**. مرجع سابق، ج١، ص٩٧.

(4) محمد بن علي الصبان: **حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**. مرجع سابق، ج١، ص٨٥.

(5) أبو البركات الأنباري: **أسرار العربية**. **مرجع سابق**، ص٦٧؛ وابن هشام: **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب**. مرجع سابق، ص٥٧-٥٨.

(6) سورة الكهف، الآية ٢٥.

(7) ابن هشام: **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب**. مرجع سابق، ص٥٩.

ثُمَّ انْقَضَتْ تِلْكَ السِّنُونَ وَأَهْلُهَا فَكَأَنَّهَا وَكَأَنَّهُمْ أَحْلاَمُ [1]

ويقصد بـ (بَابُهُ) باب سنين، والمراد به: كل اسم ثلاثي حذفت لامه وعوض عنها تاء التأنيث المربوطة[2]. ويجوز في سنين وبابه طريقة أخرى من الإعراب وهي أن يكون بالياء دائما ويعرب بالحركات على النون، كما يصنع بكلمة (سنين) تمامًا، وعليه قول الشاعر[3]: (الطويل)

دَعَانِيَ مِنْ نَجْدٍ فَإِنَّ سِنِينَهُ لَعِبْنَ بِنَا شِيبًا وَشَيَّبْنَنَا مُرْدَا[4]

وبناءا على ذلك، نجد أن السبب في تسمية تلك الكلمات المسموعة بجمع التكسير؛ لأن تعريف جمع التكسير ينطبق عليها إذ هو:" ما تغير فيه نظم الواحد وبناؤه"[5].

الثالث: جموع تصحيح لم تستوف الشروط[6]: وهي كلمات مسموعة لم تستوف بعض الشروط الأخرى الخاصة بجمع المذكر؛ فألحقوها به، ولم يعدوها جمعا حقيقيا[7]؛ كأَهْلُونَ ووَابِلُونَ؛

---

[1] البيت لأبي تمام في: **ديوان أبي تمام بشرح الخطيب التبريزي**. تحقيق: محمد عبده عزام. دار المعارف بمصر، القاهرة، ١٩٦٤، ج٣، ص١٥٢.

[2] ابن هشام: **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب**. مرجع سابق، ص٥٧-٥٨.

[3] محمد بن علي الصبان: **حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**. مرجع سابق، ج١، ص٨٦.

[4] البيت لصمّة بن عبد الله الطفيل بن قرة القشيري، من بني عامر بن صعصعة، من مضر. شاعر غزل بدوي، من شعراء العصر الأموي، في: **ديوان بن عبد الله الصمة القشيري**. جمعه وحققه: الدكتور عبد العزيز محمد أبو الفضل. النادي الأدبي، الرياض، ١٩٨١، ص٦٠.

[5] أبو الفتح عثمان بن جني: **اللمع في العربية**: مرجع سابق، ص٢٢.

[6] ابن هشام الأنصاري: **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**. مرجع سابق، ج١، ص٥٢.

[7] عباس حسن: **النحو الوافي**. مرجع سابق، ج١، ص٩٨.

ووَابِلُونَ؛ لأن أهْلاً ووَابِلاً ليسا علمين ولا صفتين، ولأن وَابِلا لغير عاقل[1]؛ فأهلون جمع (أهل) ولكنه ليس بعلم ولا صفة، بل هو اسم جنس جامد للقريب بمعنى ذي القرابة[2].

الرابع: ما سُمِّي به من هذا الجمع وما ألحق به[3]: أي كلمات من هذا الجمع المستوفي للشروط أو مما ألحق به، وسمي بها، وصارت أعلاما[4]؛ كـ(عَلِيُّون وشبهه وزَيْدُون) مُسَمًّى به[5]. فـ (عِلِيُّون) هو اسم لأعلى الجنة، وهو في الأصل جمع، ثم سُمِّي به؛ لذلك أُلحق بهذا الجمع، وأعرب إعرابه. وقوله: (شبهه)؛ أي شبه عليين مما هو في الأصل جمع ثم سمى به كـ (زيدون) – علما – فتقول: هذا زيدونَ، ورأيت زيدينَ ومررت بزيدينَ، فنعربه إعراب هذا الجمع [6].

ويجوز في هذا النوع أن يُجري مَجْرَى (غِسْلِين) في لزُوم الياء والإعراب بالحركات على النون مُنَوَّنة، دون هذا أن يُجْرَى مُجْرى (عَرَبُون) في لزوم الواو، والإعراب بالحركات على النون مُنَوَّنة[7]، كقوله[8]: (الخفيف)

---

[1] ابن هشام الأنصاري: **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**. مرجع سابق، ج١، ص٥٢.

[2] محمد بن علي الصبان: **حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**. مرجع سابق، ج١، ص٨٢.

[3] ابن هشام الأنصاري: **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**. مرجع سابق، ج١، ص٥٢.

[4] عباس حسن: **النحو الوافي**. مرجع سابق، ج١، ص٩٩.

[5] ابن هشام الأنصاري: **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**. مرجع سابق، ج١، ص٥٢.

[6] محمد بن علي الصبان: **حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**. مرجع سابق، ج١، ص٨٣.

[7] ابن هشام الأنصاري: **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**. مرجع سابق، ج١، ص٥٢-٥٣.

[8] المرجع السابق، ج١، ص٥٥.

طـــالَ لَيْلـــي وَبِـــتُّ كَـــالمَجْنُونِ واعْتَرَتْنِي الهُمُومُ بِالمَـــاطِرُونِ[1]

ويجوز فيه وجه رابع وهو أن تلزمه الواو وفتح النون[2]. وبعضهم يُجْري بنين وباب سنين مجرى غِسْلين[3]، قال الشاعر: (الوافر)

وكَـــانَ لَنَـــا أَبُـــو حَـــسَنٍ عَلِـــيٌّ أَبَـــا بَـــرًّا، وَنَحْـــنُ لَـــهُ بَنِـــينُ[4]

---

[1] البيت لأبي دهبل الجمحي، وهب بن زمعة بن أسد بن جمح بن لؤي بن غالب القريشي. أحد الشعراء العشاق المشهورين من أهل مكة، وتوفي بعليب (موضع بتهامة)؛ في: **ديوان أبي دهبل الجمحي: رواية أبـــي عمـــرو الشيباني**. تحقيق: عبد العظيم عبد المحسن، مطبعة القضاة في النجف الأشرف، ١٩٧٢، ص٦٨.

[2] ابن هشام الأنصاري: **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**. مرجع سابق، ج١، ص٥٥.

[3] المرجع السابق، ج١، ص٥٣.

[4] البيت منسوب لسعيد بن قيس بن زيد الأصغر بن قيس بن زيد الهمداني، الملك. فارس من الدهاة الأجـــواد، من سلالة ملوك همدان؛ في: محمد محمد حسن شُرّاب: **شرح الشواهد الشعرية في أُمـــات الكتـــب النحويـــة**. مؤسسة الرسالة، بيروت، ٢٠٠٧، ج٣، ٢٠٨-٢٠٩.

ثانيا: المحمول على جمع المؤنث السالم:

- **مصطلح جمع المؤنث السالم:**

اتفقت مظان النحاة على تحديد معنى جمع المؤنث السالم بأنه: ما دلّ على أكثر من اثنين بسبب زيادة في آخره، أغنت عن عطف المفردات المتشابهة في المعنى والحروف والحركات؛ بعضها على بعض، وتلك الزيادة هي الألف والتاء في آخره. فقد عرف ابن معطي[1] والشريف الجرجاني[2]جمع المؤنث السالم بقولهما:" جمع المؤنث السالم ما لحقته ألف وتاءٌ مضمومة، رفعا ومكسورة، نصبًا وجرًا". وقال الأبذي[3] والفاكهي[4]: "الجمع المؤنث الصحيح: ما في آخره تاء زائدة بعد ألف". وجمع المؤنث السالم عند ابن هشام: هو" مَا جُمِعَ بِأَلِفٍ وتَاء مزيدتين"[5].

إن الألف والتاء يدلان على الجمع، نحو: (جاءت فاطمة) فهذا مفرد، فإذا قلنا: (جاءت الفاطمات) صار جمعا بسبب الألف والتاء، وهذا يقتضي ألا تكون الألف أو التاء موجودة في المفرد؛ ولهذا قال: (مزيدتين) مع أن هذه اللفظة لا يحتاج إليها إن كانت الباء في قوله (بألف وتاء) سببية، وإنْ كانت للمصاحبة فلابد من قيد الزيادة، وبذلك يخرج بالألف الزائدة: الألف الأصلية نحو: قضاة وغزاة، فإن التاء فيهما وإن كانت زائدة، إلا أن الألف فيهما أصلية؛ لأنها منقلبة عن أصل وهو الياء، لأن أصل (قضاة) قُضَيَة[6]. ويخرج بالتاء المزيدة: التاء الأصلية،

---

(1) أبو حسين يحيى بن عبد الله بن عبد المعطي: **الفصول الخمسون**. مرجع سابق، ص١٦٢-١٦٣.

(2) انظر: الجرجاني: **التعريفات**، مرجع سابق، ص٧٧.

(3) الفاكهي: **حدود النحو**: ضمن كتاب(كتابان في حدود النحو: الشيخ شهاب الدين الأبذي والشيخ عبد الله بن أحمد المكي الفاكهي). مرجع سابق، ص٤٩.

(4) المرجع السابق، ص٦٩.

(5) ابن هشام الأنصاري: **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**. مرجع سابق، ج١، ص٦٨.

(6) انظر: ابن عقيل: **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**. مرجع سابق، ج١، ص٦٤.

كتاء بيت وأبيات، وميت وأموات، وصوت وأصوات، فإن التاء فيها أصلية بدليل وجودها في المفرد، فلا يكون مما جُمع بألف وتاء، بل ينصب بالفتحة على الأصل[1].

اتفقت معظم الآراء في تعريف جمع المؤنث السالم: بأنه ما جمع بألف وتاء مزيدتين، ولكن أرى أن الألف هي عبارة عن إطالة الفتحة التي تكون موجودة على الحرف الذي قبل حرف التأنيث، وتاء علامة التأنيث.

إن جمع المؤنث السالم يُرفَع بالضمة ويجر بالكسرة على الأصل وينصب بالكسرة على خلاف الأصل[2]، تقول: (جَاءَتِ الهِنْدَاتُ ومَرَرْتُ بالهِنْدَاتِ ورَأَيْتُ الهِنْدَاتِ) وفي قوله تعالى: ﴿خَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ﴾[3] خلق فعل ماض والله فاعل والسمواتِ مفعول به والمفعول منصوب وعلامة النصب الكسرة نيابة عن الفتحة، وقال الله تعالى: ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ﴾[4] ونظائر ذلكَ كثيرة[5].

- **شروط جمع المؤنث السالم:**

حدد ابن هشام أن ما يجمع بالألف والتاء المزيدتين ستة أنواع:

- كل اسم مؤنث بالمعنى فقط، نحو:(هندات ودعدات وزينبات في جمع هند ودعد وزينب).
- كل اسم مؤنث بالتاء دون المعنى، نحو: (طلحات وحمزات في طلحة وحمزة)، إلا ثلاث كلمات: شفة، وآمة، وشامة.

---

(1) ابن عقيل: **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**. مرجع سابق، ج١، ص٦٤.

(2) انظر: ابن عقيل: **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**. مرجع سابق، ج١، ص٦٥؛ وابن هشام: **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب**. مرجع سابق، ص٣٩.

(3) سورة العنكبوت، الآية ٤٤.

(4) سورة النور، الآية ٢١.

(5) ابن هشام: **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب**. مرجع سابق، ص٣٩.

- كل اسم مؤنث بالتاء والمعنى جميعا، نحو: (فاطمات ومسلمات، في جمع فاطمة ومسلمة).
- كل اسم مؤنث بألف التأنيث المقصورة، نحو: (حبليات في حبلى).
- كل اسم مؤنث بألف التأنيث الممدودة، نحو: (عذراوات في جمع عذراء).
- كل اسم أو صفة لغير عاقل، نحو: (إصطبلات في جمع إصطبل)، ولا يمنع من تسميته سالما تغير بناء مفردة في حال الجمع كسجدات وزفرات – بفتح ثانيهما – في جمع سجدة وزفرة، بسكون ثانيهما، ونحو: ظلمات وغرفات – بضم ثانيهما – في جمع ظلمة وغرفة، بسكون ثانيهما، ونحو: حبليات وذكريات بقلب ألف مفرد بهما ياء؛ فإنهما جمع حبلى وذكرى، ونحو: صحروات وعذراوات، بقلب همزة مفرديهما واوا؛ فإنهما جمع صحراء وعذراء[1].

- **المحمول على جمع المؤنث السالم:**

حمل النحاة على جمع المؤنث السالم في إعرابه شيئين:

- كلمات لا مفرد لها من لفظها[2]، كـ (أُولات) مما يلحق بجمع المؤنث السالم، لأنه لا مفرد له من لفظه بل من معناه[3]. وهو (صاحبات) ومفرده (صاحبة)، وهو ملازم للإضافة لاسم جنس ظاهر، ولهذا يعرب إعراب الجمع بدون تنوين. قال تعالى: ﴿وَأُوْلَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَن يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾[4]؛ فـ (أولات الأحمال) مبتدأ مرفوع بالضمة، (والأحمال) مضاف إليه. وتنصب" أولاتُ " بالكسرة نيابةً عن الفتحة؛ قال الله

---

[1] ابن هشام الأنصاري: **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**. مرجع سابق، ج١، ص٦٨.

[2] حسن عباس: **النحو الوافي**. مرجع سابق، ج١، ص ١٠٨.

[3] محمد بن علي الصبان: **حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**. مرجع سابق، ج١، ص٩٣.

[4] سورة الطلاق، الآية ٤.

تعالى: ﴿وَإِن كُنَّ أُولَاتِ حَمْلٍ﴾[1]؛ فـ (أولات حمل) خبر (كان) منصوب بالكسرة، واسمها نون الإناث المدغمة في نون (كان)[2].

- (مَا سُمِّي بِهِ مِنْهُمَا) هذا النوع الثاني مما يلحق بهذا الجمع[3]: وهو ما سمي به من هذا الجمع وملحقاته، وصار علما لمذكر أو مؤنث بسبب التسمية، والمراد بقوله: (منهما)؛ أي ما سمي به من لفظ (أولات) وما سمي به مما جمع بألف وتاء، والمراد بالتسمية أن ينقل لفظ الجمع إلى العلمية فَيُنزَّل منزلة المفرد، نحو: (فاطمات، زينبات) ونحوهما مما صار علمًا على امرأة[4].

ومثله: (عرفات) (علم على المشعر المعروف)، تقول: هذه عرفاتٌ، ورأيت عرفاتٍ، ومررت بعرفاتٍ، فترفعه بالضمة، وتنصبه وتجره بالكسرة مع التنوين مراعاة لظاهره، وهو أنه جمع مع أن مدلوله مفرد، ومنه قوله تعالى: ﴿رَبِّكُمْ فَإِذَا أَفَضْتُم مِّنْ عَرَفَاتٍ فَاذْكُرُوا اللَّهَ عِندَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ﴾[5][6].

ومثله (أذرعات)، ينصب بالكسرة كما كان قبل التسمية به، ولا يُحذف منه التنوين، نحو: (هذه أذرعاتٌ، ورأيت أذرعات، ومررت بأذرعاتٍ)، هذا هو المذهب الصحيح، وفيه مذهبان آخران؛ أحدهما: أنه يُرفع بالضمة، وينصب ويجر بالكسرة، ويزال منه التنوين، نحو:

---

(1) سورة الطلاق، الآية ٦.

(2) ابن هشام: **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب**. مرجع سابق، ص٣٩- ٤٠.

(3) ابن عقيل: **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**. مرجع سابق، ج١، ص٦٥؛ ومحمد بن علي الصبان: **حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**. مرجع سابق، ج١، ص٩٣.

(4) عباس حسن: **النحو الوافي**.-مرجع سابق، ص ١٠٩.

(5) سورة البقرة، الآية ١٩٨.

(6) محمد بن علي الصبان: **حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**. مرجع سابق، ج١، ص٩٣.

(هذه أذرعاتُ، ورأيت أذرعاتِ، ومررت بأذرعاتِ)، والثاني: أنه يرفع بالضمة، وينصب ويجر بالفتحة، ويحذف منه التنوين، نحو: (هذه أذرعاتُ، ورأيت أذرعاتَ، ومررت بأذرعاتِ)[1]، ويروى قوله: (الطويل)

تَنَوَّرْتُهَا مِنْ أَذْرِعَاتٍ، وأَهْلُهَا بِيَثْرِبَ، أَدْنَى دَارِهَا نَظَرٌ عَالِ[2]

ثالثا: المحمول على المثنى:

- **مصطلح المثنى:**

قدمت الكتب النحوية القديمة عدة تعريفات لـ (المثنى) فجاء في شرح ملحة الإعراب:" المثنى هو:" الاسم الدال على مسميين متفقي اللفظ، ويشترك فيهما المذكر والمؤنث، ومن يعقل وما لا يعقل، ولا يدخل على حرف ولا فعل"[3].

---

[1] ابن عقيل: **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**. مرجع سابق، ج١، ص٦٥؛ ابن هشام الأنصاري: **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**. مرجع سابق، ج١، ص٦٩.

[2] البيت لامرئ القيس في: **ديوان امرئ القيس**. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٥، ص٣١.

[3] أبو محمد القاسم بن علي الحريري: **شرح ملحة الإعراب**. تحقيق: أحمد محمد قاسم. مطبعة عبير للكتاب والأعمال التجارية، القاهرة، ١٩٨٢، ص٧٠.

واتفق الزمخشري[1] والجزولي[2] وابن معط[3] والشلوبين[4] والشريف الجرجاني[5] على تعريف المثنى بأنه:" هو ما لحقت آخره زيادتان ألف وياء مفتوح ما قبلها ونون مكسوره لتكون الأولى علمًا لضم واحد إلى واحد، والأخرى عوضًا مما منع من الحركة والتنوين الثابتين في الواحد، ومن شأنه إذا لم يكن مُثَنًى مَنْقُوصٍ أن تبقى صيغة المفرد فيه محفوظة".

وعرفه الاستراباذي[6] بقولهما:" المثنى اسم المفرد زيد عليه ألف ونون، ليدل على أن معه مثله من جنسه وليس اثنان كذلك".

وقال ابن مالك:" المثنى: ما كان كالمسلمين في الزيادة والمعنى والصلاحية للتعري، وعطف مثله عليه مع سلامة المعنى واتفاق اللفظين"[7].

أما الوردي[8] والابذي[9] فقد عرفاه بقولهما:" هو الاسم الدال على اثنين بزيادة في آخره صالحًا للتجريد وعطف مثله عليه".

---

(1) أبو القاسم محمود بن عمرو الزمخشري: **المفصل في علم العربي**. تحقيق: فخر صالح قدارة. دار عمارة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٣، ص١٧٠.

(2) أبو موسى عيسى بن عبد العزيز الجزولي: **المقدمة الجزولية في النحو**. تحقيق: شعبان عبد الوهاب محمد. راجعه: حامد أحمد نيل وفتحي محمد أحمد جمعه. ١٩٨٨، ص٢٤.

(3) انظر: ابن معطي: **الفصول الخمسون**. مرجع سابق، ص ١٦.

(4) انظر: أبو علي الشلوبني: **التوطئة**. تحقيق: يوسف أحمد المطوّع. دار التراث العربي، القاهرة، ١٩٨٥، ص ١٥٠-١٥١.

(5) انظر: الجرجاني: **التعريفات**. مرجع سابق، ص٢٠١.

(6) انظر: رضي الدين الاستراباذي: **شرح الكافية في النحو**. مرجع سابق، ج١، ص٧٣.

(7) انظر: جمال الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن مالك: **شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ**. تحقيق: عبد المنعم أحمد الهريدي. دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٧٥، ص٥٣.

(8) انظر: أبو حفص زين الدين عمر بن مظفر بن الوردي: **شرح التحفة الوردية في علم العربية**. قدم له وحققه وعلق عليه ووضع فهارسه: صلاح روّاي. دار الثقافة العربية، القاهرة، ١٩٨٨ ، ص٨٠.

(9) انظر: الفاكهي: **حدود النحو**: ضمن كتاب(كتابان في حدود النحو: الشيخ شهاب الدين الأبذي والشيخ عبد الله بن أحمد المكي الفاكهي). مرجع سابق، ص٥٠.

وقال ابن هشام:" المثنى: ما دلّ على اثنين بزيادة صالحة للتجريد"[1]. وقال أيضا:" حد المثنى: ما وضع لاثنين وأغنى عن المتعاطفين، وله واحد من جنسه"[2]. وقال أيضا:" المثنى: هو كل اسم دال على اثنين، وكان اختصارا للمتعاطفين"[3].

وعرف المثنى بأنه: " لفظ دال على اثنين، بزيادة في آخره، صالح للتجريد وعطف مثله عليه"[4].

وعرفه السيوطي[5] والفاكهي[6]بقولهما:" ما دلّ على اثنين بزيادة في آخره صالح للتجريد عنها وعطف مثله عليه". وعرفه الصبان بقوله:" المثنى ما ناب عن اثنين اتفقا في الوزن والحروف بزيادة أغنت عن العاطف والمعطوف"[7].

نجد أن تعريف ابن هشام والصبان عندما أشارا إلى حد المثنى بأنه:" ما وضع لاثنين وأغنى عن المتعاطفين، وله واحد من جنسه" هو أقوى الآراء في تعريف المثنى.

---

(1) عبد الله بن يوسف بن عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام: **شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية**. تحقيق: هادي نهر. مطبعة الجامعة، بغداد، ١٩٧٧، ج١، ص٢٦٦.

(2) ابن هشام: **أوضح المسالك**. مرجع سابق، ج١، ص٥٠.

(3) ابن هشام: **شرح شذور الذهب**. مرجع سابق،ص٤٤.

(4) ابن عقيل: **شرح ابن عقيل**. مرجع سابق،ج١، ص٥٠؛ والسيوطي: **همع الهوامع**. مرجع سابق، ج١، ص١٣٣.

(5) السيوطي: **همع الهوامع**. مرجع سابق،ج١، ص١٣٣.

(6) الفاكهي: **حدود النحو**: ضمن كتاب(كتابان في حدود النحو: الشيخ شهاب الدين الأبذي والشيخ عبد الله بن أحمد المكي الفاكهي). مرجع سابق، ص٦٧-٦٨.

(7) محمد بن علي الصبان: **حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**. مرجع سابق، ج١، ص٧٥.

وقد بين ذلك سيبويه في قوله:" اعلم أن التثنية تكون في الرفع بـالألف والنـون وفـي النصب والجر بالياء والنون، ويكون الحرف الذي تليه الياء والألف مفتوحا"[1].

إن في إعراب المثنى وجمع المذكر السالم آراء كثيرة وأقوالاً متداخلة؛ فعلماء الكوفـة وأهلها يذهبون إلى أن الألف والواو والياء في التثنية والجمع بمنزلة الفتحة والضمة والكـسرة، في أنها الإعراب نفسه، وأيدهم في ذلك قطرب من البصريين، أما أهل البصرة فيذهبون إلى أنها حروف إعراب[2].

ويعد الخليل وسيبويه من علماء البصرة اللذين ذهبوا إلى أن هـذه الحـروف حـروف إعراب[3]، يقول سيبويه:" اعلم أنك إذا تثنيت الواحد لحقته زيادتان: الأولى منهما حـرف المـد واللين، وهو حرف الإعراب"[4].

ويؤيد الأنباري ما ذهب إليه سيبويه فيقول:" فإن قيل فلم كان إعراب التثنيـة والجمـع بالحروف دون الحركات؟ قيل لأن التثنية والجمع فرع على المفرد، والإعراب بالحروف فـرع على الإعراب بالحركات، فكما أعرب المفرد الذي هو الأصل بالحركات التي هـي الأصـل، فكذلك أعرب التثنية والجمع اللذان هما فرع بالحروف التي هي فرع فأعطي الفرع كما أعطـي الأصل الأصل، وكانت الألف والواو والياء أولى من غيرها؛ لأنها أشبه بالحركات[5].

---

(1) سيبويه: **الكتاب**. مرجع سابق،ج٣، ص٣٨٥.

(2) كمال الدين أبي البركات عبد الرحمن محمد بن أبي سعد الأنباري: **الإنصاف في مسائل الخلاف**. ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف، تأليف محمد محيى الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيـروت، ٢٠٠٣، ج١، ص٢٩، مسألة ٣.

(3) أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي: **الإيضاح في علل النحو**. تحقيق: مازن مبارك. دار النفـائس، بيروت، ١٩٧١، ص١٣٠.

(4) سيبويه: **الكتاب**. مرجع سابق،ج١، ص١٧.

(5) أبو البركات الأنباري: **أسرار العربية**. مرجع سابق،ص٢٢-٢٤.

وأرى أن التثنية يعربان بالحروف الألف والواو والياء التي نابت عن الحركات الفتحة والضمة والكسرة ــ لا سيما ــ أن هذه الحروف الثلاثة أشبه ما تكون بالحركات، فتقول: قام الزيدان، وقام الزيدون، ورأيت الزيدينِ.

- **شروط المثنى:**

يشترط في كل اسم يراد تثنيته ثمانية شروط:

أحدها: أن يكون مفردا، فلا يجوز تثنية المثنى ولا المجموع على حده ولا الجمع الذي لا نظير له في الآحاد، وهو ما كان على صيغة منتهى الجموع[1].

الثاني: أن يكون معربا، فلا يجوز أن تثني الاسم المبني، وأما هذان وهاتان أسماء الإشارة، واللذان واللتان في الأسماء الموصولة؛ فهي كلمات وضعت من أول الأمر على هذه الصورة.

الثالث: ألا يكون مركبا، فلا يجوز أن تثني المركب المزجي ولا المركب الإسنادي، أما المركب الإضافي فلك أن تثني صدره وتضيفه إلى عجزه، فتقول: "عبدا الله"[2].

الرابع: أن يكون منكرا، فلا يجوز أن تثني العلم إلا بعد أن تقدر فيه الشباع، ولذلك تدخل عليه بعد التثنية الألف واللام، فتقول: (الزيدان)[3].

الخامس: أن يكون الاثنان متفقي اللفظ، وأما قولهم: الأبوان تريد به الأب والأم؛ وقولهم: "العمران" تريد أبا بكر وعمر ــ رضي الله عنهما ـــ فمن باب التغليب[4].

---

[1] ابن هشام: **أوضح المسالك**. مرجع سابق، ج١، ص٥٠.

[2] المرجع السابق، ج١، ص٥٠.

[3] نفسه، ج١، ص٥٠.

[4] ابن عقيل: **شرح ابن عقيل**. مرجع سابق،ج١، ص٥٠.

السادس: أن يكونا متفقي المعنى، فلا يثنى المشترك ولا الحقيقة مع المجاز[1].

السابع: ألا يستغنى عنه بتثنية غيره[2].

الثامن: أن يكون له ثان في الوجود[3].

- **المحمول على المثنى:**

أطلق النحاة اسم" الملحق بالمثنى" على كل كلمة تعرب إعراب المثنى وليس مثنى حقيقيا، بسب فقدانه أحد الشروط الخاصة بالمثنى الحقيقي، ويشترطون في الملحق أن يكون مسموعا؛ فهناك ألفاظ تدل على اثنين ولكنهما مختلفان في لفظيهما مثل: الأبوين للأب والأم، أو مختلفان في حركات أحرفهما، كالعُمرين؛ لعمر بن الخطاب وعمرو بن هشام المعروف بأبي جهل، أو مختلفان في المعنى دون الحروف وحكاتها، كالعينين تريد العين الباصرة والآخرى البئر، فلا يسمى شيء من هذا كله مثنى حقيقيا، وإنما هو ملحق بالمثنى[4].

ولقد حمل العرب على المثنى في الإعراب ألفاظا تشبهه، وليست بمثناة حقيقة لفقد شرط التثنية، وهي أربعة: (اثنان واثنتان مطلقا، وكلا وكلتا مضافان لمضمر؛ فإن أضيفتا لزمتهما الألف)[5]؛ فقد ألحق بالمثنى اثنان للمذكَّرَيْنِ واثنتان للمؤنثَتَيْنِ في لغة الحجاز وثِنْتَانِ لهما في لغة تميمَ وهذه الثلاثة تجْرِي مَجْرَى المثنى في إعرابه دائما من غير شرط وإنما لم نُسَمِّهَا مُثَنَّاة لأنها ليست اختصارا للمتعاطفين إذ لا مفرد لها لا يقال اثْنٌ ولا اثْنةٌ ولا ثِنْتٌ [6].

---

(1) ابن هشام: **أوضح المسالك**. مرجع سابق، ج١، ص٥٠.

(2) المرجع السابق، ج١، ص٥٠.

(3) نفسه، ج١، ص٥٠.

(4) عباس حسن: **النحو الوافي**. مرجع سابق، ص ٧٠.

(5) انظر: ابن عقيل: **شرح ابن عقيل**. مرجع سابق،ج١، ص٥١.

(6) ابن هشام: **شرح شذور الذهب**. مرجع سابق، ص٥٢.

ومن شواهد رفعها بالألف قولُه تعالى: ﴿ فَانفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْناً ﴾[1]؛ فـــ(اثنتـــا) فاعل فانفجرت، وقوله تعالى: ﴿ شَهَادَةُ بَيْنِكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ حِينَ الْوَصِيَّةِ اثْنَانِ ﴾[2]؛ فـــ(اثنان) مرفوع إما على أنه خبر المبتدأ وهو شهادة وذلك على أن الأصل شهادة بيـــنكم شـــهادة اثنـــين فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه فارتفع ارتفاعه وإنما قدَّرْنا هَذَا المضافَ؛ لأن المبتدأ لا بد أن يكونَ عينَ الخبر، نحو:(زيد أخوك) أو مشبها به، نحو: (زيد أسد) والشهادة ليـــست نفسَ الاثنين ولا مشبهة بهما وإما على أنه فاعل بالمصدر وهو الشهادة والتقدير ومـــمـــا فـــرض عليكم أن يشهد بينكم اثنان [3].

ومن شواهد النصب قولُه تعالى: ﴿ إِذْ أَرْسَلْنَا إِلَيْهِمُ اثْنَيْنِ ﴾[4]، و ﴿ قَالُوا رَبَّنَا أَمَتَّنَا اثْنَتَيْنِ ﴾[5]؛ فـــ (اثنين) مفعول به و(اثنين) مفعول مطلق؛ أي إماتتين[6].

وأما الكلمتانِ (كِلاَ وكِلْتَا) فَشَرْطُ إجرائهما مُجْرَى المثنى إضَافَتُهُما إلـــى المـــضمر؛ تقول: (جاءني كِلاَهُمَا، ورأيت كِلَيْهِمَا، ومررت بِكِلَيْهِمَا) وكذا في كلتا، قال الله تعالى: ﴿ إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلاَهُمَا ﴾[7]، فـــ(أحدهما) فاعل و(كلاهما) معطوف عليه والألف علامـــة لرفعه لأنه مضاف إلى الضمير [8].

---

[1] سورة البقرة، الآية ٦٠.

[2] سورة المائدة، الآية١٠٦.

[3] ابن هشام: **شرح شذور الذهب**. مرجع سابق، ص٥٢.

[4] سورة يس، الآية ١٤.

[5] سورة غافر، الآية ١١.

[6] ابن هشام: **شرح شذور الذهب**. مرجع سابق، ص٥٢-٥٣.

[7] سورة المائدة، الآية ١٢.

[8] انظر: محمد بن علي الصبان: **حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**. مرجـــع ســـابق، ج١، ص٧٧-٧٨.

فإن أضيفا إلى الظاهر كانا بالألف على كل حال وكان إعرابهما حينئذ بحركات مُقَدَّرة في تلك الألف، قال الله تعالى: ﴿ كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا ﴾[1]؛ أي كل واحدة من الجنتين أعطَتْ ثمرتَهَا ولم تنقص منه شيئاً فـ (كلتا) مبتدأ (وآتت أكلها) فعل ماض والتاء علامة التأنيث وفاعله مستتر ومفعول ومضاف إليه والجملة خبر وعلامة الرفع في (كلتا) ضمة مقدرة على الألف فإنه مضاف للظاهر[2].

إن (كلا) تعرب إعراب المثنى؛ لشدّة شبهه به لفظا بكون آخره ألفا ولا ينفك عن الإضافة حتى يتميز عنه بالتّجرد عن النون، ومعنىً بكونه مثنى المعنى. خص ذلك بحال إضافته إلى المضمر، وهو ثلاثة أشياء، نحو: كلاهما وكلاكما وكلانا؛ لأنه إذا كان مضافا إلى المضمر فالأغلب كونه جاريا على المثنى تأكيدا له، نحو: (جاءني الرجلان كلاهما، وجئنا كلانا، وجئتم كلاكما)[3].

وقال ابن مالك عن "كلا وكلتا" في كتابه:(شرح التسهيل):" ما أعرب إعراب المثنى مخالفا لمعناه، أو غيرَ صالح للتجريد وعطف مثله عليه، فمُلحقٌ به، كلا وكلتا مضافين إلى مضمر، ومطلقا على لغة كنانة"[4].

---

(1) سورة الإسراء، الآية ٢٣.

(٢) انظر: ابن هشام: **شرح شذور الذهب**. مرجع سابق، ص٥٣- ٥٤.

(٣) رضي الدين الاستراباذي: **شرح الكافية في النحو**. مرجع سابق، ج١، ص٧٨-٧٩.

(٤) ابن مالك: **شرح التسهيل: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**. تحقيق: عبد القادر عطا وطارق فتحي السيّد. دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠١، ج١، ص٦٧.

رابعا: المحمول على كان وأخواتها:

- **مصطلح كان وأخواتها:**

اتفق جمهور النحاة على أن كان أم الباب، وعلل ذلك الصبان بقوله:" لأن الكون يعم جميع مدلولات أخواتها"[1]. واتفق معظم النحاة على أنّها كلها أفعال؛ فذهبوا إلى أنها فِعْلٌ[2] ووزنها فَعِل بكسر العين، فَخُفّفت، ولزم التخفيف، وكان قياسُها إذا أُسندت لتاء التكلم كسرها، وقد نقله الفراء[3] والأكثر فَتحُ اللام، بينما ذهب الصبان إلى أن كان ووزنها فعَل بفتح العين لا بضمها لمجيء الوصف على فاعِل لا فَعِيل ولا بكسرها لمجيء المضارع على يُفعل بالضم لا الفتح[4]؛ لكن هناك من ذهب إلى أنّ ليس حرف، فذهب ابن السراج، وابن شقير، والفارسي لذلك[5].

ويرى ابن جني أن كان وأخواتها، هي:" كان وصار وأمسى وأصبح وظل وبات وأضحى وما دام وما زال وما انفك وما فتئ وما برح وليس وما تصرّف منهنّ وما كان في معناهنّ مما يدلّ على الزمان المجرد من الحدث"[6].

---

(1) محمد بن علي الصبان: **حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**. مرجع سابق، ج١، ص٨٢.

(2) انظر: سيبويه: **الكتاب**: مرجع سابق، ج١، ص٤٤.

(3) أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء: **معاني القرآن**. تحقيق: أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار. دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ٢٠٠٢، ج٣، ص٦٢.

(4) محمد بن علي الصبان: **حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**. مرجع سابق، ج١، ص٢٢٥.

(5) ابن عقيل: **شرح ابن عقيل**. مرجع سابق،ج١، ص٢١٦؛ وحسن بن القاسم المرادي: **الجنى الداني في حروف المعاني**. تحقيق: محمد نديم فاضل وفخر الدين قباوة. الدار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٢، ص٤٩٤؛ لم أجد ذلك في كتب ابن السراج والفارسي.

(6) ابن جنّي: **اللّمع في العربية**. مرجع سابق، ص ٣٦.

اتفق النحاة على أن هذه الأفعال كلها تدخل على المبتدأ والخبر فترفع المبتـدأ ويـصير اسمها وتنصب الخبر ويصير خبرها واسمها مشبّه بالفاعل وخبرها مشبّه بـالمفعول[١]، نحـوُ: ﴿وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا﴾[٢]، بينما قال الفراء: " انتصب تشبيها بالحال"[٣].

وإذا اجتمع في الكلام معرفة ونكرة جعلت اسم "كان" المعرفة وخبرها النكرة تقول: (كان عمروٌ كريما) ولا يجوز كان كريمٌعمرا إلا في ضرورة الشعر[٤]، قال القطامي: (الوافر)

قِفـي قَبْـلَ التَفَـرُّقِ يـا ضُـباعا ولا يَكُ مَوْقِفٌ مِنـك الوَداعـا [٥]

فجعل "مَوقفٌ" وهو نكرة اسمها و"الوداع" وهو معرفة خبرها [٦].

- **أنواعها ومعانيها:**

إن (كان) وأخواتها ترفع المبتدأ ويسمى اسمها، وتنصب الخبر ويسمى خبرها، وقد ذكر النحاة منها ثلاثة عشر فعلاً، وهي من حيث العمل ثلاثة أنواع:

أ. ما يعمل هذا العمل بلا شرط، وهو ثمانية أفعال[٧]:

١. كان: تفيد اتصاف الاسم بالخبر في الماضي مع الانقطاع نحو: كان الجو صحواً، أو مع الاستمرار، نحو قوله تعالى: ﴿وَكَانَ رَبُّهُ رَقَدِيرًا﴾ [٨] فـ (كان) فعل ماض ناقص يرفـع

---

[١] انظر: ابن جنّي: **اللّمع في العربية**. مرجع سابق، ص ٣٦.

[٢] سورة الفرقان، الآية ٥٤.

[٣] أبو زكريا الفرّاء: **معاني القرآن**. مرجع سابق، ج١، ص٢٨١.

[٤] ابن جنّي: **اللّمع في العربية**. مرجع سابق، ص٣٦-٣٧.

[٥] عمير بن شييم التغلبي: **ديوان القطامي**. تحقيق: محمود الربيعي. الهيئة المصرية العامـة للكتـاب، ٢٠٠١، ص٢٥٨.

[٦] ابن جنّي: **اللّمع في العربية**. مرجع سابق، ص ١٣٧.

[٧] انظر: ابن عقيل: **شرح ابن عقيل**. مرجع سابق،ج١، ص ٢١٧.

[٨] سورة الفرقان، الآية ٥٤.

الاسم وينصب الخبر، (ربك) اسمها مرفوع بها، والكاف مضاف إليه (قـديرا) خبرهـا منصوب بها.

٢. أمسى: تفيد اتصاف الاسم بالخبر في وقت المساء، نحو: أمسى الجو باردًا.

٣. أصبح: تفيد اتصاف الاسم بالخبر في وقت الصباح، نحو: أصبح الساهر متعبًا.

٤. أضحى: تفيد اتصاف الاسم بالخبر في وقت الضحى، نحو: أضحى الطالب نشيطا.

٥. ظل: تفيد ظل اتصاف الاسم بالخبر في جميع النهار غالبًا، نحو: ظل الجوُّ حارًا.

٦. بات: تفيد اتصاف الاسم بالخبر في وقت البيات وهو الليل، نحو: بات الحارس ساهرا.

٧. صار: تفيد تحول الاسم من حالته إلى الحالة التي يدل عليها الخبر، نحو: صار الحديـد بابًا.

٨. ليس: تفيد نفي الخبر عن الاسم في الزمن الحالي عند الإطلاق، نحو: ليـست المكتبـة مفتوحة.

ب. ما يعمل بشرط أن يتقدمه نفي أو نهي أو دعاء وهي أربعة أفعال: (زال وبـرح وفتـئ وانفك)[١]، وهذه الأربعة تدل على ملازمة الخبر للاسم ملازمة مستمرة لا تنقطـع، أو مستمرة إلى وقت الكلام ثم تنقطع بعد وقت طويل أو قصير.

ج. ما يعمل بشرط أن تتقدمه (ما) المصدرية الظرفية، وهو (دام) [٢]. ومعنـى (مـا دام): استمرار المعنى الذي قبلها مدة محدودة، هي مدة ثبوت معنى خبرهـا لاسـمها، فنفـي الصحبة في المثال السابق، يدوم بدوام وقت معين محدود هو: مدة الانحراف.

وهذه الأفعال في التصَرُّف ثلاثة أقسامٍ:

---

[١] انظر: ابن هشام: **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب**. مرجع سابق، ص١٨٤.

[٢] انظر: ابن هشام: **أوضح المسالك**. مرجع سابق، ج١، ص٢٣٧.

- ما لا يَتَصَرَّفُ بحالٍ وهو (ليس) باتفاق و(دام) عند الفراء وكثير من المتأخرين[1].
- ما يتصرف تصرفا ناقصا وهو(زال) وأخواتُهَا فإنها لا يستعمل منها أمر ولا مصدر (دام) عند الأقْدَمِيَن فأنهم أثبتوا لها مضارعا[2].
- ما يتصرف تصرفا تامًّا وهو الباقي.

- **المحمول على كان وأخواتها:**

يحمل على كان وأخواتها مجموعة من الأفعال والحروف؛ وتقسم إلى ثلاثة أقسام:

- **المحمول على كان:**

يحمل على كان أَفْعَالِ الْمُقَارَبَةِ وَهِيَ كَادَ وَكَرَبَ وَأَوشَكَ لِدُنُوِّ الْخَبَرِ وَعَسَى وَاخْلَوْلَقَ وَحَرَى لِتَرَجِّيهِ وَطَفِقَ وَعَلِقَ وَأَنْشَأَ وَأَخَذَ وَجَعَلَ وَهَبَّ وَهَلْهَلَ لِلشُّرُوعِ فِيهِ وَيَكُونُ خَبَرُهَا مُضَارِعا[3]، وهي تنقسم باعتبار معانيها إلى ثلاثةِ أقسامٍ[4]:

- ما يدل على مُقَارَبَة المُسَمَّى باسمها للخبر وهي ثلاثة كَادَ وكَرَبَ وأَوْشَكَ.
- ما يدل على تَرَجِّي المتكلم للخبر وهي ثلاثة أيضاً عَسَى وحَرَى واخْلَوْلَقَ.
- ما يدل على شُرُوع المَسَمَّى باسمها في خبرها وهي كثيرة: جَعَل وطَفِق وأَخَذ وعَلِق، وأَنشأ.

---

(1) ابن هشام: **أوضح المسالك**. مرجع سابق، ج١، ص٢٣٨.

(2) المرجع السابق، ج١، ص٢٣٨.

(3) ابن هشام: **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب**. مرجع سابق، ص١٨٩.

(4) ابن عقيل: **شرح ابن عقيل**. مرجع سابق، ج١، ص ٢٦٣؛ ومحمد بن علي الصبان: **حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**. مرجع سابق، ج١، ص٢٥٨.

والمشهور أن هذه الأفعال من أخوات "كان"[1]؛ فهي تعمل عمل كان[2] فترفع المبتدأ وتنصب الخبر إلا أن خبرها لا يكون إلا جملة[3] ثم منه ما يقترن بأنْ ومنه ما يتجرد عنها، ولو لا اختصاصُ خبرِها بأحكام ليست لكان وأخواتها لم تنفرد بباب علَى حِدَةٍ[4]، فقال تعالى: ﴿يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ﴾[5] ﴿عَسَى رَبُّكُمْ أَنْ يَرْحَمَكُمْ﴾ [6] ﴿وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ﴾ [7]. وشذ مجيئه مفردا بعد(كاد) و(عسى)[8].

شرطُ الجملة: أن تكون فِعْلِيَّةً وَشَذَّ مجيء الأسمية بعد (جَعَلَ) [9] في قوله: (الوافر)

وَقَدْ جَعَلَتْ قُلُوصُ بَنِي سُهَيْلٍ مِنَ الأَكْوَارِ مَرْتَعُهَا قَرِيبُ [10]

وشرطُ الفعلِ ثلاثَةُ أُمُورٍ[11]:

أَحَدُهَا: أن يكون رافعا لضمير الاسم فأما قولُه: (البسيط)

---

(1) أبو حيّان الأندلسي: **ارتشاف الضَّرب**. تحقيق: دكتور رجب عثمان محمد والدكتور رمضان عبد التواب. مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩٨، ج٣، ص١٢٢٤.

(2) ابن عقيل: **شرح ابن عقيل**. مرجع سابق، ج١، ص ٢٦٣.

(3) ابن هشام: **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب**. مرجع سابق، ص١٨٩؛ ومحمد بن علي الصبان: **حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**. مرجع سابق، ج١، ص٢٥٨.

(4) ابن هشام: **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب**. مرجع سابق، ص١٨٩.

(5) سورة النور، الآية ٣٥.

(6) سورة الإسراء، الآية ٨.

(7) سورة الأعراف، الآية ٢٢.

(8) ابن هشام: **أوضح المسالك**. مرجع سابق، ج١، ص٣٠٢.

(9) المرجع السابق، ج١، ص٣٠٢.

(10) لم أعثر على قائله؛ والبيت من شواهد: حنا حداد: **معجم الشواهد الشعرية**. مرجع سابق، ص٣١و ٢٧٤-٢٧٥؛ والبيت من شواهد: ابن هشام: **أوضح المسالك**. مرجع سابق، ج١، ص٣٠٢.

(11) انظر: محمد بن علي الصبان: **حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**. مرجع سابق، ج١، ص٢٥٨-٢٦٣.

وَقَدْ جَعَلْتُ إِذا مَـا قُمْـتُ يُثْقِلُنِـي ثوبي، فأنْهَضُ نَهْضَ الشَّارِبِ الـسَّكِرِ [1]

الثاني: أن يكون مضارعا وَشَذّ في (جَعَل) قولُ ابن عباس ــ رضي الله عنه ــ: " **فجعلَ الرَّجُلُ إذا لـم يَستَطِعْ أنْ يخرُجَ، أرْسَلَ رَسُولاً** "[2].

الثالث: أن يكون مقرونا بأَنْ إن كان الفعل حَرَى أو اخْلَوْلَقَ نحـو: (حَـرَى زَيْـدٌ أَنْ يَـأْتِيَ) و(اخْلَوْلَقَتِ السَّمَاءُ أَنْ تُمْطِرَ) وأن يكون مُجَرَّدا منها إن كان الفعل دَالاً على الـشروع نحـو: ﴿وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ﴾[3].

والغالبُ في خبر (عسى) و(أوشك) الاقتران بها[4] نحو: ﴿عَسَى رَبُّكُمْ أَنْ يَرْحَمَكُمْ﴾ [5]

وقوله: (الطويل)

---

[1] البيت لأبي حية النمري: هو ودعان بن محرز بن قيس بن ورد بن حذيفة بن بدر الفزاري؛ في: **شعر أبـي حية النمري**. جمعه وحققه: الدكتور يحيى الجبوري. منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، ١٩٧٥، ص١٨٦؛ والبيت في الديوان:

وقـد جعلـت إذا مـا قمـت يـوجعني ظهـري فقمـت قيـام الـشارب الـسكر

[2] البخاري: **صحيح بخاري**. مرجع سابق، ص ٨٤٧، حديث رقم(٤٧٧٠)، ونص الحديث في صحيح بخاري: حدّثنا عمر بن حفص بن غياث: حدثنا أبي: حدثنا الأعمش: حدّثني عمرو بن مُرّة، عن سعيد بن جبير، عن أبن عباس ــ رضي الله عنهما ــ قال: لما نزلت : { **وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ** } صَعِدَ النبي ــ صلي الله عليه وسلم ــ على الصفا فجعل يُنادي: "يا بني فِهر، يا بني عَدِيّ" ــ لبطون قريش ــ حتى اجتمعوا، فجعل الرجل إذا لم يستطعْ أن يَخرجَ، أرسل رسولا لينظر ما هو، فجاء أبو لهب وقريش، فقال: "أرأيتَكُم لو أخبرتُكم أنّ خـيلا بالوادي تريد أن تغير عليكم أكنتم مُصدّقيّ؟" قالوا: نعم، ما جرّبنا عليك إلا صدقا. قال: "فإني نذيرٌ لكم بين يديْ عذاب شديد". فقال أبو لهب: تبا لك سائر اليوم، ألهذا جمعتنا؟ فنزلت : **تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ ، مَـا أَغْنَى عَنْهُ مَالُهُ وَمَا كَسَبَ** }.

[3] سورة الأعراف، الآية ٢٢.

[4] انظر: ابن عقيل: **شرح ابن عقيل**. مرجع سابق،ج١، ص ٢٦٩-٢٧٠؛ والسيوطي: **همع الهوامع**. مرجـع سابق،ج٢، ص١٣٨-١٣٩.

[5] سورة الإسراء، الآية ٨.

وَلَوْ سُئِلَ النَّاسُ التُّرَابَ لأَوْشَكُوا إِذَا قِيلَ هَاتُوا أَنْ يمَلُّوا ويَمْنَعُوا [1]

التجرُّد قليلٌ كقوله: (الوافر)

عَسَى الْكَرْبُ الَّذِي أَمْسَيتُ فِيهِ يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبُ [2]

وهذه الأفعال ملازمةٌ لصيغة الماضي[3] إلا أربعةً استُعمل لها مضارع وهي:

- (كاد) نحو: ﴿يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ﴾[4].
- (أوشك) كقوله: (المنسرح)

يُوشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيَّتِهِ فِي بَعْضِ غِرَّاتِهِ بُوَاقِفُهَا [5]

وهو أكثرُ استعمالا من ماضيها.

- (طَفِقَ) [6] حكى الأخفش طَفَقَ يَطْفِقُ وطَفِقَ يَطْفَقُ[7].
- (جَعَلَ) حكى الكسائي:" إِنَّ الْبَعِيرَ لَيَهْرِمُ حتى يجَعَلُ إِذَا شَرِبَ المَاء مَجَّهُ"[8].

---

[1] لم أعثر على قائله؛ والبيت من شواهد: ابن عقيل: **شرح ابن عقيل**. مرجع سابق،ج١، ص ٢٧٠.

[2] البيت لهدبة بن الخشرم بن كُرز، من بني عامر بن ثعلبة من سعد هذيم من قضاعة. شاعر جاهلي فصيح من قبيلة عذرة وأمه شاعرة هي (حية بنت أبي بكر بن أبي حية)؛ في: **شعر هدبة بن الخشرم العذري**. جمع وتحقيق: يحيى الجبوري. وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، ١٩٧٦، ص٥٩.

[3] ابن هشام: **أوضح المسالك**. مرجع سابق، ج١، ص٣١٨؛ والسيوطي: **همع الهوامع**. مرجع سابق،ج٢، ص١٣٥.

[4] سورة النور، آية ٣٥.

[5] البيت لأمية بن أبي الصلت في: **ديوان أمية بن أبي الصلت**. جمعه وحققه وشرحه: سجيع جميل الجبيلي. دار صادر، بيروت، ١٩٩٨، ص١٧٢.

[6] ابن هشام: **أوضح المسالك**. مرجع سابق، ج١، ص٣١٨.

[7] الأخفش سعيد بن مسعدة: **معاني القرآن**. تحقيق: عبد الأمير الورد. عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٥، ج٢، ص٥١٥.

[8] ابن هشام: **أوضح المسالك**. مرجع سابق، ج١، ص٣١٨.

واستعمل اسمُ فاعل لثلاثة وهي[1]:

- (كاد) كقول الشاعر: (الطويل)

..... يَقِينـــاً لَـــرَهْنٌ بِالّـــذِى أَنَـــا كَائِـــدُ [2]

والصوابُ أن الذي في البيت كابد – بالباء الموحدة – من المُكَابَدَة وَالعَمَل وهو اسمٌ غيرُ جارٍ على الفعل وبهذا جزم يعقوب في شرح ديوان كُثَيِّر.

- (كَرَبَ) كقول الشاعر: (الكامل)

أَبْنَـــيَّ إنَّ أَبَـــاكَ كَـــارِبُ يَوْمِـــهِ .....[3]

وأن كاربا في اسمُ فاعل كَرَبَ التامة في نحو قولهم: (كَرَبَ الشتاء) إذا قَـرُبُ وبهـذا جزم الجوهري.

- (أَوْشَكَ) كقوله: (الوافر)

فَإِنَّـــكَ مُوشِـــكٌ أَنْ لاَ تَرَاهَـــا .....[4]

واستُعمل مَصْدَرٌ لاثنين وهما:(طفق وكاد) حكى الأخفش طُفُوقا عمن قال طَفَقَ بالفتح وطَفَقا عمن قال طفق بالكسر وقالوا: كَادَ كَوداً ومِكَادا وَمَكَادَةً [5].

---

[1] ابن هشام: **أوضح المسالك**. مرجع سابق، ج١، ص٣١٨- ٣٢٢.

[2] البيت لكثير عزة في: **ديوان كثير عزة**. جمعه وشرحه: إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، ١٩٧١، ص٣٢٠؛ وتمام البيت:

أَمُـوتُ أسـى يَـوْمَ الرِّجَـامِ، وأَنَّنـي يَقِينـاً لَـرَهْنٌ بِالّـذِى أَنَـا كَائِـدُ

[3] البيت لعبد قيس بن خفاف البرجمي في: **شعر بني تميم في العصر الجاهلي**. منشورات نادي القصيم الأدبي، بريدة، ١٩٨٢، ص٣٤٨؛ وتمام البيت:

أَجُبَيِّـلُ إنَّ أَبَـاكَ كَـارِبُ يَومِـهِ فَـإِذا دُعيـتَ إِلَـى العَظَـائِمِ فَاعجَـلِ

[4] البيت لكثير عزة في: **ديوان كثير عزة**. مرجع سابق، ص٢٢٠؛ وتمام البيت:

فَإِنَّـكَ مُوشِـكٌ أَلاَ تَرَاهَـا وتَعْـدُو دُونَ غَاضِـرَةَ العَـوَادِي

[5] ابن هشام: **أوضح المسالك**. مرجع سابق، ج١، ص٣٢٢-٣٢٣.

- **المحمول على صار:**

حُمِلَ على صار عددًا من الأفعال وعملت عملها؛ لأنها جاءت بمعناها وهذه الأفعال هي:

- **آض، وعاد**[1]، فقال الشاعر: (الرجز)

..... وَآضَ نَهْدًا كالحِصَانِ أَجْرَدَا[2]

قال الشاعر: (الطويل)

تُعِدْ فِيكُم جَزْرَ الجَزُورِ رِماحُنا ..... [3]

- **آل**[4]، فقال الشاعر: (المديد)

ثُمَّ آلَتْ لا تُكَلِّمُنا ..... [5]

---

[1] الجزولي: **المقدمة الجزولية**. مرجع سابق، ص١٠٤؛ والزمخشري: **المفصل في علم العربية**. مرجع سابق، ص٢٦٤؛ وبهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله بن عقيل: **المساعد على تسهيل الفوائد**. تحقيق: الدكتور محمد كامل بركات. دار المدني، جدة،١٩٨٤، ج١، ص٢٥٨؛ وأبو عبد الله محمد بن عيسى السلسيلي: **شفاء العليل**. تحقيق: الشريف عبد الله علي الحيني البركاتي. المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، ١٩٨٦، ج١، ص٣١١؛ والسيوطي: **همع الهوامع**. مرجع سابق،ج٢، ص٦٢.

[2] الرجز للعجاج في: **ديوان العجاج**. قدم له وحققه: سعدي ضنّاوي. دار صادر، بيروت، ١٩٩٧، ص٣٩٨؛ وتمام الرجز:

رَبَّيْتُهُ إذا تَمَعْدَدَا وَآضَ نَهْدًا كالحِصَانِ أَجْرَدَا

[3] البيت منسوب لامرأة من بني عامر في كتاب: أبو علي أحمد محمد بن الحسن المرزوقي: **شرح ديوان الحماسة**. نشره: أحمد أمين وعبد السلام هارون. دار الجيل، بيروت، ١٩٩١، ج٢، ص٧٤٩؛ وتمام البيت:

تُعِدْ فِيكُم جَزْرَ الجَزُورِ رِماحُنا وَيَرْجِعْنَ بالأَكْبَادِ مُنْكَسِرات

[4] ابن مالك: **شرح التسهيل**. مرجع سابق، ج١، ص ٣٢٦.

[5] البيت لابن جوين الطائي، عامر بن جوين الطائي. شاعر جاهلي وخطيب فارس من شعراء الجاهلية؛ في كتاب: وفاء فهمي السنديوني: **شعر طيئ وأخبارها في الجاهلية والإسلام**. دار العلوم للطباعة والنشر، الرياض، ١٩٨٣، ص٤٢٤، وتمام البيت:

ثُمَّ آلَتْ لا تُكَلِّمُنا كُلُّ حَيٍّ مُعَقَّبٌ عُقَبَا

- **رجع**[1]، فقال الشاعر: (البسيط)

قَدْ يَرْجِعُ المرءُ بَعْدَ المَقْتِ ذامِقَــةٍ ..... [2]

- **حار**[3]، فقال الشاعر: (الطويل)

..... **يَحُورُ رَمادًا بَعْدَ إذ هو سـاطِعُ**[4]

- **استحال**[5]، فقال الشاعر: (الكامل)

إنَّ العَــدَاوَةَ تَــسْتَحِيلُ مَــوَدَّةً .....[6]

وألحقت أيضا (تحوّل)[7]، فقال الشاعر: (الطويل)

..... **لَعَلَّ مَنَايَانَا تَحَــوَّلْنَ أَبْؤُسَــا** [8]

---

(1) ابن مالك: **شرح التسهيل**. مرجع سابق، ج1، ص ٣٢٦؛ وابن عقيل عبد الله بن عبد الرحمن: **المساعد على تسهيل الفوائد**. مرجع سابق، ج1، ص٢٥٨؛ والسليلي: **شفاء العليل**. مرجع سابق، ج1، ص٣١١؛ والسيوطي: **همع الهوامع**. مرجع سابق، ج2، ص٦٢.

(2) لم أعثر على قائله؛ والبيت من شواهد: السليلي: **شفاء العليل**. مرجع سابق، ج1، ص١١٢، وتمام البيت:

قَدْ يَرْجِعُ المـرءُ بَعْـدَ المَقْـتِ ذامِقَــةٍ بالْحِلْمِ فـادْرَأْ بِـهِ بَغْـضَاء ذِي إحَـنِ

(3) ابن مالك: **شرح التسهيل**. مرجع سابق، ج1، ص ٣٢٦.

(4) البيت للبيد بن ربيعة في: **ديوان لبيد بن ربيعة**. شرح: الطوسي. قدم له ووضع هوامشه وفهارسه:حنا نصر الحتي. دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٩٣، ص١١، وتمام البيت:

ومـا المـرءُ إلا كالــشّهابِ وَضَــوئِه يَحُــورُ رَمَــادًا بَعْــدَ إذ هُــو سـاطِعُ

(5) ابن مالك: **شرح التسهيل**. مرجع سابق، ج1، ص ٣٢٦.

(6) لم أعثر على قائله؛ والبيت من شواهد: حنا حداد: **معجم الشواهد الشعرية**. مرجع سابق، ص٤٥و٣١٣؛ والبيت من شواهد: ابن عقيل عبد الله بن عبد الرحمن: **المساعد على تسهيل الفوائد**. مرجع سابق، ج1، ص٢٥٩؛ والسليلي: **شفاء العليل**. مرجع سابق، ج1، ص٣١٢، وتمام البيت:

إنَّ العَــدَاوَةَ تَــسْتَحِيلُ مَــوَدَّةً بِتَــدَارُكِ الهَفَــوَاتِ بالْحَــسَنَات

(7) ابن عقيل: **المساعد على تسهيل الفوائد** مرجع سابق، ج1، ص٢٥٩.

(8) البيت لامرئ القيس في: **ديوان امرئ القيس**. مرجع سابق، ص ١٨١، وتمام البيت:

وبُــدِّلْتُ قَرْحًــا داميًــا بَعْــدَ صِــحَّةٍ فَيَا لَـكِ مِـنْ نعمـى تَحَــوَّلْنَ أَبْؤُسَـا

- **ارتد** [1]؛ فقال تعالى: ﴿ فَارْتَدَّ بَصِيرًا ﴾[2].

- **جاء** [3]؛ حيث جاء في المثل قولهم: " ما جاءتْ حاجتَك " يروى بنصب التاء، ففي جاءت ضميرٌ يَعُود على "ما على معناها وهو اسم جاءت؛ أي أيّةُ حاجةٍ صارَتْ حاجَتَك" وحاجَتَك الخبر، ويُروى بضم التاء على أنّها اسم جاءت[4].

- **قَعَدَ**[5]، وذلك في قولهم: "شَحَذَ شَفْرَتَهُ حتى قَعَدَتْ" [6]ويروى" أَرْهَفَ شَفْرَتَهُ حتى قَعَدَتْ كَأَنّها حَرْبَةٌ"[7]؛ أي صارت، وذكر ابن الحاجب أنه لا يطرد عمل قعد هذا العمل إلا إذا كان الخبر مصدرا بكأن، واستحسنه الرضي فلا يقال قعد زيد كاتبا بمعنى صار وطرده كثير مطلقا وجعلوا منه قعد لا يسأل حاجة إلا قضاها. وجعل منه الزمخشري قوله تعالى: ﴿ فتقعد مذموماً مخذولاً ﴾[8][9].

---

[1] السليلي: **شفاء العليل**. مرجع سابق، ج١، ص٣١٢؛ والسيوطي: **همع الهوامع**. مرجع سابق،ج٢، ص٦٢.

[2] سورة يوسف، الآية ٩٦.

[3] الزمخشري: **المفصل في علم العربية**. مرجع سابق،ص٢٦٤.

[4] أبو حيّان الأندلسي: **ارتشاف الضَّرب**. مرجع سابق، ج٣، ص١١٦٥.

[5] الجزولي: **المقدمة الجزولية**.مرجع سابق، ص١٠٤؛ والزمخشري: **المفصل في علم العربية**. مرجع سابق، ص٢٦٤.

[6] ابن عقيل: **المساعد على تسهيل الفوائد**. مرجع سابق، ج١، ص٢٥٩.

[7] المرجع السابق، ج١، ص٢٥٩.

[8] سورة الإسراء، الآية٢٢.

[9] محمد بن علي الصبان: **حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**. مرجع سابق، ج١، ص٢٢٩.

- **وألحق قومٌ منهم الزمخشري[1]، والجزولي[2]، وابن عصفور[3]، وأبو البقاء[4]: غدا وراح بمعنى صار[5]**؛ لكن ابن عصفور ذهب إلى أنهما لَيْسا من أفعال هذا الباب، لأنهما تامين" قُلتَ: غَدَا زَيْدٌ، وراح بكرٌ أي دخلا في الغدو والرواح، أو مَشَيَا في الغدو والرواح، وإذا استعملا ناقصين، جاز أن يكون فيهما ضمير الشأن، وأن لا يكون، ودَلا على اقتران مضمون الجملة بالزمان الذي اشْتُقا منه، وقد يكونان بمعنى صار انتهى، ويحتاج تقدير كونهما ناقصين إلى سماعٍ من العرب"[6].

ومنع ذلك الجمهور ومنهم ابن مالك[7] وقالوا: بعدهما حال، إذ لا يوجد إلا نكرة[8].

- **وألحق الفراء بصار: أسحر، وأفجر، وأظهر[9].**
- **هذا وهذه إذا أريد بهما التقريب:** فقد ذهب الكوفيون: إلى أن هذا وهذه إذا أريد بهما التقريب كان من كان في احتياجِهما إلى اسم مرفوع، وخبر منصوب، نحو: (كيف أخاف وهذا الخليفةُ قادما؟) و(كيف أخاف البردَ وهذه الشمسُ طالعةً؟).

---

(1) الزمخشري: **المفصّل في علم العربية**. مرجع سابق،ص٢٦٤.

(2) الجزولي: **المقدمة الجزولية**. مرجع سابق، ص١٠٤.

(3)علي بن مؤمن بن عصفور الأشبيلي: **المقرّب**. تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري. مطبعة العاني، بغداد، ١٩٨٦، ص١٠١.

(4) أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري: **إعراب لامية الشنفرى**. المكتب الإسلامي، بيروت، ١٩٨٤، ص٧٩.

(5) السيوطي: **همع الهوامع**. مرجع سابق،ج٢، ص٦٣.

(6) علي بن مؤمن بن عصفور الأشبيلي: **شرح جمل الزجاج**. تحقيق: صاحب أبو جناح. وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، بغداد، ١٩٧١، ج١، ص٣٧٦؛ وأبو حيّان الأندلسي: **ارتشاف الضَّرب**. مرجع سابق، ج٣، ص١١٦٥-١١٦٦.

(7) ابن مالك: **شرح التسهيل**. مرجع سابق، ج١، ص ٣٢٦.

(8) السيوطي: **همع الهوامع**. مرجع سابق، ج٢، ص٧١.

(9) المرجع السابق، ج٢، ص٦٣.

وكذلك كل ما كان فيه الاسم الواقع بعد اسم الإشارة لا ثاني له في الوجود ، نحو: (هذا ابن صياد أشقى الناس) فيعربون هذا تقريبا، والمرفوع اسم التقريب والمنصوب خبر التقريب، لأن المعنى، إنما هو على الإخبار عن الخليفة بالقدوم الشمس بالطلوع، وأتى باسم الإشارة تقريبا للقدوم والطلوع، ألا ترى الإشارة إليهما، وهما حاضرات، وأيضا فالخليفة والشمس معلومان، فلا يحتاج إلى الإشارة إليهما، وتبين أن المرفوع بعد اسم الإشارة يخبر عنه بالمنصوب، ولو أسقطت الإشارة لم يختل المعنى، كما لو أسقطت كان [1].

- **وألحق قوم: كل فعل ذي نصب مع رفع لا بدّ منه**، نحو: قام زيد كريما، وذهب زيد متحدثا[2].

- المحمول على ليس:

إن أصل(ليس) عند الجمهور (لِيس) بكسر العين فخفف بالسكون لثقل الكثرة على الياء ولم تقلب الياء ألفا؛ لأنه جامد فكرهوا فيه القلب دون التخفيف؛ لأنه أسهل من القلب، ولو كانت بالفتح لم تسكن لخفة الفتح بل كان يلزم القلب، ولو كانت بالضم لقيل فيها لست بضم اللام وعلى ما حكاه أبو حيان من قولهم لست بضم اللام تكون قد جاءت من البابين. وحكى الفراء لست بكسر اللام، وإن ليس ملازمة للنقصان فلا تستعمل تامة[3].

اختلف النحاة في جواز تقديم خبر "ليس" عليها؛ فذهب الكوفيون والمبرد والزجاج وابن السراج وأكثر المتأخرين إلى المنع، وذهب أبو علي الفارسيّ وابن بَرْهَان إلى الجواز؛ فتقول:

---

(1) انظر: ابن عصفور أبي حسن علي بن مؤمن الأشبيلي: **شرح جمل الزجاج**. مرجع سابق، ج١، ص ٣٧٧؛ والسيوطي: **همع الهوامع**. مرجع سابق،ج٢، ص٦٣.

(2) أبو حيّان الأندلسي: **ارتشاف الضَّرب**. مرجع سابق، ج٣، ص١١٤٨؛ والسيوطي: **همع الهوامع**. مرجع سابق،ج٢، ص٦٣.

(3) محمد بن علي الصبان: **حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**. مرجع سابق، ج١، ص٢٣٧.

(قائما ليس زيد). واختلف النقل عن سيبويه؛ فنسب قومٌ إليه الجوازَ، وقومُ المنعَ، ولم يَرِدْ من لسان العرب تَقَدُّمُ خَبَرِهَا عليها، وإنما ورد من لسانهم ما ظاهره تَقَدُّمُ معمولِ خبرها عليها، كقوله تعالى: ﴿ يَحْبِسُهُ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾[1] وبهذا استدلَّ مَنْ أجاز تقديمَ خبرها عليها وتقريره" أن يوم يأتيهم" معمولُ الخبرَ الذي هو "مصروفا" وقد تقدم على" ليس". قال: ولا يَتَقَدَّمُ المعمولُ إلا حيث يَتَقَدَّمُ العاملُ[2].

يحمل عَلَى لَيْس أَرْبَعَةٌ حروف هي[3]:

أ. **لاتَ** في لغَةِ الجمع[4]: هي حرف مبني على الفتح، تفيد نفي معنى الخبر في الزمن الحالي عند الإطلاق. وإن أصلها (لا) ثم زِيدَتَ التاءُ [5].

اختلف النحاة في ماهية "لات"، فذهب بعضُهم ومنهم أبو ذر الخشني[6]: إلى أنّها فِعلٌ ماضٍ بمعنى نَقَصَ، نُفِيَ بليسَ[7]، وذهب بعضهم إلى أنّ أصلها ليسِ أُبدلت سينُها تاءً، والجمهور على أن "لات" حرفٌ لحقته التاءُ[8]، فذهب سيبويه إلى أنه من تركيب الحرف مع

---

[1] سورة هود، الآية ٨.

[2] انظر: ابن عقيل: **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**. مرجع سابق، ج١، ص٢٢٨.

[3] ابن هشام: **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب**. مرجع سابق، ص٥٦-٥٧.

[4] المرجع السابق، ص١٩٢-١٩٣.

[5] ابن هشام الأنصاري: **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**. مرجع سابق، ج١، ص٢٨٧؛ وابن عقيل: **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**. مرجع سابق، ج١، ص٢٦٠.

[6] الخشني: هو محمد بن عبد السلام، من أهل كورة جيّان، وانتقل إلى قرطبة. وكان فصيح اللسان، بصيرا بكلام العرب، ورحل إلى المشرق فالتقى المازني وأبا حاتم والرياشي؛ انظر: أبو القاسم الزبيدي: **طبقات النحويين واللغويين**. مرجع سابق، ص٢٦٨.

[7] انظر: ابن هشام: **مغني اللبيب**. تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ٢٠٠٥، ج١، ص٢٨١.

[8] انظر: السيوطي: **همع الهوامع**. مرجع سابق، ج٢، ص١٢١.

الحرف[1]، وذهب الأخفش[2] والجمهور إلى أنّها (لا) زِيدت عليها التاء للتأنيث كما زيدت في (ثَمّ)، واختلفوا أيضا هل تعمل أم لا، وقد اختلف النحاة في عمل "لات" فذكر سيبويه أن "لات" لا تعمل إلا في الحين[3].

وقال قوم: أنها لا تعمل إلا في لفظ الحين ولا تعمل فيما رَادَفَهُ كالساعة ونحوها، وقال قوم: أنها لا تعمل إلا في أسماء الزمان؛ فتعمل في لفظ الحين وفيما رَادَفَهُ من أسماء الزمان[4]، ومِنْ عملها فيما رادفه قول الشاعر:(الكامل)

نَـدِمَ البُغَـاةُ ولاتَ سـاعةَ مَنْـدَمٍ والبَغْيُ مَرْتَعُ مُبْتَغِيـهِ وَخِـيمَ [5]

ومذهب الأخفش أنها لا تعمل شيئا، ويرى أنّها تعمل عمل ؛ التي للنفي العام، وأنه إنْ وُجِدَ الاسمُ بعدها منصوبا فناصبُهُ فعلٌ مُضمَر، والتقدير:" لات أرى حينَ مَنـاصٍ " وإنْ وُجِـدَ مرفوعا فهو مبتدأ والخبرُ محذوفٌ، والتقدير:" لات حينُ مَناصٍ كائنٌ لهم"[6].

لقد ذهب الجمهور إلى أن(لات) تعمل عمل ليس، واشترطوا في عملها عمل ليس أمرين[7]:

- أن يكون اسمها وخبرها لفظ (الحين) وما رادفه، كالساعة والوقت ونحوهما، وإعمالها في (الحِينِ) أكثر أما السَّاعَة أوِ الأوَان أقل.

---

(1) انظر: سيبويه: **الكتاب**: مرجع سابق، ج٢، ص ٣٧٥.

(2) انظر :السيوطي: **همع الهوامع**. مرجع سابق، ج٢، ص١٢٢.

(3) انظر: سيبويه: **الكتاب**: مرجع سابق، ج١، ص ٥٧.

(4) انظر: ابن عقيل: **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**. مرجع سابق، ج١، ص٢٦٠ .

(5) البيت منسوب لمحمد بن عيسى بن طلحة التيمي في كتاب: أحمد عبد الله القاضي: **التذييل والتكملة في شرح التسهيل**. دروب للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٠، ص٦٨٥؛ والبيت من شواهد: ابن عقيل: **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**. مرجع سابق، ج١، ص٢٦٠ .

(6) انظر: ابن عقيل: **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**. مرجع سابق، ج١، ص٢٦١.

(7) المرجع السابق، ج١، ص٢٦٠.

- لا يجمع بينَ جُزْءَيْهَا والأكثَرُ كَوْنُ المَحْذُوف اسْمَهَا؛ أي أن يحذف أحدهما، والغالب حذف المرفوع، وهو اسمها، نحو: ندم الطالب المتأخر ولات وقت ندامة، أي: لات الوقتُ وقتَ ندامةٍ، والمعنى: ليس الوقت وقت ندامة، ومنه قوله تعالى: ﴿ وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ﴾[1] بنصب (حين) وهي قراءة الجمهور، أي: ولات الحينُ حينَ مناصٍ، فحذف الاسم، و(حينَ) خبرها منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، والمناص: الفرار.

أ. **ما النَّافِيَةُ في لُغَةِ الْحِجَازِ**: وهي حرف يفيد نفي المعنى عن الخبر في الزمن الحالي عند الإطلاق، وإعمالها عمل (ليس) لغة الحجازيين وبها جاء التنزيل، قال تعالى: ﴿مَا هَـٰذَا بَشَرًا ﴾[2]، وقال تعالى: ﴿ مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ ﴾[3]، فـ (ذا) اسم إشارة مبني على السكون في محل رفع اسم (ما) و(بشرًا) خبرها منصوب، و(هن) ضمير منفصل مبني على الفتح في محل رفع اسم (ما) و(أمهاتهم) خبر (ما) منصوب وعلامة نصبه الكسرة، لأنه جمع مؤنث سالم، والهاء مضاف إليه، والميم علامة الجمع[4].

إن "ما" تعمل عمل ليس؛ فترفع الاسم وتنصب الخبر[5]؛ لأن "ما" أشبهت ليس ووجه الشبه بينهما من وجهين[6]:

الأول: أنّ ما تنفي الحال كما أن ليس تنفي الحال.

---

[1] سورة ص، الآية ٣.

[2] سورة يوسف، الآية ٣١.

[3] سورة المجادلة، الآية ٢.

[4] انظر: ابن هشام: **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب**. مرجع سابق، ص١٩٣.

[5] ابن عقيل: **المساعد على تسهيل الفوائد**. مرجع سابق، ج١، ص١٧٧.

[6] أبو البركات الأنباري: **أسرار العربية**. مرجع سابق، ص١١٩.

الثاني: أنّ ما تدخل على المبتدأ والخبر كما أن ليس تدخل على المبتدأ و الخبر، ويقوي هذه المشابهة بينهما دخول الباء في خبرها كما تدخل في خبر ليس، فإذا ثبت أنها أشبهت ليس وجب أن تعمل عملها فترفع الاسم وتنصب الخبر.

وتعمل "ما" عمل ليس بعدد من الشروط:

- أن يتقدم اسمها على خبرها، فإن تقدم الخبر بطل عملها، نحو: (ما الفقر عيبًا) فلو قيل: ما عيب الفقر، بتقديم الخبر بطل عملها. ووجب رفع ما بعدها على أنه مبتدأ وخبر[1].
- ألا يقترن اسمها بـ (إنْ) الزائدة، فإن اقترن بطل عملها[2]، نحو: (البسيط)

بَنِي غُدَانَةَ مَا إنْ أَنْتُمُ ذَهَبٌ ..... [3]

- ألا يتقدم معمول خبرها على اسمها، فإن تقدم بطل عملها[4]نحو: (ما العاقل مصاحبا الأحمق).
- بقاء النفي؛ أي ألا يقترن الخبر بـ (إلا) فإن اقترن بطل عملها[5]، نحو: (ما دنياك إلا فانية) برفع (فانية) على أنه خبر المبتدأ. قال تعالى: ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ ﴾ [6].

---

[1] انظر: ابن هشام: **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب**. مرجع سابق، ص١٩٣؛ وأبو حيّان الأندلسي: **ارتشاف الضَّرب**. مرجع سابق، ج٣، ص١١٩٧-١١٩٨؛ والسيوطي: **همع الهوامع**. مرجع سابق، ج٢، ص١١٢.

[2] انظر: ابن عقيل: **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**. مرجع سابق، ج١، ص٢٤٧-٢٤٨.

[3] انظر: لم أعثر على قائله؛ والبيت من شواهد: حنا حداد: **معجم الشواهد الشعرية**. مرجع سابق، ص١١٤و٤٩١؛ وتمام البيت:

بَنِي غُدَانَةَ مَا إنْ أَنْتُمُ ذَهَبٌ ولا صَرِيفٌ، ولَكِنْ أَنْتُمُ الخَزَفُ

[4] انظر: ابن هشام: **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب**. مرجع سابق، ص١٩٣.

[5] انظر: ابن عقيل: **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**. مرجع سابق، ج١، ص٢٤٨.

[6] سورة آل عمران، الآية ١٤٤.

- ألا تتكرر "ما"؛ فإن تكررت بطل عملها، نحو: (ما ما زيد قائم)؛ فالأولى نافية والثانية نفت النفيَ؛ فبقي إثباتا. فلا يجوز نصب (قائم) وأجازه بعضهم[1].
- ألا يُبْدَلَ من خبرها مُوجَبٌ، فإن أُبدل بطل عملُها، نحو:(ما زيدٌ بشيء إلا شيء لا يعبأ به) فبشيء: في موضع رفع خبرٌ عن المبتدأ الذي هو (زيد) ولا يجوز أن يكون في موضع نصب خبرا عن (ما)، وأجازه قوم، وكلامُ سيبويه[2] في هذه المسألة محتملٌ للقولين المذكورين ــ أعني: القولَ باشتراط ألا يُبْدَلَ من خبرها مُوجَب، والقولَ بعدم اشتراط ذلك ــ فإنه قال بعد ذكر المثال المذكور ــ وهو: "ما أنت بشيء... إلى آخره" ــ استَوَتِ اللغتان، يعني لغة الحجاز ولغة تميم، واختلف شُرَّاحُ الكتاب فيما يرجع إليه قوله:" استوت اللغتان"، فقال قوم" هو راجع إلى الاسم الواقع قبل "إلا" والمرادُ أنه لا عملَ لـ"ما" فيه، فاستوت اللغتان في أنه مرفوع، وهؤلاء هم الذين شَرَطُوا في إعمال "ما" ألا يُبْدَل من خبرها مُوجَب، وقال قوم: هو راجع إلى الاسم الواقع بعد "إلا"، والمراد أنه يكون مرفوعا، سواء جُعلت "ما" حجازية أو تميمية، وهؤلاء هم الذين لم يشترطوا في إعمال "ما" ألا يُبْدَل من خبرها مُوجَب[3].

ب. لا النَّافِيَةُ في لُغَةِ الْحِجَازِ: هي النافية للواحد وهي لنفي معنى الخبر في الزمان الحالي عند الإطلاق، نحو: لا طالب حاضرًا؛ أي: الآن، فـ (لا) نافية عاملة عمل ليس (طالب) اسمها مرفوع بها (حاضرًا) خبرها منصوب بها:

---

[1] انظر: ابن عقيل: **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**. مرجع سابق، ج١، ص٢٥٠؛ وأبو حيّان الأندلسي: **ارتشاف الضَّرب**. مرجع سابق، ج٣، ص١٢٠٠-١٢٠١.

[2] انظر: سيبويه: **الكتاب**: مرجع سابق، ج٢، ص ٣١٦.

[3] انظر: ابن عقيل: **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**. مرجع سابق، ج١، ص٢٥٠-٢٥١.

وقد ذُكر لإعمالها شرطين:

الأول: أن يكون ذلك في الشعر خاصة، فلا تعمل في النثر. ولا يخفى أنه إذا اثبت السماع عن العرب فلا حاجة لتقييده بالشعر.

الثاني: تنكير معموليها؛ أي اسمها وخبرها. فلا تعمل في المعرفة[1].

ومن شواهد إعمالها في النكرات قول الشاعر: (الطويل)

تَعَزَّ فَلاَ شَيءٌ على الأرْضِ باقيا وَلاَ وزَرٌ مِمَّا قَضَى اللهُ وَاقِيا [2]

فـ (لا) نافية عاملة عمل ليس. (شيء) اسمها و (باقيًا) خبرها. وكذا الشطر الثاني.

ويشترط لها زيادة على هذين الشرطين ما يشترط في عمل (ما) [3] إلا شَرْطَ انتفاء اقتران إنْ بالاسم فلا حاجة له؛ لأنَّ إنْ لا تُزَاد بعد "لا"[4]. ولا ينتقض نفيها بـ (إلا) [5].

٢. إنِ النَّافِيَةُ في لُغَةِ أهْلِ الْعَالِيَةِ:

أما" إنْ" فتعمل بالشروط المذكورة، إلا أنَّ اقتران اسمها بإنْ ممتنع؛ فلا حاجة لاشتراط انتفائه، وتعمل في اسم معرفة وخبر نكرة.

---

(١) ابن هشام: **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب**. مرجع سابق، ص١٩٦؛ وابن هشام الأنصاري: **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**. مرجع سابق، ج١، ص ٢٨٤؛ وأبو حيّان الأندلسي: **ارتشاف الضَّرب**. مرجع سابق، ج٣، ص١٢٠٩.

(٢) انظر: لم أعثر على قائله؛ والبيت من شواهد: حنا حداد: **معجم الشواهد الشعرية**. مرجع سابق، ص١٨٧و٦٩٨.

(٣) ابن عقيل: **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**. مرجع سابق، ج١، ص٢٥٨.

(٤) ابن هشام: **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب**. مرجع سابق، ص١٩٦.

(٥) أبو حيّان الأندلسي: **ارتشاف الضَّرب**. مرجع سابق، ج٣، ص١٢٠٩.

قرأ سعيد بن جُبَير [1] ـــ رحمـــه الله ـــ: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَالُكُمْ ﴾[2] بتخفيف "إن" وكسرها لالتقاء الساكنين، ونصب (عبادا) على الخبرية، و(أمثالكم) على أنه صفة لـــ(عبادا) وفي نكرتين سُمِعَ" إِنْ أَحَدٌ خَيْرا مِنْ أَحَدٍ إِلاَّ بِالْعَافِيَةِ وفي معرفتين سُمِعَ إِنْ ذَلكَ نافِعَكَ ولا ضارَّكَ"، وإعمالُ إنْ هذه لغةُ أهل العالية[3].

تعمل "إن" النافية عند أهل العالية عمل (ليس) بشرط: ترتيب، وعدم نقضٍ، وهي مـــن الحروف التي لا تختص، فكان القياس إلا تعمل فلذلك منع إعمالها الفرّاء، وأكثـــر البـــصريّة، والمغاربة، وعُزِي إلى سيبويه، وأجاز إعمالها الكسائي وأكثر الكوفيّين منهم: أبو العباس المبرد وأبو بكر بن السراج وأبو علي الفارسي وأبو الفتح بن جنى، وابن مالك، وصحّحه أبو حيّـــان؛ لمشاركتها "لمّا" في النفي، وكونها لنفي الحال وللسّماع[4]؛ قال الشاعر: (المنسرح)

إنْ هُـــوَ مُـــستَوْلِيًا علـــى أَحَـــدٍ إلا علـــى أَضْـــعَفِ المَجـــانينِ[5]

---

[1] هو سعيد بن جبير بن هشام الأسدي الوالبي مولاهم أبو محمد، قتله الحجاج بواسط شهيدا في ســنة خمــس وتسعين وقيل سنة أربع عن تسع وخمسين سنة؛ في كتاب: شمس الدين أبي الخير محمد بـــن محمـــد بـــن الجزري: **غاية النهاية في طبقات القراء**. اعتنى به: ج. برجستراسر. مكتبة الخانجي، القـــاهرة، ١٩٣٢، ص٣٠٥-٣٠٦.

[2] سورة آل عمران، الآية ١٩٤.

[3] ابن هشام: **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب**. مرجع سابق، ص١٩٩.

[4] ابن عقيل: **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**. مرجع سابق، ج١، ص٢٥٨-٢٥٩.

[5] لم أعثر على قائله؛ والبيت من شواهد: حنا حداد: **معجم الشواهد الشعرية**. مرجع سابق، ص١٧٩و٦٧٨.

خامساً: المحمول على الحال:

- **مصطلح الحال:**

انتشرت تعريفات مصطلح الحال في كتب القدماء، وتركز على صلة الحال بـصاحبها كما في قول ابن جني: أن الحال هو" وصف هيئة الفاعل أو المفعول به أو كليهما معـا وأمـا لفظها: فإنّها نكرة تأتي بعد معرفة قد تم عليها الكلام، وتلك النكرة هي المعرفة في المعنـى"[١]. وقال ابن يعيش: "وصف هيئة الفاعل المفعول "[٢]. وقال الزمخشري: "مجيئها لبيان هيئة الفاعل والمفعول"[٣]. وقال ابن هشام: " وَصْفٌ فَضْلَة مذكور لبيان الهيئة"[٤]. وقال ابن عقيل:" وصـف فضلة منصب للدلالة على هيئة"[٥]. وقال السيوطي: "الحال هو فَضْلَةٌ دالّة على هيئة صـاحبه. ونصبُه نَصْبَ المفعول به، أو المشبّه به، أو الظّرف"[٦]؛ بينما يرى أبو البركات الأنبـاري أن: "الحَالُ هُوَ:" وَصْفٌ فَضْلَةٌ مَسُوقٌ لِبَيَانِ هَيْئَةِ صَاحِبِهِ أَوْ تَأْكِيدِهِ أَوْ تَأْكِيدِ عَامِلِهِ أَوْ مَضْمُون الْجُمْلَةِ قَبْلَهُ"[٧]؛ إذا دلالة الحال تكمن في إبراز كيفية هيئة الفاعل أو المفعول وبذلك يمكن القـول إنهـا موجهة إلى الفاعل والمفعول فقط.

أما ابن السراج فيركز على صلة الحال بصاحبها من جهة وصلتها بالحدث الرئيس وقت وقوعه من جهة أخرى فيقول في هذا الصدد" إنما هي هيئة الفاعل أو المفعول أو صفته في ذلك الفعل المخبر عنه" ويضيف"إنما سميت الحال؛ لأنه لا يجوز أن يكون اسم الفاعل فيها إلا لمـا

---

(١) ابن جنّي: **اللّمع في العربية**. مرجع سابق، ص ٦٢.

(٢) موفق الدين يعيش ابن علي بن يعيش: **شرح المفصل**. عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٨، ج٢، ص٥٥.

(٣) الزمخشري: **المفصّل في علم العربية**. مرجع سابق، ص٧٩.

(٤) ابن هشام: **أوضح المسالك**. مرجع سابق، ج٢، ص ٢٩٣-٢٩٤.

(٥) ابن عقيل: **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**. مرجع سابق، ج٢، ص١٩٠.

(٦) السيوطي:**همع الهوامع**. مرجع سابق، ج٤، ص٧.

(٧) أبو البركات الأنباري: **أسرار العربية**. مرجع سابق، ص٢٤٥.

أنت فيه، تطاول الوقت أو قصر ولا يجوز أن يكون لما مضى وانقطع ولا لما يأت من الأفعال ويبتدأ بها"[1].

- **أنواع الحال:**

لما أنهى ابن هشام – رحمه الله – الكلام على المفعولات، شرع في الكلام على بقية منصوبات الأسماء، ومنها الحال، وقد أشار إلى أنها نوعان:

١. حال مؤكدة، وهي التي يستفاد معناها بدون ذكرها، وذلك بأن يدل عاملها على معناها، نحو قولك: "لا تعث في الأرض مفسدا"، أو يدل صاحبها على معناها، نحو: قوله تعالى: ﴿ إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا ﴾[2] أو تدل على معناها جملة سابقة نحو ذلك: زيد أبوك عطوفا[3].

٢. حال مؤسسة أو مُبَيِّنَةٌ، وهي التي لا يستفاد معناها إلا بذكرها[4]، وهي عبارة عما اجتمع فيه ثلاثة شروط[5]:

الأول: أن يكون وصفًا، والمراد به: ما دل على معنى وصاحبه كـ (راكب – وفرح – ومسرور) ونحوها.

الثاني: أن يكون فضلة، والمراد به: ما ليس ركنا في الإسناد.

---

(١) أبو بكر محمد بن سهل بن السراج: **الأصول في النحو**. تحقيق: عبد الحسين الفتلي. مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٥، ج١، ص٢١٣-٢١٥.

(٢) سورة يونس، الآية ٤.

(٣) ابن يعيش: **شرح المفصل**. مرجع سابق، ج٢، ص٦٤.

(٤) ابن هشام: **أوضح المسالك**. مرجع سابق، ج٢، ص ٢٩٣-٣٩٥.

(٥) محمد بن علي الصبان: **حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**. مرجع سابق، ج٢، ص١٦٩.

الثالث: أن يبين هيئة صاحبه عند وقوع الفعل، إذ أنه يقع في جواب كيف ؟ نحو: كيف جاء سلمان؟ فيكون الجواب هو لفظ الحال، فيقال: جاء سلمان فرحًا – مثلاً – وكيف ضربتَ اللص؟ فيقال: مكتوفا. فـ (فرحًا) حال، وهو وصف؛ لأنه صفة مشبهة، وفضلة؛ لأنه ليس ركنًا في الإسناد، فهو زائد على المسند (جاء) والمسند إليه (سلمان) وقد بَيَّنَ هيئة الاسم الذي قبله وقت وقوع الفعل وهو (المجيء).

فخرج بالشرط الأول، نحو: رجعت القهقرى، فإنه وإن كان مبينا لهيئة الفاعل، إلا أنه ليس وصفًا، بل هو اسم للرجوع إلى الخلف [1]. وخرج بالثاني: الوصف الواقع عمدة، كالخبر، نحو: عماد مسرور[2]. وخرج بالثالث نحو: لله دره فارسًا، فإنه تمييز مشتقّ لا حال؛ إذ لم يقصد به الدلالة على الهيئة، بل التعجب من فروسيته، ووقع بيان الهيئة ضمنًا[3].

- **شروط الحال:**

يشترطُ في الحال أربعةُ شروطٍ:

١. **أن تكونَ صفةً مُنتقلةً، لا ثابتةً** (وهو الأصلُ فيها): أي أن تكون ملازمةً للمُتَّصِف، نحو "جاء زيدٌ ضَاحِكا"[4]. وتقع وصفا ثابتا في ثلاث مسائل[5]:

إحداها: أن تكون مُؤَكِّدَةً، نحو: ﴿ يَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا ﴾[6].

---

(١) ابن عقيل: **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**. مرجع سابق، ج٢، ص١٩١.

(٢) ابن هشام: **أوضح المسالك**. مرجع سابق، ج٢، ص ٢٩٥.

(٣) محمد بن علي الصبان: **حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**. مرجع سابق، ج٢، ص١٦٩.

(٤) ابن عقيل: **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**. مرجع سابق، ج٢، ص١٩١؛ وابن هشام: **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب**. مرجع سابق، ص٢٤٩.

(٥) ابن هشام: **أوضح المسالك**. مرجع سابق، ج٢، ص ٢٩٦-٢٩٧.

(٦) سورة مريم، الآية ٢٣.

الثانية: أن يَدُلَّ عاملُها على تجدُّدِ صاحبها، نحو: (خَلَقَ اللهُ الزَّرَافَةَ يَدَيْهَا أطْوَلَ مِنْ رِجْلَيْهـا) فـ(يديها): بدلُ بَعْضٍ و(أطْوَلَ) حال مُلازِمة.

الثالثة: نحو: ﴿ قَائِماً بِالقِسْطِ ﴾[1] ونحو: ﴿ أَنْزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِتَابَ مُفَصَّلاً ﴾[2]، ولا ضابط لذلك، بل هو موقوف على السماع، ووَهِمَ ابنُ الناظم فمثّل (مفَصَّلاً) في الآية للحال التي تَجَدَّد صاحبها.

٢. **أن تكونَ نكرةً، لا معرفةً**، وذلك لازم، وقد تكون معرفةً إذا صحَّ تأويلُها بنكـرةٍ، نحـو: (آمنتُ بالله وحدهُ)؛ أي منفردا، ونحو: (رجعَ المسافرُ عودَهُ على بَدئهِ)؛ أي عائـدا فـي طريقه، والمعنى أنه رجعَ في الحال. ونحو: (أُدخلُوا الأولَ فالأولَ)؛ أي مترَتِّبينَ. ونحو: (جاءُوا الجَمّاءَ الغَفيرَ)؛ أي جميعا[3].

٣. **أن تكونَ نَفْسَ صاحبِها في المعنى**، نحو: (جاءَ سعيدُ ضاحِكا)[4]؛ فان الضاحك هو نفس سعيد.

٤. **أن تكون مشتقّةً، لا جامدةً**[5].

---

(1) سورة آل عمران، الآية ١٨.

(2) سورة الأنعام، الآية ١١٤.

(3) أبو البركات الأنباري: **أسرار العربية**. مرجع سابق، ص١٥٢؛ وابن يعيش: **شرح المفصل**. مرجع سـابق، ج٢، ص٦٢.

(4) ابن هشام: **أوضح المسالك**. مرجع سابق، ج٢، ص٣٠٥؛ وابن هشام: **شرح شذور الذهب في معرفة كـلام العرب**. مرجع سابق، ص٢٥٠.

(5) ابن عقيل: **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**. مرجع سابق، ج٢، ص١٩٢-١٩٣.

- **المحمول على الحال:**

يكون المحمول على الحال في حالة أن تكون جامدة، ويمكن تقسيم هذا المحمول إلى نوعين:

- **الحال الجامدة" المؤوّلة بمشتقّ"**، وذلك في ثلاث حالات:

الأولى: أن دُلَّ على تَشْبِيه، نحو:(كَرَّ زَيْدٌ أَسَدا) و(بَدَتِ الْجَارِيَةُ قَمَرا وَتَثَنتْ غُصْنا)؛ أي شُجَاعا ومضيئة وَمُعْتَدِلَة، وقالوا:(وَقَعَ المُصْطَرِعَانِ عِدْلَىْ عَيْرٍ)أي: مُصْطَحِبَيْنِ اصطحابَ عِدْلَىْ حمارٍ حين سقوطهما[1].

الثانيةُ: أن تَدُلَّ على مُفَاعَلة، نحو:(بِعْتُهُ يَدا بِيَدٍ) أي: متقابضين و(كَلَّمْتُهُ فاها إلىَ فِـيَّ)؛ أي متشافهين[2].

الثالثةُ أن تَدُلَّ على ترتيب، نحو:(ادْخُلُوا رَجُلا رَجُلا)؛ أي مترتبين[3].

- **حال الجامدة "غير مُؤَوَّلة بمشتق"**، وذلك في سبع مسائل، وهي:

الأولى: أن تكونَ موصوفةً، نحو: ﴿إنّا أنزلناه قرآنا عربياً﴾[4] وقولـهِ تعـالى: ﴿فَتَمَثَّلَ لها بَشراً سَوِياً﴾[5] وتسمى حالا مُوَطِّئَةً[6].

الثانيةُ: أن تدلَّ على تسعيرٍ، نحو:(بِعْتُهُ مُدًّا بِكَذَا) [7].

([1]) ابن عقيل: **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**. مرجع سابق، ج٢، ص١٩٣.

([2]) ابن يعيش: **شرح المفصل**. مرجع سابق، ج٢، ص٦١.

([3]) ابن هشام: **أوضح المسالك**. مرجع سابق، ج٢، ص٢٩٨-٢٩٩.

([4]) سورة يوسف، الآية ٢.

([5]) سورة مريم، الآية ١٧.

([6]) ابن عقيل: **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**. مرجع سابق، ج٢، ص١٩٤.

([7]) ابن يعيش: **شرح المفصل**. مرجع سابق، ج٢، ص٦١.

الثالثةُ: أن تدُلَّ على عددٍ، نحو: ﴿فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّكَ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾[1][2].

الرابعةُ: أن تَدُلَّ على طَورٍ؛ أي حالٍ، واقعٍ فيه تفضيلٌ، نحو: (هذا بُسْراً أَطْيَبُ مِنْهُ رُطَبًا)[3].

الخامسةُ: أن تكون نوعاً لصاحبها، نحو: (هذا مالُكَ ذهبا)[4].

السادسةُ: أن تكونَ فرعاً لصاحبها، نحو: (هذا حَدِيدُكَ خاتما)، ومنه قولهُ تعالى ﴿وتنحِتُونَ الجِبالَ بُيوتاً﴾[5][6].

السابعةُ: أن تكون أصلاً لصاحبها، نحو: (هذا خاتَمُكَ حَدِيدا)، ومنه قوله تعالى: ﴿أَأَسْجُدُ لِمَن خَلَقْتَ طِينا﴾[7][8].

([1]) سورة الأعراف، الآية ١٤٢.

([2]) ابن عقيل: **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**. مرجع سابق، ج٢، ص١٩٤.

([3]) ابن يعيش: **شرح المفصل**. مرجع سابق، ج٢، ص٦٠.

([4]) ابن عقيل: **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**. مرجع سابق، ج٢، ص١٩٤.

([5]) سورة الأعراف، الآية ٧٤.

([6]) ابن هشام: **أوضح المسالك**. مرجع سابق، ج٢، ص٢٩٩؛ والسيوطي: **همع الهوامع**. مرجع سابق، ج٤، ص ١٣.

([7]) سورة الإسراء، الآية ٦١.

([8]) ابن عقيل: **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**. مرجع سابق، ج٢، ص١٩٤.

سادسا: المحمول على المفعول المطلق:

- **مصطلح مفعول مطلق:**

عرف ابن عقيل المفعول المطلق بأنه:" المصدر المنتصب توكيدا لعامله أو بيانا لنوعه أو عدده"[1]. وسُميّ مفعولا مطلقا لصدق المفعول عليه، فهو غير مقيد بحرف جر ونحوه بخلاف غيره من المفعولات فإنه لا يقع عليه اسم المفعول إلا مقيدا كالمفعول به والمفعول فيه والمفعول معه والمفعول له[2].

لم يختلف ابن هشام عن ابن عقيل كثيرا عندما عرّف لنا المفعول المطلق في كتابه (أوضح المسالك) على أنه" الذي يَصْدُقُ عليه قَوْلُنَا : (مفعول) صِدْقا غير مُقَيَّد بالجارّ. وهو: اسم يُؤَكِّد عَامِلَه أو يُبَيِّنُ نوعه أو عَدَدَه وليس خبرًا ولا حالا، نحو: (ضَرَبْتُ ضَرْبا) أو (ضَرْبَ الأمِيرِ) أو (ضَرْبَتَيْنِ) بخلاف نحو: (ضَرْبُكَ ضَرْبٌ أَلِيم). وأكثر ما يكون المفعول المطلق مَصْدَرا. والمصدر: اسمُ الحدث الجاري على الفعل. وخرج بهذا القيد، نحو: (اغْتَسَل غُسْلاً) و(وتَوَضّأَ وُضُوءا) و(أعْطَى وعَطَاءا) فإن هذه أسماءُ مصادر[3]. ولم يبتعد تعريف ابن هشام هذا عن تعريفه في كتابه الآخر (شرح شذور العرب)؛ إذ قال:" هُوَ الْمَصْدَرُ الْفَضْلَةُ الْمُؤَكِّدُ لِعَامِلِهِ أو الْمُبَيِّنُ لِنَوْعِهِ أَوْ لِعَدَدِهِ كـ(ضَرَبْتُ ضَرْبا أو ضَرْبَ الأمير أو ضَرْبَتَيْنِ) وَمَا بِمَعْنَى المصْدَرِ مِثْلُه، نحوُ: قوله تعالى: ﴿ فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمَيْلِ ﴾[4] ﴿ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً ﴾[5][6].

---

[1] ابن عقيل: **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**. مرجع سابق، ج٢، ص ١٣٢.

[2] انظر: ابن هشام: **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب**. مرجع سابق، ص٢٢٦.

[3] ابن هشام: **أوضح المسالك**. مرجع سابق، ج٢، ص ٢٠٥-٢٠٧.

[4]) سورة النساء، الآية ١٢٩.

[5]) سورة النور، الآية ٤.

[6] ابن هشام: **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب**. مرجع سابق، ص٢٢٥.

ورأى ابن جني في اللمّع أن" المفعول المطلق هو المصدر، وقال:" اعلم أنّ المصدر كل اسم دلّ على حدث وزمان مجهول وهو وفعله من لفظ واحد، والفعل مشتقّ من المصدر. فإذا ذكرت المصدر مع فعله فضلةً فهو منصوب "[1].

وقصد باسم دل على حدث" أن الحدث هو المعنى القائم بغيره سواء صدر عنه كالضرب والمشي أو لم يصدر كالطول والقصر"[2].

وإن (المصدر/ المفعول المطلق) لا يشابه الفعل؛ لأن المصدر إنما يشابه الفعل إذا كان بتقدير حرف المصدر والفعل، أما المفعول المطلق فـ " لا يصح تقديره بأن والفعل إذ ليس معنى(ضربت ضربا أو ضربة أو ضربا شديدا) ضربت أن ضربت وأما قولك:(ضربته ضرب الأمير اللص) المصدر العامل ليس مفعولا مطلقا في الحقيقة بل المفعول المطلق محذوف تقديره ضربا مثل ضرب الأمير اللص"[3].

ورأى الصبان أن (المصدر/ المفعول المطلق) المؤكد والمبين للعدد من المصادر العاملة:" أما المبين للنوع فيعمل...؛ لأن المضاف مبين للنوع فيجوز ضربت زيدا ضرب عمر وبكرا"[4]. وقال في موضع آخر: "ولا خلاف في عدم عمل المصدر المؤكد"[5]. ومثله المختص على عدد أو المختص بأل العهدية.

---

(1) ابن جنّي: **اللّمع في العربية**. مرجع سابق، ص٤٨.

(2) انظر: رضي الدين الاستراباذي: **شرح الكافية في النحو**. مرجع سابق، ج٤، ص٣٧١.

(3) انظر: المرجع السابق، ج٤، ص٣٧٨.

(4) محمد بن علي الصبان: **حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**. مرجع سابق، ج٢، ص٣٨٥.

(5) المرجع السابق، ج٢، ص٣٨٥.

ويتضح مما سبق تقسيم النحاة للمفعول المطلق إلى مبهم ومختص؛ ويعرف المبهم أنه "ما لا يدل على كمية أو كيفية في الفعل "[1] بل" هو ما يساوي معنى عامله من غير زيادة كقمت قياما، وجلسنا جلوسا، وهو لمجرد التأكيد ومن ثم لا يثنى ولا يجمع، لأنه بمنزلة تكرير الفعل، فعومل معاملته في عدم التثنية والجمع وكذا قال ابن جني: أنه من قبيل التأكيد اللّفظيّ"[2]، وهناك رأي آخر قي سبب عدم التثنية والجمع هو رأي الصبان حيث يرى أن سبب ذلك راجع إلى أن"المقصود به الجنس من حيث هو كما أن المؤكد وهو المصدر الذي تضمنه الفعل كذلك وهو بالقليل والكثير لما تقدم من أنه مؤكد لمصدر عامله الذي تضمنه لا للعامل بتمامه فلا يكون بمنزلة تكرير الفعل"[3]، ويذهب ابن جني إلى أنه "يجوز تثنيته وجمعه إذا اختلفت أنواعه فتقول قمت قيامين، قعدت قعودين"[4].

أما النوع الثاني من المصادر في المفعول المطلق فهو المختص ويعرف بأنه:" ما زاد على معنى عامله، فيفيد نوعا أو عددا نحو: (ضربت ضرب الأمير، أو ضربتين)"[5].

والاختصاص في المصدر يكون بـ "أل" العهدية نحو: (ضربت الضرب) تريد ضربا معهودا بينك وبين المخاطب أي الضرب الذي تعلم ويكون بالنعت نحو: (قمت قياما طويلا)، أو بالإضافة نحو: (قمت قيام زيد)[6].

([1]) ابن يعيش: **شرح المفصل**. مرجع سابق، ج١٢، ص ١١١.

([2]) السيوطي: **همع الهوامع**. مرجع سابق، ج٣، ص٩٦.

([3]) محمد بن علي الصبان: **حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**. مرجع سابق، ج١، ص١١٥.

([4]) ابن جني: **اللمع في العربية**. مرجع سابق، ص٤٩.

([5]) السيوطي: **همع الهوامع**. مرجع سابق، ج٣، ص١٠١.

([6]) محمد بن علي الصبان: **حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**. مرجع سابق، ج٢، ص١١٥.

والمصدر الدال على العدد لا خلاف في تثنيته وجمعه أما المختص فمختلف في جـواز ذلك وظاهر سيبويه المنع واختار الشلوبيين و"المشهور الجواز نظرا إلى أنواعه نحـو: سـرت سَيْرَي زَيدٍ: الحسن والقبيح"[1].

بناءا على ما سبق فإن المفعول المطلق يقع على ثلاثة أقسام:

أحدها: أن يكون مؤكدا[2]، أي أن يكون مصدرا منكرا غير مضاف ولا موصوف، سواء أكـان عامله فعلا نحو: (ضربتُ ضربا) أم كان عامله وصفا، نحو: (أنا ضارب زيدا ضربا) وسواء أكان عامله من مادته، أم كان العامل من مادة مرادفة لمادته، نحو: (قعد جلوسـا) [3]. وذهـب الصبان إلى أن المصدر قد أتي به ليؤكد المصدر المتضمن في الفعل لا للفعـل بتمامـه وهـذا التماثل شرط ""ليتحد المؤكد والمؤكد"[4].

الثاني أن يكون مبينا للنوع[5]، والمفعول المطلق المبين لنوع عامله له ثمان صور[6]:

١. أن يكون المصدر مضافا، نحو: (سرتُ سير ذي رشد).

٢. أن يكون المصدر مقرونا بـ (أل) الدالة على العهد أو (أل) الجنسية الدالة على الكمال، نحو: (دافعت عن على الدفاع).

٣. أن يكون المصدر موصوفا، نحو: (ضربت زيدا ضربا شديدا).

---

(١)محمد بن علي الصبان: **حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالـك**. مرجـع سـابق، ج٢، ص١١٥.

(٢) ابن عقيل: **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**. مرجع سـابق، ج٢، ص ١٣٤؛ وابـن هـشام: **أوضـح المسالك**. مرجع سابق، ج٢، ص ٢٠٥.

(٣) ابن هشام: **أوضح المسالك**. مرجع سابق، ج٢، ص ٢٠٥-٢٠٦.

(٤) محمد بن علي الصبان: **حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالـك**. مرجـع سـابق، ج٢، ص١٠٩.

(٥) ابن عقيل: **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**. مرجع سابق، ج٢، ص ١٣٤؛ وابن هشام: **شـرح شـذور الذهب في معرفة كلام العرب**. مرجع سابق، ص٢٢٦.

(٦) رضي الدين الاستراباذي: **شرح الكافية في النحو**. مرجع سابق، ج١، ص٢٩٦-٣٠١.

٤. أن يكون المفعول المطلق موصوفا مضافا إلى المصدر، نحو: (رضيت عن على أجمل الرضا).

٥. أن يكون المفعول المطلق اسم إشارة منعوتا بمصدر محلى بـ(أل)، نحو: (أكرمت عليا ذلك الإكرام).

٦. أن يكون المصدر نفسه دالا على نوع من أنواع عامله، نحو: (رجعت القهقرة).

٧. أن يكون المفعول المطلق لفظ "كل" أو"بعض" مضافا إلى المصدر، نحو: (أحببته كل الحب).

٨. أن يكون المفعول اسم آلة للعامل فيه، نحو: (ضربته سوطا).

الثالث أن يكون مبينا للعدد[١]، والمفعول المطلق المبين لنوع عامله له ثلاث صور[٢]:

- أن يكون مصدرا مختوما بتاء الوحدة، نحو: (ضربت ضربة).
- أن يكون مصدرا مختوما بعلامة تثنية أو علامة جمع، نحو: (ضربته ضربتين) أو (ضربته ضربات).
- أن يكون المفعول المطلق اسم عدد مميزا بمصدر، نحو: (أشرت إليه عشر إشارات).

---

[١] ابن عقيل: **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**. مرجع سابق، ج٢، ص ١٣٤؛ وابن هشام: **أوضح المسالك**. مرجع سابق، ج٢، ص ٢٠٧؛ وابن هشام: **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب**. مرجع سابق، ص٢٢٦؛ وعباس حسن: **النحو الوافي**. مرجع سابق، ج٢، ص٢٠٧.

[٢] ابن هشام: **أوضح المسالك**. مرجع سابق، ج٢، ص ٢٠٧.

- **المحمول على المفعول المطلق:**

الأصل في المفعول المطلق أن يكون مصدرا من لفظ العامل فيه إلا أن هناك حالات لا يكون فيها مصدرا، وينوب عنه، وحكم هذا النائب: النصب دائما على أنه مفعول مطلق. وليس بمصدر، إذ مصدر العامل المذكور في الكلام قد حذف. فيَنُوبُ عَنْ المفعول المطلق الذي هو المصدر أشياء كثيرة منها [1]:

- **ما يصلح للإنابة عن المصدر المؤكّد:** قد ينوب عن المصدر المبيّن أيضا إذا وجدت قرينة تُعيّن المصدر المبين المحذوف. منها[2]:

١. **مرادفه**[3]، نحو:أحببت عزيز النفس مقةً.

٢. **اسم المصدر**، فيشترط فيه أن يكون غير علَم[4]، نحو: (توضأ المصلي وضوءا)، و(اغتسل الصانع غَسْلا)؛ فالوضوء والغسل أسماء مصادر للأفعال قبلهما، نائبين عن المحذوف.

٣. **بعض أشياء أخرى**، كالضمير العائد عليه بعد الحذف، وكالإشارة له بعد الحذف أيضا[5]، كقولهم لمن يتكلم عن الإخلاص: (أخلصته لمن أودَه)، وعن الإقبال: (أقبلت هذا)؛ فالضمير عائد على المصدر المؤكّد الذي حذف، ونائب عنه، وهو: (الإخلاص)، واسم الإشارة يشير إلى المصدر المؤكّد الذي حذف وينوب عنه؛ وهو: (إقبال).

---

[1] ابن عقيل: **المساعد على تسهيل الفوائد**. مرجع سابق، ج١، ص٤٦٧.

[2] عباس حسن: **النحو الوافي**. مرجع سابق، ج٢، ص٢١٤.

[3] ابن عقيل: **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**. مرجع سابق، ج٢، ص ١٣٥؛ وعباس حسن: **النحو الوافي**. مرجع سابق، ج٢، ص٢١٤-٢١٥.

[4] ابن عقيل: **المساعد على تسهيل الفوائد**. مرجع سابق، ج١، ص٤٦٧.

[5] ابن عقيل: **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**. مرجع سابق، ج٢، ص ١٣٥.

- **ما يصلح للإنابة في الأنواع الأخرى:** ما لا ينوب عن المصدر المؤكّد، ولكنه ينوب عن غيره من باقي أنواع المصدر، منها:

١. **الآلة التي تستخدم لإيجاد معنى ذلك المصدر المحذوف**[١]، نحو: (ضربته سوطًا)، فـ (سوطًا) مفعول مطلق نائب عن المصدر منصوب بالفتحة. والأصل: ضربَ سوطٍ، فحذف المصدر، وأقيمت آلته مقامه.

٢. **عدده**[٢]؛ أي العدد الدال على المصدر المحذوف، نحو قوله تعالى: ﴿فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾[٣] فـ (ثمانين) مفعول مطلق منصوب بالياء؛ لأنه ملحق بجمع المذكر السالم، والأصل: جلدًا ثمانين، فحذف المصدر، وأقيم العدد مقامه.

٣. **ما دل على كلية أو بعضية** بشرط الإضافة لمثل المصدر المحذوف[٤]، نحو قوله تعالى: ﴿فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمَيْلِ﴾[٥] فـ (كلَّ) مفعول مطلق نائب عن المصدر المحذوف، والأصل: ميلاً كلَّ الميل. ومثال بعض: أهمل الطالب بعضَ الإهمال، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الْأَقَاوِيلِ﴾[٦] فـ (بعض) مفعول مطلق نائب عن المصدر.

---

(١) ابن عقيل: **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**. مرجع سابق، ج٢، ص ١٣٦.

(٢) ابن عقيل: **المساعد على تسهيل الفوائد**. مرجع سابق، ج١، ص٤٧٠.

(٣) سورة النور، الآية ٤.

(٤) ابن هشام: **أوضح المسالك**. مرجع سابق، ج٢، ص ٢١٣؛ والسيوطي: **همع الهوامع**. مرجع سابق، ج٣، ص ١٠٠١.

(٥) سورة النساء، الآية ١٢٩.

(٦) سورة الحاقة، الآية ٤٤.

٤. **صفة المصدر المحذوف**[١]، نحو قوله تعالى: ﴿ وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا ﴾[٢] فـ(رغـدًا) مفعـول مطلق نائب عن المصدر المحذوف. والأصل: أكلاً رغدًا. فحذف الموصـوف ونابـت صفته منابه.

وقد أجاز ابن هشام في كتابه (أوضح المسالك) إقامة صفة المصدر مُقامه، نحو: (سرت أحسنَ السير)؛ أي سيرًا أحسن السير[٣]؛ لأن أفعل لا يضاف إلا إلى ما هو بعض له وقد أضيف إلى المصدر الذي هو السير فلما أضيف إلى المصدر كان مصدرا فانتصب انتصاب المـصادر كلّها[٤].

٥. **مرادف المحذوف** [٥]: نحو: وقوفا وجلوسا في مثل: قمت وقوفا سريعا للقادم العظـيم، وقعدت جلوسا حسنا بعد قعوده.

٦. **اسم الإشارة المشار به إلى المصدر**[٦]: كأن تسمع من يقول: (راقني عدل عمر) فتقول: سأعدل ذاك العدل العمري، ويصح مع القرينة: سأعدل ذاك.

٧. **الضمير العائد على المصدر المحذوف**[٧]، كأن تقول لمن يتحدث عـن الإكـرام التـام والإساءة البالغة: (أكرمه من يستحقه).

---

(١) ابن عقيل: **المساعد على تسهيل الفوائد**. مرجع سابق، ج١، ص٤٦٨.

(٢) سورة البقرة، الآية ٣٥.

(٣) ابن هشام: **أوضح المسالك**. مرجع سابق، ج٢، ص ٢١٣.

(٤) أبو البركات الأنباري: **أسرار العربية**. مرجع سابق، ص١٣٩.

(٥) ابن عقيل: **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**. مرجع سابق، ج٢، ص ١٣٥؛ ابن هشام: **أوضح المسالك**. مرجع سابق، ج٢، ص ٢١٣؛ وعباس حسن: **النحو الوافي**. مرجع سابق، ج٢، ص٢١٦.

(٦) ابن هشام: **أوضح المسالك**. مرجع سابق، ج٢، ص ٢١٣.

(٧) ابن عقيل: **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**. مرجع سـابق، ج٢، ص ١٣٥؛ وابـن هـشام: **أوضـح المسالك**. مرجع سابق، ج٢، ص ٢١٣؛ والسيوطي: **همع الهوامع**. مرجع سـابق، ج٣، ص ١٠٠و١٠١؛ وعباس حسن: **النحو الوافي**. مرجع سابق، ج٢، ص٢١٦.

٨. **نوع من أنواعه**[١]، نحو: (قَعَدَ القُرْفُصَاءَ) و(رَجَعَ القَهْقَرَى)؛ حيث ينتصب على المصدر بالفعل الذي قبله؛ لأن القرفصاء لما كانت نوعا من القعود والفعل الذي هو قعد يتعدى إلى جنس القعود الذي يشتمل على القرفصاء وغيرها تعدى إلى القرفصاء التي هي نوع منه؛ لأنه إذا عمل في الجنس عمل في النوع إذ كان داخلا تحته هذا مذهب سيبويه وذهب أبو بكر بن السراج إلى أنه صفة لمصدر محذوف والتقدير فيه قعد القعدة القرفصاء إلا أنه حذف الموصوف وأقام الصفة مقامه ولعل مذهب سيبويه هو الأكثر تداولا؛ لأنه لا يفتقر إلى تقدير موصوف، بينما يفتقر ما ذهب إليه ابن السراج إلى تقدير موصوف وما لا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحاج إلى تقدير[٢].

٩. **اللفظ الدال على هيئة المصدر المحذوف**[٣]، كصيغة "فِعْلة"، نحو: (مشى القط مشية الأسد) تدل على نوع من الهيئة يكون عليه المصدر، فهي هنا نائبة عنه.

١٠. **وقته**[٤]، نحو: (فلان يلهو ويمزح؛ لأنه لم يَحْيَ ليلةَ المريض، ولم يعش ساعة الجريح)؛ أي لم يحيَ حياة ليلة المريض، ولم يعش عيشة ساعة الجريح.

١١. **"ما" و"أي" الاستفهامية**[٥]، نحو: (ما تكتب خطّك؟) بمعنى: أي كتابة تكتب خطّك؟ أرقعةً، أم ثُلثا، أم نَسْخا؟.

---

(١) ابن جني: **اللمع في العربية**. مرجع سابق، ص٤٩؛ وابن عقيل: **المساعد على تسهيل الفوائد**. مرجع سابق، ج١، ص٤٦٨.

(٢) أبو البركات الأنباري: **أسرار العربية**. مرجع سابق، ص١٣٩-١٤٠.

(٣) ابن عقيل: **المساعد على تسهيل الفوائد**. مرجع سابق، ج١، ص٤٦٨.

(٤) السيوطي: **همع الهوامع**. مرجع سابق، ج٣، ص ١٠٠؛ وعباس حسن: **النحو الوافي**. مرجع سابق، ج٢، ص٢١٨.

(٥) السيوطي: **همع الهوامع**. مرجع سابق، ج٣، ص ١٠٠و١٠٢.

١٢. **"ما" ومهما وأيٌّ" الشَّرطيّاتُ** [١]، نحو: (ما شئت فاجلسْ)، بمعنى أيّ جلوس شئته فاجلس.

يحذف عامل المصدر جوازا لقرينة لفظية، نحو: (أيّ سير سرت)، فتقول: سيرا حثيثا؛ أي سرتُ، أو لقرينة معنوية، كقولك لمن رأيته يتأهب لسفر: تأهبا ميمونا، أي تأهبت[٢].

تلك هي أشهر الأشياء التي تنوب عن المصدر غير المؤكّد عند حذفه، وتتلخص كلها في أمر واحد، هو: وجود ما يدل عليه عند حذفه، ويغني عنه من غير لَبْس؛ حيث يفهم ذلك عندما قال ابن مالك: (الرجز)

وقَدْ يَنُوبُ عَنْهُ مَا عَلَيهِ دَلْ كَجِدَّ كُلَّ الجِدِّ وافْرَحِ الجَذَلْ [٣]

---

[١] السيوطي: **همع الهوامع**. مرجع سابق، ج٣، ص ١٠٠و١٠٢؛ وعباس حسن: **النحو الوافي**. مرجع سابق، ج٢، ص٢١٨.

[٢] ابن عقيل عبد الله بن عبد الرحمن: **المساعد على تسهيل الفوائد**. مرجع سابق، ج١، ص٤٦٩.

[٣] محمد بن عبد الله بن مالك: **ألفية ابن مالك**. مكتبة النهضة، بغداد، ١٩٨٤، ص٢١.

- ما أطلق عليه العمل:

أولا: العمل على التأويل:

وضع النحاة أسس النظرية النحوية ونظرية العامل، لتفسير الظواهر اللغوية تفسيرًا منطقيًا، بحيث تخضع الأساليب والتراكيب اللغوية لهذه الأصول والقواعد، ولكن ظهرت في اللغة أساليب وتراكيب لم تقبل ما وضعه النحاة من أصول وقواعد، فلجأ النحاة إلى التأويل لتستقيم لهم هذه الأصول، فلا يخرج عنها أي تركيب.

وقد مارس أوائل النحاة ومتأخروهم الحمل على التأويل دون أن تظهر هذه الكلمة في مؤلفاتهم، إذ لم نجد هذه الكلمة في مؤلفات سيبويه والفراء والأخفش، ثم من تلاهم من النحاة مرورًا بالمبرد والزجاج وأبي علي الفارسي وابن جني وغيرهم حتى نحاة القرن السابع والثامن. ولكننا نجدُ هذه الكلمة عند أبي حيان من المتأخرين، يقول السيوطي نقلا عن أبي حيان:" قال أبو حيان في شرح التسهيل: التأويل إنّما يُسوَّغُ إذا كانت الجادَّة على شيء، ثم جاء شيء يخالفُ الجادّة فيتأوّلُ" [1].

وما قاله أبو حيان يطابق تمامًا ما في أذهان النحاة من أن الحمل على التأويل إنما يلجأ إليه إذا كان النص مخالفًا للقاعدة، أو كان فيه كلمة لا عامل لها ظاهرًا يمكن نسبة العمل إليه، فعندئذ يُلجأ إليه، فهو صرف الكلام عن ظاهره إلى ما يحتاج إلى تدبر وتقدير، وذلك يتم عن طريق القول بالحذف أو الزيادة أو الإضمار أو التقديم والتأخير أو التضمين[2].

([1]) انظر: السيوطي: **الاقتراح في علم أصول النحو**. مرجع سابق، ص٥٨.

([2]) محمد عيد: **أصول النحو العربي: في نظرة ابن مضاء، ورأي علم اللغة الحديثة**. عالم الكتب، القاهرة، ١٩٧٣، ص١٦٦.

إذًا فالنحاة لم يبحثوا الحمل على التأويل بحثًا مباشرًا، حتى إن من ألّف منهم في الأصول النحوية لم يتعرض لهذه القضية وأسبابها؛ لأن الحمل على التأويل، كما يظهر، مظهر من مظاهر النظرية النحوية التي تسعى إلى تطبيق أصولها وقواعدها على اللغة كلّها دون أن يشذ من ذلك شيء، يقول محمد عيد:" لم يبحث النحاة موضوع التأويل بحثًا مباشرًا في كتب أصول النحو، ورُبما كان السبب في ذلك أن التأويل لم يتخذ له صورة مستقلة في أذهان الدارسين كفكرة القياس مثلا، فقد طبقوا مظاهره دون أن يربطوا تلك المظاهر بعضها ببعض الآخر، ويجمعوها تحت عنوان واحد. ومنشأ هذا فيما أظن أنهم اعتبروا الحمل على التأويل أثرًا لشيء آخر، اعتبروه مظهرًا لأفكار النحو الأخرى التي وجهته، وعمل النظر الذهني عمله في إطارها،...، ولذلك انصرف النحاة حتى الأصوليون عن الحديث عنه على أنه أصل نحوي له دوره الفعال في كثير من قضايا النحو ومسائله "[1].

ويكاد يجمع المحدثون على أن الحمل على التأويل عندهم هو ما مارسه النحاة من تخريجهم النصوص وتأويلها كي تتفق مع أصولهم، قال أحمد عبد الغفار:" التأويل هو حمل الظواهر اللغوية على غير الظاهر للتوفيق بين أساليب اللغة وقواعد النحو"[2].

ويعرّف التأويل النحوي بأنه: النقل من فصيح الكلام مخالفًا للأقيسة والقواعد المستنبطة من النصوص الصحيحة، والعمل على تخريجها، وتوجيهها لتوافق بالملاطفة والرفق هذه الأقيسة والقواعد، على ألا يؤدي هذا التوجيه إلى تغيير القواعد أو زعزعة صحتها واطّرادها[3].

([1]) محمد عيد: **أصول النحو العربي**. مرجع سابق، ص١٦٩.

([2]) أحمد عبد الغفار: **ظاهرة التأويل وصلتها باللغة**.دار الرشيد، الرياض، ١٩٨٠، ص٥٦.

([3]) انظر: محمد عبد القادر هنادي: **ظاهرة التأويل في إعراب القرآن الكريم**. مكتبة الطالب الجامعي، مكة المكرمة، ١٩٨٨،ص١٧.

أما اللغويون فقد استعملوا التأويل بمعنى التفسير؛ فقال أبو عبيدة:" التأويل: التفسير"[1]، وقال ابن منظور: "أوّل الكلام وتأوّله: دبّره وقدّره، وأوّله وتأوّله: وفسّره"[2].

وعلى هذا الأساس فإن النحاة مارسوا الحمل على التأويل والتخريج عندما تدعوا الحاجة والصناعة النحوية إلى ذلك، وهم على صواب في كثير مما فعلوا، لو أنّهم ابتعدوا عن تلك التأويلات التي لا تخدم المعنى، بين السيوطي أن" الحذف الذي يلزم النحوي النظر فيه هو ما اقتضته الصناعة، وذلك بأن يجد خبرًا بدون مبتدأ أو العكس، أو شرطًا بدون جزاء أو العكس أو معطوفًا بدون معطوف عليه أو معمولا بدون عامل..."[3].

ورأى علي النجدي ناصف أحد العلماء المحدثين أن فكرة التأويل فكرة هامة وضرورية في النحو العربي، فالنحاة لم يتكلفوا التأويل ولم يصطنعوه، وإنما اعتمدوا على مبادئ سليمة في قياس النظير على النظير والاستدلال بالحاضر على الغائب، ولهذا فإن التأويل والتقدير في نظره ضرورة يحتاج إليها علم النحو في بعض أبواب، فالتأويل في الدرس النحوي يستلزم التقدير الذي قد لا يتم المعنى إلا به، ولا تتضح إشاراته إلا بذكر المحذوف ورد الأسلوب إلى نظمه، ولن يحدث ذلك إلا عن طريق التأويل ووسائله[4].

وأرى أن التأويل في المصطلح النحوي يعني النظر في النصوص والأساليب التي ورد ظاهرها مخالفًا للأحكام والأقيسة التي استنبطها النحاة، واعتمدوها ومحاولة توجيهها وجهة تجعلها متفقة مع هذه الأحكام والأقيسة غير مخالفة لها.

([1]) انظر: أبو عبيدة معمر بن المثنى: **مجاز القرآن**. تحقيق: محمد فؤاد سزكين. مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٧٠، ج١، ص٨٦.

([2]) انظر: ابن منظور: **لسان العرب**. مرجع سابق، ج١، ص٢٦٤، مادة " أول".

([3]) عباس حسن: **اللغة والنحو بين القديم والحديث**. دار المعارف، مصر، ١٩٦٦، ص٢١٥.

([4]) علي النجدي ناصف: **من قضايا اللغة والنحو**. مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٥٧، ص٨٩-٩٠.

أسباب الحمل على التأويل

١. مخالفة الأساليب والتراكيب اللغوية للأصول العامة للنظرية النحوية:

وضع النحاة أصولا وقواعد تحكم لغة العرب، وتضبطها ضبطًا منطقيًا، يسلكها جميعًا في ضوء هذه الأصول والقواعد، بحيث لا يشذ عنها شيء، فقبل هذه الأصولَ والقواعد كثيرٌ من كلام العرب شعره ونثره، وجاء قسمٌ من كلامهم مخالفًا هذه الأصول والقواعد، مع أنه عربي فصيح في الاستعمال، وورد في كلام الله عز وجل وفي كلام العرب الفصحاء الأقحاح، فما كان من النحاة إلا أن أوّلوا هذه النصوص وحملوها على غير ظاهرها؛ كي تسلم لهم أصولهم وقواعدهم العامة التي يصدرون عنها، سواء أكانوا بصريين أم كوفيين أم بغداديين.

وأرى أن هذه الأصول والقواعد لم تكن نتيجة استقراء تام؛ لذا كان من الضروري أن يظهر في اللغة ما يخالف هذه القواعد الأولى؛ ولهذا السبب يضطر النحوي لتأويل النصوص لتوافق ما توصل إليه من قواعد، ولم يجد وسيلة لربط النصوص المخالفة للقواعد بما هو متوافق غير سبيل التأويل.

وقد مارس التأويل النحاة كلهم بدءًا بسيبويه والكسائي والفراء إلى يوم الناس هذا، ولم يترك التأويل أحدٌ من العلماء حتى من اشتهر بميله إلى الظاهر من النصوص كأبي حيان الذي كان يختار أقرب التخريجات والتأويلات، قال ابن الطيب الشرقي الفاسي:" وبالجملة فالدواوين المشهورة المتداولة من الصحاح والسنن والمسانيد والمعاجم والتخاريج والمشيخة والتواريخ وغير ذلك على اختلاف أنواعها وتنوع موضوعاتها لا تكاد تجد فيها تركيبًا واحدًا يحكم عليه

بتأويل الأشعار العربية وإخراجها عن ظاهرها، إجراء لها على القواعد المقررة دون أن يدعي فيها تغييرًا أو لحنًا أو غير ذلك"[1].

ومن الأمثلة التي جاء التركيب فيها مخالفًا لما وضعوه من قواعد الآتي:

- قال تعالى: ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ ﴾ [2]

منع أكثر النحاة أن تكون" كافة "حالا من المجرور في قوله تعالى: "للناس"؛ لذلك تأولوا "كافة "في هذه الآية لتصح لهم قاعدتهم التي تمنع تقديم الحال على صاحبها المجرور، يقول الرازي: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ ﴾، لما بين مسألة التوحيد شرع في الرسالة، فقال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ ﴾ وفيه وجهان:

أحدهما: كافة، أي إرساله كافة، أي عامة لجميع الناس تمنعهم من الخروج والانقياد لها.

والثاني: كافة، أي إرساله كافة تكف الناس من الكفر، والهاء للمبالغة[3].

- قال تعالى: ﴿ ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِّنْهُمْ ﴾ [4]

منع النحاة أن تتصل بالفعل المسند إلى مثنى أو مجموع علامة تثنية أو جمع، لذا فإنهم أولوا هذا النمط من التركيب اللغوي لتصحَّ لهم قاعدتهم التي تمنع ثم عموا اتصال الضمائر بالأفعال، قال الرازي عن هذه الآية الكريمة في قوله: ﴿ ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِّنْهُمْ ﴾ وجوه:

الأول: على مذهب من يقول من العرب: أكلوني البراغيث.

([1]) أبو عبد الله محمد بن الطيب الفاسي: **فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح**. تحقيق: محمود يوسف فجال. دار البحوث للدراسات الإسلامية، الإمارات، دبي، ٢٠٠٢، ج١، ص ٦١.

[2] سورة سبأ، الآية ٢٨.

[3] فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين بن الحسن الرازي: **تفسير الرازي**. دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٤، ج٢٥، ص٢٢٤.

[4] سورة المائدة، الآية ٧١.

والثاني: أن يكون ﴿كَثِيرٌ مِّنْهُمْ﴾ بدلا من الضمير في قوله ﴿ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا﴾ والإبدال كثير في القرآن.

والثالث: أن قوله ﴿كَثِيرٌ مِّنْهُمْ﴾ خبر مبتدأ محذوف، والتقدير :هم كثير منهم[1].

٢. مخالفة الأساليب والتراكيب اللغوية لبعض القواعد الخاصة عند مدرسة معينة:

وضع الخليل – رحمه الله – أسس نظرية العامل التي تلقاها عنه أبرز تلاميذه سيبويه البصري والكسائي الكوفي، فألف سيبويه كتابه الذي يعد المرجع الأول للنحو البصري والكوفي.

أما الكسائي فرجع إلى الكوفة، وفي ذهنه ما تلقاه عن أستاذه الخليل من أصول هذه النظرية، فوعاها وعي العالم الحاذق، وأضاف عليها من بنات أفكاره ومما سمعه من الإعراب الفصحاء، ومما حفظه من كلام الله عز وجل من القراءات القرآنية، لاسيما وأنّه من القراء السبعة، فأنشأ بذلك هو وتلميذه الفراء ما يسمى بالمذهب الكوفي الذي يتفق مع المذهب البصري في أصول النظرية، بينما يختلف معه في تطبيقات مقتضيات هذه النظرية في بعض مسائل النحو، فما يجيزه البصريون قد يمنعه الكوفيون وما يمنعه الكوفيون قد يجيزه البصريون.

ومن الأمثلة التي توضح ذلك:

- يجيز الكوفيون تقديم معمول اسم الفعل عليه من غير تأويل، ودليلهم قوله تعالى: ﴿كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾[2]، بينما لا يجيز البصريون ذلك فلجأوا حينئذ للتأويل.
- يجيز الكوفيون عطف الاسم الظاهر على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض، ودليلهم قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ

---

[1] الفخر الرازي: تفسير الرازي. مرجع سابق، ج١٢، ص٤٩.

[2] سورة النساء، الآية ٢٤.

مِنْهُمَا رِجَالاً كَثِيرًا وَنِسَاء وَاتَّقُواْ اللّهَ الَّذِي تَسَاءلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ إِنَّ اللّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴾[1]، لجأ البصريون إلى تأويل ذلك كي تسلم لهم قاعدتهم التي تنص على عدم جواز العطف على الضمير المخفوض بدون إعادة الخافض.

٣. عدم وجود عامل ظاهر يمكن نسبة العمل إليه:

إن النحاة جميعهم بصريين وكوفيين يصدرون عن نظرية واحدة في النظر إلى اللغة، هي نظرية العامل التي تفسر الحركات الإعرابية على أواخر الكلم في ضوء العامل والمعمول، فلابد لكل عامل من معمول، ولابد لكل معمول من عامل، وقد جاءت بعض الأساليب والتراكيب اللغوية بلا عامل ظاهر فيها يمكن نسبة العمل إليه، إذ قد يوجد منصوب، ولا ناصب له أو مرفوع ولا رافع له، أو مبتدأ بلا خبر. ..الخ. فعندئذ يلجأ النحوي ضرورة إلى التأويل؛ ليبحث لهذه الكلمات عن عامل، وقد تابع المفسرون النحاة في النظر إلى آيات الكتاب الكريم، حيث أخذوا يوجهون الآيات القرآنية التي ليس العامل فيها ظاهرًا توجيهات وتأويلات تتفق ومقتضيات هذه النظرية، وبناء على ذلك فإن المعنى يتوجه وفقًا لهذه الآراء .ومن الأمثلة على ذلك:

- قال تعالى: ﴿ وَرَسُولاً إِلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنِّي قَدْ جِئْتُكُم بِآيَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ أَنِّي أَخْلُقُ لَكُم مِّنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ فَأَنفُخُ فِيهِ فَيَكُونُ طَيْرًا بِإِذْنِ اللّهِ ﴾[2] تمثل كلمة رسولا، مشكلا في هذه الآية إذ لا ناصب لها ظاهر؛ لذا فلابد من التأويل؛ قال الرازي:" وفي هذه الآية وجوه:

الأول: تقدير الآية: ونعلمه الكتاب والحكمة والتوراة والإنجيل ونبعثه رسولا إلى بني إسرائيل قائلا: إني قد جئتكم بآية من ربكم، والحذف حسنٌ إذا لم يفض إلى الاشتباه.

---

[1] سورة النساء، الآية ١.

[2] سورة آل عمران، الآية ٤٩.

الثاني: قال الزجاج: الاختيار عندي أن تقديره: ويكلم الناس رسولا، وإنما أضمرنا ذلك لقوله: ﴿ أَنِّي قَدْ جِئْتُكُم ﴾ والمعنى: ويكلمهم رسولا بأني قد جئتكم.

الثالث: قال الأخفش: إن شئت جعلت الواو زائدة، والتقدير: ويعلمه الكتاب والحكمة والتوراة والإنجيل رسولا إلى بني إسرائيل قائلا إني قد جئتكم بآية[1].

- قال تعالى: ﴿ مَن كَفَرَ بِاللَّهِ مِن بَعْدِ إِيمَانِهِ إِلاَّ مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالإِيمَانِ وَلَكِن مَّن شَرَحَ بِالْكُفْرِ صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِّنَ اللَّهِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾[2]

قال الرازي:" قوله: ﴿ مَن كَفَرَ بِاللَّهِ مِن بَعْدِ إِيمَانِهِ ﴾ مبتدأ خبره غير مذكور؛ ولهذا السبب اختلف المفسرون، وذكروا فيه وجوها:

- **الأول:** أن يكون قوله:(من كفر) بدلا من قوله: ﴿ الَّذِينَ لاَ يُؤْمِنُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَأُوْلَئِكَ هُمُ الْكَاذِبُونَ ﴾[3] والتقدير: إنّما يفتري من كفر بالله من بعد إيمانه، واستثنى منهم المكره فلم يدخل تحت حكم الافتراء، وعلى هذا التقدير فقوله (وأولئك هم الكاذبون) في قوله تعالى:﴿ الَّذِينَ لاَ يُؤْمِنُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَأُوْلَئِكَ هُمُ الْكَاذِبُونَ ﴾[4] اعتراض وقع بين البدل والمبدل منه.
- **الثاني:** يجوز أيضًا أن يكون بدلا من الخبر الذي هو(الكاذبون)، والتقدير: وأولئك هم من كفر بالله من بعد إيمانه.

---

[1] الفخر الرازي: **تفسير الرازي**. مرجع سابق، ج٨، ص٤٨.

[2] سورة النحل، الآية ١٠٦.

[3] سورة النحل، الآية ١٠٥.

[4] سورة النحل، الآية ١٠٥.

- **الثالث:** يجوز أن ينتصب على الذم، والتقدير: وأولئك هم الكاذبون، أعني من كفر بالله من بعد إيمانه، وهو أحسن الوجوه عندي، وأبعدها عن التعسف.
- **الرابع:** أن يكون قوله: ﴿ مَن كَفَرَ بِاللَّهِ مِن بَعْدِ إِيمَانِهِ ﴾[1] شرطًا مبتدأ، ويحذف جوابه؛ لأن جواب الشرط المذكور بعد يدل على جوابه، كأنه قيل: من كفر بالله من بعد إيمانه فعليهم غضب من الله إلا من أكره"[2].

- قال تعالى: ﴿ حم، وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ، إِنَّا أَنزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةٍ مُّبَارَكَةٍ إِنَّا كُنَّا مُنذِرِينَ، فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ، أَمْرًا مِّنْ عِندِنَا إِنَّا كُنَّا مُرْسِلِينَ ﴾[3]

قال الرازي: "وفي انتصاب قوله:(أمرًا) وجهان:

الأول: أنّه نصب على الاختصاص؛ لأنّه تعالى بيّن شرف تلك الأقضية والأحكام فقد وصفها الله تعالى بالحكيمة، ثم زاد في بيان شرفها بأن قال أعني بهذا الأمر أمرًا حاصلاً من عندنا آتنًا من لدنا، وما اقتضاه علمنا وتدبيرنا.

والثاني: أنه نصب على الحال، وفيه وجهان:

الأول: أن يكون حالا من أحد الضميرين في(أنزلناه)، إما من ضمير الفاعل أي" إنّا أنزلناه "أو من (أمرٍ) أو من ضمير المفعول، أي (إنّا أنزلناه) في حال كونه أمرًا من عندنا بما يجب أن يفعل.

---

[1] سورة النحل، الآية ١٠٦.

[2] الفخر الرازي: تفسير الرازي. مرجع سابق، ج٢٠، ص ٩٦-٩٧.

[3] سورة الدخان، الآية ١-٥.

والثاني: ما حكاه أبو علي الفارسي عن أبي الحسن رحمهما الله أنه حمل قوله:" أمرًا" على الحال، وذو الحال قوله: (كل أمر حكيم) وهو نكرة[1].

ولعلّ من المفيد أن نبين أن كثيرًا من النحاة ومعربي القرآن الكريم ومفسريه كانوا يجوزون كثيرًا من التأويلات النحوية في الكلمة التي ليس العامل فيها ظاهرًا، سواء أكان هذا التأويل مستقيمًا مع المعنى أم لا، فالمهم عندهم هو تبرير الحركة دون نظر إلى المعنى، وقد تنبه ابن القيم رحمه الله إلى ذلك؛ إذ وضح أن النحاة يذكرون التأويلات والتخريجات النحوية دون الالتفات إلى ما تقتضيه من معنى، صالحًا كان أم فاسدًا، يقول:" وينبغي أن يتفطن ههنا لأمر لابد منه، وهو أنّه لا يجوز أن يحمل كلام الله عز وجل ويفسر لمجرد الاحتمال النحوي الإعرابي الذي يحتمله تركيب الكلام، ويكون الكلام به له معنى ما، فإن هذا مقام غلط فيه أكثر المعربين للقرآن، فإنّهم يفسرون الآية ويعربونها بما يحتمله تركيب تلك الجملة ويفهم من ذلك التركيب أي معنى اتفق، وهذا غلط عظيم يقطع السامع بأن مراد القرآن غيره، وإن احتمل ذلك التركيب هذا المعنى في سياق آخر وكلام آخر، فإنّه لا يلزم أن يحتمله القرآن مثل قول بعضهم في قراءة من قرأ: ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوْا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالاً كَثِيرًا وَنِسَاء وَاتَّقُوْا اللّهَ الَّذِي تَسَاءلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ إِنَّ اللّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴾[2].

ومثل قراءة بعضهم في قوله تعالى: ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ اللّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [3] إن المسجد مجرور بالعطف على

---

[1] الفخر الرازي: تفسير الرازي. مرجع سابق، ج٢٧، ص٢٠٦.

[2] سورة النساء، الآية ١.

[3] سورة البقرة، الآية ٢١٧.

الضمير المجرور في به، ومثل قول: ﴿لَٰكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ﴾[1] إن المقيمين مجرور بواو القسم أنزل إليك وما أنزل من قبلك والمقيمين الصلاة... بل للقرآن عرف ومعان معهودة لا يناسبه تفسيره بغيرها، ولا يجوز تفسيره بغير عرفه والمعهود في معانيه، فإن نسبة معانيه إلى المعاني كنسبة ألفاظه إلى الألفاظ، بل أعظم، فكما أن ألفاظه ملوك الألفاظ وأجلها وأفصحها، ولها من الفصاحة أعلى مراتبها التي يعجز عنها قدر العالمين، فكذلك معانيه أجل المعاني وأعظمها وأفخمها، فلا يجوز تفسيره بغيرها من المعاني التي لا تليق به، بل غيرها أعظم منها وأجل منها وأفخم، فلا يجوز حمله على المعاني القاصرة بمجرد الاحتمال النحوي الإعرابي"[2].

٤. المذاهب الدينية:

حاولت الفرق الإسلامية من غير أهل السنة والجماعة أن تحمل النص على غير ظاهره، بتأويله ليتفق مع معتقداتهم ومذاهبهم، وقد كانت المعتزلة أكثر هذه الفرق، وإليك مثالا يوضح ذلك:

لا يجيز المعتزلة أن يكون ما هو مخلوق للعبد مخلوقًا لله عز وجل، فما جاء في الظاهر على خلاف ذلك، فإنه يؤول، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ثُمَّ قَفَّيْنَا عَلَىٰ آثَارِهِم بِرُسُلِنَا وَقَفَّيْنَا بِعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ وَآتَيْنَاهُ الْإِنجِيلَ وَجَعَلْنَا فِي قُلُوبِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ رَأْفَةً وَرَحْمَةً وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا﴾[3] قال الفخر الرازي: "(رهبانية) منصوبة بفعل مضمر يفسره الظاهر، تقديره: ابتدعوا رهبانية ابتدعوها،

---

[1] سورة النساء، الآية ١٦٢.

[2] ابن القيم: **التفسير القيم**. جمعه: محمد أويس النّدوي. حققه: محمد حامد الفقي. قدّم له: إبراهيم رمضان. دار الرائد العربي، بيروت، ١٩٨٨، ص ٢٦٩.

[3] سورة الحديد، الآية ٢٧.

وقال أبو علي الفارسي:" الرهبانية لا يستقيم حملها على جعلنا؛ لأن ما يبتدعونه هم لا يجوز أن يكون مجعولا لله تعالى، وأقول هذا الكلام إنما يتم لو ثبت امتناع مقدور بين قادرين، ومن أي يليق بأبي علي أن يخوض في أمثال هذه الأشياء"[1].

٥ -اختلاف اللهجات القبلية:

قام علماء اللغة في القرن الثاني الهجري بجمع المادة اللغوية من القبائل العربية ليقيموا على ما سمعوه من الناطقين بالعربية قواعد النحو والصرف، ولكنّ هذا المسموع لم يكن في كثير من الأحيان يجري على سنن واحد، إذ كانت طريقة الأداء تختلف من قبيلة لأخرى، فقد كانت قبائل العرب في عصر السليقة اللغوية متباعدة متناثرة في شتى أنحاء الجزيرة العربية في نجد والحجاز وتهامة، وكان لكل قبيلة طريقتها وأسلوبها الخاص في الكلام، وهو ما عرف عند اللغويين القدماء باللغات، قال أبو عمرو بن العلاء:" أعمل على الأكثر، وأسمي ما خالفني لغات"[2].

إن اللغويين الذين جمعوا اللغة في القرون الأولى لم يلتزموا هذا التصنيف الذي ادعاه كلّ من الفارابي وابن خلدون، وإنما جمعوا اللغة من قبائل كثيرة لا حصر لها في نجد وتهامة والحجاز، دون أن يهتموا بنسبة المسموع إلى قائله، ومما يؤيد ما نذهب إليه أن كتاب سيبويه يقوم على مثل هذا، فكثيرًا ما يروي سيبويه أقوالا غير منسوبة إلى قائليها، وإليك بعض الأمثلة على ذلك:

---

[1] الفخر الرازي: **تفسير الرازي**. مرجع سابق، ج٢٩، ص٢١٤.

[2] أبو القاسم الزبيدي: **طبقات النحويين واللغويين**. مرجع سابق، ص٣٩.

قال سيبويه:" وقد قال قومٌ من العرب تُرْضَي عربيَّتُهم: هذا الضاربُ الرجلِ"[1]، وقال أيضًا:" وزعم يونس أنّ من العرب من يقول: إن لا صالحٍ فطالحٍ"[2]. وقال أيضًا:" واعلم أن بعض العرب يقول: وَيْلا له وويلةً له"[3].

ولما جاء النحاة ليقيموا القواعد على هذا المسموع أرادوا أن تكون لهذه القواعد صفة الإطّراد، فقاسوا على الكثير الشائع في كلام العرب، واطرحوا ما عداه، ووصفوه بالشذوذ، أو أولوه ليتفق مع قواعدهم وأصولهم التي وصفوها.

أقول أن كثيرًا من التأويلات النحوية واختلاف العلماء حول بعض التراكيب والأساليب مرده اختلاف لهجات قبائل العرب في كثير من النواحي سواء أكان الاختلاف في الحركة الإعرابية أم في غيرها.

ثانيا: الحمل على الجوار:

إن موضوع "الحمل على الجوار" من المواضيع الهامة في النحو، وقد شاع في كلام العرب، شعرا ونثرا، ووجد مثله في القرآن الكريم، والحديث النبوي الشريف، ولم يفصل النحاة بينها فذكروها تحت مسمى الجوار أو الاتباع، فقد وجدنا في كلام العرب إعطاء الشيء حكم الشيء الذي يجاوره؛ لعلة المجاورة، إذ تطرق ابن جني إلى الحمل على الجوار عندما قال:" إذا جاور الشيءُ الشيء دخل في كثير من أحكامه لأجل المجاورة"[4]، نحو المثال الشمهور: "هذا جُحر ضبٍ خربٍ"[5].

---

[1] سيبويه: **الكتاب**. مرجع سابق، ج١، ص١٨٢.

[2] **المرجع السابق**، ج١، ص٢٦٣.

[3] **نفسه**، ج١، ص٣٣٣.

[4] ابن جني: **المنصف**. مرجع سابق، ج٢، ص٢.

[5] **المرجع السابق**، ج٣، ص٢٢٠.

ورأى محمد اللبدي ما رأه ابن جني عندما عرف (الجوار) إذ قال:" الظاهرة الإعرابية التي تقتضي خروج الاسم المعرب عما يجب له من حركة أو تحريك موافقة لما يجاوره من الكلمات والحروف"[1].

أنواع الحمل على الجوار:

تتراءى ظاهرة الحمل على الجوار في كلام العرب في عدة أنواع ذكر منها ابن جني نوعين فقال في (باب في الجوار):" وذلك في كلامهم على ضربين: أحدهما تجاور الألفاظ، والآخر تجاور الأحوال"[2]؛ إذ ينقسم الجوار في كلام العرب نوعين: تجاور ألفاظ وتجاور أحوال. وينقسم تجاور الألفاظ عندهم إلى: تجاور متصل وتجاور منفصل.

- **التجاور المتصل**: أي تجاور في حروف اللفظة الواحدة المتصل بعضها ببعض، فيكون في البناء اللّفظي للكلمة، وليس في حركتها الإعرابية، وهو متصل بعلم الصرف، ومن نماذجه:

أولا: مجاورة العين للام لجعلها على حكمها، وذلك بقولهم في (صُوّم وجُوّع)، أخذت حكمها لقربها من الظرف، فحدث التصحيح، ولذلك لم تصح المسألة في (قُوَام وصُوَام، ونوَام)؛ لأن ألف (فُعَال) فصلت بين العين واللام، فبعدت العين عن اللام، فلم يجز فيها القلب[3].

ومن ذلك أيضا قول العرب: (قِنْيَة وصِبْيَة وعِلْيَة ودِنْيا وصِبيان)، والأصل: (قِنْوة وصِبْوة وعِلْوة ودِنْوا وصِبْوان)؛ لأنها من ذوات الواو، فلما جاورت الواو الكسرة قبلها صارت الكسرة كأنها قبل الواو، ولم يَعْتَدّ بالساكن حاجزا لضعفه. ونظيرُ هذا قولُهم: (اُقْتُلْ، اُدْخُلْ)،

([1]) محمد النجيب اللبدي: **معجم المصطلحات النحوية والصرفية**. مرجع سابق، ص٥٨.

[2] ابن جني: **الخصائص**. مرجع سابق، ج٣، ص٢١٨.

[3] ابن جني: **الخصائص**. مرجع سابق، ج٣، ص٢١٨-٢٢٧؛ وابن جني: **المنصف**. مرجع سابق، ج٢، ص٢-٦.

ضمّوا الهمزة لضمّة العين ولم يعتدّوا بالفاء جاجزا، لسكونها، فصارت الهمزةُ لذلك كأنها قبل العين المضمومة، فضمت كراهة الخروج من كسر إلى ضم[1].

ثانيا: إعطاء الواو المجاورة للضمة، حكم الواو المضمومة بهمزها إذا تجاورتا، وذلك نحو قول جرير: (الوافر)

لَحُبٌّ المؤقدانِ إلَيَّ مؤسى وَجَعدَةُ لَو أضاءَهُما الوُقودُ[2]

قال ابن جني:" ألا ترى ضمة الميم في (المؤقدان) و(مُؤسَى) لما جاورت الواو الساكنة صارت كأنها فيها، والواو إذا انضمت ضما لازما همزت"[3].

ثالثا: نقل حركة الإعراب إلى الحرف الذي قبلها في حالة الوقف نحو (هذا بَكُر) و(مررت بِبِكَرُ) وعلل ذلك ابن جني بقوله:" ألا تراها لما جاورت اللام بكونها في العين، وصارت لذلك، كأنها في اللام لم تفارقها"[4].

رابعا: نقل حركة حرف إلى الحرف الذي قبله كما في القراءات قراءة الحسن البصري: ﴿**الْحَمْدُ لِلّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ**﴾[5] بضم اللام تبعا للدال، وعكسه كسر اللام تبعا للام، وهذا ما يعرف بالاتباع.

---

(1) ابن جني: **المنصف**. مرجع سابق، ج٢، ص٢.

(2) جرير بن عطية: **ديوان جرير**. تحقيق: محمد العمادي. دار صادر، بيروت، ١٩٦٤، ص١١٦؛ والبيت في الديوان:

لَحُبٌّ الوافِدانِ إلَيَّ موسى وَجَعدَةُ لَو أضاءَهُما الوُقودُ

(3) ابن جني: **الخصائص**. مرجع سابق، ج٣، ص١٤٩.

(4) المرجع السابق، ج٣، ص٢٢٠.

(5) سورة الفاتحة، الآية ٢

والاتباع كما عرّفه ابن فارس هو:" أن تتبع الكلمة للكلمة على وزنها أو رَوِيِّها إشباعا وتأكيدا، وروي أن بعض العرب سئل عن ذلك فقال:" هو شيء نَتِدُ به كلامنا" أي نثبته، وذلك قولهم: ساغب لاغب، وهو خب ضب، وخراب يباب"[1].

ومن مجاورة الاتباع ما ذكره ابن هشام ومثل له بقولهم:"هنأني ومرأني" والأصل أمرأني، وقولهم:" هو رِجْس نِجْس" بكسر النون وسكون الجيم، والأصل نَجِسٌ بفتح فكسر[2].

واتبعوا الجر الجر، فقد اتبعوا الكسر الكسر أيضا، وذلك نحو قراءة الحسن البصري: ﴿الْحَمْدِ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾[3].

- **التجاور المنفصل:** أي تجاور لفظين منفصلين وسماه ابن جني "الجوار في المنفصل"[4]، وهو أن يخرج الاسم التابع في حركته الإعرابية عن متبوعه الحقيق، ويأخذ حركة الاسم الذي تبعه بالمجاورة[5] ــ وقد ورد لفظ" الجوار" في لسان العرب بمعنى المجاورة[6]ــ ، فيمثّلون له بقولهم: "هذا جُحْر ضبٍ خربٍ"[7]؛ حيث جروا (خرب)، وهي في الحقيقة صفة لــ(جُحْر)، وليس لضب فكان حقها أن تكون مرفوعة لا منصوبة، لكنهم جروها على الجوار؛ لمجاورتها اللفظ المجرور (ضب)، وإن يكن المعنى عليه.

---

(1) أحمد بن فارس: **الصاحبي في فقه اللغة**. تحقيق: أحمد حسن بسج. دار الكتب العلميـــة، بيـــروت، ١٩٩٧، ص٢٠٩.

(2) ابن هشام الأنصاري: **مغني للبيب**. مرجع سابق، ج٢، ص ٧٩٠.

(3) سورة الفاتحة، الآية ٢

(4) ابن جني: **الخصائص**. مرجع سابق، ج٣، ص٢٢٠.

(5) قاسم محمد صالح: **ظاهرة الحمل على الجوار المنفصل في النحو**. المجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها، مجلد٢، عدد٢، ٢٠٠٧، ص١٢٣.

(6) انظر: ابن منظور: **لسان العرب**. مرجع سابق، ج٢، ص٤١٤.

(7) ابن جني: **الخصائص**. مرجع سابق، ج٣، ص٢٢٠.

ومن ذلك قول الشاعر: (المديد)

مــن أيِّ يــومَيَّ مِــنَ المــوتِ أفِــرّ أيومَ لَــمْ يُقْــدَرَ أمْ يَــوْمَ قــدِرْ[1]

بفتح الراء من(لم يُقْدر).

فقد حمل النحويون ذلك على حذف نون التوكيد الخفيفة كحذفها في قراءة أبي جعفر الشاذة: ﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ﴾[2] بنصب (نشرح) على حذف نون التوكيد الخفيفة؛ أي ألم نَشْرَحَنْ؛ فأبدل من النون ألفا ثم حذفها تخفيفا، وفي هذا التخريج عند ابن هشام شذوذان: توكيد المنفي بلم، وحذف النون لغير وقف ولا ساكنين[3]، والقول نفسه مع ابن جني[4].

ومن الجوار المنفصل قول الأخطل: (الطويل)

جَزى اللّهُ عنّــي الأعــوَرَينِ مَلامَــةً وفروة ثَفْرَ الثَــورَةِ المُتَــضاجِمِ[5]

جر المتضاجم على جوار الثورة والقياس نصبه لأنه صفة ثفر.

([1]) البيت لعلي بن أبي طالب في: **ديوان الإمام علي بن أبي طالب**- ﷺ-. اعتنى به: عبد الرحمن المصطاوي. دار المعرفة، بيروت، ٢٠٠٣، ص٦٩.

([2]) سورة الشرح، الآية ١.

([3]) ابن هشام الأنصاري: **مغني اللبيب**. مرجع سابق، ج١، ص ٣٠٦.

([4]) ابن جني: **الخصائص**. مرجع سابق، ج٣، ص٩٨-٩٩؛ وابن جني: **سر صناعة الإعراب**. مرجع سابق، ج١، ص٧٥.

([5]) الأخطل: **ديوان الأخطل**. شرح: مجيد طراد. دار الجيل، بيروت، ١٩٩٥، ص٤٥٧؛ والبيت في الديوان:

جَــزى اللّــهُ فيهــا الأعــوَرَينِ مَلامَــةً وَعَبــدَةَ ثَفــرَ الثَــورَةِ المُتَــضاجِمِ

وأما تجاور الأحوال فلم يذكر أحد النحاة هذا النوع من التجاور إلا ابن جني، وقد عدّه من الأبواب الغريبة، وقد صرّح بنفسه في هذا فقال:" وهذا التجاور... لم يعرض له أحد من أصحابنا، وإنما ذكروا تجاور الألفاظ فيه"[1].

إن تجاور الأحوال يتعلق بأزمنة الظروف، ومثّل له ابن جني بقوله:" أحسنت إليه إذ أطاعني..." [2]. ويُرى أن المعنى أنك لم تحسن إليه في أول وقت الطاعة، فإن ما بعد الظرف (إذ) وهو الفعل(أطاع) زمنه يختلف عن زمن الإحسان... ويذهب ابن جني إلى أن تجاور الأحوال " غريب" وذلك أن "من شرط الفعل إذا نصب ظرفا أن يكون واقعا فيه أو في بعضه كقولك: صمت يوما وسرت فرسخا.." فكل واحد من هذه الأفعال واقع في الظرف الذي نصبه لا محالة، ونحن نعلم أنه لم يحسن إليه إلا بعد أن أطاعه، ولكن لمّا كان الثاني مسببا عن الأول وتاليا له، فاقتربت الحالان، وتجاور الزمانان، وصار الإحسان والطاعة في زمان واحد، فعمل الإحسان في الزمان الذي يجاور وقته، كما يعمل في الزمان الواقع فيه هو نفسه"[3].

فأنت لم تحسن إليه في أول وقت الطاعة، وإنما بعد ذلك، فإحسان مسبّب عن الطاعة وهي كالعلة له، فلا بد من تقدم وقت المسبّب، لكنه لمّا تقارب الزمانان وتجاورت الحالان في الطاعة والإحسان أو الطاعة واستحقاق الإحسان صار كأنهما وقعا معا في زمان واحد.

ثم ذكر ابن جني أن هذه المسألة " اطردت هذا في كلام العرب، وكثرت على ألسنتهم فلذلك حملوا عليها ما تناءت حالاه وتفاوت زمانه، ومن ذلك قول رجل بمصر في خرسان: لمّا

---

[1] ابن جني: الخصائص. مرجع سابق، ج٣، ص٢٢٧.

[2] المرجع السابق، ج٣، ص٢٢٢.

[3] نفسه، ج٣، ص٢٢٢.

ساءت حالُه حَسُنَتْها، ولمّا اختلت معيشته عمّرتها، ولعله أن يكون بين هاتين الحالين السنة والسنتان"[1].

وتجاور الأحوال يكاد يكون منحصرا في الأزمنة؛ لأن الأمكنة كلها تجتمع في الوقت الواحد، والأوقات كلها لم يقم بعضها مقام بعض ولم يجر مجراه[2].

وما يمكنه حمله من هذه المسألة عند ابن جني على تجاور الأمكنة قول من قال: (البسيط)

وهُمْ إذا الخيلُ جالوا في كواثِبِها ..... [3]

فالراكب يجول في صهوة الفرس لا في كاثبته [4]؛ لكنهما لمّا تجاوروا جريا مجرى الجزء الواحد[5].

وذكر العكبري في كتابه(التبيان في إعراب القرآن) أن الجوار مشهور عند العلماء وجعل منه في الإعراب، وقلب الحروف بعضها إلى بعض والتأنيث. أما الجوار في الإعراب، فهي كثيرة في أبواب العطف والصفة، وأما قلب الحروف فمثل الحديث الشريف: "**ارجعن**

---

[1] ابن جني: **الخصائص**. مرجع سابق، ج٣، ص٢٢٣.

[2] نفسه، ج٣، ص٢٢٥.

(٣) البيت ليزيد بن منقذ في كتاب: محمد الطاهر بن عاشور: **تفسير التحرير والتنوير**. الدار التونسية، تونس، ١٩٨٤، ج٩، ص٢٣٥؛ وتمام البيت:

وهُمْ إذا الخيلُ جالوا في كواثِبِها فَوارسُ الخيل لا مِيلٌ ولا قَزَم

[4] كاثبته: مجتمع كتفي الفرس قدام السراج.

[5] ابن جني: **الخصائص**. مرجع سابق، ج٣، ص٢٢٧.

مآزورات غير مآجورات"[1]؛ إذ الأصل موزورات، ولكن قال: مَأزُورات للأزْدِوَاج بِمأجورات؛ إذ أريد التأخي، كذلك قولهم:" أنه لا يأتينا بالغدايا والعشايا"[2].

وأما في التأنيث فمثل له بقوله تعالى: ﴿ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا ﴾[3] "حذفت التاء من (عشر) وهي مضافة إلى الأمثال، وهي نكرة ولكن لما جاورت الأمثال الضمير المؤنث أجري عليها حكمه"[4].

وذهب إلى أن العرب راعت الجوار في مثل قولهم:" أقام زيد وعمرا كلمته؛ فاستحسنوا النصب بفعل محذوف لمجاورته الجملة اسما قد عمل فيه الفعل""[5].

كما عُدّ من أنواع المجاورة، وما حمل عليها قلب الواو المجاورة للظرف همزة، وذلك في قولهم: (أوائل)، وعلل ذلك لوقوعها مجاورة للظرف[6].

---

(1) ابن الأثير: **النهاية في غريب الحديث والأثر**. مرجع سابق، ص ٩٧٠.

(2) أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري: **التبيان في إعراب القرآن**. تحقيق: علي محمد البجاوي. دار الجيل، بيروت، ١٩٨٧، ج١، ص٤٢٣.

(3) سورة الأنعام، الآية ١٦٠.

(4) أبو البقاء العكبري: **التبيان في إعراب القرآن**. مرجع سابق، ج١، ص٤٢٣-٤٢٤.

(5) المرجع السابق، ج١، ص٤٢٤.

(6) نفسه، ج١، ص٤٢٤.

أبواب الحمل على الجوار:

اقتصر وجود ظاهرة الحمل على الجوار في أبواب معينة على خلاف بين العلماء، وأشهر هذه الأبواب:

- **النعت:** يُعد هذا الباب من أكثر أبواب الحمل على الجوار شيوعا في الشواهد القرآنية والشعرية وأقوال العرب المأثورة، إذ أقرّ بها جمهور النحاة باستثناء ابن جني وابن سعيد السيرافي اللذين تأوّلاها على حذف المضاف أو استتار الضمير[1]. ومن أمثلة هذا الباب:

قوله تعالى: ﴿ وَإِنِّيَ أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ مُّحِيطٍ ﴾[2] فقد قرر أبو البقاء العكبري إلى أن (محيط) صفة لـــ (يوم) وقد جر بالجوار، وقال:" واليوم ليس بمحيط، وإنما المحيط العذاب"[3].

وما جاء في الشعر حملا على الجوار في باب النعت قول ذي الرمة: (البسيط)

تُريكَ سُنَّةَ وَجهٍ غَيرَ مُقرِفَةٍ مَلساءَ لَيسَ بِها خالٌ وَلا نَدَبُ[4]

قال الفراء:" قلت لأبي ثروان هذا البيت بخفضٍ: كيف تقول: تُريكَ سُنَّةَ وَجهٍ غَيرَ مُقرِفَةٍ. قلت له: فأنشد، فخفض (غير) فأعدت القول عليه، فقال: الذي تقول أنت أجود مما أقول أنا وكان إنشاده على الخفض[5].

---

(1) انظر: ابن هشام الأنصاري: **مغني اللبيب**. مرجع سابق، ج٢، ص ٧٩٠-٧٩١.

(2) سورة هود، الآية ٨٤.

(3) أبو البقاء العكبري: **التبيان في إعراب القرآن**. مرجع سابق، ج١، ص٧٤.

(4) ذو الرمة غيلان بن عقبة: **ديوان ذي الرمة**. تحقيق: عبد القدوس أبو صالح، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٣، ج٣، ص٢٩.

(5) أبو زكريا الفرّاء: **معاني القرآن**. مرجع سابق، ج٢، ص ٢٢.

- **التوكيد:** ذكر جمهور النحاة أن الحمل على الجوار في التوكيد نادر، فقال ابن هشام: "أن الذي عليه المحققون أن خفض الجوار يكون في النعت قليلا، وفي التوكيد نادر"[1].

وقال البغدادي:" وجر الجوار لم يسمع إلا في النعت على القلة، وقد جاء في التوكيد في بيت واحد عل سبيل الندرة"[2].

قال الفراء في تفسيره: أنشدني أبو الجراح العقيلي: (البسيط)

يا صاحِ بَلِّغْ ذَوي الزَّوْجَاتِ كُلِّهِـم أنْ لَيْسَ وَصْلٌ إذا انحَلَّتْ عُرَى الـذَنَبِ[3]

روي (كلّهم) بالخفض، وكان الواجب نصبها لأنها توكيد لذوي، ولكنه جرها حملا لها على الزوجات للمجاورة، قال الفراء:" فأتبع (كلّ) خفض الزوجات وهو منصوب أنه توكيد لذوي"[4].

قال الفراء:" أنشدَنيه أبو الجراح العقيلي بخفض (كلهم) فقلت له: هلا قلت كلَّهم ــ يعني النصب ــ فقال: هو خير من الذي قلته أنا، ثم استنشدته إياه، فأنشد فيه بالخفض"[5].

- **عطف النسق:** بالرغم من إنكار بعض العلماء لمجيء الحمل على الجوار في عطف النسق، وتضعيفهم إياه حتى قال أبو حيان في (تذكرته):" لم يأت في كلامهم، ولذلك ضعف جدًا قول من حمل قوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلاَةِ فاغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ

---

(1) ابن هشام الأنصاري: **مغني اللبيب**. مرجع سابق، ج٢، ص ٧٨٩.

(2) انظر: عبد القادر البغدادي: **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب على شواهد شرح الكافية**. مرجع سابق، ج٥، ص ٩٣.

(3) البيت منسوب لأبي الغريب "وهو أعرابي له شعر قليل أدرك الدولة العباسيين" في كتاب: عبد القادر البغدادي: **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب على شواهد شرح الكافية**. مرجع سابق، ج٥، ص٩٣.

(4) أبو زكريا الفرّاء: **معاني القرآن**. مرجع سابق، ج٢، ص٧٥.

(5) المرجع السابق، ج٢، ص٧٥.

وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ﴾[1] في قراءة من خفض على الجوار، والفرق بينه وبين النعت، كون الاسم في باب النعت تابعا لما قبله من غير وساطة شيء، فهو أشد له مجاورة، بخلاف العطف إذ قد فصل بين الاسمين حرف العطف، وجاز إظهار العامل في بعض المواضع، فبعدت المجاورة"[2].

وذكر الألوسي[3]في كتابه (تفسير روح المعاني) أن الجر بالجوار في العطف كثير، ومثل له بقوله تعالى: ﴿ بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقَ وَكَأْسٍ مِّن مَّعِينٍ، لَا يُصَدَّعُونَ عَنْهَا وَلَا يُنزِفُونَ، وَفَاكِهَةٍ مِّمَّا يَتَخَيَّرُونَ، وَلَحْمِ طَيْرٍ مِّمَّا يَشْتَهُونَ، وَحُورٌ عِينٌ، كَأَمْثَالِ اللُّؤْلُؤِ الْمَكْنُونِ ﴾[4] بخفض (حور عين)... وفي رواية المفضل عن عاصم فإنه مجرور بجواره(أكواب وأباريق) واستشهد بقول النابغة: (البسيط)

لمْ يَبْـقَ إلا أسـيرٌ غَيْـرُ مُنْفَلِـتٍ أوْ مُوثَقٌ فـي حِبَـالِ القِـدِّ مَجْنُـوبِ[5]

وقع (موثق) مجرورا حملا على (منفلت) لمجاورتها لها، وكان يتوجب رفعها؛ لأنها نعت لأسير.

---

[1] سورة المائدة، الآية ٦.

[2] انظر: أبو حيان الأندلسي: **تذكرة النحاة**. تحقيق: الدكتور عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٦، ص٣٤٦-٤٧٨؛ وعبد القادر البغدادي: **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب على شواهد شرح الكافية**. مرجع سابق، ج٥، ص ٩٤.

[3] شهاب الدين محمود بن عبد الله حسيني الألوسي: **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني**. إحياء التراث العربي، بيروت، ١٩٠٠، ج٢٧، ص١٣٨-١٣٩.

[4] سورة الواقعة، الآية ١٧-٢٣.

[5] النابغة الذبياني: **ديوان النابغة الذبياني**. تحقيق: محمد أبو الفضل. دار المعارف بمصر، القاهرة، ١٩٧٧، ص٥٢؛ والبيت في الديوان:

لـمْ يَبْـقَ غَيْـرُ طَرِيـدٍ غَيْـرِ مُنفَلِـتٍ ومُوثَـقٌ فـي حِبَـالِ القِـدِّ مَـسْلوبِ

وإنه قول الشاعر زهير بن أبي سلمى: (الكامل)

لَعِـــبَ الريـــاحُ بهـــا وغيَّرهـــا بعـــدي سَـــوافي المُـــورِ والقَطْـــرِ[1]

جر(القطر) بالمجاورة، وذكر الرضي أن أبا عبيدة قال:" ليس للقطر سواف لكنه أشركه في الجر"[2].

- **عطف البيان والبدل:** لم يذكر أحد وقوع هذا الأسلوب في عطف البيان، غير أن ابن هشام ذكر ذلك على الرغم من أنه لم يورد له شواهد، ولكنه قال: "نعم، لا يمتنع في القياس الخفض على الجوار في عطف البيان؛ لأنه كالنعت والتوكيد في مجاورة المتبوع"[3].

وأما في البدل فالعلماء مجمعون على أنه لا يجوز الجوار فيه قال أبو حيان:" لم يحفظ ذلك في كلامهم، ولا خرج عليه أحد من علمائنا شيئا فيما نعلم، وسبب ذلك ــ والله أعلم ــ أنه معمول لعامل آخر لا للعامل الأول على أصح المذهبين، ولذلك يجوز ذكره إذا كان حرف جر بإجماع وربما وجب إذا كان العامل رافعا أو ناصبا ففي جواز إظهاره خلاف فبعدت، إذ ذاك، مراعاة المجاورة"[4].

---

[1] زهير بن أبي سلمى: **ديوان زهير بن أبي سلمى**. صنعة: الأعلم الشنتمري، تحقيق:الدكتور فخر الدين قباوة، المكتبة العربية، حلب، ١٩٧٠، ص١١٤.

[2] انظر: الرضي الدين الاستراباذي: **شرح شافية ابن حاجب**. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد ومحمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٧٥، ج٤، ص ٢٥٤.

[3] ابن هشام: **شذور الذهب**. مرجع سابق، ص٣٣٢.

[4] انظر: أبو حيّان الأندلسي: **ارتشاف الضَّرب**. مرجع سابق، ج٢، ص٥٨٣.

وقال ابن هشام:" وينبغي امتناعه في البدل؛ لأنه في التقدير من جملة أخرى، فهو محجوز تقديرا"[1].

غير أن أبا عبيدة أجازه واستشهد بقوله تعالى: ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾ [2] حيث ذهب أبو عبيدة إلى أنه مخفوض على الجوار[3]، ورد ذلك العكبري[4] وأبو جعفر النحاس[5].

الحمل على الجوار وحركات الإعراب:

حدد النحاة الأبواب النحوية التي يجوز فيها الحمل على الحوار ووضحوا حالتها في كل باب مستندين على كثرة الشواهد أو قلتها، فوصف بعضها بالكثرة، وبعضها بالقلة، وبعضها بالندرة، وبعضها امتنع فيه الحمل على الجوار.

وقد عني النحاة، إضافة إلى ما سبق، بتبيان حالة هذه الظاهرة مقترنة بالحركات الإعرابية من جر ورفع ونصب، مرتبة من حيث الشيوع والاستعمال:

---

(1) انظر: ابن هشام: **شذور الذهب**. مرجع سابق، ص ٣٣٢.

(2) سورة البقرة، الآية ٢١٧.

(3) أبو عبيدة معمر بن المثنى: **مجاز القرآن**. مرجع سابق، ج١، ص٧٢.

(4) أبو البقاء العكبري: **التبيان في إعراب القرآن**. مرجع سابق، ج١، ص١٧٤.

(5) أبو جعفر أحمد بن محمد مصري النحاس: **إعراب القرآن**. تحقيق: زهير غازي. عالم الكتب، (د.م)، ١٩٨٥، ج١، ص٣٠٧.

١. الحمل على الجوار في الجر:

أكد العلماء جواز الحمل على الجوار في الجر حيث إن هذه الظاهرة مقترنة بالحركات الإعرابية، بل إن بعضهم جعله مختصا بها، فقال: "الجوار يختص بالجر"[١].

وقال أبو حيان: "وقال بعض من عاصرنا الأكثر يخصه (الجوار) بالمجرور"[٢].

ولعل تركيزهم على أن الحمل على الجوار مختص بالجر، قد دعا الكثيرين منهم إلى تسميته الجر بالمجاورة[٣] أو الجر على الجوار. قال البغدادي: "ليس هذا من الجر على الجوار"[٤].

وقال أبو حيان:" والخفض على الجوار قال به الجمهور من أهل البصرة والكوفة"[٥].

ولقد جاء الحمل على الجوار في هذه الحركة كثيرا، ومنه قول بدر بن عامر الهذلي:

(الكامل)

..... مـــاءٌ يَجِـــمُّ لِحَـــافِرٍ مَعْيُـــونِ[٦]

---

[١] محمد بن علي الصبان: **حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**. مرجع سابق، ج٢، ص٢٣٥، والسيوطي: **همع الهوامع**. مرجع سابق، ج٢، ص٥٥.

[٢] أبو حيّان الأندلسي: **ارتشاف الضَّرب**. مرجع سابق، ج٤، ص١٩١٢-١٩١٣.

[٣] محمد بن علي الصبان: **حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**. مرجع سابق، ج٣، ص٥٧.

[٤] انظر: عبد القادر البغدادي: **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب على شواهد شرح الكافية**. مرجع سابق، ج٩، ص ٤٤.

[٥] أبو حيّان الأندلسي: **ارتشاف الضَّرب**. مرجع سابق، ج٤، ص١٩١٢-١٩١٣.

[٦] أبو سعيد الحسن بن الحسن السكري: **شرح أشعار الهذليين**. تحقيق: عبد الستار أحمد فراج. راجعه: محمود محمد شاكر. دار العروبة، القاهرة، ١٩٦٥، ج١، ص ٤٠٨، وتمام البيت:

لـــمْ يَعْلُـــهُ مَطَـــرٌ ولـــم يُنْـــبَط بـــه مـــــاءٌ يَجِـــــمُّ لحـــــافرٍ مَعْيُـــــونِ

قال بعضهم: جرّه على الجوار، وإنما حكمه معيونُ بالرفع لأنه نعت لماء[1]. ومنه قول أبي كبير الهذلي: (الكامل)

حَمَلَتْ بِهِ فِي لَيْلَةٍ مَزْؤُودَةٍ كَرْهًا وعَقْدُ نِطَاقِهَا لَمْ يُحْلَلِ[2]

قال المرزوقي: "ويجوز انجراره على الجوار، وهو في الحقيقة للمرأة كما قيل: هذا جحر ضب خرب وهذا لميلهم إلى الحمل على الأقرب ولأمنهم اللبس"[3].

٢. الحمل على الجوار في الرفع:

لم يقل النحاة بحكم الرفع على المجاورة، وإنما ذهب إليه بعض ضعفائهم مستشهدين بقول المتنخل الهذلي[4]: (البسيط)

السَّالِكُ الثَّغْرَةَ اليَقْظَانَ كَالِئُهَا مَشْيَ الهَلُوكِ عَلَيْهَا الخَيْعَلُ الفُضُلُ[5]

فقد جاء (الفضلُ) مرفوعة وهي صفة لـ (الهلوك) المجرورة، فذهب بعضهم إلى أنها مرفوعة على الجوار.

وذكر علي بن حمزة البصري في كتاب(التنبيهات على أغاليط الرواة)أن الرياشي سأل الأصمعي عن قول المنتخل الهذلي السابق فقال: إن (الفضلُ) من نعت الخيعل وهو حد فصار الخيعل فضلا؛ لأنه ليس فوقه ولا تحته ثياب فقال له الرياشي: وقول الأصمعي هذا مما أخذ

---

(1) ابن منظور: **لسان العرب**، مرجع سابق، ج١٣، ص٣٠٤، مادّة "عين".

(2) دار الكتب والوثائق القومية: **ديوان الهذليين**. دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ٢٠٠٣، ج٢، ص٩٢.

(3) المرزوقي: **شرح ديوان الحماسة**. مرجع سابق، ج١، ص ٨٨.

(4) المتنخِّل: هو مالك بن عويمر بن عثمان بن سويد بن خنيس بن خناعة بن عادية بن صعصعة بن كعب بن طايخة بن لحيان بن هذيل بن مدركة بن إلياس ابن مضر؛ انظر: دار الكتب والوثائق القومية: **ديوان الهذليين**. مرجع سابق، ج٢، ص١.

(5) دار الكتب والوثائق القومية: **ديوان الهذليين**. مرجع سابق،ج٢، ص٣٤.

عليه، ثم ذكر أن الأصمعي قد عدل عن قوله السابق، وقال: هو من نعت الهلوك، غير أن رفعه على الجوار كقولهم: " جُحر ضَبٍ خَربٍ " [1]. وممن قال بهذا الرأي أبو سعيد السكري الذي قال:"... والخيعل ثوب. والفضل: التي ليس في درعها أزار بمنزلة لحاف. والخيعل: ثوب والفضل امرأة ولكنه على الجوار على حد قولهم: جُحر ضَبٍ خَربٍ "[2].

ومن الذين أقروا به أيضا ابن قتيبه؛ فقد ذكر أن الفضل صفة الهلوك، وكان حكمه أن يكون مجرورا؛ لأن الهلوك مجرور بالإضافة إلا أنه رفعه على الجوار[3]. ومنهم أبو حيان الذي قال في تذكرته: " قال بعض معاصرينا: أكثرهم يعتقد الجوار مخصوصا بالمجرور، وقد جاء في المرفوع وأنشد: (البسيط)

السَالِكُ الثَّغْـرَةَ اليقْظَـان كالنُهَـا مَشْىَ الهَلُوكِ عَلَيْها الخَيْعَلُ الفُـضُلُ[4]

قال: رفعوا (الفضل) إتباعا لما قبله لقربه. وقال أبو حيان: قلت: وليس الرفع كما ذكر إتباعا للخيعل، بل رفعه على النعت للهلوك على الموضع؛ لأن معناه كما تخشى الهلوك الفضل"[5].

ولقد رد هذا الرأي ابن الشجري، ووصف أصحابه بعدم المعرفة فقال:"وزعم بعض من لا معرفة له بحقائق الإعراب بل لا معرفة له بجملة الإعراب أنّ ارتفاع (الفضلُ) على المجاورة

---

(1) علي بن حمزة البصري: **التنبيهات على أغاليط الرواة**. تحقيق: عبد العزيز الميمني، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٦، ص ٨٧.

(2) دار الكتب والوثائق القومية: **ديوان الهذليين**. مرجع سابق، ج٢، ص٣٤.

(3) انظر: أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة: **كتاب المعاني الكبيرة في أبيات المعاني**. دار الثقافة، بيروت، ١٩٨٤، ج١، ص٥٤٣-٥٤٤؛ ومحمود شكري الآلوسي: **الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر**. دار البيان، بغداد، ١٩٠٠، ص٢٦٠.

(4) دار الكتب والوثائق القومية: **ديوان الهذليين**. مرجع سابق، ج٢، ص٣٤.

(5) انظر: أبو حيان الأندلسي: **تذكرة النحاة**. مرجع سابق، ص٣٤٦-٣٤٨؛ والألوسي: **الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر**. مرجع سابق، ص٢٦٢.

للمرفوع فارتكب خطأ فاحشا. وإنما (الفضل) نعت للهلوك على المعنى لأنها فاعلة من حيث أسند المصدر الذي هي المشي إليها" [1].

وممن رد على هذه الظاهرة الدكتور حنا حداد في بحثه "الحمل على الجوار بين القبول والرفض"؛ إذ قال:" وهكذا نرى أن الآراء قد تباينت وأن التخريجات قد اختلفت، ومهما يكن الأمر، فالذي رووه شاهدا على الرفع للجوار بيت مفرد ليس له ما يعضده، ولم ينقل عن العرب من نثرهم ما يَتِدُه إلا ما كان من قراءة الحسن: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾[2] بضم اللام اتباعا للدال، وليس الشاهد المفرد حجة ولا دليلا على ظاهرة من الظواهر. والأمر في اعتقادنا لا يعدو واحدا مما يلي:

الأول: أن يكون (الفضل) في الشاهد ثوبا كالخيعل تلبسه المرأة في بيتها، وهو ما قاله الفراء، وعليه فلا مجاورة ولا اتباع على المحل.

الثاني: أن يكون الرفع في(الفضل) إقواء وقع فيه الشاعر حيث لا مندوحة له عنه، وما جاء لضرورة ليس بحجة.

الثالث: أن يكون الرفع في الفضل إتباعا للرفع في الخيعل على لغة تميم وبعض ربيعة "[3].

والرد الذي قدَّمه (حنا حداد) لم يكن فيه شيء من الضعف، فيشير إلى أن الشاهد المفرد لا دليل فيه على الظاهرة، ولكنه لم يكتفِ بذلك بل ذهب في تفسير هذا الشاهد مما ينمي عن تفكير نحوي منطقي.

---

[1] ضياء الدين أبي السعادات هبة الله بن علي بن حمزة بن الشجري: **الأمالي الشجرية**. دار المعرفة، بيروت، ١٩٧٨، ج٢، ص٣١.

[2] سورة الفاتحة، الآية ٢.

[3] انظر: حنا حداد: **الحمل على الجوار بين القبول والاعتراض**. مجلة أبحاث اليرموك"سلسلة الأدب واللغويات". المجلد١٠، العدد٢، ١٩٩٢، ص٢٢٠.

٣. الحمل على الجوار في النصب:

لم يقل به أحد، ولم يتحدث فيه أصلا.

٤. الحمل على الجوار في الجزم:

فقد ورد عند الكوفيين وحدهم؛ وذلك في مسألة (جواب الشرط) فقد ذكر ابن الأنباري أن الكوفيين ذهبوا: "إلى أن جواب الشرط مجزوم على الجوار... واحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه مجزوم على الجوار لأن جواب الشرط مجاور لفعل الشرط، لازم له لا يكاد ينفك عنه، فلما كان منه بهذه المنزلة في الجوار حمل عليه في الجزم، فكان مجزوما على الجوار كثير"[١].

وعلّلوا ذلك، بسبب مجاورته لفعل الشرط، وبأنه لازم له، ولا ينفك عنه، فلمّا كان بهذه المنزلة في الجوار، حمل عليه في الجزم، ودليلهم لذلك، أنه إذا حيل بينهما بـــ"الفاء" أو بـــ"إذا"، عاد جواب الشرط إلى حالة الرفع، نحو قوله تعالى: ﴿ فَمَن يُؤْمِن بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا ﴾[٢] وقوله تعالى: ﴿ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴾[٣].

وأنكر جمهور البصريين هذا الرأي، وذهبوا إلى أن الجازم لجواب الشرط هو حرف الشرط، لأنه يقتضي الفعل وجوابه معا[٤]. وذهب الخليل والمبرد إلى أنّ حرف الشرط يعمل في

---

[١] انظر: أبو البركات الأنباري: **الإنصاف في مسائل الخلاف**. **مرجع سابق**، ج٢، ص٤٩٣، مسألة ٨٤.

[٢] سورة الجن، الآية ١٣.

[٣] سورة الروم، الآية ٣٦.

[٤] انظر: الرضي الاستراباذي: **شرح الكافية**. مرجع سابق، ج٥، ص٩٧-٩٨.

الفعل، وأنهما معا" حرف الشرط وفعل الشرط" يعملان في الجزء؛ لأن حرف الشرط ضعيف، ولا يقدر على عملين مختلفين[1].

إن جزم جواب الشرط قضية خلافية، ولست مع الكوفيين فيما ذهبوا إليه، ولكن أذهب إلى أن جواب الشرط جاور مجزوما (فعل الشرط) فتحقق الجزم بتأثير المجاورة لهذا المجزوم.

- **شروط الحمل على الجوار:**

لم يترك النحاة القدامى هذه الظاهرة دون قيود، بل وضعوا لها شروطا تحكمها، وقد ذكر عبد الفتاح الحموز في كتابه" الحمل على الجوار" تلك الشروط[2]، منها:

١. الحمل على الجوار يكون في النكرات لا في المعارف:

لقد ذهب إلى هذا ابن جني إلى أن الحمل على الجوار في النكرات أسهل منه في المعارف، وعلل ذلك بقوله: " إن النكرة أشد حاجة إلى الصفة، فبقدر قوة حاجتها إلها تتشبث بالأقرب إليها، فيجوز: "هذا جحرُ ضبٍ خربٍ"، لقوة حاجة النكرة إلى الصفة، فأما المعرفة فتقل حاجتها إلى الصفة، فبقدر ذلك لا يسوغ التشبث بما يقرب منها لاستغنائها في غالب الأمر عنها، ألا ترى أنّهُ قد كان يجب ألا توصف المعرفة، لكنه لما كثرت المعرفة تداخلت فيما بعد، فجاز وصفها، وليس كذلك النكرة لأنّها في أول وضعها محتاجة إبهامها إلى وصفها"[3]. وقال سيبويه

---

[1] الرضي الاستراباذي: **شرح الكافية**. مرجع سابق، ج٤، ص٩١.

[2] انظر: عبد الفتاح الحموز: **الحمل على الجوار في القرآن الكريم**. مكتبة الرشيد، الرياض، ١٩٨٥، ص ٣٣- ٤٤.

[3] أبو الفتح عثمان بن جني: **المحتسب تبين وجوه شواذّ القراءات والإيضاح عنها**. تحقيق: محمد عبد القادر عطا. دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٨، ج٢، ص٣٣٩.

في "هذا جحرُ ضبّ خربٍ" فجرّوه؛ لأنه نكرةٌ كالضبّ، ولأنّه في موضعٍ يقع في نعتُ الضبّ، ولأنّه صار هو والضبّ بمنزلة اسم واحدٍ"[1].

لكن ما ذهب إليه ابن جني في هذا الشرط قد ردّه بعض العلماء، واستشهد بقول أبي ثروان في المفصل قال:" كان والله من رجال العرب المعروف له ذلك"[2] بخفض (المعروف) على الجوار، ويرد بذلك زعم من ذهب إلى أن الجوار لا يكون إلا في النكرات، لأن أبا ثروان ممن تؤخذ عنه اللغة العربية[3].

ومن الشواهد في الرد على ابن جني، قوله الشاعر: (الكامل)

لَعِبَ الرياحُ بها وغيَّرها بعدي سَوافي المُورِ والقَطْرِ[4]

فـ (القطر) معطوف على (سوافي)، ولكنه جر على المجاورة و(القطر) معرفة.

وتتفق الباحثة مع ما ذهب إليه عبد الفتاح الحموز؛ إذ قال:" لست اتفق مع مَنْ قيّد الجر على الجوار بهذا القيد؛ لأن في التنزيل وكلام العرب مواضع يمكن أنْ تتخذ دليلا على إجازة هذه المسألة في المعرفة والنكرة، ومن ذلك قوله تعالى:﴿ كَرَمَادٍ اشْتَدَّتْ بِهِ الرِّيحُ فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ لاَّ يَقْدِرُونَ مِمَّا كَسَبُواْ عَلَى شَيْءٍ ﴾[5]"[6]؛ فإن "في يوم عاصف" أنه من نعت الريح، حيث قال الفراء:

---

[1] سيبويه: الكتاب. مرجع سابق، ج١، ص٤٣٦.

[2] انظر: عبد القادر البغدادي: **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب على شواهد شرح الكافية**. مرجع سابق، ج٥، ص٩٠.

[3] المرجع السابق، ج٥، ص٩٠.

[4] زهير بن أبي سلمى: **ديوان زهير بن أبي سلمى**. مرجع سابق، ص٢٩.

[5] سورة إبراهيم، الآية ١٨.

[6] انظر: عبد الفتاح حموز: **الحمل على الجوار في القرآن الكريم**. مرجع سابق، ص ٣٤.

الفراء: لما جاء العاصف بعد اليوم اتبعته إعراب اليوم وذلك من كلام العرب أن يتبعوا الخفض إذا أشبهه"[1]، وقال البغدادي أيضا:" لأن عاصف من صفة الريح لا من صفات اليوم"[2].

وقول دريد بن الصمة: (الطويل)

فدافعتُ عنه الخيلَ حتـــى تبـــدّدَتْ وحتى علاني حالكُ اللونِ أســـودِ [3]

فأسود صفة لحالك، وجُرّ لمجاورته المجرور[4]، وهو مجرور بدليل الروي، و(حالك) مرفوع على الفاعلية.

٢. أن يتطابق المضاف والمضاف إليه في العدد والتذكير والتأنيث:

ذهب الخليل بن أحمد ــ رحمه الله ــ إلى أنّه لا يُجوّز الحمل على الجوار إلا إذا اتفق المضاف والمضاف إليه في التذكير والتأنيث، والإفراد والتثنية والجمع فقد قال سيبويه: "وقال الخليل ــ رحمه الله ــ: لا يقولون إلا هذانِ جُحْرا ضَبّ خَرِبانِ، من قِبَلِ أنّ الضبّ واحدٌ

---

(١) انظر: أبو زكريا الفراء: **معاني القرآن**. مرجع سابق، ج٢، ص ٧٣-٧٥.

(٢) انظر: عبد القادر البغدادي: **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب على شواهد شرح الكافية**. مرجع سابق، ج٥، ص ٩٢.

(٣) دريد بن الصمة: **ديوان دريد بن الصمة**. قدم له: الدكتور شاكر القحّام. جمع وتحقيق وشرح: محمد خير البقاعي. دار قتيبة، ١٩٨١، ص٤٨، ص٤٨. والبيت في الديوان:

فَمِن بَعدِ فَضلٍ في شَبابٍ وَقُوَّةٍ وَرَأسٍ أثيثٍ حالِكِ اللَونِ مُسوَدّ"

(٤) انظر: عبد القادر البغدادي: **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب على شواهد شرح الكافية**. مرجع سابق، ج٥، ص ٩١.

والجحر جُحرانِ، وإنّما يَغلطون إذا كان الآخرُ بعدّة الأوّل وكان مذكّرا مثلَه أو مؤنّثا، وقالوا: "هذه جِحَرةُ ضِبابِ خَربةٍ"، لأنّ الضّبابَ مؤنّثةٌ ولأن الجِحرَةَ مؤنّثةٌ، والعدّة واحدة، فَغلطوا"[1].

يجيز سيبويه الجر على الجوار سواء اتفق المضاف إليه في الإفراد والتثنية أو لم يتفقا، فهو يجيز"هذه جحرة ضبّ خربةٍ" لاتفاق المضاف والمضاف إليه في الإفراد ولوروده عند العرب هكذا، ويجيز ــ أيضا ــ هذا " جحرا ضب خربين" يجر خربين مع أن المضاف هو جحرا مثنى، والمضاف إليه وهو "ضب" مفرد . ويرى أنه لا فرق بين الثاني والأول إلا في البيان. وأما الاتفاق بين المضاف والمضاف إليه فلا يشترطه سيبويه[2].

ولقد اعترض على قول الخليل، آنف الذكر، تلميذه سيبويه بقوله:" وهذا قول الخليل رحمه الله، ولا نرى هذا والأوّلَ إلا سواء؛ لأنّه إذا قال: هذا جُحْرُ ضبٍّ مُتَهَدِّمٍ، ففيه من البيان أنّه ليس بالضبِّ، مثلُ ما في التثنية من البيان أنّه ليس بالضبِّ، قال العجاج: (الرجز)

كـــأنّ نَـــسْجَ العنكبـــوتِ المُرْمَـــلِ[3]

فالنّسجُ مذكّر والعنكبوت أُنثى[4].

ويرى الخليل أنه يلزم لصحة الجر على الجوار اتفاق المضافين في الجمع، ولم يجر ذلك سيبويه. ويشترط الخليل توافق المضافين في التذكير والتأنيث، بينما لا يشترط ذلك سيبويه.

---

(1) انظر: سيبويه: **الكتاب**: مرجع سابق، ج١، ص٤٣٧.

(2) المرجع السابق، ج١، ص٤٣٧.

(3) انظر: العجاج: **ديوان العجاج**. مرجع سابق، ص١٤٥.

(4) انظر: سيبويه: **الكتاب**: مرجع سابق، ج١، ص٤٣٧.

ومن شواهد النحاة على تأييد مذهب سيبويه قراءة يحيى والأعمش: ﴿ إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ﴾[1] بجر (المتين)" على الجوار وأن (القوة) مؤنث و(المتين) مذكر.

ومن ذلك قول الحطيئة: (الوافر)

فإيّـــاكُمْ وحَيّـــةَ بَطْـــنِ وادٍ هموزِ النّابِ ليس لكـم بِـسِيِّ [2]

قال ابن جني: "جر الهموز، وهو من صفة الحية، لمجاورتها لوادٍ"[3]، وقال البغدادي: "فإنّ(هموز) صفة الحيّة المنصوبة، وجر لمجاورته أحد المجرورين وهو(بطنِ وادٍ)" [4]. وقد اختلفت المضاف والمضاف إليه تذكيرًا وتأنيثًا، فـ (حية) مؤنث، وما بعدها مذكر[5]، وقيل إن الحيّة: تكون للذكر والأنثى، ودخلته التاء لأنّه واحد من جنس مثل: بطة ودجاجة، وذكر أنّه روي عن العرب: رأيت حيّا على حية، أي ذكرا على أنثى، وروي عنهم أيضا: فلان حيّةٌ؛ أي ذكر[6].

ومما يعزز ما ذهب إليه الجوهري، وابن منظور أنّ الحية للذكر والأنثى، ما ذكره الفراء فقال: "سمعت الكسائي يقول: سمعت كل هذا النوع من العرب بطرح الهاء من ذكره إلا

---

(1) سورة الذاريات، الآية ٥٨.

(2) الحطيئة: **ديوان الحطيئة**. شرحه وضبط نصوصه وقدم له: الدكتور عمر فاروق الطباع، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، ١٩٩٦، ص١٨١.

(3) انظر: ابن جني: **المنصف**. مرجع سابق ج٢، ص ٢.

(4) انظر: عبد القادر البغدادي: **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب على شواهد شرح الكافية**. مرجع سابق، ج٥، ص ٨٦.

(5) انظر: عبد الفتاح حموز: **الحمل على الجوار في القرآن الكريم**. مرجع سابق، ص ٣٦-٣٧.

(6) انظر: الجوهري: **الصحاح**. مرجع سابق، ج٦، ص٢٣٢٤، "مادة حيا"؛ وابن منظور: **لسان العرب**. مرجع سابق، ج١٤، ص٢٢٠؛ "مادة حيا".

قولهم: رأيت حية على حية، فإنّ الهاء لم تطرح من ذكره، وذلك أنه لم يُقَل: حية وحي كثير..."[1].

ومما ردّ به النحويون قول الخليل أيضا في هذه المسألة قول العجاج: (الرجز)

كـــأنّ نَـــسْجَ العنكبـــوتِ المرمـــلِ[2]

فجُرَّ (المرمل) على الجوار، وهو في الأصل نعت للنسيج لا للعنكبوت، وكان ينبغي أن يقول: "المرملا"، وقيل: إنّه جر على الجوار مع عدم اتفاق المضاف والمضاف إليه تذكيرا وتأنيثا وليس لهم في هذا الشاهد حجة أيضا لأن العنكبوت يذكر ويؤنث كما هو في مظان المذكر والمؤنث [3].

٣. أن يكون الخفض على الجوار في غير البدل والمعطوف وخبر المبتدأ:

ذهب ابن هشام إلى أنّ الخفض على الجوار يكون في النعت قليلا، وفي التوكيد نادرا وقال:" ولا يكون في النسق لأن العاطف يمنع من التجاور"[4] وقال أيضا:" وينبغي امتناعه في البدل؛ لأنه في التقدير من جملة أخرى، فهو محجوز تقديرا"[5]. وأما عبد القادر البغدادي، فيرى

---

(1) انظر: أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء: **المذكر والمؤنث**. تحقيق: رمضان عبد التواب. مكتبة التراث، القاهرة، ١٩٧٥، ص٦١.

(2) انظر: العجاج: **ديوان العجاج**. مرجع سابق، ص١٤٥.

(3) انظر: الفراء: **المذكر والمؤنث**. مرجع سابق، ص٩٢.

(4) انظر: ابن هشام: **مغنى اللبيب**. مرجع سابق، ج٢، ص٦١٣.

(5) انظر: ابن هشام: **شذور الذهب**. مرجع سابق، ص ٣٣٢.

أيضا أن "جر الجوار لم يسمع إلا في النعت على القلة، وقد جاء في التوكيد في على سبيل الندرة"[1].

وأما في العطف فقد ذكر أن أبا حيان أنكر وقوعه في كلام العرب فقال:"وأما جر الجوار فقد قال أبو حيان في (تذكرته): لم يأت في كلامهم، ولذلك ضعف جدًا قول من حمل قوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ﴾[2] في قراءة من خفض على الجوار، والفرق بينه وبين النعت، كون الاسم في باب النعت تابعا لما قبله من غير وساطة شيء فهو أشد له مجاورة، بخلاف العطف، إذ قد فصل بين الاسمين حرف العطف، وجاز إظهار العامل في بعض المواضع، فبعدت المجاورة"[3]. وأنكر أبو حيان وقوع الخفض على الجوار إذ قال: لم يُحفظ في كلامهم، ولا خرّج عليه أحدٌ من علمائنا شيئا فيما نعلم، وسبب ذلك أنه معمولٌ لعامل آخر[4].

وإنّ أبا حيان منع أنّ يكون الخفض على الجوار في البدل أيضا؛ لأنه معمول لعامل آخر لا للعامل الأول على أصح المذهبين، ولذلك يجوز ذكره إذا كان حرف خفض بإجماع،

---

(1) انظر: عبد القادر البغدادي: **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب على شواهد شرح الكافية**. مرجع سابق، ج٥، ص ٩٣.

(2) سورة المائدة، الآية ٦.

(3) انظر: أبو حيان الأندلسي: تذكرة النحاة. مرجع سابق، ص٣٤٧-٣٤٨؛ وعبد القادر البغدادي: **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب على شواهد شرح الكافية**. مرجع سابق، ج٥، ص ٩٤-٩٥.

(4) انظر: عبد القادر البغدادي: **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب على شواهد شرح الكافية**. مرجع سابق، ج٥، ص ٩٥.

وذكر أنّه ربما وجب إذا كان العامل رافعا أو ناصبا، فيبعد بذلك الحمل على الخفض على الجوار في هذه المسألة لأن العامل المقدر بمنزلة المذكور[1].

ولسنا مع من يذهب إلى منع الحمل على الجوار في باب العطف لأنّ ما في التنزيل يرد مزاعم هؤلاء، وما حمل على الجر بالجوار في باب العطف قول زهير بن أبي سلمى: (الكامل)

لَعِبَ الرياحُ بها وغيَّرها بعدي سَوافي المُورِ والقَطْرِ[2]

فخفض (القطر) على الجوار، وأن كان ينبغي أن يكون مرفوعا لأنه معطوف على (سوافي)، ولا يكون معطوفا على (المور) وهو الغبار؛ لأنه ليس للقطر سوافى كالمور حتى يعطف عليه.

٤. أن يكون ذا نكتة لا لبس فيه:

ذهب إليه بعض المفسرين والنحاة، فقد ذكر أبو الفضل الطوسي أنّ الحمل على المجاورة جائز عند أمن اللبس، وعليه فقد غلط الطوسي قراءة حمزة وغيره للآية: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ﴾[3]، حيث ذكر بأن الحمل على المجاورة جائز عند ارتفاع اللّبس والأمن من الاشتباه، لأن أحدا لا يشتبه في أن (خربا) من صفة (الجحر)، وليس من صفة (الضب) ولكنّ المسح على الأرجل

---

[1] انظر: أبو حيان الأندلسي: **تذكرة النحاة**. مرجع سابق، ص٣٤٦؛ وعبد القادر البغدادي: **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب على شواهد شرح الكافية**. مرجع سابق، ج٥، ص ٩٥.

[2] زهير بن أبي سلمى: **ديوان زهير بن أبي سلمى**. مرجع سابق، ص٢٩.

[3] سورة المائدة، الآية ٦.

ليس كذلك"[1]. وممن أخذ بهذا الشرط الشهاب فقد ذكر"أن هذا شرط حسن الإعراب بالمجاورة أمن اللبس ووجود نكتة، وهو في الآية ليس كذلك لأنه المقصود في الآية المسح إذ المسح لا يغني، أما النكتة فيه فالإشارة إلى تحقيقه حتى كأنه مسح"[2]، وإلى ذلك ذهب الكفوي أيضا؛ إذ قال: "ومن شرط الخفض على الجوار أن لا يقع في محل الاشتباه"[3].

وضعّف أبو حيان خفض (الأرجل) على الجوار؛ لأنه برأيه تأويل ضعيف جدا، ولم يرد إلا في النعت، حيث لا يلبس على حذف فيه[4].

٥. أن يكون الحمل على الجوار في الخفض لا في الرفع:

ذهب جمهور النحاة إلى أن الحمل على الجوار يكون في الخفض وليس في الرفع بخلاف الأصمعي وابن قتيبة[5]، غير أن ثمة شاهدا يسوقه النحاة لإثبات وقوع الحمل على الجوار في الرفع، ذلك قول المنتحل الهذلي: (البسيط)

السَالِكُ الثَّغْـرَةَ اليقْظَـان كالِئُهَـا مَشْىَ الهَلُوكِ عَلَيْها الخَيْعَلُ الفُـضُلُ[6]

يرفع (الفضلُ) حملا على الجوار (الخيعَلُ)، وهي نعت لـ(الهلوك) المجرور بالإضافة، ولكنه رفع على الجوار، وهو قول منسوب إلى الأصمعي وابن قتيبة، وقد رد هذا القول ابن

---

(1) أبو جعفر الطوسي: **التبيان في تفسير القرآن**. تحقيق: أحمد حبيب قصير العاملي. مكتبة الأمين، النجف الأشرف، ج٣، ص٤٥٣.

(2) أحمد بن محمد شهاب الدين: **حاشية الشهاب على شرح البيضاوي**. دار صادر، بيروت، ج٣، ص٢٢٠-٢٢١.

(3)) أبو البقاء الكفوي: **الكليات**. مرجع سابق، ج٢، ص١٣٦.

(4)) أبو حيان الأندلسي: " **البحر المحيط**". تحقيق: عادل عبد الوجود وجماعه. دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٧، ج ٣، ص٤٥٢.

(5) انظر: عبد القادر البغدادي: **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب على شواهد شرح الكافية**. مرجع سابق، ج٥، ص ١٠١.

(6) دار الكتب والوثائق القومية: **ديوان الهذليين**. مرجع سابق، ج٢، ص٣٤.

الشجري في أماليه:" وزعم بعض من لا معرفة له بحقائق الإعراب بل لا معرفة له بجملة الإعراب أنّ ارتفاع (الفضلُ) على المجاورة للمرفوع فارتكب خطأ فاحشا. وإنما (الفضل) نعت للهلوك على المعنى لأنها فاعلة من حيث أسند المصدر الذي هي المشي إليها"[1]. كما ردّه أبو حيان حيث عدّ (الفضل)، نعتا مرفوعا لـــ(الهلوك) على الموضع؛ لأن معناه: كما تمشي الهلوك الفضل[2].

وذكر البغدادي: بأنّ الفراء والحسن السكري ذهبا إلى أن "الفضل" ثوب كـــ(الخيعل) تلبسه المرأة في بيتها، وعليه فلا حمل على الجوار ولا الموضع عندهما، ومما يؤيد موقف الرافضين للحمل على الجوار في الرفع هو عدم وروده في القرآن الكريم[3].

لقد اختلف النحاة في الحمل على الجوار، فمنهم من اعترف بوجوده في كلام العرب وجاء بالشواهد التي تقوي رأيه، مثل: سيبويه، ومنهم من أنكر وجوده أصلا، وعد ما يمكن يخرج عليه من الضرورات التي لا يصح القياس عليه، مثل: أبو جعفر النحاس، ومنهم من وقف منه موقف بَيْنِيّا فنراه ينكره وجوده ويعيبه ويشذه حينا، ثم يقره ويدل عليه حينا آخر، مثل: الفراء.

وأخيرا، أتفق مع ما ذهب إليه الدكتور حنا حداد في إن مضمون الخلاف بينهم يقوم في تخريج هذه الظاهرة اللغوية؛ إذ إنهم ذهبوا إلى أن الشواهد الشعرية التي جاءت على هذه الظاهرة من باب الضرورة، لكن لا يمكن تخريج القراءات على ذلك، لأن القرآن الكريم نزل

---

(1) ابن الشجري: **أمالي الشجرية**. مرجع سابق، ج٢، ص٣١.

(2) انظر: عبد القادر البغدادي: **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب على شواهد شرح الكافية**. مرجع سابق، ج٥، ص ١٠٣.

(3) انظر: عبد القادر البغدادي: **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب على شواهد شرح الكافية**. مرجع سابق، ج٥، ص ١٠٤.

بلغة العرب ولكن لم ينزل بلغة قبيلة بعينها، بل أنه نزل بلغة مشتركة يتحدث بها جميع العرب؛ فإن هذه الظاهرة اللغوية كانت سمة مميزة لكلام بعض الأقوام، ذلك أن اتباع الضم للضم والكسر للكسر لغة بعضهم، فأكرمه الله بالتمثيل لها في كتابه الكريم عن طريق القراءات القرآنية[1].

ثالثا: الحمل على التوهم:

عالج النّحاة قضية الحمل على التوهم منذ أيّام الخليل، وسيبويه، واختلفوا بشأنها، واضطربت أقوالهم في تحديد مصطلح نحوي جامع لها، فحملها سيبويه على الغلط، وحملها آخرون على "التّوهم"، كما حملها فريقٌ ثالث على "المعنى". وقد قال أبو حيّان عنه:" بأنّه من الأمور المعهودة في كلام العرب ولكنه لا ينقاس". ووصفه الإستراباذي النحوي: بعدم الاطّراد، والبعد عن الحكمة، ما وجد محمل صحيح غيره"[2]. وقد صنّفه كل من السّيرافي[3]، وابن عصفور[4]، والألوسي[5] ضمن باب الضرورات في الشعر.

ذكر أبو البقاء الكفوي في الكليات: "ليس المراد بالتوهّم "الغلط"، بل المراد به: العطف على المعنى، أي: جوّز العربيّ في ذهنه ملاحظة ذلك المعنى في المعطوف عليه، فعطف ملاحظًا له، وهو مقصد صواب"[6].

---

(1) انظر: حنا حداد: **الحمل على الجوار بين القبول والرفض**. مصدر سابق، ص٢٣٦.

(٣) أبو حيان الأندلسي: **البحر المحيط**. مرجع سابق، ج٢، ص٣٠١.

(٣) السيرافي: **ضرورة الشعر**. تحقيق: رمضان عبد التواب. دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٥، ص١٩٥.

(٤) عبد الفتاح حسن البجّة: **ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية**. دار الفكر، عمان، ١٩٩٨، ص٢٤٩.

(٥) الألوسي: **الضرائر**. مرجع سابق، ص١٩٧.

(٦) أبو البقاء الكفوي: **الكليات**. مرجع سابق، ج٥، ص١٧٤-١٧٥.

وعرف الرّماني العطف على الوهم بأنه:" هو الحمل على معنى كلام يخالف المذكور في الإعراب، ويوافقه في المعنى"[1].

وعرّفه عبد الله جاد الكريم بأنّه: "تفسير تخيّلي يُضطّر إليه النحاة والصرفيون، وذلك عن طريق الاستعانة بالمعنى في محاولة للتوفيق وتحقيق الانسجام بين ما قد يظن من خطأ في إعراب ألفاظ بعض التراكيب العربيّة الفصيحة، والتي لا ريب في صحتّها، وبين القواعد النحوية والصرفية ومحاولة تفسيرها على هذا النظم"[2].

وقد حدّد العلماء شروطا لهذا العطف، وشرط جوازه عند ابن هشام صحّة دخول العامل المتوهّم، وشرط حسنه كثرة دخوله هناك[3]، فالعامل المتوّهم ليس مطلقا في تقديره، بل يقيّد بصحة دخوله، ولذلك لا يجوز تقدير عامل لا يصحّ دخوله في الموضع المتوهّم، وإلى مثل هذه الشروط أشار الصبّان في حاشيته[4].

ويرى الصبان أن هذا النوع من الحمل يقع في المجرور، وفي المرفوع اسما، وفي المنصوب اسما أو فعلا، وفي المجزوم، وفي المركّبات[5].

مصطلح "الحمل على التّوهُّم"

شاعت ظاهرة الحمل على التوهم بين القدماء، وفشت في مؤلفاتهم متخذة ثلاثة مصطلحات: (الحمل على التوهم، والحمل على الغلط، والحمل على المعنى أو الموضع)، وقد عبر إمام النحاة

---

(1) انظر: مازن المبارك: **الرّماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه**. دار الكتاب البناني، بيروت، ١٩٧٤، ص٣٧٤و ص٤٣٠-٤٣١.

(2) عبد الله أحمد جاد الكريم: **التوهّم عند النحاة**. مكتبة الآداب، القاهرة، ٢٠٠١، ص٣٠.

(3) ابن هشام: **مغني اللبيب**. مرجع سابق، ج٢، ص٥٤٩.

(4) المرجع السابق، ج٢، ص٥٤٩.

(5) محمد بن علي الصبّان: **حاشية الصبّان**. مرجع سابق، ج٣، ص٨٩.

سيبويه بألفاظ "التوهم" و"الغلط" صراحة أحيانا، وفي أحيان أخرى نجده يعبرّ بألفاظ تعني التوهم لا المعنى الذي فهمه بعضهم من أنه عنى تغليط العربيّ في لغته وتلحينه، حيث أشار إلى مصطلح (الغلط) في مسألة العطف على اسم "إنّ"، وتوكيده، قبل تمام الخبر، فقال:

"واعلمْ أنّ أناسًا من العرب يَغلطون فيقولون: "إنّهم أجمعون ذاهبون"، و"إنّك وزيدٌ ذاهبان"، وذاك أنّ معناه معنى الابتداء، فيُرى أنه قال: "هُمْ"، كما قال: (الطويل)

بدا ليَ أنّي لستُ مُـدركَ مـا مَـضَى ولا سابقٍ شيئًا إذا كـان جائيـا[1]

بجرّ "سابق" عطفًا على "مدرك" خبر "ليس" على توهم وجود حرف الجر، لأنه كثيرًا ما يدخل حرف الجر على خبرها[2].

إن قول سيبويه :" فيرى أنه قال: هم" يفيد أن العربي الذي نطق بهذا توهّم أنه لم ينطق بـ (أن). والذي جعله يذهل عن أنه نطق بها شيئان: أحدهما: عدم ظهور الإعراب عليها. والآخر موافقة لفظها للفظ الضمير المنفصل(هم). وما يدلّ على أنه أراد هذا تشبيهه قولهم ذاك بما اتفق عليه عامة النحاة أنه من عطف التوهم، وهو العطف على خبر ليس المجرد من الباء جرّا.

وذهب جمهور العلماء بخلاف ابن مالك، إلى أن المقصود بالغلط الذي أشار إليه سيبويه في المسألة المذكورة، هو التَّوهُّم، حيث ردّه ابن هشام الأنصاري بقوله: "ومراده بالغلط، ما عبّر عنه غيره بالتوهم، وذلك ظاهرٌ من كلامه، ويوضحه إنشاده البيت: (الطويل)

---

(1) زهير بن أبي سلمى: **ديوان زهير بن أبي سلمى**. مرجع سابق، ص٩٠؛ والبيت في الديوان:

بدا لـيَ أنّـي لـستُ مُـدركَ مـا مَـضَى ولا سـابقا شـيئًا إذا كـان جائيـا

(2) سيبويه: **الكتاب**. مرجع سابق، ج٢، ص١٥٥-١٥٦.

بدا لِيَ أنّي لستُ مُـدرِكَ مـا مَـضَى ولا سابقٍ شيئًا إذا كـان جائيـا[1]

وتوهم ابنُ مالك أنه أراد بالغلط: "الخطأ"، فاعترض عليه بقوله: "إننا متى جوّزنـا علـيهم ذلك، فقد زالت الثّقة بكلامهم، وامتنع أنْ نثبت شيئًا نادرًا، لإمكان أن يقال في كل نادر: "أن قائله غَلِطَ"[2].

لقد التَبَس مصطلح "الحمل على التّوهُّم"، عند كثير من العلماء، بمـصطلح "الحمـل علـى المعنى[3]، أو بمصطلح "الغلط" حتى إنه يمكن تميز ثلاث اتجاهات:

الاتجـاه الأول: يرى أصحاب هذا الاتجاه أن مصطلح "الحمل على المعنى" هو "الحمـل علـى التّوهُّم"، وإنما يطلق الأخير على ما ورد في غير القرآن الكريم، ومن أصـحب هذا الرأي "ابن هشام" فقد أورد قوله تعالى: ﴿ **لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ الصَّالِحِينَ** ﴾ [4] بالجزم، فقيل: عطف ما قبله على تقدير إسقاط الفـاء، وجـزم أصّدقْ، ويسمى العطف على المعنى، ويقال له في غير القرآن "العطـف علـى التّوهُّم"[5]. ومنهم عبد القادر البغدادي الذي عقب على قول الأخوص: (الطويل)

مشَائيمُ لَيْـسُوا مُـصْلِحِينَ عَـشِيرةً ولا نَاعـبٍ إلاّ ببَـيْنٍ غُرابُهـا[6]

([1]) زهير بن أبي سلمى: **ديوان زهير بن أبي سلمى**. مرجع سابق، ص٩٠.

([2]) ابن هشام الأنصاري: **مغني اللبيب**. مرجع سابق، ج٢، ص٥٥١.

([3]) عبد الفتاح البجة: **ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية**. مرجع سابق، ص٢٢٤- ٢٢٥.

([4]) سورة المنافقون، الآية ١٠.

([5]) محمد بن علي الصبّان: **حاشية الصبان**، مرجع سابق، ج٣، ص٣٠٣.

([6]) البيت للأخوص الرياحي في كتاب: أبي البركات الأنباري : **الإنصاف**. مرجع سـابق، المـسألة ٢٣، ج١، ص١٥٧.

إن "ناعب" عطف بالجرّ على "مصلحين" المنصوب على كونه خبر ليس لتوهّم الباء، فإنّها تجوز زيادتها في خبر" ليس"، ويسمّى هذا في غير القرآن "العطف على التّوهُّم"، وهو في القرآن "العطف على المعنى"[1].

الاتجاه الثاني: يرى مؤيدوه أن "الحمل على المعنى" يفترق عن"الحمل على التّوهُّم" فقد أورد الصبان عن الأسقاطي قوله:" إن العطف على المعنى عام، ويشمل العطف على المحل والعطف على التوهم"[2].

الاتجاه الثالث: يحدد هذا الاتجاه تلك العلاقة المفترضة بين "التوهم" و"الغلط" ومع هذا منهم مختلفون: ففريق منهم يرى أن الغلط هو الخطأ المعروف، وينص عليه صراحة كما فعل السخاوي بقوله:" ومن همز (معايش) فقد غلط وأخطأ، وإنما أوقعَه في هذا الغلط أنّه رأى معيشةً مثل سفينةٍ في اللفظ، ورآهم يهمزون سفائن فَهَمَزَ معايش"[3].

وفريق يرى أن المقصود بالغلط هو التوهم، وقد سوّغوا على هذا قول سيبويه: "واعلمْ أنّ ناسًا من العرب يغلطون فيقولون: "إنهم أجمعون ذاهبون"، و"إنك وزيدٌ ذاهبان"، وذاك أنّ معناه معنى الابتداء، فيرى أنه قال: "هم"، كما قال: (الطويل)

بدا ليَ أنّي لستُ مُدركَ ما مَضَى ولا سابق شيئًا إذا كان جائيا[4]

([1]) عبد القادر البغدادي: **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب على شواهد شرح الكافية**. مرجع سابق، ج٤، ص١٥٨.

([2]) محمد بن علي الصبّان: **حاشية الصبان**، مرجع سابق، ج٢، ص١٥٨.

([3]) علم الدين أبي الحسن علي بن محمد السخاوي: **سفر السعادة وسفير الإفادة**. تحقيق: محمد أحمد الدالي. قدم له: شاكر الفحام. دار صادر، بيروت، ١٩٩٥، ج١، ص١٠٤.

([4]) **زهير بن أبي سلمى: ديوان زهير بن أبي سلمى**. مرجع سابق، ص٩٠.

ويؤيد هذا سيبويه نفسه بقوله: "فأمّا قولهم مَصَائبُ، فإنه غلَطٌ منهم، وذلك أنّهم توهّموا أنّ مُصِيبةً فَعِيلةٌ وإنّما هي (مُفْعَلةٌ) وقد قالوا: مَصاوبُ"[1].

وتحدث العلماء عن الحمل على المعنى عند حديثهم في باب العطف حيث استعمل المبرّد العطف على المعنى بمعنى العطف على الموضع في باب ما يحمل على المعنى وحمله على اللّفظ أجود[2]. والقول نفسه مع ابن السرّاج في استعمال مصطلح العطف على المعنى بمعنى العطف على الموضع[3].

وفرّق أبو حيّان بين العطف على الموضع والعطف على التوهم عندما قال: "العامل في العطف على الموضع موجود دون مؤثّره، والعامل في العطف على التّوهم مفقود وأثره موجود"[4]؛ أي أنّ العامل في العطف على الموضع موجود، إلاّ أنّ أثره في المعطوف عليه غير موجود، والعامل في العطف على التّوهم مفقود وأثره في المعطوف موجود[5]. ومن حيث المعنى، يكون المعطوف والمعطوف عليه في عطف التوهم مؤكّدان توهُّما وتقديرا، في باب ليس وما وكان وبعض المسائل، وذهب فاضل السامرائي إلى أنّ المعطوف مؤكّد والخبر غير مؤكّد في قولنا: ليس زيد قائما ولا قاعدٍ[6]، لكن قد يردّ ذلك بأنّ الحركة وحدها لا تفيد معنى التوكيد، ــ لا سيما ــ إذا كان المعطوف أحد المبنيّات أو الممنوعات من الصرف، أو ممّا لا تظهر عليه الحركة الإعرابيّة، فمعنى التوكيد لا يظهر إلاّ بتقدير العامل المتّوهم.

([1]) سيبويه: الكتاب. مرجع سابق، ج٤، ص٣٥٦.

([2]) أبو العباس محمد بن يزيد المبرّد: **المقتضب**. تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة. لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ١٩٦٦، ج٣، ص٢٨١.

([3]) ابن السراج: **الأصول في النحو**. مرجع سابق، ج٢، ص٦٥.

([4]) أبو حيّان الأندلسي: **البحر المحيط**. مرجع سابق، ج٨، ص٢٦٦.

([5]) محمد بن علي الصبّان: **حاشية الصبّان على شرح الأشموني**. مرجع سابق، ج٣، ص٦٧.

([6]) فاضل صالح السامرائي. **معاني النحو**. دار الفكر، عمان، ٢٠٠٨، ج١، ص٢٤٨.

نتبين مما سبق أن العلماء استعملوا مصطلحات مختلفة للتعبير عن معنى التوهّم، مثل: الحمل على المعنى؛ لأنّ التوهّم جزء من ظاهرة الحمل على المعنى، والغلط ، تداخل هذا المصطلح أيضا مع الحمل على الموضع؛ لأنّ الموضع يُراعى فيه المعنى، كما يُراعى في التوهّم.

أصناف الحمل على التَّوَهّم:

يشمل "الحمل على التوهم" حركات الإعراب المختلفة "المجرور، والمنصوب والمرفوع، والمجزوم، والمركبات"، وفيما يلي بيان هذه الأقسام:

أولا: الحمل بالجرّ على التوهم: وكان ذلك في مجموعة من النماذج نذكر منها:

- الحمل على توهم شيوع دخول "الباء " في خبر " ليس " و"ما " العاملة عملها، أو على توهم وجودها في خبر "كان" بشكل نادر، "واشترط العلماء لجواز العطف على التوهم: صحة دخول العامل المتوهم، واشترطوا لحسنه: كثرة دخوله[1]، ولهذا استحسنوه في خبر "ليس" كقول زهير: (الطويل)

بدا ليَ أنّي لستُ مُدركَ ما مَضَى ولا سابق شيئًا إذا كان جائيا[2]

إذ جرّ "سابق" بالعطف على توهم وجود "الباء" في خبر "ليس".

كما استحسنوا دخول "الباء" في خبر "ما" العاملة عمل "ليس" كقول الشاعر: (البسيط)

([1]) ابن هشام: **مغني اللبيب**. مرجع سابق، ج٢، ص٥٤٩؛ والسيوطي: **همع الهوامع**. مرجع سابق، ج٥، ص٢٧٨.

([2]) زهير بن أبي سلمى: **ديوان زهير بن أبي سلمى**. مرجع سابق، ص٩٠.

مَا الحَازِمُ الـشّهمُ مِقْـدَامًا ولا بَطَـلٍ إنْ لم يَكُنْ للهَوَى بالحَقِّ غَلاّبَا[1]

إلا جرّ "بطل" بالعطف على توهم وجود "الباء" في خبر "ما".

وخالف المبّرد مذهب الخليل وسيبويه، في مسألة: العطف بالجرّ على توهم وجود "الباء" في خبر "ليس"، و"ما" العاملة عملها، وقال: "إنّ حروف الجرّ لا تعمل مـضمرة"، وروى "سـابقًا" بالنصب[2] ونسب إلى سيبويه: أنه روى بالجرّ سماعًا عن العرب، رغم ضعفه وبُعده". وأجازه ابنُ الشجري على ضعفٍ بغير عوضٍ[3]، نحو قول ذي الإصبع العدواني: (البسيط)

لاهِ ابْنُ عمّكَ لا أفضلْتَ فـي حَـسَبٍ عنّي ولا أنت ديّاني فتخزونـي[4]

يريد: لِلهِ ابنُ عمّك"، ومما جاء في كلامهم: "خيرٍ عافاك اللهُ".

يريد: بخيرٍ عافاك الله" لمن سأله: كيف حالك؟".

- جر تابع معمول اسم الفاعل على التوهم؛ كقول امرئ القيس: (الطويل)

وظلّ طُهاةُ اللّحْمِ مِـنْ بَـيْنِ مُنْـضِجٍ صَـفِيفَ شِـواءٍ أو قَـدِيرٍ معجَّـلِ[5]

([1]) لم أعثر على قائله؛ والبيت من شواهد: حنا حداد: **معجم الشواهد الشعرية**. مرجع سابق، ص٣٦و٢٨٩.

([2]) عبد القادر البغدادي: **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب على شواهد شرح الكافية**. مرجع سـابق، ج٩، ص١٠٤.

([3]) انظر: ابن الشجري: **الأمالي الشجرية**. مرجع سابق، ج٢، ص١٤و٢٦٩.

([4]) ذو الإصبع العدواني. **ديوان ذي الإصبع العدواني**. جمعه وحققه: عبد الوهاب محمد علي العدوان ومحمـد نائف الدليمي. مطبعة الجمهور، الموصل، ١٩٧٣، ص٨٩.

([5]) امرؤ القيس: **ديوان امرئ القيس**. مرجع سابق، ص٢٢.

إذ جرّ "قديرٍ" على توهُّم إضافة اسم الفاعل "منضج" إلى معموله "صفيف"، واحترز بالمتصل، لأنه لا يجوز العطف على معمول اسم الفاعل المنفصل نحو: "ما بين منضجٍ بالنهار صفيفَ شواءٍ"، لأنّ الانفصال يزيل تصور الإضافة المقتضية للجر؛ فلذلك لا يجوز جر المعطوف مع انفصال اسم الفاعل من معموله"، وهو مذهب ابن مالك[1]، ووافقه عليه السلسيلي في "شفاء العليل"[2].

وعدّه السيوطي من شواهد الحمل على الموضع، ضمن مذهب البغداديين[3] وذهب ابن عصفور: "إلى أنّ "قديرًا" يمكن أن يكون مجرورًا على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، والتقدير: "أو طابخٍ قديرًا"، كما يمكن أن يكون مجرورًا على توهُّم الجرّ في معمول اسم الفاعل[4]. أمّا ابنُ هشام الأنصاري فذهب إلى أنّ "قديرًا" في البيت ، يمكن أن يكون مجرورًا على الجوار لِـ "شواء"، أو على توهم الإضافة[5]

- الحمل على توهم إضمار حرف الجرّ مع "أنّ المصدريّة"؛ حيث ذكر سيبويه: بأنّه سأل الخليل عن قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ ﴾[6]، فقال: إنما هو على حذف اللام، كأنه قال: ولأنّ هذه أمتكم أمةً واحدة وأنا ربكم فاتقون، ونظيرها قوله

---

(1) ابن مالك: **شرح التسهيل**. مرجع سابق، ج1، ص٣٧١.

(2) السلسيلي: **شفاء العليل**. مرجع سابق، ج1، ص٣٣٨.

(3) السيوطي: **همع الهوامع**، مرجع سابق، ج٥، ص٢٧٨.

(4) ابن عصفور: **شرح المقرّب**. تحقيق: علي محمد فاخر. دار الطباعة المحمدية، القاهرة، ١٩٩٤،القسم الأول، المنصوبات، ص١٩٩.

(5) ابن هشام الأنصاري: **مغني اللّبيب**، مرجع سابق، ج٢، ص٥٣٢.

(6) سورة المؤمنون، الآية ٥٢.

تعالى: ﴿ لِإِيلَافِ قُرَيْشٍ، إِيلَافِهِمْ رِحْلَةَ الشِّتَاءِ وَالصَّيْفِ، فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ ﴾[1]. والتقدير: "لإيلافهم ذلك فَلْيَعْبدُوا ربّ هذا البيت"[2]. والدليل على ذلك قول الفرزدق: (الطويل)

وما زُرْتُ سَلْمَى أنْ تَكُونَ حَبِيبَةً إليّ ولا دَيْنٍ بها أنا طَالِبُهْ[3]

كأنه قال: "لأنْ تكون"؛ فعطف بجر "دين" على توهُّم إضمار اللام مع "أن"، والتقدير: "لأن تكون"، والمصدر المؤول "لكونها حبيبةً إليّ "، "فإذا حذفت "اللام" من "أنْ تكون" فهو نصب، كما أنك لو حذفت "اللام" من "لإيلاف" كان نصبًا، ونسبَ ذلك للخليل، قائلاً: "هذا قول الخليل"[4]. وذهب ابنُ هشام إلى خفض "دَيْن" على توهم إضمار حرف الجرّ مع "أنْ" على تقدير: "أنْ تكون"، إذ أصله "لأن تكون"[5].

أمّا ابنُ مالك فقد أشار إلى أنّ "مذهب الخليل والكسائي في مسألة اطّراد حذف حرف الجر مع "إنّ"، و"أنّ": أنّهما في محل جرّ، وأنّ مذهب سيبويه والفرّاء: أنهما في محل نصب، وأنّ النصب عنده هو الأصح، لأنّ بقاء الجرّ بعد حذف عامله قليل، والنصب كثير، والحمل على الكثير أولى من الحمل على القليل، وإنه لا خلاف في شذوذ حذف حرف الجرّ وبقاء عمله، والصحيح في هذه المسألة عنده يتوقف على السماع"[6].

([1]) سورة قريش، الآيات ١-٣.

([2]) سيبويه: **الكتاب**، مرجع سابق، ج٣، ص١٢٧.

([3]) الفرزدق: **ديوان الفرزدق**. شرحه وضبطه وقدم له: علي فاعوري. دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٧، ج١، ص٧٨.

([4]) سيبويه: **الكتاب**. مرجع سابق، ج٣، ص١٢٧.

([5]) ابن هشام الأنصاري: **مغني اللبيب**. مرجع سابق، ج٢، ٦٠٤.

([6]) ابن مالك: **شرح التسهيل**. مرجع سابق، ج٢، ص٨١-٨٢.

ومن أدلة مذهب الخليل قول الفرزدق: (الطويل)

إذا قيـــلَ أيُّ النّـــاسِ شَـــرٌّ قَبِيلـــةٍ أشَارتْ كُلَيْبٍ بالأكُفِّ الأصَـــابعُ[1]

بجرّ "كليب"، والتقدير: "إلى كليب"، كما استشهد بقول الشاعر: (الكامل)

وكَريمَـــةٍ مِـــنْ آلِ قَـــيْسٍ أَلفَتْـــهُ حتّـــى تَبَـــذّخ وارتَقَـــى الأعْـــلامِ[2]

بجرّ "الأعلام" والتقدير: "إلى الأعلام".

وذكر السيوطي: بأنّ حرف الجرّ لا يحذف ويبقى عمله اختيارًا، وإنْ وقعَ فـــضرورةً، أو نادرٌ لا يقاس عليه، كحديث البخاري: "**صلاة الرجل في جماعة تُضعَّفُ على صلاته فـــي بيتـــه وسوقه، خمسٍ وعشرين ضعفًا**"[3]. والتقدير: "بخمسٍ وعشرين"[4]، ونقل السيوطي عـــن أبـــي حيان الأندلسي قوله: "وأمّا نَقْلُ ابنِ مالك، وصاحبِ البسيط عن الخليل أنّه جرّ، وعن سيبويه أنّه نصبٌ فوهم، لأنّ المنصوص في كتاب سيبويه عن الخليل أنه نصب، وأمّا سيبويه فلم يـــصرّح فيه بمذهب"، إذ قال الخليل: والأكثرُ نصبٌ، حملاً على الغالب فيما ظهر فيه الإعراب مما حذف

([1]) الفرزدق: **ديوان الفرزدق**. مرجع سابق، ج١، ص٣٦٢.

([2]) لم أعثر على قائله؛ والبيت من شواهد: حنا حداد: **معجم الشواهد الشعرية**. مرجع سابق، ص١٦٠و٦٢٧.

([3]) البخاري: **صحيح البخاري**، مرجع سابق، ص١٥٨، حديث رقم (٦٤٧)،)، ونص الحـــديث فـــي صـــحيح بخاري: حدّثنا موسى بن إسماعيل قال: حدّثنا عبد الواحد قال: حدّثنا الأعمش قال: سمعتُ أبا صالح يقول: سمعتُ أبا هريرة يقول: قال رسول الله ــ ﷺ ــ : صلاةُ الرجل في جماعة تُضعَّفُ على صلاته في بيته وفي سوقه خمسا وعشرين ضعفا، وذلك أنّه إذا توضأ فأحسن الوضوء، ثم خرج إلى المسجد، لا يُخرجه إلا الصلاة، لم يَخْطُ خطوةً إلا رُفعتْ له بها درجةٌ، وحُطّ عنه بها خَطيئةٌ، فإذا صلّى لم تَزَلِ الملائكةُ تُـــصلّي عليه، ما دام في مصلاه: اللّهمَّ صلِّ عليه، اللّهمَّ ارحمْهُ، ولا يَزالُ أحدُكم في صلاةٍ ما انتظرَ الصلاة".

([4]) السيوطي: **همع الهوامع**. مرجع سابق، ج٤، ص٢٢١.

منه. وقال الكسائي بالجرّ، لظهوره في المعطوف عليه. وقال سيبويه: ولو قال إنسان: إنه جـرّ لكان قولاً قويًّا، وله نظائر، نحو قولهم: "لاهِ أبوك"، أصله: "للهِ أبوك"[1].

ثانيا: الحمل بالنصب على التوهم: وكان أمثلة هذا الشكل تنقسم إلى:

النصب على التوهم في الأسماء، فقد قرأ أبو عامر وحمزة قولـه تعـالى: ﴿وَامْرَأَتُهُ قَائِمَةٌ فَضَحِكَتْ فَبَشَّرْنَاهَا بِإِسْحَقَ وَمِن وَرَاءِ إِسْحَقَ يَعْقُوبَ﴾ [2]، بنصب (يعقوب)، وقال الزمخشري في ذلك:" كأنه قيل: ووهبنا له إسحاق ومن وراء إسحاق يعقوب"[3]، مستدلا بقول الشاعر: (الطويل)

مشَائيمُ لَيْـسُوا مُـصْلِحِينَ عَـشِيرةً ولا نَاعِـبٍ إلاّ ببَـيْنٍ غُرابُهـا[4]

وذلك على تقدير: أنّ "بشّرنا" بمعنى: "وهبنا"، وتوهم أنّ "الباء" من (بإسحاق) قد سقطت لأن الفعل "وهبنا" متعدٍّ بنفسه، فيكون "يعقوب" منصوبًا بالعطف على ذلك التَّوهُّم[5]. واختار أيضا أبو علي الفارسي النصب بفعلٍ مضمرٍ، أو حملها على العطف على لفظ (إسحق) [6].

([1])السيوطي: **همع الهوامع**. مرجع سابق، ج٥، ص١٢.

([2]) سورة هود، الآية ٧١.

([3]) أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري: **الكشاف**. دار الفكر، بيروت، ١٩٧٧، ج٢، ص٢٨١.

([4]) البيت للأخوص الرياحي في كتاب: أبي البركات الأنباري: **الإنصاف**. مرجـع سـابق، المـسألة ٢٣، ج١، ص١٥٧.

([5]) الزمخشري: **الكشاف**. مرجع سابق، ج٢، ص٢٨١.

([6]) أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي: **الحجّة للقرّاء السبعة**. وضع هوامشه وعلّق عليه: كامـل الهنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠١، ج٢، ص٤١٢-٤١٣.

وكذلك ذهب الفرّاء إلى حملها بالنصب على إضمار فعل، وتقديره: "فبشرناها بإسحاق ومن وراء إسحاق وهبنا لها يعقوب" إذ قال: "والنصب في "يعقوب" [1]بمنزلة قول الشاعر: (البسيط)

جِئنـــي بِمِثـــلِ بنـــي بَـــدرٍ لِقَـــومِهِمُ أوْ مثلَ أُسرَةِ منظـــورِ بْـــنِ سَـــيّارِ

أو عامرَ بـــنَ طفيـــلٍ فـــي مُركَّبـــهِ أو حارثًا يوم نادى القومُ يا حـــارِ[2]

فنصب (مثلَ) على إضمار الفعل، وتقديره: "أو أعطني مثلَ أسرة...".

وقد ذهب بعض النحاة إلى جواز حمله على اللّفظ ومنهم أبو علي الفارسي[3]، حيث إنهـــم ذهبوا إلى أن (يعقوب) ممنوع من الصّرف، وأنّ فتحته للجـــرّ، وأنـــه معطـــوفٌ نـــسقًا علـــى (بإسحاق)، ولكن مذهب سيبويه، والفراء، النصب، فالفراء يرى: بأنه لا يجوز الخفض إلاّ بإعادة الخافض، ويرى سيبويه: بأنه لا يجوز التفريق بين المجرور وما يشركه وهو الـــواو". وذهـــب الأخفشُ إلى أنّ (يعقوب) مرفوعٌ على الابتداء، على تقدير: "ومن وراء إسحاق يعقوب مولودٌ أو كائن" [4].

- النصب على التوهم في الأفعال: حيث تتعلق بالعطف على جواب الترجّي بإضمار "أنْ" نحو قوله تعالى: ﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَا هَامَانُ ابْنِ لِي صَرْحًا لَّعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ، أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ فَأَطَّلِعَ إِلَى

([1]) أبو زكريا الفرّاء: **معاني القرآن**. مرجع سابق، ج٢، ص٢٢.

([2]) جرير: **ديوان جرير**. مرجع سابق، ص٢٤٢.

([3]) أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي: **المسائل العسكريات في النحو العربي**. تحقيق: إســماعيل أحمد عمايرة. مراجعة: نهاد موسى. منشورات الجامعة الأردنية، عمان، ١٩٨١، ص٨٣-٨٤.

([4]) الأخفش سعيد بن مسعدة: **معاني القرآن**. مرجع سابق، ج٢، ص٥٧٩.

إِلَهِ مُوسَى﴾[1] وذلك بنصب (فأطّلع) عطفًا على جواب "لعلّ"، الذي غالبًا ما يكون مقترنًا بـــ "أنْ"، وقد اختلفت آراء النحاة في هذه المسألة إلى ثلاثة أوجه[2]:

الأوّل: ذهب إلى أن نصب (فأطّلع) يكون على أنّ جواب الأمر، نصب بـــ"أن" مضمرة بعد "الفاء" وهو مذهب البصريين، واستشهد له ابن مالك[3]: بقول الراجز: (الرجز)

يـــا نـــاقُ ســـيري عَنَقًـــا فـــسيحا

إلـــــى ســـــليمانَ فنـــــستريحا[4]

نصب "نستريحا" بـــ "أنْ" مضمرة بعد "الفاء" على أنّه جوابٌ للأمر "سيري"، كما مثّل لـــه ابنُ الحاجب[5] بقولهم: "زرْني فأكرمَك"، بنصب "فأكرمك" بـــ "أنْ" مضمرة بعد "الفاء" على أنّه جوابٌ للأمر "زرني".

وحدّد ابن جنّي الحروف التي تضمر بعدها "أنْ" بخمسة أحرف: "الفاء، والواو، وأوْ، ولام الجر، وحتى"[6]، وذكر بأن "الفاء تضمر بعدها "أنْ"، إذا كانت جوابًا لأحد سبعة أشياء، وهـــي:

---

(1) سورة غافر،الآية ٣٦-٣٧.

(2) شهاب الدين أبي العباس بن يوسف ابن محمد بن إبراهيم السّمين الحلبي: **الدّر المصون في علـوم الكتـاب المكنون**. تحقيق وتعليق: الشيخ علي محمد معوض والشيخ عادل أحمد عبد الموجود والدكتور جاد مخلوف جاد والدكتور زكريا عبد المجيد النوتي، قدم له وقرّظه: الدكتور أحمد محمد صبره، دار الكتـب العلميـة، بيروت،١٩٩٤، ج٦، ص٤٢-٤٣.

(3) ابن مالك: **شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ**. مرجع سابق، ص٣٣٤.

(4) البيت لأبي النجم، الفضل بن قدامة العجلي، أبو النجم، من بني بكر بن وائل. من أكابر الرجّاز ومن أحـسن الناس إنشاداً للشعر. نبغ في العصر الأموي؛ في: **ديوان أبي النجم**. جمعه وحققه وشرحه: الدكتور ســجيع جبيلي. دار صادر، بيروت، ١٩٩٨، ص٦٠.

(5) نور الدين الجامي: **الفوائد الضيائية بشرح كافية ابن الحاجب**. تحقيق: أســامة الرفــاعي. مطبعــة وزارة والشؤون الدينية، ١٩٨٣، ج٢، ص٢٤٨.

(6) ابن جنيّ: **اللّمع في العربية**. مرجع سابق، ص١٢٧.

"الأمر"، و"النهي"، و"الاستفهام"، و"النفي"، و"الدعاء"، و"العرض"، و"التمني"، وقال: "إنّ الفعل بعدها ينتصب بـ "أنْ" مضمرة"[1].

وأضاف ابنُ مالك[2]، وابن الحاجب[3]:" التحضيضَ، والترجّي".

الثاني: إنه منصوب عطفًا على التوهّم، لأنّ خبر "لعلّ" يجيء مقرونًا بـ "أنْ" كثيرا في النظم، وقليلاً في النثر، فمن نصب، توهّم بأنّ الفعل المضارع المرفوع، الذي هو في موضع خبر "لعلّ"، هو منصوب بـ "أنْ" مضمرة، وأنّ المضارع المعطوف عليه بـ "الفاء" هو من قبيل العطف على التوهم، وهو كثير، ولكنه لا ينقاس عليه، وهذا الوجه هو مذهب أبي حيّان الأندلسي.

الثالث: النصب على جواب الترجّي في "لعلّ" وهو مذهب كوفي استشهد أصحابه بهذه القراءة كما استشهدوا بقراءة "نافع"، بنصب (فتنفعَه) على جواب الترجيّ في الآية الكريمة: ﴿ وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّى، أَوْيَذَّكَّرُ فَتَنفَعَهُ الذِّكْرَى﴾ [4].

وهو مذهب الزمخشري كما قال: "تشبيهًا للترجي بالتمني"، والبصريون يأبون ذلك، ويخرّجون القراءتين: الأولى: على جواب الأمر في نصب (فأطّلع)، والثانية: على جواب الاستفهام في نصب (فتنفعه).

([1])ابن جنيّ: **اللّمع في العربية**. مرجع سابق، ص١٢٨.

([2]) جمال الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك: **شرح الكافية الشافية**. تحقيق: عبد المنعم الهريدي. دار المأمون للتراث، مكة المكرّمة، ١٩٨٢، ج٣، ص١٥٤٣-١٥٤٤.

([3]) نور الدين الجامي: **الفوائد الضيائية**. مرجع سابق، ج٢، ص٢٤٨.

([4]) سورة عبس، الآية ٣-٤.

ثالثا: الحمل بالرفع على التوهم: ذهب النحاة إلى الإتباع على اسم "إنّ" بالرفع قبل تمام الخبر، وقد مثّل لها سيبويه بقوله: "واعلمْ أنّ ناسًا من العرب يَغلَطون، فيقولون: "إنّهم أجمعون ذاهبون" و"إنّك وزيدٌ ذاهبان". وذلك أنّ معناه: معنى الابتداء، فيُرى أنه قال: هُمْ"[1]، كما قال: (الطويل)

"بدا لِيَ أنّي لست مدركَ مـا مـضى ولا سابقٍ شيئًا إذا كـان جائيـا"[2]

فتوهم بأنّ إضمار "إنّ"، فيما قالته العرب، مشابه لتوهم إضمار "الباء" في خبر "ليس". وقد ذهب الفرّاء إلى عدم جواز ذلك إلاّ فيما لم يظهر فيه عمل "إنّ"، واستشهد بقوله: ﴿ **إِنَّ الَّذِينَ آمَنُواْ وَالَّذِينَ هَادُواْ وَالصَّابِؤُونَ وَالنَّصَارَى**﴾[3]. فقد ذهب الفراء إلى عطف قوله تعالى: (والصابئون) علـى موضع اسم "إنّ" بالرفع قبل تمام الخبر وحجّته في ذلك: "أنّ (الذين)، حرف على جهة واحدة في رفعه، ونصبه، وجرّه، فلما كان إعرابه واحدًا، وكان نصب "إنّ" نصبًا ضعيفًا، وضعفه أنه يقع على الاسم، ولا يقع على الخبر، جاز رفع (والصابئون)، ولا استحبّ، القول: "إنّ عبدَ الله وزيدٌ قائمان" لتبين حركة الإعراب في "عبد الله"، وقد كان الكسائي يجيـزه لـضعف "إنّ"[4]، وأنـشد الفرّاء: (الطويل)

من يـكُ أمـسى بالمدينـة رحلُـهُ فـإنّي وقيّـارٌ بهـا لغريـبُ[5]

برفع "قيار"، عطفاً على موضع اسم "إنّ".

([1]) سيبويه: **الكتاب**. مرجع سابق، ج٢، ص١٥٥.

([2]) زهير بن أبي سلمى: **ديوان زهير بن أبي سلمى**. مرجع سابق، ص٩٠.

([3]) سورة المائدة، الآية ٦٩.

([4]) أبو زكريا الفرّاء: **معاني القرآن**. مرجع سابق، ج١، ص٣١٠-٣١٢.

([5]) البيت لضابئ ضابئ بن الحارث بن أرطأة بن غالب بن حنظلة البرجمي. شاعر، أدرك النبـي صـلى الله عليه وسلم؛ في كتاب: عبد الحميد محمود المعيني: **شعر بني تميم في العصر الجاهلي**. مرجع سابق، ص٣٦٩.

أورد ابنُ هشام هذه المسألة في كتابه "مغني اللّبيب" وقال: "إنّ مراد سيبويه بالغلط، ما عبّر عنه غيره بالتوهم، وذلك ظاهر من كلامه، ويوضحه إنشاده بيت الشعر، وتوهم ابنُ مالك أنه أراد بالغلط، "الخطأ"، فاعترض عليه: "بأنّا متى جوّزنا ذلك عليهم، فقد زالت الثقة بكلامهم، وامتنع أنْ نثبت شيئًا نادرًا، لإمكان أنْ يقال في كل نادر، "إنّ قائلَه غَلِطَ"[1].

ولكنّ ابنَ مالك توهّم بأنّ سيبويه أراد بـ "الغلط"، "الخطأ" فقال: ونسب سيبويه قائل: (إنّهم أجمعون ذاهبون) إلى الغلط مع أنّه من العرب الموثوق بعربيتهم . وليس ذلك من سيبويه – رحمه الله– بمُرْضٍ، بل الأولى أن يُخرج على: أنّهم هم أجمعون ذاهبون. على أن يكون (هم) مبتدأ مؤكدا بـ (أجمعون) مخبرا عنه بـ (ذاهبون). ثمّ حُذف المبتدأ، وبَقي توكيدُه، كما يحذفُ الموصوف، وتبقى صفَتُهُ"[2].

رابعا: العطف بالجزم على التوهم: فقد ذكر سيبويه بأنه سأل الخليل[3] عن قوله تعالى: ﴿لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ الصَّالِحِينَ﴾ [4] فقال: هذا كقول زهير: (الطويل)

"بدا ليَ أنّي لست مدركَ ما مضى ولا سابقٍ شيئًا إذا كان جائيا"[5]

"فإنما جرّوا هذا لأنّ الأول قد يَدخلُه "الباء"، فجاؤوا بالثاني وكأنّهم قد أثبتوا في الأول "الباء"، فكذلك هذا، لمّا كان الفعلُ الذي قبله، قد يكون جزما ولا "فاء" فيه، تكلّموا بالثاني، وكأنّهم قد جزموا قبله، فعلى هذا، توهّموا هذا". وتساءل الفرّاء: كيف جُزِمَ (وأكنْ)، وهو مردود على

([1]) ابن هشام الأنصاري: **مغني اللّبيب**. مرجع سابق، ج٢، ص٥٥١.

([2]) ابن مالك: **شرح الكافية الشافية**. مرجع سابق، ج١، ص٥١٤-٥١٥.

([3]) سيبويه: **الكتاب**. مرجع سابق، ج٣، ص١٠٠-١٠١.

([4]) سورة المنافقون، الآية ١٠.

([5]) زهير بن أبي سلمى: **ديوان زهير بن أبي سلمى**. مرجع سابق، ص٩٠.

فعل منصوب؟ فأجاب: بأنّ "الفاء" لو لم تكن في (فأصدّق)، لكانت مجزومة، فلمّا رُدّت (وأكنْ)، رُدّت على تأويل الفعل لو لم تكن فيه "الفاء"[1].

وذهب أبو عبيدة في "مجاز القرآن" إلى جزم (وأكنْ) على موضع "الفاء في (فأصدّق)، وموضعها الجزم على جواب التمني"[2]. وذهب الزّجّاج[3] "إلى جزم (وأكنْ) على موضع (فأصدّق)، لأنّه على معنى: "إنْ أخّرتني أصدّقْ وأكنْ من الصالحين".

وذهب أبو حيّان الأندلسي مذهب الخليل وسيبويه، في جزم (وأكنْ) على توهم الشرط الذي يدلّ عليه بالتمنّي، حيث قال[4]: "فلا موضع هنا"، يعني في الآية الكريمة، لأن الشرط ليس بظاهر، وإنما يعطف على الموضع حيث يظهر الشرط، كما في قوله تعالى: ﴿ مَن يُضْلِلِ اللَّهُ فَلاَ هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ ﴾ [5] فمن قرأ بجزم (ويذرْهم) فقد عطف على موضع (فلا هادي له)، والفرق بين العطف على الموضع، والعطف على التوهم، أنّ العامل في العطف على الموضع موجود، وأثره مفقود، ولكنّ العامل في العطف على التَّوهُّم مفقود، وأثره موجود". ولمّا كان عامل الجزم في الآية الكريمة: ﴿ لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ الصَّالِحِينَ ﴾[6] غير موجود، وأثره بجزم (وأكنْ) هو الموجود، لذلك تعذّر العطف على الموضع في الآية الكريمة، وحملت على المعنى المراد به التَّوَهُّم في غير القرآن الكريم، وهو مذهب الخليل وسيبويه.

---

(1) أبو زكريا الفراء: **معاني القرآن**، مرجع سابق، ج٣، ص١٦٠.

(2) أبو عبيدة معمر بن المثنى: **مجاز القرآن**. مرجع سابق، ج٢، ص٢٥٩.

(3) أبو إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج: **معاني القرآن وإعرابه**. تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي. عالم الكتب، بيروت،١٩٨٨، ج٥، ص١٧٨.

(4) أبو حيّان الأندلسي: **البحر المحيط**، مرجع سابق، ج٨، ص٢٦٦.

(5) سورة الأعراف، الآية ١٨٦.

(6) سورة المنافقون، الآية ١٠.

ووافق ابنُ جنّي مذهب الخليل وسيبويه، في جزم (وأكنْ) على توهُّم سقوط "الفاء" من (فأصّدق)، فقال: والحمل على المعنى واسع في هذه اللغة جدًّا، ومنه قولـه تعـالى: ﴿فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن﴾، وأنشد قول الشاعر: (الوافر)

فـــأبلوني بليـــتكم لعلـــيّ أصـــالحُكم واســـتدرجْ نَويّـــا[1]

بجزم "واستدرجْ"، عطفًا على توهم جـزم "أصـالحْكم"، حتـى كأنـه قـال: " أصـالحْكم وأستدرجْ"[2].

خامسا: الحمل على التوهم في المركّبات: ذكره ابنُ هشام الأنصاري في "مغني اللبيب"، فقـال: "إنّ العطف على التَّوَهُّمِ، كما وقع في المجرورات والمنصوبات، والمرفوعات، والمجزومـات، فقد وقع أيضًا في المركّبات. وقيل في قولـه تعـالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ يُرْسِلَ الرِّيَاحَ مُبَشِّرَاتٍ وَلِيُذِيقَكُمْ مِنْ رَحْمَتِهِ﴾[3] "إنه على تقدير: "ليبشركم ولِيذيقكم"، كما قيل في قوله تعالى: ﴿ أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا﴾[4] إنّه على معنى: "كالذي حاجّ، أو كالذي مرّ"[5].

وكان ابنُ جنّي قد ذكره في "الخصائص" ضمن باب "الحمـل علـى المعنـى" فقـال: "والحمل على المعنى واسع في هذه اللغة جدًّا، ومنه قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ أَنْ آتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ إِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّيَ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ قَالَ أَنَا أُحْيِي وَأُمِيتُ قَالَ إِبْرَاهِيمُ فَإِنَّ اللَّهَ يَأْتِي بِالشَّمْسِ مِنَ الْمَشْرِقِ فَأْتِ بِهَا

([1]) البيت لأبي داوود؛ والبيت من شواهد: ابن جنّي في **الخصائص**، ج١، ص١٧٦، ج٢، ص٤٢٤.

([2]) ابن جنّي: **الخصائص**. مرجع سابق، ج٢، ص٤٢٤.

([3]) سورة الرّوم، الآية ٤٦.

([4]) سورة البقرة، الآية ٢٥٩.

([5]) ابن هشام الأنصاري: **مغني اللبيب**. مرجع سابق، ج٢، ص٥٤٩.

مِنَ الْمَغْرِبِ فَبُهِتَ الَّذِي كَفَرَ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾[1]. ثم قال عطفا على ذلك: ﴿أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا﴾[2]. قيل فيه: "إنه محمول على المعنى، فكأنه قال: "أرأيت كالذي حاجّ إبراهيم في ربه أو كالذي مرّ على قرية؟"، فجاء بالثاني على أنّ الأول قد سبق ذلك"[3].

واستشهد الفرّاء على عطف المركبات بقول الشاعر[4]: (الوافر)

أجِـدَّك لـــنْ تـــرى بثُعَيْلبـــاتٍ ولا بَيْـــدانَ ناجيـــةً ذمـــولا

ولا متـــدارِكٍ والليـــلُ طفْـــلٌ ببعض نواشِـغِ الـــوادي حُمـــولا[5]

أراد: ما أنت براءٍ ولا متدارك"، بعطف المصدر المفرد "متدارك"على الجملة الفعليـة: "لن ترى"، على تقدير: ما أنت براءٍ ولا متدارك"[6].

وأضاف أبو حيّان على ما ذكره ابن جنّي: (الطويل)

تَقِـــيٌّ نَقِـــيٌّ لـــم يُكثِّـــرْ غنيمـــةً بِنَهْكَـــةَ ذي قُربـــى ولا بحقَلَّـــدِ [7]

فعطف (بحقلد) وهو مفرد ومعناه: البخيل، على الجملة الفعلية: "لم يكثر"، والتقدير: "ليس بمكثّرٍ ولا بخيل"، وهو من عطف المفرد على المركّب.

([1]) سورة البقرة، الآية ٢٥٨.

([2]) سورة البقرة، الآية ٢٥٩.

([3]) ابن جني: **الخصائص**. مرجع سابق، ج٢، ص٤٢٣.

([4]) أبو زكريا الفرّاء: **معاني القرآن**: مرجع سابق، ج١، ص١٧١، وأبو حيّان الأندلسي: البحر المحيط. مرجع سابق، ج٢، ص٣٠١.

([5]) البيتان **للمرار** الفقعسي في كتاب: نوري حمودي القيسي: **شعراء أمويون**. جامعة الموصـــل، الموصـــل، ١٩٧٦، ج٢، ص٤٧٥.

([6]) أبو زكريا الفرّاء: **معاني القرآن**. تحقيق: مرجع سابق، ج١، ص١٧١.

([7]) البيت **لزهير بن أبي سلمى** في: **ديوان زهير بن أبي سلمى**. مرجع سابق، ص٢٧.

ويكون كذلك في عطف المفردات على المركبات نحو قوله تعالى: ﴿إنّا زيّنا السّماء الدُّنيا بزينةٍ الكواكب، وحفظًا من كلّ شيطانٍ مارد﴾[1] عطف (وحفظًا) على "إنَّا زيّنا السماء الدنيا"، وهو عطف مفرد على مركّب،على تأويل:(إنا زيّنا السماء الدنيا وحفظناها).

سادسا: العطف على التوهم في الجمل: ذكر سيبويه: بأنه سأل الخليل عن قول الأعشى الكبير: (البسيط)

إنْ تَـرَكَبُوا فَـرَكُوبُ الخيـلِ عَادَتُنَا أو تَنـزِلـونَ فإنّا مَعْشَـرٌ نُـزُلُ[2]

فقال: "الكلام ها هنا على قولك: يكون كذا، أو يكون كذا، لمّا كان موضعها لو قال فيه: "أتَركبون" لم يَنقض المعنى، صار بمنزلة قولك: " ولا سابقٍ شيئًا"[3]؛ وهذا الحمل على التَّوَهُّمِ بعطف جملة خبريَّةٍ على جملة شَرْطِيَّةٍ.

ولذلك علّق محقق كتاب سيبويه(الكتاب) عبد السلام هارون عند الشاهد الأخير بقوله:"... والشاهد فيه رفع (تنزلون) عطفا على معنى (أن تركبوا) وهو المسمى عطف التوهم"[4]. ولذلك أيضا قال البغدادي صاحب الخزانة عند ذكر الشاهد نفسه:" إن إنشاد هذا البيت

---

(1) سورة الصّافّات، الآيات ٦-٧.

(2) الأعشى: **ديوان الأعشى**. دار صادر، بيروت، ١٩٨٠، ص١٤٩، والبيت في الديوان:

قالوا الرُكوبَ فَقُلنا تِلكَ عادَتُنا أو تَنزِلونَ فَإِنّا مَعشَرٌ نُزُلُ

(3) سيبويه: **الكتاب**. مرجع سابق، ج٣، ص٥٠-٥١.

(4) المرجع السابق، ج٣، ص٥١، الهامش.

على أن (تنزلون) عند الخليل معطوفٌ على (أن تركبوا) على المعنى وهو المسمّى عطف التوهم"[1].

أمّا يونس فقال: أرفعه على الابتداء كأنه قال: "أو أنتم نازلون"[2] وعلى هذا الوجه فسّر قراءة أهل المدينة برفع (يرسل) في الآية الكريمة: ﴿ **وما كان لبشر أن يكلّمه الله إلاّ وحيًا أو من وراء حجاب أو يرسلُ رسولاً**﴾[3] على تقدير: "أو هو يرسل رسولاً".

وذهب ابن عصفور مذهب الخليل وسيبويه، برفع "تنزلون" على المعنى، وتقديره: "أتركبون أو تنزلون"، لأنه لم يجز أن يَعْطِفَ مرفوعًا على مجزوم فعطف على المعنى /التوهم، وإنْ لم يكن في اللّفظ ما يجوز الرّفع ويطلبه "[4]. أما السيرافي فقد ذهب في المسألة مذهبًا ثالثًا، زعم أنه أسهل من مذهبي الخليل، ويونس، على تأويل "إذا تركبون " بدلا من "إنْ تركبوا " لأنّ "إذا " و " إنْ " يُجَازى بهما، وهما متقاربان في المعنى الذي يريده المتكلم، وبذلك يكون:"أو تنزلون" على هذا التقدير، معطوفًا على " إذا تركبون ".

سابعا: تابع المستثنى بـ "غير": ذكر سيبويه:" هذا باب ما أجرى على موضع: " غير " لا على ما بعد "غير". زعم الخليل ويونس: أنّه يجوز "ما أتاني غيرُ زيدٍ وعمرٌو " بالرّفع، والوجه فيه الجرّ، وذلك أنّ "غيرَ زيدٍ"، في موضع "إلاّ زيدٌ " وفي معناه، فحملوه على الموضع[5]، كما قال: (الوافر)

---

(1) عبد القادر البغدادي: **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب على شواهد شرح الكافية**. مرجع سابق، ج٨، ص٥٥٢.

(2) سيبويه: **الكتاب**. مرجع سابق، ج٣، ص٥١.

(3) سورة الشورى، الآية ٥١.

(4) ابن عصفور: **شرح جمل الزجاجي**: مرجع سابق، ج١، ص٤٥٦.

(5) سيبويه: **الكتاب**. مرجع سابق،ج٢، ص٣٤٤.

معـــاويَ إنّنـــا بـــشرٌ فأسْـــجِح فلـــسنا بالجبـــالِ ولا الحديـــدا[1]

بنصب (الحديد) على موضع (الجبال)؛ فلفظ (الجبال) مجرور بالباء الزائدة الواقعة في خبر ليس، وخبر ليس ــ كما هو معلوم ــ منصوب، وبذلك فإن إعراب الجبال هو اســم مجــرور بحرف الجر الزائد في محل نصب خبر ليس، فلما عطف الشاعر كلمة(الحديد) على (الجبــال) التفت إلى محلها الإعرابي وهو النصب فنصبها، فكأنه قال: فلسنا الجبال ولا الحديد[2].

وذهب ابنُ عصفور" إلى أنّ العطف على الاسم الواقع بعد " غير " يكون إمّا بــالخفض على اللفظ، أو حسب ما يكون عليه الاسم من الإعراب، لو كان "إلاّ" بدل "غير" نحو:"ما قــام القومُ غيرَ زيدٍ وعمرٍو وعمرًا " بالجرّ على اللفظ، والنصب على الموضع، على تقدير " ما قــام القوم إلاّ زيدًا ونحوه " ما قام غيرُ زيدٍ وعمرٌو "، بالجرّ على اللفظ، والرفع على الموضع، على تقدير "ما قام إلاّ زيدٌ "[3].

جوّز ابنُ مالك في كتابه(شرح الكافية الشافية) في تابع ما استثني بــ"غير"، الجرَّ علــى اللّفظ، وغيرَ الجرّ، بحسب ما كان يستحقّه لو وقع بعد "إلاّ"، فمراعاة اللفظ ظــاهرة، ومراعــاة المحلّ على تقدير "إلاّ" كقولك:"قاموا غيرَ زيدٍ وعمرًا "،" وقام غيرُ زيدٍ وعمرٌو "؛ لأنّ المعنــى "قاموا إلاّ زيدًا وعمرًا "،"وقام إلاّ زيدٌ وعمرٌو "[4]. ولكنه ذكر في كتاب (شرح التــسهيل):" إذا قيل: " ما أتاني غيرُ زيدٍ وعمرٌو "، بالرفع، فلا يخلو أنْ يحكم لــ "غير" "هنا بحكم "إلاّ" وتنزل منزلتها، أو لا، فإذا لم يحكم لها بحكم "إلاّ"، فسد المعنى المراد، وذلك أنّ المرادَ، إدخــالُ "زيــدٍ

---

(1) البيت لعبد الله بن الزبير الأسدي في: **شعر عبد الله بن الزبير الأسدي**. جمــع وتحقيــق الــدكتور يحيــى الجبوري. دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٧٤، ص١٤٥.

(2) أبو البركات الأنباري: **الإنصاف**. مرجع سابق،ج١، ص٢٧١، مسألة ٤٥.

(3) ابن عصفور: **شرح جمل الزجاجي**. مرجع سابق، ج٢، ص٣٩١

(4) ابن مالك: **شرح الكافية الشافية**. مرجع سابق، ج٢، ص٧١٥.

وعمرٍو" في الإتيان، وكأنّه قيل: "ما أتاني غيرُ زيدٍ "، " وما أتاني عمرٌو"، والمرادُ خلافُ ذلك، فلزم ألاّ يصح المعنى حتى تنزّل " غيرُ " منزلة " إلاّ"، ويعرب " عمرٌو " بإعراب ما بعد "إلاّ"، وبإعراب ما بعد " غير" لا بإعرابها نفسه "[1].

ذكر أبو حيّان الأندلسي، في " ارتشاف الضّرَب":" إنّ هذا العطف عند بعض النحاة، عطفٌ على الموضع، وهو عند الأستاذ أبي عليّ الفارسي، عطفٌ على التوهم، وكذلك، فإنّ المعطوف، وإنْ أُعْرِبَ إعراب " غير"، فليس معطوفًا على " غير " نفسِها، مع إرادة معنى " إلاّ زيدٌ " فإنْ عطفت على " غير " نفسِها اختلف المعنى. وتقول " جاء القومُ غيرَ زيدٍ وعمرًا " بالنصب على المعنى، حيث يصلُح مراعاتُه إذْ تقول: " إلاّ زيدًا وعمرًا " [2].

وأشار أبو حيان الأندلسي: إلى أنّه ليس العطف وحده هو الذي يُراعى في هذا المعنى، وأنّ بقية التوابع تراعى قياسًا على العطف نحو:" ما جاءني غيرُ زيدٍ نفسُه، وغيرُ زيدٍ العاقلُ، وغيرُ زيدٍ أبو حفص، وغيرُ زيدٍ أخوك، وأشار أبو حيّان إلى أنّ في العطف بـ "لا" على ما بعد " غير" التي تفيد الاستثناء خلافًا، فالفرّاء، وثعلب، ذهبا إلى عدم جواز ذلك، فلا يجوز: "جاءني القوم غيرَ زيدٍ ولا عمرٌو " كما لا تقول:" جاءني القوم إلاّ زيدًا ولا عمرًا ". وذهب أبو عبيدة، والأخفش، والزّجاج، وابنُ السراج، و الفارسي، والرّماني، إلى جواز ذلك، على زيادة " لا"، أو على الحمل على المعنى [3].

وذهب الأشموني إلى أنه يجوز في تابع المستثنى بـ" غير "، مراعاة اللفظ، والمعنى، تقول "قامَ القومُ غيرَ زيدٍ وعمرًا " بالجرّ على اللّفظ، والنصبِ على المعنى، لأنّ معنى: "غيرَ

---

(1) ابن مالك: **شرح التسهيل**. مرجع سابق، ج ٢، ص٢٣٢.

(2) أبو حيّان الأندلسي: **ارتشاف الضَّرب**. مرجع سابق، ج٣، ص١٥٤٣.

(3) المرجع السابق، ج٣، ص١٥٤٣– ١٥٤٥.

زيدٍ "إلاّ زيدًا "، وتقول" ما قامَ أحدٌ غيرُ زيدٍ وعمرٌو "، بالجرّ، والرّفع، لأنّه على معنى " إلاّ زيدٌ "، وظاهرُ كلام سيبويه أنّه من العطف على الموضع، وذهب الشلوبين إلى أنّه من باب العطف على التوهم"[1].

ذهب السيوطي إلى جواز مراعاة اللفظ، والمعنى، في تابع المستثنى بـ " غير "، نحو: " جاؤوا غيرَ زيدٍ وعمرٍو عمرًا " بالجرّ على اللفظ، والنّصب على المعنى، كما يجوز "ما جاء غيرُ زيدٍ وعمرٌو " بالجّر على اللّفظ، والرّفع على المعنى، وأنّ " غير" تقوم مقام مضافها في الإعراب، ولا يكون العطف على " غير " نفسِها، لأنّه يلزم في ذلك التشريك في العامل، فيستحيل المعنى[2].

وذهب السيوطي مذهب أبي حيان في أنّ ما ذكروه في العطف يجري على سائر التوابع، من نعتٍ، وعطفِ بيانٍ، وتأكيدٍ، وبدلٍ، نحو:" ما جاءني غيرُ زيدٍ نفسُه، العاقلُ، أبو حفصٍ، أخوك،" كلُّ ذلك بالرّفع على المعنى"، وكذلك، " ما رأيتُ غيرَ زيدٍ نفسَه "، العاقلَ، أبا حفصٍ، أخاك "، كلُّ ذلك بالنّصب على المعنى، كما يجوز الجرُّ فيها جميعًا على اللّفظ، وهو الأجودُ عند جمهور النحاة[3].

ولمّا كانت " غير " تأخذ حكم الاسم الواقع بعد "إلاّ"، فإنّ تابع المستثنى بـ" غير " إمّا أنْ يكون محمولاً على معمول " غير" على اللّفظ، وهو الأجود، كما ذهب سيبويه، أو أنْ يكونَ

---

(1) نور الدين أبو حسن الأشموني: **شرح الأشموني لألفية ابن مالك المسمّى"منهج السالك إلى ألفية ابن مالك".** تحقيق: عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد. المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، ١٩٨٨، ج٢، ص٢٦٠-٢٦١.

(2) السيوطي: **همع الهوامع.** مرجع سابق، ج٣، ص ٢٧٨-٢٧٩.

(3) **المرجع السابق**، ج٣، ص ٢٧٨-٢٧٩.

محمولاً على الاسم الواقع بعد "إلاّ" على سبيل توهم وجودها مكان " غير "، كونُهما يتقارضان الموقع. ولهذا أميل إلى مذهب أبي علي الفارسي ومن وافقه في هذه المسألة.

رابعا: الحمل على الحكاية :

أعرب النحاة بعض المفردات على الحكاية، فالحكاية تجيز للمتكلم أن يخالف كل القواعد النحوية عن طريق حكاية قول قيل، فقد أدخلت الحكاية الكلام؛ لأنها تزيل الالتباس، وتزيد التوسع في الكلام[1]. قال ابن منظور: " الحكاية كقولك حكَيْت فلانا وحاكَيْتُه فَعلْتُ مثل فِعلِه أو قُلْتُ مثل قَولِه سواءً لم أُجاوزه"[2]؛ إي أن الحكاية لغة المماثلة، واصطلاحا: إيراد اللفظ المسموع على هيئته من غير تغيير كمن زيدا إذا قيل رأيت زيدا أو إيراد صفته نحو أيا لمن قال رأيت زيدا[3].

ولم يبتعد العكبري عن الصبان عندما قال:" معنى الحكاية أن يأتيَ الاسم أو ما قامَ مقامَه على الوصف الذي كان قبلَ ذلك"[4]. وقال الحيدرة اليمني الحكاية:" هي إعادة الكلام المحكي لفظا أو معنى "[5].

وعرف الجرجاني الحكاية بأنها:" عبارة عن نقل كلمة من موضع إلى موضع آخر بلا تغيير حركة ولا تبديل صيغة، وقيل: الحكاية: إتيان اللفظ على ما كان عليه من قبل. وقيل:

---

[1] أبو البركات الأنباري: **أسرار العربية**. مرجع سابق، ص٢٧٠.

[2]) انظر: ابن منظور: **لسان العرب**. مرجع سابق، ج، ص٢٧٣، مادة "حكى".

[3] محمد بن علي الصبان: **حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**. مرجع سابق، ج٤، ص٨٨.

[4] أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري: **اللباب في علل البناء والإعراب**. تحقيق: غازي مختار ظليمات. دار الفكر المعاصر، بيروت، ودار الفكر، دمشق، ٢٠٠١، سابق، ج٢، ص١٣٥.

[5]) أبو الحسن علي بن سليمان بن أسعد التميمي البكيلي الحيدرة اليمني: **كشف المشكل في النحو**. تحقيق: يحيى مراد. دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٤، ص١٨٢.

استعمال الكلمة بنقلها من المكان الأول إلى المكـان الآخـر، مـع اسـتبقاء حالهـا الأولـى وصورتها"[1].

ويرى المبرد أن الحكاية هي أن تُسمّى رجلاً، أو امرأة بشيء قد عمل بعضه في بعض؛ نحـو تسميتهم: تأبط شرا، وذرى حبا، وبرق نحره. فما كان من ذلك فإعرابه في كل موضع أن يسلم على هيئة واحدة؛ لأنه قد عمل بعضه في بعض [2]، وأضاف في موضع آخر" واعلـم أن هـذه الحكاية لا يجوز أن تثنى وتجمع، ولا تضاف؛ لأنه تزول معانيها باختلاف ألفاظها"[3].

وأما أبو حيان الأندلسي فقد عرف الحكاية بأنها:" إيراد لفظ المتكلم على حسب ما أوردهُ في الكلام"[4].

أنواع الحكاية:

اختلفت العرب في أن الحكاية تكون في المعارف والنكرات؛ فمن العرب مـن يجيـز الحكاية في المعارف كلها دون النكرات قال ذو الرمة: (الوافر)

سَـمِعتُ النـاسُ ينتَجِعـونَ غَيثـا فَقُلتُ لِـصَيدَحَ انتَجِعـي بِـلالا[5]

فقال: (الناس) بالرفع، كأنّه سمع قائلا يقول: الناس ينتجعون غيثا، فحكي الاسم مرفوعا كما سمع[6].

---

(1) أبو البقاء الكفوي: **الكليات**. مرجع سابق، ج٢، ص٢٨٦؛ والجرجاني: **التعريفات**. مرجع سابق، ص٩١.

(2) أبو العباس محمد بن يزيد المبرّد: **المقتضب**. مرجع سابق، ج٤، ص٩.

(3) المرجع السابق، ج٤، ص١١.

(4) أبو حيّان الأندلسي: **ارتشاف الضَّرب**. مرجع سابق، ج٢، ص٦٨٠.

(5) ذو الرمة: **ديوان ذي الرمة**. مرجع سابق، ج٣، ص١٥٣٥.

(6) أبو البركات الأنباري: **أسرار العربية**. مرجع سابق، ص٢٧٠.

ومن العرب من يجيز الحكاية في المعرفة والنكرة ومن ذلك قول بعضهم وقد قيل لـــه عندي تمرتان؛ فقال: دعني من تمرتان[1].

وأما أهل الحجاز فيخصّونها بالاسم العلم والكنية؛ فيقولون إذا قال: رأيت زيـــدا. مـــن زيدا؟، وإذا قال: مررت بزيد. من زيد؟، فيجعلون (من) في موضع رفع بالابتداء. و(زيدا) فـــي موضع الخبر، ويحكون الإعراب، وتكون الحركة قائمة مُقام الرّفعة التي تجب لخبـــر المبتـــدأ؛ وذلك لأن الاسم العلم والكنية غُيّرا ونُقِلا عن وضعهما فلما دخلهما التغّييـــر والتغييـــر يـــؤنس بالتغيير[2].

ويرى العكبري أن في قول القائل: جاءني زيدٌ. قلتَ: من زيدٌ؟ وجهان[3]:

أحدهما: هو خبرٌ من.

الثاني: هو فاعلُ فعلٍ محذوفٍ كأنَّك قلتَ: أجاءَك زيدٌ من الذي من صفته كذا... ليكونَ محكيا؛ لأن الأوّل فاعلٌ فيكونُ في الحكاية فاعلاً كما في النصب. وإذا قال: رأيتُ زيدا، قلتَ: من زيدا فـــ (من) مبتدأ و (زيدًا) مفعول سدَّ مسدَّ الخبر وكذلك في الجرّ [4].

وأما بنو تميم فلا يحكون، ويقولون (من زيدٌ) بالرفع في جميع الأحوال، فيجعلون (من) في موضع رفع؛ لأنه مبتدأ و(زيد) هو الخبر، ولا يحكون الإعراب؛ وهو القياس؛ والذي يـــدلّ على ذلك: أنّ أهل الحجاز يوافقون بني تميم في العطف والوصف؛ فالعطف كقولك إذا قال لـــك

---

(1) انظر: سيبويه: **الكتاب**. مرجع سابق، ج٢، ص٤١٣؛ وأبو البركات الأنباري: **أسرار العربية**. مرجع سابق، ص٢٧٠؛ وأبو البقاء العكبري: **اللباب في علل البناء والإعراب**. مرجع سابق، ج٢، ص١٣٦.

(2) انظر: سيبويه: **الكتاب**. مرجع سابق، ج٢، ص٤١٣؛ وأبو البركات الأنباري: **أسرار العربية**. مرجع سابق، ص٢٧٠-٢٧١.

(3) أبو البقاء العكبري: **اللباب في علل البناء والإعراب**. مرجع سابق، ج٢، ص١٣٥.

(4) المرجع السابق، ج٢، ص١٣٥-١٣٦.

القائل: رأيت زيدا. ومن زيد؟، والوصف كقولك إذا قال لك القائل: رأيت زيدا الظريف. من زيد الظريف؟؛ وذلك لارتفاع اللبس[1].

ومما سبق نرى أن الحكايةُ تكون في المعارفِ والنكرات؛ إذ إن الحمل على الحكاية ينقسم إلى:

- **ما يحكى بالقول:**

إن حكاية الْجُمَلِ مُطَّردة بعد القَوْلِ نحو (قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللهِ) ويجوز حكايتها على المعنى فتقول في حكاية(زَيْدٌ قائم):(قَالَ عَمْرُوٌ قائمٌ زيد) فإن كانت الجملة ملحونة تعين المعنى على الأصَحِّ [2].

قال الزجاج في كتابه(الجمل): اعلم أن(قال، ويقول، ونقول)، وما أشبه ذلك إنما وقعت في كلام العرب للحكاية. وإنما يحكى بها ما كان كلاما قائما بنفسه. فإن كان شيئا يتضمن معنى الكلام المحكي عمل فيه القول، فنصبه، وتطلب الحكاية"[3].

فمن الحكاية قولك: (قال زيدٌ عمرٌو منطلقٌ)، و(قُلتُ أخوكَ شاخِصٌ)، وكذلك ما أشبهه ترفعه بالابتداء والخبر، والجملة في موضع النصب بوقوع الفعل عليها[4].

فإن تكلم بكلام قد عَمِلَ فيه عاملٌ ظاهرٌ فأَعدتَ الجملةَ، حكيتها على حالها، فقلت: (قال زيدُ خرجَ عمرٌو)، و(قال أخوك لا إله إلا الله). فإن حكيت معنى كلامه نصبتَ، كـ(قولك لِمنْ سَمِعتَهُ يقول: لا إله إلا الله، قلت: قال حقا) فنصبه بوقوع الفعل عله، لأنك لم تأتِ بلفظهِ بعينه،

---

(1) انظر: سيبويه: **الكتاب**. مرجع سابق، ج٢، ص٤١٣؛ وأبو البركات الأنباري: **أسرار العربية**. مرجع سابق، ص٢٧١؛ وأبو البقاء العكبري: **اللباب في علل البناء والإعراب**. مرجع سابق، ج٢، ص١٣٦.

(2) ابن هشام الأنصاري: **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**. مرجع سابق، ج٤، ص٢٨٠.

(3) أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي: **الجمل في النحو** . تحقيق: علي توفيق الحمد. مؤسسة الرسالة، بيروت، ودار الأمل، إربد، ١٩٨٤، ص٣٢٦.

(4) المرجع السابق، ص٣٢٦.

إنما أتيت بشيءٍ هو معنى كلامه، وهو اسم واحد ، فعمل فيه القول، وكذلك لو سمعت رجلا يقول: (محمد عالم)، لقلت له:؟ (قلت حقا)أو (باطلا)، فأعملت فيه القول فنصبته، ولم يجز غير ذلك[1].

وكذلك مجرى القول في كلامهم، إلا (أتقولُ) في الاستفهام، فإن من العرب من يجري مُجْرى (أتظنُ) في الاستفهام خاصة، فيعملها عملها، كقولك: (أتقول زيدا مُنطلِقا؟)، كأنك قلت (أتظنُ زيدا مُنطلِقا؟). ومثل ذلك: (متى تقول عمرا شاخصا)، لأنك لم ترد أن تَستفهِمَهُ متى يَتكلّم بهذا الكلام، وإنما استَفْهَمْتَهُ عن ظَنّه[2].

وأنشد سيبويه[3] لعمر بن أبي ربيعة: (الكامل)

أمّا الرَّحيلُ فَدونَ بَعدِ غَدٍ فَمَتى تَقولُ الدارُ تَجمَعُنا [4]

وأنشد سيبويه[5]: (الرجز)

مَتى تَظُنُّ القُلَّصَ الرَواسِما

يَبلُغنَ أُمَّ قاسِمٍ وَقاسِما [6]

ولا يُجرون (قال)ولا (أقولُ) ولا (تقول) ولا (نقول) مُجرى الظن، على هذا إجماعهم إلا بني سُليم، فَيَنْصبون به. قال ذلك سيبويه، وذكر أن أبا الخطّاب ــ الأخفش الكبير ــ حكى ذلك

---

(1) أبو القاسم الزجاجي: **الجمل في النحو** . مرجع سابق، ص٣٢٦-٣٢٧.

(2) المرجع السابق، ص٣٢٧.

(3) سيبويه: **الكتاب**. مرجع سابق، ج ١، ص١٢٤.

(4) عمر بن أبي ربيعة: **ديوان عمر بن أبي ربيعة**. إعداد وتقديم وتحقيق: علي ملكيس. منشورات دار الفكر للجميع ودار الرأي العام، ١٩٩٠، ص٢٤١.

(5) لم يرد في كتاب سيبويه، وقد ورد أن سيبويه انشده في كتاب: أبو القاسم الزجاجي: **الجمل في النحو** . مرجع سابق، ص٣٢٨.

(6) الرجز لهدبة بن الخشرم في: **شعر هدبة بن الخشرم العذري**. مرجع سابق، ص١٣٠.

عنهم، وأنه سأله غير مرة، فروى ذلك له عنهم. قال: وعلى هذا، مذهب هؤلاء، يلزم فَتْحُ (إن) بعد القول[1]. ولو سمعت رجلا يقول: (زيدٍ)، أو (زيدا)، وما أشْبَه ذلك، فأردتَ حكايةَ قوله، لقلت: (قال: زيدٍ)، و(قال: عمرا)، فترُدّ كلامهُ بعينهِ فَتَحكيه[2].

- **المعارف المحكيَّةُ:**

مختصَّةٌ بالأعلام والكُنى عند أكثر العرب نحو: زيد وأبي محمَّد[3]. وعلَّةُ ذلك من وجهين:

أحدهما: أنَّها أكثرُ دورانا في الكلام إذا كانت التعريفاتُ على الاختصارِ لا تحصلُ إلاَّ بها وما كثر استعمالُه يخصُّ بأحكامٍ لا توجدُ فيما قل لأنه لا يلتبس.

والثَّاني: أن الأعلام قد غُيِّرت كثيرا نحو: محْبب ومكْوَزَة وموْهب وتَهلّل. والحكايةُ تغيير فهو من جنس ما لحقها من التغيير[4].

وتدخل تحت المعارف المحكية باب حكاية الأسماء الأعلام بـ (من)؛ فإذا قال الرجل:(رأيت زيدا)، قلت له: (من زيدا؟)، فـ(من) في موضع رفع بالابتداء. و(زيدا) في موضع خبره، إلا أنّك غيّرت إعرابه، فجئت به حكاية للفظ القائل، ليعلم أنك عنه تسأله بعينه، لأن الأسماء مشتركة، ولو جئت به معربا على الحقيقة لجاز أن يتوهم أنك تسأله عن غير من ابتدأت ذكره.

وكذلك إن قال: (مررت بزيد)، قلت: (من زيد؟)، فإن قال: (خاطبت عمرا)، قلت: (من عمرا) [5].

([1]) سيبويه: **الكتاب**. مرجع سابق، ج ١، ص١٢٤.

([2]) أبو القاسم الزجاجي: **الجمل في النحو**. مرجع سابق، ص٣٢٨-٣٢٩.

([3]) انظر: ابن عقيل: **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**. مرجع سابق، ج٤، ص٧٢؛ وأبو البقاء العكبري: **اللباب في علل البناء والإعراب**. مرجع سابق، ج٢، ص١٣٥.

([4]) أبو البقاء العكبري: **اللباب في علل البناء والإعراب**. مرجع سابق، ج٢، ص١٣٥.

([5]) أبو القاسم الزجاجي: **الجمل في النحو** . مرجع سابق، ص٣٣١.

قال سيبويه: وقد روي أن بعض العرب قال: (دعنا من تمرتان)، حكاية لقوله: (عندي تمرتان). وقال بعضهم: (ليس بقُرشيا)، بالنصب، كأنه قال: (أليس قرشيا)، فقال: (ليس بقُرشيا)، فأدخل الباء في كلامه على لغته، وتركه منصوبا كما سمعه على الحكاية[1].

ولا يحكى في هذا الباب غير الأسماء الأعلام خاصة[2].

فإن ألحقت قبل المحكي حرفا من حروف العطف، أو عطفت اسما على اسم أو نعته بطلت الحكاية، ورجعت إلى الإعراب. وذلك إذ قال لك: (خاطبت محمدا)، فقلت له: (ومن محمد)، فرفعت لا غير. وكذلك لو قال: (مررت بزيدٍ)، فقلت له: (ومن زيدٌ) رفعت لا غير، لأنك لما جئت بحرف العطف عُلمَ أنك عاطف على كلامه، وأنك عن صاحبه بعينه تسأل، لأن العاطف لا يكون مبتدئا، وكذلك لو قال: (مررت بزيدٍ وأخيك)، و(رأيت زيدا وأخيك)، و(رأيت محمدا وعمرا) أو (مررت بمحمد الكاتب)، لم تجز حكاية شيء من هذا، ورفعته. وكذلك لو قال: (رأيته)أو (مررت به)، لقال: (من هو)ولم يجز ذلك[3].

قال سيبويه: وحكاية مثل هذا من الأسماء غير المضمرة جائز على مذهب من قال: (دعنا من تمرتان)، وهو قبيح شاذ جدا، ليس مما يعمل عليه[4].

- **النكرة المحكية:**

فإذا أردتَ أن تحكيَ النكرةَ حكيتَها بـ (من) و(أي) فـ (من) تزيدُ عليها في الرفع واوًا وفي النصب ألفا وفي الجرِّ ياءًا وتثنّى وتجمعُ جمعَ التصحيح مذكرا كان أو مؤنثا وكلُّ ذلك في الوقفِ فإذا قال جاءني رجلٌ قلت مَنُو ورأيتُ رجلاً قلت مَنا ومررتُ برجلٍ مَنِي وجاءني

([1]) سيبويه: **الكتاب**. مرجع سابق، ج ٢، ص٤١٣.

([2]) أبو القاسم الزجاجي: **الجمل في النحو**. مرجع سابق، ص٣٣١.

([3]) المرجع السابق، ص٣٣٢.

([4]) سيبويه: **الكتاب**. مرجع سابق، ج ٢، ص٤١٣.

رجلان فتقول مَنَان وفي الجرِّ والنصب منين وجاءني رجالٌ فتقول منون وفي الجرِّ والنصب مَنين وتزيدُ الهاءَ للمؤنث فتقول منه ومنتان ومنْتين ــ بسكون النونين ــ ومنات[1].

و(مَنْ) في جميع ذلك مبنيّة وحروفُ المدِّ علاماتٌ على الإعراب وليست إعرابا ولا حروفَ إعراب والدّليلُ على ذلك من ثلاثة أوجه:

أحدها: أن (مَنْ) تضمّنت معنى الحرفِ وذلك مستمرٌّ فيها فيستمرّ البناء.

الثاني: أن هذه العلاماتِ لا تثبتُ إلاَّ في الوقفِ والإعراب يزولُ في الوقف وأما قول الشاعر:(الوافر)

أتوا ناري فَقُلتُ مَنونَ أنتُم .....[2]

فذكر سيبويه أنه شاذ غير معمول عليه، لأنه جمع (من) في الوصل. قال: وإنّما سمع في هذا البيت وحده، ولم يسمع بعده في غيره، ولا يعرف قبله في كلام فصيح ولا في شعر[3].

الثالث: أنَّ هذه الحروفَ لو كانتْ إعرابا لكان الكلامُ تامًّا ليس كذلك فإنْ قيل: فقد قالَ بعض العرب ضَربَ منّ منا قيل هذا شاذٌّ لا يعوّل عليه [4].

---

(1) انظر: الأشموني: **شرح الأشموني**. مرجع سابق، ج٤، ص١٧٠؛ ابن جني: **اللمع في العربية**: مرجع سابق، ص٢٣٤-٢٣٥؛ وأبو حيّان الأندلسي: **ارتشاف الضَّرب**. مرجع سابق، ج٢، ص٦٨٢-٦٨٣؛ وأبو البقاء العكبري: **اللباب في علل البناء والإعراب**. مرجع سابق، ج٢، ص١٣٥-١٣٦.

(2) البيت لتأبط شرا أبو زهير ثابت بن جابر، أبو زهير، الفهمي.من مضر، شاعر عدّاء، من فتاك العرب في الجاهلية؛ في: **ديوان تأبط شرا**. إعداد وتقديم: طلال حرب. دار صادر، بيروت، ١٩٩٦، ص٩٦، وتمام البيت:

أتوا ناري فَقُلتُ مَنونَ أنتُم فَقالوا الجِنَّ قُلتُ عِموا ظَلاما

(3) سيبويه: **الكتاب**. مرجع سابق، ج ٢، ص٤١١؛ والأشموني: **شرح الأشموني**. مرجع سابق، ج٤، ص١٧٢.

(4) أبو البقاء العكبري: **اللباب في علل البناء والإعراب**. مرجع سابق، ج٢، ص١٣٩-١٤٠.

ونبّه الأشموني إلى أنه يشترط لحكاية العلم بـ(من) ألا يكون عدم الاشتراك فيه متيقنا[1]. وأما إذا حكيتَ بـ(أيّ) أعربتَها فتقول إذا قال: جاءني رجلٌ: أيٌّ وكذلك في النصب والجرّ. وتُثنّى وتجمع فتقول: أيّان وأيّين، وأيُّون وأيِّين، وأيّة وأيّتان وأيّتين وأيّات [2]. وكذلك تقول في(مَنْ) إلا أن بينهما فرقا من أربعة أوجه:

أحدها: أن أيًّا عامة في السؤال فيسأل بها عن العاقل كما مَثَّلْنَا وعن غيره كقول القائل: (رأيت حمارا) أو (حمارين) و (مَنْ) خاصة بالعاقل[3].

الثاني: أن الحكاية في(أىّ) عامة في الوقف والوصل يقال:(جاءني رَجُلاَنِ) فتقول:(أيَّانْ) أو (أيَّانِ يَا هذَا) والحكايةُ في(مَنْ) خاصةٌ بالوقف تقول:(مَنَانْ) بالوقف والإسكان. وإن وصلت قلت:(مَنْ يَا هذَا) وبطلت الحكاية[4] فأما قولُه: (الوافر)

أَتَوا نَاري فَقُلتُ مَنُونَ أَنتُم ..... [5]

([1]) الأشموني: **شرح الأشموني**. مرجع سابق، ج٤، ص١٧٥.

([2]) انظر: الأشموني: **شرح الأشموني**. مرجع سابق، ج٤، ص١٦٩؛ وابن جني: **اللمع في العربية**: مرجع سابق، ص٢٣٥-٢٣٦.

[3] الأشموني: **شرح الأشموني**. مرجع سابق، ج٤، ص١٧٦؛ وابن هشام الأنصاري: **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**. مرجع سابق، ج٤، ص٢٨١.

[4] الأشموني: **شرح الأشموني**. مرجع سابق، ج٤، ص١٧٦.

([5]) البيت لتأبط شرا في: **ديوان تأبط شرا**. مرجع سابق، ص٩٦، وتمام البيت:

أَتَوا نَاري فَقُلتُ مَنُونَ أَنتُم فَقَالوا الجِنَّ قُلتُ عِموا ظَلاما

فنادرٌ في الشعر ولا يُقَاس عليه خلافاً ليونس[1]؛ فإذا وصلت(مَنْ) و(أيّـا) بـشيءٍ بعدها بطلتِ الحكايةُ وكان الكلامُ مستأنفا[2].

الثالث: أن(أيًا) يحكى فيها حركاتُ الإعراب غير مُشْبَعَةٍ فتقول(أيٌّ) و(أيًا) و(أيٍّ) ويجـب في(مَنْ) الإشباعُ فتقول(مَنُو) و(مَنَا) و(مَنِي) [3].

الرابع: أن ما قبل تاء التأنيث في(أىّ) واجبُ الفتح تقول (أيّـةُ) و(أيَّـانِ) ويجـوز الفـتح والإسكان في(مَنْ) تقول: (مَنَهْ) و(مَنْت) و(مَنْتَانِ) و(مَنَتَانِ) والأرجح الفـتحُ فـي المفـرد والإسكان في التثنية وإن كان المسئول عنه عَلَماً لمن يَعقِل غير مقرون بتابع وأداة السؤال (مَنْ) غير مقرونة بعاطف فالحجازيون يجُيزون حكاية إعرابه فيقولون(مَنْ زيدا لمن قـال: (رأيـتُ زيدًا و(زيدٍ) بالخفض لمن قال: (مررت بزيد) وتبطل الحكاية في نحو(ومـن زيـد) لأجـل العاطف وفي نحو (مَنْ غُلاَمُ زيد) لانتفاء العلمية وفي نحو (مَنْ زَيْدٌ الفَاضِلُ) لوجود التـابع ويستثنى من ذلك أن يكون التابع ابناً متصلاً بعلم كـ (زيد بن عمرو) أو علما معطوفـا كـ (زيدا وعمرا) فتجوز فيهما الحكاية على خلاف في الثانية[4].

- **حكاية الجمل:**

هي إعادة اللفظ على حاله بغير من وأي[5]. فإن الجمل لا تغيرها العوامل، وهـي كـل كلام عمل بعضه في بعض، وهي تُحكى على ألفاظها، كقولك: (قرأتُ الحمدُ لله ربٌ العالمين)،

---

(1) ابن هشام الأنصاري: **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**. مرجع سابق، ج٤، ص٢٨٥.

(2) انظر: ابن عقيل: **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**. مرجع سابق، ج١، ص٧٠.

(3) الأشموني: **شرح الأشموني**. مرجع سابق، ج٤، ص١٧٦؛ وابن هشام الأنصاري: **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**. مرجع سابق، ج٤، ص٢٨٥؛ ومحمد بن علي الصبان: **حاشية الصبان على شـرح الأشـموني على ألفية ابن مالك**. مرجع سابق، ٤، ص٩٢.

(4) ابن هشام الأنصاري: **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**. مرجع سابق، ج٤، ص٢٨٥-٢٨٦؛ ومحمـد بـن علي الصبان: **حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**. مرجع سابق، ٤، ص٩٢-٩٣.

(5) الحيدرة اليمني: **كشف المشكل في النحو**. مرجع سابق، ص٢٧٦.

و(تعلّمتُ الحمدَ للهِ ربِّ العالمين)، و(تعلمتُ الحمدُ للهِ ربِّ العالمين)، وكذلك ما أشبهه من المبتدأ والخبر، والفعل والفاعل[1].

ولو سمّيت رجلا (قام زيد)، أو (يقوم زيد)، أو (محمد قائم)، وما أشبه ذلك لَبقي على لفظِه، فقلت: (رأيت قام زيدٌ)، و(مررت بقامَ زيدٌ)، و(خاطبت قامَ زيدٌ). وكذلك قالت العرب: (جاءني تأبطَ شرا) و(جاءني برقَ نخرهُ) وكذلك ما أشبهه. وكذلك في النداء تبقى على حالها، فتقول: (يا زيد قائم) و(يا محمد مُنطلقُ)، لا يغيره النداء، كما لا تغيّره سائر العوامل[2]. فجميع هذه الجمل التي قد عمل بعضها في بعض وتمت كلاما لا يجوز إلا حكايتها وكذلك كل ما أشبه ما ذكرت من مبتدأ وخبره وفعل وفاعل وإن أدخلت عليها إنَّ وأخواتها وكان وأخواتها فجميعه يحكى بلفظه قبل التسمية وإن سميت رجلاً أبو زيد أو وزيدا أو وزيدٌ حكيت لأن الواو عاملة تقوم مقام ما عطفت عليه[3].

وقال سيبويه: فإن سميته (وزيد) لزمك أن تحكيه على حسب الموضع الذي نقلته عنه، فإن نقلته مرفوع، تركته على حاله محكيا مرفوعا، فقلت: (رأيت وزيدٌ)، و(جاءني وزيدٌ) و(مررت بوزيدٌ). وكذلك إن نقلته من المنصوب أو المخفوض[4]. وإن سميته نحو قولك: (لزيد، وبزيد) تركته على حاله. وإن سميته (عن زيد، ومن زيد) فالوجه فيه أن تجريه مجرى المضاف فتعربه، فتقول: (هذا من زيدٍ) و(هذا عن زيدٍ) كما تقول: (هذا غلام زيدٍ) بإعرابه، وحكايته جائزة، والإعراب أجود[5].

---

(1) سيبويه: **الكتاب**. مرجع سابق، ج ٣، ص٣٢٦-٣٢٧؛ وأبو القاسم الزجاجي: **الجمل في النحو**. مرجع سابق، ص٣٣٩.

(2) أبو القاسم الزجاجي: **الجمل في النحو**. مرجع سابق، ص٣٣٩.

(3) ابن السراج: **الأصول في النحو**. مرجع سابق، ج٢، ص١٠٤.

(4) سيبويه: **الكتاب**. مرجع سابق، ج ٣، ص ٣٣٣.

(5) أبو القاسم الزجاجي: **الجمل في النحو**. مرجع سابق، ص٣٤٠.

وإن سميته (سيبويه) أو (عمرويه) وما أشبه ذلك، حكيته ولم تعربه، إلا أنك إن نَكّرتــه نوّنته، ولا يجوز تثنيتُهُ ولا جمعه، فإن هذه الأسماء المحكية لا تثنى ولا تجمع إلا أنْ تقول: كلهم تأبّط شرا أو كلاهما تأبّط شرا ولا تحقره ولا ترخمه[1].

وحكى الجرمي أن من قال: (هذا سيبويهُ وعمرويــهْ)، و(رأيــت ســيبويهَ وعمرويــهَ) فأعربه، ثنّى وجمع، فقال: (العمرويهان والعمرويهون، والسيويهان والسيبويهون)، وكذلك مــا أشبه[2].

قال سيبويه:" فإن زعم زاعم أنّه يُثنّى من هذا شيء أو يُجمع، فقل له: كيف تُثنّى رجلا سمّيته(أحقُّ الخيلِ بالركضِ المعار)، وكيف تجمعه؟ أو كيف تثني رجلا سميته: (قفا نبــكِ مِــنْ ذِكرى جبيب ومنزل)" [3].

وإذا سميت رجلاً بسلمانِ وزيدانِ حكيت التثنية فقلت: هو زيدان ومررت بزيدين ورأيت زيدين فتحكي التثنية ولفظها وإن أردت الواحد وقد أجازوا أن تقول: هذا زيدان وتجعله كفعلان وإن سميت بجميع على هذا الحد حكيت فقلت: هذا زيدونَ ورأيت زيدين ومررت بزيدين ومنهم من يجعله كقنسرين فيقول: هذا زيدون ومسلمون وقد ذكرت ذا فيما تقدم وإن بجمع مؤنث قلت: هذا مسلمات ورأيت مسلماتٍ ومررت بمسلماتٍ تحكي: تقول العرب: هذه عرفات مباركا فيهــا فعرفات بمنزلة آبانين ومثل ذلك أذرعات قال امرؤ القيس[4]: (الطويل)

تَنَوَّرْتُهَا مِــنْ أذْرِعَــات، وأهْلُهــا بِيَثْرِبَ، أدْنى دَارِها نَظَــرٌ عَــالِ[5]

---

(1) أبو القاسم الزجاجي: **الجمل في النحو**. مرجع سابق، ص٣٤٠-٣٤١؛ وابن السراج: **الأصول فــي النحــو**. مرجع سابق، ج٢، ص١٠٤.

(2) أبو القاسم الزجاجي: **الجمل في النحو**. مرجع سابق، ص٣٤١.

(3) سيبويه: **الكتاب**. مرجع سابق، ج ٣، ص٣٢٧.

(4) ابن السراج: **الأصول في النحو**. مرجع سابق، ج٢، ص١٠٦.

(5) البيت لامرئ القيس في: **ديوان امرئ القيس**. مرجع سابق، ص٣١.

ومن العرب من لا ينون أذرعات ويقول: هذه قريشياتُ كما ترى شبهوها بهاء التأنيث في المعرفة لأنها لا تلحق بنات الثلاثة بالأربعة ولا الأربعة بالخمسة [1].

قال أبو العباس أنشدني أبو عثمان للأعشى[2]: (الوافر)

تَخَيَّرَهـــا أخـــو عانـــاتَ شَـــهرا ..... [3]

فلم يصرف ذلك قال أبو بكر قد ذكرت ما ينصرف وبقي ذكر المبني المضارع للمعرف ونحن نتبع ذلك الأسماء المبنيات إن شاء الله تعالى[4].

ويدخل ضمن الجملة المحكية شبه الجملة: هي على خمسة أضرب: اسم موصول واسم موصوف وحرف مع اسم وحرف مع حرفٍ وفعل مع حرف فجميع هذا تدعه على حاله قبل التسمية من الصرف وغير الصرف لأنك لم تسم بالموصول دون الصلة ولا بشيء من هذه دون صاحبه[5]:

- **الاسم الموصول:** نحو رجل سميته: خبرا منك ومأخوذا بك أو ضارب رجلاً فتقول رأيت خيرا منك وهذا خير منك ومررت بخير منك فإن سميت به امرأة لم تدع التنوين وحكيته كما كان قبل التسمية من قبل أنه ليس منتهى الاسم كما أن بعض الجملة لـــيس بمنتهـــى الاسم [6].

([1]) ابن السراج: **الأصول في النحو**. مرجع سابق، ج٢، ص١٠٧.

([2]) المرجع السابق، ج٢، ص١٠٧.

([3]) الأعشى: **ديوان الأعشى**. مرجع سابق، ص١٩١، وتمام البيت:

تَخَيَّرَهـــا أخـــو عانـــاتَ شَـــهرا وَرَجَّـــى أولَهـــا عامـــا فَعامـــا

([4]) ابن السراج: **الأصول في النحو**. مرجع سابق، ج٢، ص١٠٧.

([5]) المرجع السابق، ج٢، ص١٠٤.

([6]) نفسه، ج٢، ص١٠٥.

- **الموصوف:** إن سميت رجلاً: زيدُ العاقلُ قلت: هذا زيدُ العاقلُ ورأيت زيدا العاقلَ وكذلك لو سميت امرأة لكان على هذا اللفظ وإن سميت رجلاً (بعاقلة) لبيبةٍ قلت: هـذا عاقلـة لبيبة ورأيت عاقلةً لبيبةً فصرفته لأنك تحكيه ولو كان الاسم عاقلةً وحدها لـم تـصرف فحكاية الشيء أن تدعه على حكمه ما لم يكن معه عاقل فإن كان معه عاقل أعملت العامل ونقلته بحاله[1].
- **الحرف مع الاسم:** وذلك إذا سميت إنساناً كزيدٍ وبزيدٍ وإن زيدا حكيتـه وحيثمـا وأنـت تحكيهما لأن (حيثما) اسم وحرف وأنت التاء للخطاب والألف والنون هما الاسم وكذلك أمَا التي في الاستفهام حكاية لأنها مع (ما) دخلت عليهما ألف الاستفهام ومما يحكى: كذا وكأي و (ذلك) يحكى لأن الكاف للخطاب وهذا وهؤلاء يحكيان لأنها دخلـت علـى ذا وأولاء وإن سميت (زيد وعمرو) رجلاً قلت في النداء: يا زيدا وعمرا فنصبت ونونـت لطول الاسم [2].
- **الحرف مع الحرف:** وذلك نحو: إنما وكأنما وأما وإن لا في الجزاء ولعل لأن اللام عندهم زائدة وكأن لأنها كاف التشبيه دخلت على (أن) [3] فجميع هذا وما أشبهه يحكى[4].
- **الفعل مع الحرف:** وذلك هلم: إذا سميت به حكيته وإن أخليته من الفاعل وإن مسيت بالذي رأيت لم تغيره عما كان عليه قبل أن[5]. يكون اسمًا ولو جاز أن تناديه بعد التسمية لجاز أن تناديه قبلها ولكن لو سميته: الرجل منطلق بهذه الجملة لناديتها لأن كل واحد منهما اسم

---

(1) ابن السراج: **الأصول في النحو**. مرجع سابق، ج٢، ص١٠٥.

(2) المرجع السابق، ج٢، ص١٠٥.

(3) سيبويه: **الكتاب**. مرجع سابق، ج ٣، ص٣٣١.

(4) ابن السراج: **الأصول في النحو**. مرجع سابق، ج٢، ص١٠٥.

(5) المرجع السابق، ج٢، ص١٠٥.

تام وذلك غير تام وإنما يتم بصلته وهو يقوم مقام اسم مفرد ولو سميته الرجل والرجلان لم يجز فيه النداء[1].

وهناك أبواب لا يجوز أن تحكى: إذ تنقسم ثلاثة أقسام: وهو كل اسم مبني أو مضاف ملازم للإضافة وأفردته أو فعل فارغ أو حرف قصدت التسمية به فقط فجميع هذه إذا سميت بشيء منها أعربته إعراب الأسماء الأول وإن نقص عما كانت عليه الأسماء [2]:

الأول: إن سميت بكم أو بمن قلت: هذا كم قد جاء لأن في الأسماء مثل دم ويد وإن سميت بهو قلت: هذا هو فاعلم وإن سميت به مؤنثا لم تصرفه لأنه ضمير مذكر وإنما ثقلت (هو) لأنه ليس في كلامهم اسم على حرفين أحدهما ياء أو واو أو ألف وسمع منهم إذا أعربوا شيئا من هذا الضرب التثقيل فإن سميت بذو قلت ذوّا لأنك تقول: هاتان ذواتا مال فلما علمت الأصل رددته إلى أصله كما تكلموا به ولو لم يقولوا: ذوا ثم سمينا بذو لَما قلت إلا ذو وكان الخليل يقول: ذو أصل الذال على كل قول الفتح وإن سميت (بفو) قلت: فم ولو لم يكن قبل فم لقلت فوه مؤنثان وأين ومتى وثم وهنا وحيث وإذا وعند وعن فيمن[3].

الثاني: التسمية بالفعل الفارغ من الفاعل والمفعول: إن سميت رجلاً بضرب أو ضُرِبَ أو يضرِب أعربته وقد عرفتك ما ينصرف من ذلك وما لا ينصرف وحكم نعم وبئس حكم الفعل إذا سميت به تقولُ هذا نعم وبئس وإن سميته أزمة قلت أزمٍ ورأيت أزمى وبيغزو قلت: يغزٍ ورأيت يغزى وإن سميته بعهْ قلت: وعٍ وإن سميت برَه: قلت إرْأ [4].

([1]) انظر: سيبويه: **الكتاب**. مرجع سابق، ج ٣، ص٣٣٣-٣٣٤؛ وابن السراج: **الأصول في النحو**. مرجع سابق، ج٢، ص١٠٦.

([2]) ابن السراج: **الأصول في النحو**. مرجع سابق، ج٢، ص١٠٨.

([3]) المرجع السابق، ج٢، ص١٠٨.

([4]) انظر: أبو العباس محمد بن يزيد المبرّد: **المقتضب**. مرجع سابق، ج٤، ص٣٤-٣٥؛ وابن السراج: **الأصول في النحو**. مرجع سابق، ج٢، ص١٠٩.

الثالث: باب التسمية بالحروف: وذلك نحو إن إذا سميت بها قلت : هذا إن وكذلك أن وكذلك ليت وإن سميت بأن المفتوحة لم تكسر وإن سميت بلو واو زدت واواً فقلت لـــو واو وكـــان بعـــض العرب يهمز فيقول : لؤ وإن سميت (بلا) زدت ألفا ثم همزت فقلتَ: لاء لأن الألف ساكنة ولا يجتمع ساكنان وإذا سميت بحرف التهجي نحو : باء وتاءٍ وثاء وحاء مددت فقلت : هذه باء وتاء وإذا تهجيت قصرت ووقفت ولم تعرب وفي (زاي) لغتان: منهم من يجعلها (ككي) ومنهم من يقول: زاي فإن سميته بزي على لغة من يجعلها ككي قلت: فاعلم وإن سميت بها على لغة مـــن يقول: زايٌ قلت: زاءٌ وكذا واوٌ وآءٌ، وجميع هذه الحروف إذا أردت بالواحد منها معنى حـــرف فهو مذكر أردت به معنى كلمةٍ فهو مؤنث وإن سميت بحرف متحرك أشبعت الحركة إن كانـــت فتحةً جعلتها ألفا وضممت إليها ألفا أخرى وإن كانت كسرة أشبعتها حتى تصير باء وتضم إليها أخرى وكذلك المضموم إذا وجدته كذلك وذلك أن تسمي رجلاً بالكاف[1].

([1]) انظر: أبو العباس محمد بن يزيد المبرّد: **المقتضب**. مرجع سابق، ج٤، ص٤٠-٤٣؛ وابن السراج: **الأصول في النحو**. مرجع سابق، ج٢، ص١٠٩-١١٠.

الفصل الثالث

المحمولات بإعرابها على المعنى

- الحمل على القطع.
- الحمل على النقيض.

الحمل على القطع:

استخدم العرب القطع في كلامهم من خلال استبدال حركةٍ إعرابيةٍ بأخرى؛ إذ لجأ العربي إلى هذه المخالفة الإعرابية جذبا للانتباه، وتحقيقا لما يُحيلُ المتكلمُ السّامعَ عليه؛ فقد عرف ابن منظور القطع بأنه:" إبانة بعض أجزاء الشيء من بعض فصلاً، قطعه قطعا وقطيعة وقطوعا، والقطع مصدر قطعت الحبل قطعًا فانقطع [1]. وحكى أبو عمرو الشيباني في كتابه (كتاب الجيم):" أوقَفْت؛ أي أمسكت، وكل شيء تمسك عنه تقول: أوقَفْت"[2]. وقال محمد مكي نصر:" الوقف لغةً: معناه الحبس، يقال وقفت الدابة وأوقفتُها إذا حبستها عن المشي، واصطلاحا: عبارة عن قطع الصوت عن الكلمة زمنا يتنفس فيه عادة بنيةِ استئنافِ القراءة "[3].

ووضح ابن هشام حقيقة القطع بـ" أن يجُعلَ النعت خبرًا، أو مفعولاً لفعلٍ"[4]. وقال أيضا:" فإن كان المقطوعُ لمجرد مَدْح أو ذم أو ترحُّمٍ وَجَبَ حَذْفُ المبتدأ والفعل كقولهم:(الحمدُ للهِ الحميدُ) بالرفع بإضمار(هو) وقوله تعالى: ﴿وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ﴾[5] بالنصب بإضمار (أذُمُّ)، وإن كان لغير ذلك جاز ذكره تقول: (مَرَرْتُ بزَيْدٍ التَّاجِرُ) بالأوْجُه الثلاثة ولك أن تقول: (هو التاجرُ) و(أعنى التاجرَ)"[6].

([1]) انظر: ابن منظور: **لسان العرب**. مرجع سابق، ج١١، ص٢٢٠-٢٢١، مادة "قطع".

([2]) انظر: أبو عمرو الشيباني: **كتاب الجيم**. تحقيق: عبد الكريم العزباوي. مراجعة: عبد الحميد حسن. الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٩٧٥، ج٣، ص٢٩٠.

([3]) انظر: محمد مكي نصر: **نهاية القول المفيد في علم التجويد**. راجعه وقدم له وعلّق عليه: طه عبد الرؤوف سعد. مكتبة الصفا، ١٩٩٩، ص٢٠١.

([4]) انظر: ابن هشام: **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**. مرجع سابق، ج٣، ص٣١٨.

([5]) سورة المسد، الآية٤.

([6]) ابن هشام: **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**. مرجع سابق، ج٣، ص٣١٨.

وقال في موضع آخر:" مررت بامرئ القيس الشاعر؛ جاز لك فيه ثلاثة أوجه : الإتباع بالخفض، والقطع بالرفع بإضمار(هو) والقطع بالنصب بإضمار فعل"[1].

واتفق ابن عقيل مع ابن هشام عندما قال :" إذا قُطِع النعتُ عن المنعوت رُفِعَ على إضمار مبتدأ، أو نُصِبَ على إضمار فعل، نحو: (مَررتُ بزيدٍ الكريمُ أو الكريمَ) أي هو الكريمُ أو أعني الكريمَ، فَيجب إضمار الرافع أو الناصب، ولا يجوز إظهاره إذا كان النعت لمدح، نحو:(مَررت بزيدٍ الكريمُ)، أو ذم، نحو: (مررتُ بعمرو الخبيثُ)، أو تَرَحُّمٍ، نحو: (مررتُ بزيدٍ المسكينُ)، فأما إذا كان لتخصيصٍ فلا يجب الإضمارُ، نحو: (مررتُ بزيدٍ الخياطُ أو الخياطَ) وإن شئت أظهرت؛ فتقول:(هو الخياطُ، أو أعني الخياطَ) والمراد بـ(الرافع والناصب) ــ كما قال ابن عقيل ــ الضمير (هو) أو(أعني)"[2].

أراد ابن عقيل بأن العامل الرفع في النعت المقطوع الضمير(هو) المقدر والعامل في النعت المنصوب على المدح أو الذم أو الترحم هو الفعل المقدر(أعني) وما في معناه ومن المعلوم أنه لا يقطع المتبوع إلى الجر؛ لأن العوامل المضمرة في هذا الباب خاصة بالرافع والناصب، أي أنه لا يقطع إلى الجر أصلا.

ووافق الأزهري ابن عقيل في تعريف حقيقة القطع، ويمثل على القطع لغرض الترحم بـ(مَرَرتُ بعبدِكَ المسكينُ أو المسكينَ) برفع المسكين ونصبه[3].

([1]) ابن هشام: **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب**. مرجع سابق، ص٤٣٣.

([2]) ابن عقيل: **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**. مرجع سابق، ج٣، ص١٥٩.

([3]) خالد بن عبد الله الأزهري: **التصريح بمضمون التوضيح**. تحقيق: محمد باسل عيون السود. دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٠، ج٢، ص١٢٦.

ورأى الأزهري أن جملة النعت المقطوع مستأنفة لا محل لها من الإعراب[1]، ووافقه في هذا الرأي عباس حسن[2] . وذكر الفراء القطع والتبعية في تعليقه على:" هذا حُجْر ضبٍ خربٍ " بقوله:" فليس هناك قطع بل تبعية على المجاورة "[3].

وقد تبدو لك مخالفة التابع ولكنه يتبع موافقا له نحو قوله تعالى: ﴿ لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ ﴾[4] فلو كانت(والمشركين) رفعا لكان صوابا ترد على (الذين)[5]، فالمشركين في موضع جر عطف على أهل الكتاب، إذ المعنى لم يكن الذين كفروا من أهل الكتاب ومن المشركين[6].

ولكن أم المؤمنين عائشة لا تقر بذلك، فقد سئلتْ عن قوله تعالى: ﴿ إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ ﴾[7] وعن قوله: ﴿ لَكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِن قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ ﴾[8] فقالت:" يا ابن أخي هذا عمل الكُتّاب، أخطئوا في الكتابة، وهذا إسناد صحيح على شرط الشيخين "[9].

---

(1) الأزهري: **التصريح بمضمون التوضيح**. مرجع سابق، ج٢، ص١٢٦.

(2) عباس حسن: **النحو الوافي**. مرجع سابق، ج٣، ص٤٩٢.

(3) انظر: أبو زكريا الفرّاء: **معاني القرآن**. مرجع سابق، ج١، ص ٧٣-٧٥.

(4) سورة البينة، الآية١.

(5) أبو زكريا الفرّاء: **معاني القرآن**. مرجع سابق، ج٣، ص ٢٨١.

(6) إسحاق إبراهيم بن السري الزجاجي: **معاني القرآن وإعرابه**. مرجع سابق، ج٥، ص٣٤٩.

(7) سورة طه، الآية٦٣.

(8) سورة النساء، الآية١٦٢.

(9) جلال الدين السيوطي: **الإتقان في علوم القرآن**. تحقيق: شعيب الأرنوط. اعتنى به وعلق عليه: مصطفى شيخ مصطفى. مؤسسة الرسالة، بيروت، ٢٠٠٨، ص٣٩٠؛ وسعود بن عبد الله الفنيسان: **مرويات أم المؤمنين عائشة في التفسير**. مكتبة التوبة، الرياض، ١٩٩٢، ص١٧٨.

ومما جاء من تلك الملاحن عندما كتبت المصاحف: قال أبو عبيدة:" حدّثنا حجاج عن هارون بن موسى، أخبرني الزبير بن الخِريت عن عِكْرِمة، قال: لما كتبت المصاحف عُرِضَتْ على عثمان، فوجد فيها حروفا من اللّحن، فقال: لا تغيروها، فإن العرب ستغيرها أو قال ستعربها بألسنتها لو كان الكاتب من ثَقيف والمملي من هذيل لم توجد فيه هذه الحروف [1].

ولكن ابن هشام رد تلك الروايات، فهي منقطعة لا تقوم بها حجة؛ إذ قال: قد يكون القول:" أرى شيئا سنقيمه بألسنتنا" يعني ما جاء من ألفاظ بغير لسان قريش، نحو:(التابوه) و ﴿التَّابُوتُ﴾ [2] [3].

وقال إبراهيم النخعي[4]:" لعلهم كتبوا الألف مكان الياء في قوله ﴿إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾[5] ولعلهم كتبوا الواو مكان الياء في ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُواْ وَالَّذِينَ هَادُواْ وَالصَّابِؤُونَ وَالنَّصَارَى﴾ [6][7].

([1]) السيوطي: **الإتقان في علوم القرآن**. مرجع سابق، ص٣٩٠- ٩١؛ وابن هشام: **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب**. مرجع سابق، ص٥٠-٥١.

([2]) سورة البقرة، الآية ٢٤٨.

([3]) السيوطي: **الإتقان في علوم القرآن**. مرجع سابق، ص٣٩٢؛ وابن هشام: **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب**. مرجع سابق، ص٥٠-٥١.

([4]) هو إبراهيم بن يزيد بن قيس بن الأسود أبو عمران النخعي الكوفي الإمام المشهور الصالح الزاهد العالم، قرأ على الأسود بن يزيد وعلقمة بن قيس، قرأ عليه سليمان الأعمش وطلحة بن مصرف، في كتاب: ابن الجزري: **غاية النهاية في طبقات القراء**. مرجع سابق، ص٢٩-٣٠.

([5]) سورة طه، الآية٦٣.

([6]) سورة المائدة، الآية٦٩.

([7]) السيوطي: **الإتقان في علوم القرآن**. مرجع سابق، ص٣٩٣.

ولكن السيوطي رأى في ﴿ لَّكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ ﴾[1] القطع أبلغ وأنه مقطوع إلى المدح بتقدير (أمدح)[2].

وذهب ابن هشام في كتابه(شذور الذهب): إن المقيمين نصب على المدح، وتقديره وأمدح المقيمين، وهو قول سيبويه والمحققين، وإنّما قطعت هذه الصفة عن بقية الصفات لبيان فضل الصلاة على غيرها[3].

والعرب تعرض من صفات الواحد إذا تطاولت بالمدح أو بالذم، فيرفعون إذا كان الاسم رفعًا وينصبونه بعض المدح، فكأنهم يريدون إخراج المنصوب بمدح مجدد غير متبع لأول الكلام[4] . ومن ذلك قول الخرنق: (السريع)

لا يَبعَدَن قَومي الَّذينَ هُمُ سُمُّ العُداةِ وَآفَةُ الجُزرِ

النازِلونَ بِكُلِّ مُعتَرَكٍ وَالطَيِّبينَ مَعاقِدَ الأُزرِ[5]

وكذلك كلما طالت الصفات لواحد أنشأ مدحا جديدًا في قوله:" والمقيمين" في قراءة أُبيّ[6].

وقال النسفي:" والعرب يرون أن الانتقال من أسلوب لآخر أدخل في القول عند السامع، وأملأ لاستلذاذ إصغائه"[1].

([1]) سورة النساء، الآية١٦٢.

([2]) السيوطي: **الإتقان في علوم القرآن**. مرجع سابق، ص٣٩٣.

[3] ابن هشام: **شذور الذهب في معرفة كلام العرب**. مرجع سابق، ص٥٤.

([4]) أبو زكريا الفرّاء: **معاني القرآن**. مرجع سابق،ج١، ص١٠٥؛ وسيبويه: **الكتاب**. مرجع سابق،ج٢، ص٦٤

([5]) الخرنق بنت بدر بن هفّان: **ديوان الخرنق بنت بدر بن هفّان**. تحقيق: حسين نصار. مطبعة دار الكتب، بيروت، ١٩٦٩، ص٢٩.

([6]) أبو زكريا الفرّاء: **معاني القرآن**. مرجع سابق، ج١، ص١٠٦.

وقال تعالى: ﴿ لَّيْسَ الْبِرَّ أَن تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ ﴾[٢] نصب الصابرين على المدح والاختصاص (أي أخص) إظهارا لفضل الصبر في الشدائد.

وقريب من قول النسفي وقول الفراء قول أصحاب شروح التلخيص ومن الاستئناف ما يأتي بتكرير الاسم، نحو: (أحسنت إلى زيدٍ زيد حقيقٌ بالإحسان) ومنه ما يبني على صفته، نحو: (أحسنت إلى زيد صديقُك القديم، أهلُ لذلك) وهذا أبلغ لانطوائه على بيان السبب[٣].

وقال أبو عبيدة:" إذا طال الكلام خرجوا من الرفع إلى النصب ومن النصب إلى الرفع"[٤].

وترى من قول أبي عبيدة الذي يؤكد أن مخالفة المألوف الإعرابي ليس بِدعا أو خطأ من الكتّاب بل هي ظاهرة متعارف عليها تُقصد أحيانا لأسباب صوتية أو بلاغية، وهذا يؤكد أن مخالفة التابع لمتبوعه أي ظاهرة قطع التابع عن المتبوع ظاهرة صحية مَتعاملٌ بها وتُقصد قصدا على ألسن الشعراء.

و يذكر أبو علي الفارسي ما تقدم عن أبي عبيدة، فقال:" إذا ذُكرت الصفات الكثيرة في معرض المدح أو الذم، فالأحسن أن يخالف بإعرابها، ولا تُجعل كلها جارية على موصوفها؛ لأن

---

(١) عبد الله بن أحمد بن محمود النسفي: **تفسير النسفي**. ضبطه وخرج آياته وأحاديثه: زكريا عميرات، **دار الكتب العلمية، بيروت**، ٢٠٠٨، ج١، ص٩.

(٢) سورة البقرة، الآية١٧٧ .

(٣) سعد الدين التفتازاني وابن يعقوب المغربي وبهاء الدين السبكي: **شروح التلخيص**. دار الإرشاد الإسلامي، بيروت، - -١٩، ج٣، ص٦٢-٦٣.

(٤) عبد القادر البغدادي: **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب على شواهد شرح الكافية**. مرجع سابق، ج٥، ص٤٥.

هذا الموضع من مواضع الإطناب في الوصف، فإذا خولف بإعراب الأوصاف كان المقصود أكمل لأن الكلام عند الاختلاف في الإعراب يصير كأنه أنواع من الكلام وضروب من البيان"[1].

وهذا قول متقبل من أبي على الفارسي، ومذهب متقبل في اللسان العربي، تطلبه النفس، وكما نعلم : فإن العرب طلبت لونًا آخر من القرآن، فقالوا: لم لا ينزل بالضرب المستحلى فنزلت القصص، وجاء في أسباب النزول:" روى الحاكم وغيره عن سعد بن أبي وقاص قال: نزل على النبي ﷺ القرآن فتلاه عليهم زمانا، فقالوا يا رسول الله لو حدثتنا فنزل ﴿اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ﴾[2] الله أنزل أحسن الحديث"[3] زاد ابن أبي حاتم فقالوا: يا رسول الله لو ذكرتنا، فأنزل الله ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ﴾[4]. وكما هو مسلَّم به فإن الأسماع قد تمل من الرتابة وتنشط بالمخالفة فضلاً على ما تأتي به هذه المخالفة من ألوان بلاغية وهذا مَتمثِّل كما هو مشاهد في ظاهرة القطع.

وقال الحيدرة اليمني: وإنما جاز قطع المدح والذم لأنهما موضع يحسن فيه الإطالة والإسهاب فكثُر بتقدير المحذوف، وإذا كانت النعوت للمدح والذم جاز قطعها عن المنعوت منصوبة بفعل مقدر، أو مرفوعة بإضمار مبتدأ نحو:(مررتُ بزيدٍ الظريفِ العاقلَ الجليلُ)، وكذلك ما أشبهه خلافا لما جاء تخصيصا لنكرة، أو لإزالة شك عارض في معرفة، فإنه لا يجوز قطعهما لأنهما إنما جاءا للمخصص والمشكوك فيه بمنزلة التفسير للمشكلْ والتحديد للمبهم، فإذا قطعا عنهما بطل المعنى الذي جاء له فكان الكلام خُلفا لا فائدة فيه.

([1]) السيوطي: **الإتقان في علوم القرآن** ، ج٣، ص٢٣٦.

([2]) سورة الزمر، الآية ٢٣.

([3]) جلال الدين السيوطي: **لباب النقول في أسباب النزول**. دار إحياء العلوم، بيروت، ١٩٨٠، ص٣٠٥.

([4]) سورة الحديد، الآية ١٦.

وتمثل الحيدرة لما يحسن فيه الإطالة بتقدير المحذوف بقوله تعالى: ﴿ لَّكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ ﴾ [1] تقديره (كما يرى الحيدرة) أعني المقيمين وهم المؤتون[2].

وفي هذا رد على من زعم : علَّهم توهموا فكتبوا خطأ، أمثال ابراهيم النخعي [3].

ويتابع الحيدرة: ومتى اختل إعراب الأسماء أو العامل منها لم يجر إتباع النعت على اللفظ، ولكن ينصب(أي يقطع) بتقدير فعل أو يرفع بتقدير مبتدأ، نحو :"نفع زيدٌ عمرًا الظريفين والظريفان" أي أعني الظريفين، أو هما الظريفان. وامتناع ذلك من قِبل أن كل واحد من المنعوتين له إعراب غير إعراب الأخير، ولا يكونان بأن يتبعه النعت على لفظة أحق من الآخر، فلم يتبع واحدا منهما وعدل به إلى جهة جائزة، وهو القطع، والإضمار، فقد عاد الجائز واجبا أعني القطع والواجب ممتنعا أعني الإتباع وهذا عجيب[4].

ورأى السهيلي أن فائدة القطع" أنهم أرادوا تجديد مدح أو ذمٍّ غير المذكور في أول الكلام؛ لأن تجدد لفظ غير الأول دليلٌ على تجدد المعنى، وكلما كثرت المعاني وتجددت المدح كان أبلغ"[5].

ويبين أحمد بن زيد حقيقة القطع تتمثل في:" أن تعدل عن إتباع النعت لمنعوته في الإعراب، كأن يكون المنعوت مجرورا، فينقطع النعت إلى الرفع بإضمار مبتدأ واجب الحذف، أو

([1]) سورة النساء، الآية١٦٢.

([2]) الحيدرة اليمني **كشف المشكل في النحو**. مرجع سابق، ص١٨٢.

([3]) السيوطي: **الإتقان في علوم القرآن**. مرجع سابق، ص٣٩٣.

([4]) الحيدرة اليمني: **كشف المشكل في النحو**. مرجع سابق، ص١٨٤.

([5]) أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي: **نتائج الفكر في النحو**. تحقيق: محمد إبراهيم البنا. دار الاعتصام، (د.م)، ١٩٨٤، ص٢٣٧ .

بالقطع إلى النصب بإضمار فعل ناصب واجب الحذف أيضا، وقد قُرئ بالأوجه الثلاثة: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾[1] بالجر على الإتباع وهو المرجح المشهور، وبرفعهما على تقدير: هو الرحمان الرحيم وبنصبهما على تقدير أمدح أو أعني أو أذكر وكذلك: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم: بجر (الرحيم) على الإتباع وبرفعه على تقدير هو وبنصبه على تقدير: أذم أو أعني أو أذكر"[2].

وقال السيوطي:" قطع النعوت في مقام المدح والذّم أبلغ من إجرائها"[3] أي أبلغ من إتباعها. وذكر ما قاله الفارسي: إذا ذُكرت صفاتٌ في معرض المدح أو الذم فالأحسنُ أن يخالف في إعرابها؛ لأن المقام يقتضي الإطنابَ، فإذا خولف في الإعراب كان المقصود أكملَ؛ لأن المعاني عند الاختلاف تتنوّع وتتفنّن[4]؛ إذ رأى أن القطع يؤدي إلى مزيد من جمل المدح في معرض المدح ومزيدًا من جمل الذم، في معرض الذم وهذا فيه تنوع وتفنُّن.

وتمثّل السيوطي بالآيات: ﴿لَّكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ﴾[5]، وبقوله تعالى: ﴿لَّيْسَ الْبِرَّ أَن تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى

([1]) سورة الفاتحة، الآية١.

([2]) أحمد بن زيد: **الفضة المضيئة في شرح الذرة الذهبية**. تحقيق عبد المنعم فائز. مركز الأبحاث الإسلامية، القدس، ١٩٨٩، ص٢٩٣.

([3]) السيوطي: **الإتقان في علوم القرآن**. مرجع سابق، ص٥٥٩.

([4]) المرجع السابق، ص٥٥٩.

([5]) سورة النساء، الآية ١٦٢.

وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّآئِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلاَةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُواْ وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاء والضَّرَّاء ﴾[1].

ورأى الأزهري أن القطع أكمل وأبلغ من الإتباع، بقوله:" والإتباع بعد القطع لا يجوز لما فيه من الفصل بين النعت والمنعوت بجملة أجنبية أو لما فيه من الرجوع إلى الشيء بعد الانصراف عنه، أو لما فيه من القصور بعد الكمال؛ لأن القطع أبلغ في المعنى المراد من الإتباع اعتبارا بتكثير الجمل"[2].

وقال الأزهري:" وحقيقة القطع أن يجعل النعت خبرا لمبتدأ محذوف، أو مفعولاً لفعل فإن كان النعت المقطوع لمجرد مدح أو ترحم وجب حذف المبتدأ، فإن رفعت النعت قدرت(هو) وإن نصبت النعت قدرت في المدح أمدح وفي الذم(أذم) وفي الترحم(أرحم)" [3].

وقد قال السيوطي: إنه مقطوع بتقدير أمدح، والقطع أبلغ[4].

وتابع محمد الأنطاكي القدماء في بيان شأن (القطع) بقوله: " وأكثر ما يجري القطع لأغراض من الترحم والتعظيم والاحتقار، ويقِلُّ جريانه لغير ذلك من الأغراض"[5]، ثم ذكر حذف العامل المقدر من مبتدأ أو فعل بقوله:" ثم اعلم أن حذف المبتدأ والفعل واجب، فلا يجوز

([1]) سورة البقرة، الآية ١٧٧.

([2]) الأزهري: **التصريح بمضمون التوضيح**. مرجع سابق، ج٢، ص١٢٤-١٢٥.

([3]) المرجع السابق، ج٢، ص١٢٦.

([4]) السيوطي: **الإتقان في علوم القرآن**. مرجع سابق، ص٣٩٣.

([5]) محمد الأنطاكي: **المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها**. دار الشرق، بيروت، ١٩٧٥، ج٢، ص٢٥١.

إظهارها إلا إذا كان القطع لغرض الاختصاص فيجوز أن تقول: (جاء زيـد، أعنـي العطـارَ) و(رأيتُ زيدا هو العطارُ)[1].

واعتبَر محمد الأنطاكي الوصف الأول هو الوصف فقط، وما تلاه من أوصاف معطوفة تعتبر معطوفاتٍ كلُّ صفة على ما سبقها نحو:(جاء زيدٌ الشاعرٌ والفقيهُ والكاتبُ)[2].

وقد وافق هذا الرأي عباس حسن وهناك من رأى خلاف ذلك، فرأى أن الـواو مقدمـة للنعت المقطوع وهي ضمن النعت. والحق أن الشواهد تؤيد ذلك . فلو كان الأمر كما قال (محمد الأنطاكي وعباس حسن) لَما جاز قطع بعد إتباع النعت أو المعطوف المتقدم، نحو قول الشاعر: (المتقارب)

إلى المَلِـكِ القَـرْمِ وابـنِ الهُمَـامِ ولَيـثِ الكَتِيبَـةِ فـي المـزْدَحَمْ [3]

ونحو قول الشاعر: (المتقارب)

ويـأوي إلـى نـسوة عطـلٍ وشعثًا مراضـيعَ مثـلَ الـسعالي [4]

ولعل سيبويه من أول الذين ذكروا وقوع القطع عند النحاة من خلال تمثله بالشواهد فقال في(باب ما ينتصب على التعظيم): وإن شئت جعلته صفة فجرى على الأول وإن شئت قطعتـه فابتدأته وذلك قوله:" الحمد لله الحميد هو والحمد لله أهلَ، والملك لله أهلَ الملك، ولو ابتدأته فرفعته

([1]) محمد الأنطاكي: **المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها**. مرجع سابق، ج٢، ص٢٥١.

([2]) انظر: المرجع السابق، ج٢، ص٢٥٢-٢٥٣.

([3]) لم أعثر على قائله، والبيت من شواهد: حنا حداد: **معجم الشواهد الشعرية**. مرجع سابق، ص١٦٨و ٦٥١.

([4]) دار الكتب والوثائق القومية: **ديوان الهذليين**. مرجع سابق،ج٢، ص١٨٤، والبيت في الديوان:

لـــهُ نُـــسوَةٌ عـــاطِلاتُ الـــصُدو رِ رِعـــوجٌ مَراضـــيعُ مِثـــلُ الـــسَعالي

كان حسنًا"[1]. وقال سيبويه:" وسمعنا بعض العرب قال:(الحمدُ لله ربَّ العالمين) فسألت يونس فزعم أنها عربية"[2].

فكما نرى (أهلُ) صفة لله، والمألوف أن تتبعها في حركتها الإعرابية الخفض، ولكنها جاءت مخالفة منصوبة وعلل سيبويه ذلك: بأنه على نية المدح، وأجاز الرفع بالابتداء أي بنية إنشاء جملة جديدة من مبتدأ محذوف، وخبره الصفة المستأنفة بالقطع(الحمد) أو(أهلُ الحمد) أو (أهلُ الملك). وأما في سماعه نصب(رب) فعلى تقدير فعل بمعنى أمدح أو ما في معناه.

ولعل سيبويه بهذا قد عرف مصطلح القطع عند النحاة بمخالفة التابع لمتبوعه في الحركة الإعرابية تكون على نية إنشاء جملة جديدة لقصد المدح أو الذم، وفي حالة النصب تكون على أعني أو أمدح أو أذم، وفي حالة الر فع على نية الإخبار عن مبتدأ محذوف؛ أي هو الحميد، أو أهل الحمد، أو أهلُ الملك[3] .

وتمثل بمدح الأخطل لعبد الملك بن مروان: (البسيط)

الخائضُ الغمرَ وَالمَيمونُ طائرُهُ خَليفَةُ اللَّهِ يُستَسقى بِهِ المَطَرُ

فَهوَ فِداءُ أميرِ المُؤمِنينَ إذا أبدى النَواجِذَ يَومٌ باسِلٌ ذَكَرُ[4]

فرفع(الخائض) وهي صفة لأمير المؤمنين المجرورة، وفي البيت كثير من الصفات للمتبوع (أمير) وقد جاء معرفا بالإضافة؛ وبهذا جاز قطع التابع الأول الخائض على نية المدح

([1]) انظر: سيبويه: **الكتاب**. مرجع سابق، ج ٢، ص٦٢؛ وابن هشام: **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**. مرجع سابق، ج٣، ص٣١٨.

([2]) سيبويه: **الكتاب**. مرجع سابق، ج ٢، ص٦٣.

([3]) المرجع السابق، ج ٢، ص٦٢-٦٣.

([4]) الأخطل: **ديوان الأخطل**. مرجع سابق، ص٨٨-٨٩.

وإنشاء جملة جديدة أي هو الخائض كما جاز النصب والرفع لبقية الصفات على نية أمدح، ورفع بعد واو الاعتراضية(الميمون) على نية (هو الميمون) [1].

قال السامرائي عن ظاهرة القطع بأنها: "مغايرة النعت للمنعوت في الإعراب، وذلك بأن يكون المنعوت مرفوعا ونعته منصوبا، وقد يكون المنعوت منصوبا، ونعته مرفوعا، وقد يكون المنعوت مجرورا فيقع نعته مرفوعا، أو منصوبا" [2].

أبواب الحمل على القطع:

وذهب إميل بديع إلى ما رآه القدماء في حقيقة القطع إذ قال:" والقطع في النحو: هو صَرْف التابع عن تَبَعيّتِه في الإعراب لمتبوعه، وفي باب الإضافة حذف المضاف إليه. ويقع في النعت والبدل والعطف والتوكيد[3]. والقطع هذا يعني أن يكون التابع خبرًا لمبتدأ محذوف أو مفعولا به لمحذوف والغرض من القطع المدح أو الذم أو الترحم"[4].

إن ظاهرة الحمل على القطع توجد في أبواب معينة من الأبواب النحوية، وأشهر هذه الأبواب:

١. **النعت:** يُعد هذا الباب من أكثر أبواب الحمل على القطع شيوعا في الشواهد القرآنية والشعرية وأقوال العرب المأثورة، إذ أقرّ بها جمهور النحاة.

---

(١) سيبويه: **الكتاب**. مرجع سابق، ج ٢، ص٦٢.

(٢) انظر: فاضل صالح السامرائي. **معاني النحو**. مرجع سابق، ج٣، ص١٦٨.

(٣) إميل بديع يعقوب وميشال عاصي: **المعجم المفصل في اللغة والأدب والنحو**. دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٧، ج٢، ص٩٨٦.

(٤) المرجع السابق، ج٢، ص١٢٥٦.

تناول سيبويه النعت المقطوع في (هذا بابُ ما يَنتَصِبُ على التَّعْظيمِ والمدحِ) على أن الغرض منه عندهُ يكمنُ في التَّعظيم والمدحِ[1]، وعند الفراء إخراجُ المنصوبِ بمدحٍ مُتجدّدٍ غير مُتبعٍ لأوّل الكلام[2]، وعند العكبري زيادةُ المدح والذّم:"إذا تكررّت النُّعوتُ جازَ حَمْلُ الجميعِ على الموصوفِ، وهو الظّاهرُ، وجاز نَصبُها بإضمارِ أعني، ورَفْعُها بإضمارِ (هو)، ودلّ هذا الإضمارُ على زيادةِ المدحِ والذّم؛ لأنّه يصيرُ بذلك جملةً مستقلّة"[3].

وذكر أبو عليّ الفارسيّ أنّه من الأفضل أنْ يُخالفَ في إعرابِ النُّعوتِ إذا تكرّرت في معرض المدح أو الذّم:" إذا تكرّرت في معرض المدح أو الذّم ــ فالحسن أن يُخالفَ في إعرابها؛ لأنّ المقام يقتضي الإطناب، فإذا خُولف في الإعراب كان المقصود أكمل؛ لأنّ المعاني عند الاختلاف تَتنوّعُ، وتَتفنّن، وعند الإيجاز تكون نوعا واحدا"[4].

ويرى عباس حسن القطع بأنه: انتقال الكلمة من حالة النعت التي كانت عليها إلى حالة أخرى مخالفة لها، ولا تسمى فيها نعتًا، فقد انقطعت صلتُها بالنعت، ولهذا يسمونها نعتا مقطوعًا أو منقطعا، يريدون أنها كانت في أصلها الأول نعتا، ثم انقطعت منه، وانصرفت إلى شيء آخر، فتسميتُها (نعتًا فقط تسمية غير حقيقية) [5].

وإذا كان النعت المنقطع في أصله مسوقا لغرض المدح، أو الذم، أو الترحم، فإن عامله المحذوف بعد القطع لا يصح ذِكره، لأنه من العوامل الواجب حذفها، سواء أكانت مبتدأ أم فعلاً. أما إن كان النعت المنقطع مسوقًا لغرضٍ آخر غير ما سبق فإن عامله يجوز حذفه وذكره، وذلك

---

(1) انظر: سيبويه: **الكتاب**. مرجع سابق، ج٢، ص٦٢.

(2) أبو زكريا الفرّاء: **معاني القرآن**. مرجع سابق، ج١، ص١٠٦.

(3) أبو البقاء العكبري: **اللباب في علل البناء والإعراب**. مرجع سابق، ج١، ص٤٠٧.

(4) بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي: **البرهان في علوم القرآن**. تحقيق: أبو الفضل الدمياطي محمد علي. دار الحديث، القاهرة، ٢٠٠٦، ص٥٨٣.

(5) عباس حسن: **النحو الوافي**. مرجع سابق، ج٣، ص٤٨٦.

كأن يكون القصد من القطع تقوية التخصيص إن كان وقوعه بعد نكرة، نحو:(مررتُ بعصفورٍ في عُشّه مُغرِّدٌ، أو مُغرّدا)، أو تقوية الإيضاح، إذا كان وقوعه بعد معرفةٍ نحو:(طَربتُ للبحتريّ الشاعرُ، أو الشاعرَ) [1].

ويتابع عباس حسن في التعريف بالقطع وأسبابه قائلاً:" سبب القطع بلاغي محض هو التشويقُ، وتوجيه الأذهان بدفعٍ قوي إلى النعت المقطوع، لأهمية فيه تستدعي مزيدا من الانتباه إليه، وتعلق الفكر به"[2].

لقد ذكر النحاة أن النعت إذا قطع عن المنعوت خرج عن كونه نعتًا اصطلاحيا، وأصبح يكون جزءًا من جملة أخرى عدوها هم(النحاة) جملة استئنافية لا محل لها من الإعراب، والقول بأن النعت المقطوع جزء من جملة أمر يتمشى مع منهج النحاة، إذ هم يقررون أنه إما خبر لمبتدأ محذوف، أو مفعول لفعل محذوف و هذا يعني وجود جملة ذات طرفين في كل حالة: طرف محذوف وهو المبتدأ أو الفعل وطرف مذكور وهو النعت المقطوع ونحن نوافق النحاة على أن النعت المقطوع ليس نعتا اصطلاحيا؛ لأنه يكون جزءًا من جملة أخرى كما قالوا، بل لوجود خاصة ميزت هذا التركيب وأخرجته من باب النعت تلك الخاصة هي وجود سكتة بين النعت والمنعوت أو إمكانية وجود هذه السكتة فهذه الخاصية الصوتية هي العامل الأساسي الذي جعلنا نُخرج النعت المقطوع من باب النعت الاصطلاحي؛ ذلك لأن من خواص النعت الاصطلاحي فيما نرى عدم إمكانية (التماس) السكتة ومن باب أولى عدم وجودها البتة بين النعت والمنعوت.

([1]) عباس حسن: **النحو الوافي**. مرجع سابق، ج٣، ص٤٨٦.

([2]) المرجع السابق، ج٣، ص٤٩٢.

وهذا ما جاء في شروح التلخيص في الاستئناف:" كأنه جواب عن سؤال، نحو: ﴿ فَقَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ ﴾[1] أي فماذا قال إبراهيم في جواب سلامهم؟ فقيل: قال سلام، وقال في(أحسنت إلى زيد صديقُك القديم، أهلٌ لذلك)، والسؤال المقدر: لماذا أحسن إليه؟ أو هل هو حقيق بالإحسان؟[2].

وذُكِر أيضا تقدير السؤال في أسلوب المدح: نحو:(نِعم الرجلُ . فقيل: من؟ قال: زيدٌ)[3].

ولكن تمام حسان رجع بظاهرة قطع النعت إلى ظاهرة المخالفة الإعرابية لسبب المجاورة، ولسبب قرينة الإسناد، فقال في ذلك: (فالموفون معطوفة على من) بقرينة الإسناد والتبعية[4].

وقال محمد الأنطاكي: قطع النعت: هو جعله على خلاف متبوعه في الحركة الإعرابية على اعتباره طرفا في جملة مستقلة، نحو:(جاء زيد الشاعر) فـ(الشاعر) لم يبق نعتا لـ(زيد) وإنما هو مفعول به في جملة مستقلة فعلها محذوف تقديره في المثال(أمدح)؛ لأن الوصف يزاد به هنا الثناء والتعظيم، ويقدر الفعل بلفظ(أذُم) إذا كان الوصف للتحقير، كقولك: (جاء زيد الخائن)[5] وبلفظ (أرحم) إذا كان الوصف للترحم، نحو:(جاء زيد المسكين) و(رأيت زيداً العطار) والمقطوع هنا خبرُ لمبتدأ محذوف تقديره (هو) .

---

(1) سورة الذاريات، الآية ٢٥.

(2) سعد الدين التفتازاني وابن يعقوب المغربي وبهاء الدين السبكي: **شروح التلخيص**. مرجع سابق، ج٣، ص٦١-٦٣

(3) المرجع السابق، ج٣، ص٦٣-٦٥.

(4) تمام حسان: **اللغة العربية : معناها ومبناها**. الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٣، ص٢٣٥.

(5) محمد الأنطاكي: **المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها**. مرجع سابق، ج٢، ص٢٥٠.

ورأى محمد الأنطاكي أن هذا" لا يجوز إلا إذا كان القطع آتيا لغرض التعظيم والتحقير، إذ هو عندئذ فضلة في المعنى يمكن التصرف بها حسب الإرادة . وأما إن كان لغرض التعريف التخصيص فهو عندئذ متمم لمنعوته، ومنعوتُه في حاجة إليه، فلا يجوز التصرف به بالقطع".

وتابع" واعلم أن قطع النعت لا يكفي فيه مجرد المخالفة الإعرابية بين النعت ومنعوته فلا بد أن يصحب ذلك شيء من حركات المتكلم وأوضاعه بما يشعر بالقطع، كأن يسكّن المتكلم برهة بسيرة بين المنعوت ونعته[1] فقال مثلاً:(جاء زيد) ثم يسكن برهة، ثم يستأنف قائلا: (العطـــار) على تقدير (أعني العطار) أو أن يعطي النعت المقطوع نغمة صوتية مخالفة لنغمة الخبر كنغمة الترحم أو نغمة الإعجاب أو نغمة الاحتقار أو غير ذلك من النغمات مما يناسب الغرض الـــذي جرى من أجله القطع"[2].

ولتحقُّقِ المُرادِ مِنَ القطع في النّعت لا بدّ من توافُرِ القيود التالية:

- ألا يكون النعت المرادُ قَطعهُ عن منعوته للتوكيد، كما في قوله تعـــالى: ﴿ وَمِن كُلِّ الثَّمَرَاتِ جَعَلَ فِيهَا زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ ﴾[3] و ﴿ فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ، وَحُمِلَتِ الْأَرْضُ وَالْجِبَالُ فَدُكَّتَا دَكَّةً وَاحِدَةً ﴾[4] وغير ذلك من الصفات التي يمكن أن تنبئ عن التّوكيد؛ لأنّه لـــو صير إلى قطع هذا النّعت المؤكّد لانتفى الغرض من إتباعه للمنعوت؛ لأن الغـــرض من القطع المدح، أو التّعظيم، أو التّرحّم، وغير ذلك، وهو على خلاف التوكيد، وعلى

---

(1) محمد الأنطاكي: **المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها**. مرجع سابق، ج٢، ص٢٥٠.

(2) المرجع السابق، ج٢، ص٢٥٠-٢٥١.

(3) سورة الرعد، الآية ٣.

(4) سورة الحاقة، الآيات ١٣-١٤.

خلاف ما ذهب إليه يونس بن حبيب في منع القطع إذا كان النّعت يُنبئ عن التّـرحّم، في: اللّهمّ ألطف بعبدك المسكينَ أو المسكينَ[1].

- ألا يكون النّعت الذي يرغب في قطعه نعتا لمبهم، كاسم الإشارة مُبهم، كما في قولك: (مررتُ بهذا العالمِ)؛ لأن اسم الإشارة مبهمٌ، والمبهم يحتاج إلى مـا يُزيـل إبهامـه، ويُوضحه، ويُبينه على الرغم من أنّ فيه قرينة الحضور.

ومن تنبيهات الأشموني أنه لا يجوز قطع نعت اسم الإشارة، أو قطع اسم الإشـارة إذا كان نعتا[2]، نحو: (مررت بزيد هذا ومررت بهذا الرجل). وإن ابن السراج يعتبر كما تقدم أن اسم الإشارة ليس صفة في (مررت بزيد هذا) بل عطف بيان؛ وذلك لأنه يرى اسم الإشارة أخص بالمعرفة من الاسم العلم، وقد وافقه السهيلي في كتابه(نتائجِ الفكر النحويِ)[3].

- ألا يكون من الكلمات التي أكثر العربُ من استعمالها نعتا، أو التزموا فيه النّعت لكلمةٍ دون غيرها، وممّا يمكن عدّة من هذه الصفات التي يوصف بها موصـوفٌ خـاص: الآخرة (صفة غالبة لدار البقاء)، والخضروات(صفة غالبة للبقول)، ألا يكون المنعوت نكرةً محضةَ، والنعت وحيدا، أو غير متعدّد لأن النكرة المحضة تحتـاج إلـى مـا يُخصّصها، أو يحددها ليتبيّن السّامعُ المقصودَ بالمدحِ، أو الذّمِ، أو التّرحُّم، أو الكلمـة المحور في هذا التركيب؛ إذ لا يُعقل أن يُمدح، أو يُذّم شخصٌ مجهولٌ غيرُ معروفٍ، كما في قول أبي الدرداء:"نزلنا على خالٍ لنا ذو مالٍ، وذو هيئةٍ، وقيل: إنّ هذا القطع

---

[1] انظر: السيوطي:**همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**. مرجع سـابق، ج٥، ص١٨٢؛ محمـد بـن علـي الصبان: **حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**. مرجع سابق، ج٣، ص٦٩-٧٠.

[2] انظر: الأشموني: **شرح الأشموني**. مرجع سابق، ج٣، ص١٣٢.

[3] انظر: أبو القاسم السهيلي: **نتائج الفكر في النحو**. مرجع سابق، ص٢١٣-٢١٤.

جائز في الشعر لا النثر" [1]. وتمثّل لقطع الصفة عن الموصوف النكرة بقول أمية بن أبي عائذ الهذلي: (المتقارب)

ويــأوي إلــى نــسوة عطــلٍ وشعثًا مراضــيعَ مثــلَ الــسعالي [2]

فقد اتبع(النعت الأول عطّلٍ) ، وقطع سائر النعوت(شُعثا مراضيع) للذّم: "كأنّــه حيــثُ قال(إلى نِسوةٍ عُطّلٍ) صَرْنَ عنده ممّن عُلِمَ أنّهنّ شُعثٌ، ولكنّهُ ذكر ذلك تشنيعا لهنّ، وتــشويها، قال الخليل: كأنّه قال: وأذكرهنّ شعثا إلا أنّ هذا فِعلٌ لا يُستعمل إظهارهُ، وإن شئت جررت على الصفة"[3].

وهذا يتوافق مع قول الخليل: تقدير فعل في حالة القطع بالنصب، لا يجوز ظهور هــذا الفعل. كما لك أن تجر سائر الصفات على التبعية؛ أي وشعثٍ ومراضيع.

- ألا يُلجأ إلى قطع النعوت وجوبا إذا كان المنعوت مُعرّفا مُفتقرا إليها، أو أنّه لا يعــرف إلا بها جميعا[4]؛ لأن هذه النعوت مُنزّلةٌ مَنزلة الشيء الواحد؛ ولأنّ في قطعه بعد الذّكرِ إخفاء للغرض من ذكره، كما جاء في (حاشية الصبّان على شرح الأشمونيّ):" أيُ وجوبا، وأورد عليه أنّ القطع لا يزيدُ على ترك النّعت بالكليّة، وهو جائزٌ، وأُجيبَ بأنّ قَطْعَهُ بعــدَ الــذّكرِ يَفوتُ الغرض مِنْ ذِكره، فبينها تنافٍ بخلاف التّرك، وقــد يُقــال: الغــرضُ مِــنَ الــذّكر كالتوضيخ، والتّخصيص حاصلٌ عند القطع؛ لأنّ تلك النّعوت المقطوعة في المعنى مُتعلقــةٌ بالمنعوت، والتركيب يُفهم ذلك، فالأولى في الجواب أن يقال: لمّــا كــان القطــع مُــشعرا

---

[1] انظر: السيوطي:**همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**. مرجع ســابق، ج٥، ص١٨٢؛ محمــد بــن علــي الصبان: **حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**. مرجع سابق، ج٣، ص٦٩.

[2] دار الكتب والوثائق القومية: **ديوان الهذليين**. مرجع سابق، ج٢، ص١٨٤.

[3]) سيبويه: **الكتاب**. مرجع سابق، ج ٢، ص٦٦.

[4] انظر: محمد بن علي الصبان: **حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**. مرجــع ســابق، ج٣، ص٦٩؛ والسيوطي:**همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**. مرجع سابق، ج٥، ص١٨٢.

بالاستغناء منعوهُ عند الحاجة لما فيه من التّنافي، إذ الغرضُ الاحتياج، وهو يدُلُّ على عـدم الاحتياج[1].

- أنّ المنعوت إذا كان مُعينا دون هذه النعوت يجوز في صفاته الإتباع، والقطع علـى حسب رغبة المتكلم، كما في قول الخرنق بنت بدر: (السريع)

لا يَبعَـدَن قَـومي الَّـذينَ هُـمُ سُمُّ العُداةِ وَآفَةُ الجُزرِ

النـازِلونَ بِكُـلِّ مُعتَـرَكٍ وَالطَيِّبـونَ مَعاقِـدَ الأُزرِ[2]

إن (النازلون) نعت تبع المنعوت (قومي)؛ لأنه فاعل للفعل قبله، أو خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: هم النازلون. والقول نفسه في (الطيبون) من حيث العطف على النعت، أو على خبـر المبتدأ المحذوف، ويكون (النازلون)، و(الطيبون) في رواية النصب مفعولين لفعـل محـذوف وجوبا.

- أنّ النعت المَنويّ قطعه يجب أن يكون مما يحسن فيه المـدح أو التعظـيم، أو الـذّم كالبوّاب والنادل، أو مما لا يليق فيه ذلك؛ لأن السامعين يعدّونه على خلاف ذلك، كما ذكر سيبويه: " واعلم أنّه ليس كلُّ موضع يجوز فيه التعظيم، ولا كلّ صفة يحسن أن يعظَّم بها. لو قلت: مررت بعبد الله أخيك صاحبَ الثياب أو البزّاز، لم يكن هذا ممـا يعظَّم به الرجل عند الناس ولا يفخَّم به. وأما الموضع الذي لا يجوز فيه التعظيم فأن تذكر رجلاً بنبيهِ عند النّاس، ولا معروفٍ بالتعظيم، ثمّ تعظّمه كما تعظّم النّبيه. وذلك قولك: مررت بعبد الله الصالح، فإن قلت مررت بقومك الكرام الصّالحين، ثم قلـت: المُطعِمين في المَحل ــ جاز؛ لأنه إذا وصفهم صاروا بمنزلة من قد عُرف منهم ذلك،

---

(١) محمد بن علي الصبان: **حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**. مرجـع سـابق، ج٣، ص٦٨.

(٢) الخرنق بنت بدر بن هفّان: **ديوان الخرنق بنت بدر بن هفّان**. مرجع سابق، ص٢٩.

وجاز له أن يجعلهم كأنّهم قد عُلموا، فاستحسن من هذا ما استحسن العربُ، وأجـازه كما أجازته، وليس كل شيء من الكلام يكون تعظيما لله عزّ وجلّ يكون تعظيما لغيره من المخلوقين: لو قلت: الحمدُ لزيد تريد العظمةَ لم يجز، وكان عظيما، وقد يجوز أن تقول: مررت بقومك الكرام، إذا جعلت المخاطَب كأنه قد عرفهم، كما قـال مـررت برجلٍ زيدٌ، فتُنزله منزلةَ من قال لك من هو وإن لم يتكلم به. فكذلك هذا تُنزله هـذه المنزلة وإن كان لم يعرفهم"[1].

- أنّ نعوت المنعوت يجوز فيها التعاطف إتباعا، أو قطعا[2]؛ لأن في القطع إنباء عـن أهمية ما قُطع من النّعوت المتعاطفة بالنسبة إلى ما لم يقطع[3]، كما في قوله تعـالى: ﴿ لَّيْسَ الْبِرَّ أَن تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَالْمَلآئِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّآئِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلاَةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُواْ وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاء والضَّرَّاء ﴾[4] أن (الصابرين) منصوب على الاختصاص، والمدح، كما ذكر الزمخـشري:" وأخـرج (الصابرين) منصوبا على الاختصاص، والمدح إظهار لفضل الصبر فـي الـشدائد، ومـواطن القتـال علـى سـائر الأعمـال، وقُـرئ (والـصابرون) و(والمـوفين والصابرون)"[5].

([1]) انظر: سيبويه: **الكتاب**. مرجع سابق، ج٢، ص٦٩-٧٠.

([2]) انظر: السيوطي:**همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**. مرجع سابق، ج٥، ص١٨٣؛ وعباس حسن: **النحـو الوافي**. مرجع سابق، ج٣، ص٤٩٧.

([3]) انظر: فاضل صالح السامرائي. **معاني النحو**. مرجع سابق، ج٣، ص١٧٠-١٧٢.

([4]) سورة البقرة، الآية١٧٧.

([5]) الزمخشري: **الكشاف**. مرجع سابق، ج١، ص٣٣١.

٢. **البدل:** يُعامل البدلُ في القطع الإعرابيّ رفعا ونصبا عن المبدل منه معاملة النّعت للإنباء عن المدح أو الذّم، على أن القطع فيه محصورٌ في الرفع، والنصب، فالمرفوع يعرب خبر لمبتدأ محذوف وجوبا، والمنصوب مفعولا به لفعل محذوف وجوبا، وله في ذلك حكمان من حيث الجواز والمنع والوجوب[١]، نحو قراءة المنصور: "﴿ وَقَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ بَل لَّهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ كُلٌّ لَّهُ قَانِتُونَ، بَدِيعُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ وَإِذَا قَضَى أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُن فَيَكُونُ ﴾[٢]بنصب (بديع) على النعت المقطوع للفظ الجلالة، على أن قراءة الرفع صفة للفظ الجلالة، على الرغم من أنّه قيل إنه خبر مبتدأ محذوف، أو على البدل المقطوع من الضمير في (له)؛ لأنه في قراءة الجر ــ وهي قراءة صالح بن أحمد ــ بدل منه"[٣].

وتمثل سيبويه على قطع البدل عن المبدل منه[٤] بقول المهلهل: (الكامل)

وَلَقَد خَبَطتُ بُيوتَ يَشكُرَ خَبطَةً أَخوالُنا وَهُمُ بَنو الأَعمامِ[٥]

فقطع(أخوالنا) على نية إنشاء جملة جديدة هم أخوالنا وخالف المبدل منه في الحركة الإعرابية (بيوت يشكر) [٦].

---

(١) انظر: السيوطي:**همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**. مرجع سابق، ج٥، ص٢٢٢؛ محمد بن علي الصبان: **حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**. مرجع سابق، ج٣، ص١٣٣؛ وعباس حسن: **النحو الوافي**. مرجع سابق، ج٣، ص٦٧٦-٦٧٧.

(٢) سورة البقرة، الآيات١١٦-١١٧.

(٣) السّمين الحلبي: **الدّر المصون في علوم الكتاب المكنون**، مرجع سابق، ج١، ص ٣٢٥؛ والزمخشري: **الكشاف**. مرجع سابق، ج١، ص٣٠٧.

(٤) سيبويه: **الكتاب**. مرجع سابق، ج ٢، ص١٦.

(٥) المهلهل بن ربيعة: **ديوان المهلهل**. تحقيق: أنطوان محسن القوّال. دار الجيل، بيروت، ١٩٩٥، ص٨٠.

(٦) سيبويه: **الكتاب**. مرجع سابق، ج٢، ص١٦.

وجاء عن السيوطي:" قد رأيت تأليفًا لطيفا لأحمد بن يوسف بن مالك الرعيني سماه(تحفة الأقران فيما قرئ بالتثليث من حروف القرآن) نحو: ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ [1] قـرئ(رب) بالجر على أنه نعت، وبالرفع على القطع بإضمار مبتدأ وبالنصب بإضمار فعل، أو على النداء"[2].

٣. **التوكيد:** يجمع النّحاة على أنّ القطع الإعرابي لا يكون في التوكيد؛ لأنّ الغرض من التوكيد على خلاف الغرض من القطع الإعرابي الذي يكون إمّا للمدح، أو الذّم؛ فالتوكيد الغرض منه توكيد الكلمة فقط؛ ولذلك عدّ سيبويه قول العرب: "إنّهم أجمعون ذاهبون"[3]من باب الغلط إذا عُدّ توكيدا معنويا للضمير المتصل في (أنّهم).

٤. **العطف:** ورد القطع الإعرابي في العطف أيضا للدلالة على أهمية المقطوع بين المعطوفات [4]، ومنه: قراءة ابن عامر وحفص عن عاصم: ﴿ وَإِن تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّئَاتِكُمْ ﴾ [5] برفع (وَيُكَفِّرُ)، وقراءة الحسن بجزمه، وقراءة الأعمش بنصبه[6]، على أن الرفع محمول على الاستئناف، أو على العطف على موضع

([1]) سورة الفاتحة، الآية٢.

([2]) السيوطي: **الإتقان في علوم القرآن**. مرجع سابق، ج١، ص٢٧٧.

([3]) سيبويه: **الكتاب**. مرجع سابق، ج٢، ص١٥٥-١٥٦.

([4]) انظر: فاضل صالح السامرائي. **معاني النحو**. مرجع سابق، ج٣، ص١٧٣.

([5]) سورة البقرة، الآية٢٧١.

([6]) انظر: السّمين الحلبي: **الدّر المصون في علوم الكتاب المكنون**، مرجع سابق، ج١، ص٦٥١-٦٥٢.

ما بعد الفاء؛ لأنه لو جاء فعل مضارع بعدها لكان مرفوعا، كما في قوله تعالى: ﴿ وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ ﴾ [1]، وأن النصب محمول على إضمار (أن) بعد الفاء.

وذهب ابن عطية إلى أن الجزم في هذه القراءة أفصحها؛ لأنها تنبئ عن دخول التكفير في الجزاء، وكونه مشروطا إن وقع الإخفاء، ولأن قراءة الرفع لا تنبئ عن هذه الدلالة، وما ذهب إليه ليس بمقبول عند أبي حيان؛ لأن الرفع ــ عنده ــ أبلغ، وأعم؛ لأن التكفير فيه مترتب على معنى بذل الصدقات، أُبديت أو أُخفيت، فلا يختص بالإخفاء فقط، الذي يخصصه الجزم؛ وعليه فإنه لا يصحُّ أن يقال إن الذي يُبدي الصدقات لا يُكفِّرُ من سيئاته؛ لأن هذا التكفير لا بد من أن يشتمل على إبداء الصدقات، وإخفائها، على الرغم من إن الإخفاء خير"[2].

قد يكون المضارع بعد فاء السبب مرفوعا أو منصوبا على حسب ما يقتضيه المعنى الذي يرغب المتكلم في أن يوصله إلى السامعين:

أ. الرّفع: يكون في ثلاث صور تتحكم فيها الفاء، وما بعدها، وما قبلها[3]:

١. أنْ تكون الفاء حرف استئناف محض، وهي مسألة توجب أن يكون ما بعدها جملة مُستقلّةً إعرابا عمّا قبلها، فلا تتأثر بالنّفي فيما قبلها ألبتّه، ويكون زمن المضارع مستقبلا، أما زمن ما بعدها فيكون حاضرا، كما في قولك: ما تأتينا فتُحدّثنا، على أنّ المراد أنّك لا تأتينا في المستقبل، وأنت تحدثنا الآن، ولعل ما فَرَضَ على المضارع

([1]) سورة المائدة، الآية ٩٥.

([2]) انظر: أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عطية: **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**. تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد. دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠١، ج١، ص٣٦٦؛ والسّمين الحلبي: **الدّر المصون في علوم الكتاب المكنون**، مرجع سابق، ج١، ص٦٥١-٦٥٢؛ وأبو حيان الأندلسي: **البحر المحيط**. مرجع سابق، ج٢، ص٣٣٨-٣٣٩.

([3]) عباس حسن: **النحو الوافي**. مرجع سابق، ج٤، ص٣٥٩-٣٦٢.

قبلها أن يكون زمنه في المستقبل قرينة التخاطب، وهي قرينة الحضور أيضا، لأنّ هذا التخاطب يَقتضي الحضور.

٢. أنْ تكون الفاء حرف عطف محض تَعطف المضارع بعدها على المضارع قبلها، وهي مسألة توجب أن يكون المعطوف كالمعطوف عليه إعرابا، ونفيا ومستقبلا، كما في: ما تأتينا فتُحدّثنا، والمراد أنّك لا تأينا ولا تحدّثنا في المستقبل، والمعطوف والمعطوف عليه في هذه الصورة المضارع قبلها، وبعدها دون فاعليهما، على أنّ هذا العطف من باب المفردات لا من باب الجمل.

٣. أنْ تكون الفاء حرف عطف محض تَعطف المضارع وفاعلُه (الجملة الفعلية) على المضارع وفاعلِه(الجملة الفعلية) قبلها، وفي هذه الصورة لا يتبع المضارع بعدها المضارع قبلها في الحركة الإعرابية، فتكون الفاء للرّبط بين الجملتين فقط، وهذا الرّبط قد لا يؤدي إلى انتقال النّفي إلى ما بعد هذه الفاء، أو قد يؤدّي إلى ذلك على حسب المراد، والقرائن التي يمكن أن تتوافر في الجملة، والتقدير في كلتا الحالتين: ما تأتينا فتُحدّثنا، ما تأتينا فأنت تُحدّثنا الآن.

ب. النّصب: يكون في صورتين من حيث المعنى:

١. أن تكون الفاء سببيّة جوابيّة، على أنّ المضارع بعدها منصوب بـــ(أنْ) مُضمرة وجوبا، والمصدر المؤول منها وممّا في حيّزها في محلّ رفع عطفا على آخر مُتوهّم، أو مُتصيّد منفيّ، على أنّ هذا من باب عطف المفردات، ويكون النّفي مُشتملا ما قبلها، وما بعدها، والمعنى المراد من قولك: ما تأتينا فتُحدّثنا هو: أنّك لا تأتينا في المستقبل

فلا يكون منك تحديثٌ، أو لا يقع إتيان ينتج عنه تحديثٌ، فيكون ما بعدها مُسببًا عمّا قبلها.

٢. أن تكون ما بعد الفاء السببيّة قيدا قبلها على أن يكون هذا القيد منفيا، أي أنّ ما بعد هذه الفاء لا يقع، ولا يتحقّق، أمّا المُقيّد، وهو ما قبل الفاء فقد يكون منفيا، أو غير منفي على حسب ما في التركيب اللّغويّ من قرائن لفظيّة، أو معنوية، كما في قولك: ما جاء محمدٌ راكبا، على أنّ الرّكوب قيدٌ في المجيء، وهذا الرّكوب منفي دائما، كالتحديث الذي يكون قيدا في الإتيان، وهو تحديث لم يقع، أو يتحقق.

ويظهر أثر المعنى في الإعراب في قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنزَلَ مِنَ السَّمَاء مَاء فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً ﴾[١]، برفع (فَتُصبِحُ) عطفا على (أنزَلَ)، على أنّه مضارع في اللفظ ماضٍ في المعنى، لإفادة بقاء أثر المطر زمنا بعد زمن في الاخضرار، كما ذكر الزمخشري[٢]، أو على الاستئناف، وقيل أن هذا الفعل لو نصب في جواب الاستفهام لصار المعنى نفي الاخضرار لا إثباته، كما ذكر الزمخشري:" فإن قلت: فما له رَفعَ ولم ينصب جوابا للاستفهام؟ قلت: لو نَصبَ لأعطى ما هو عكس الغرض؛ لأن معناه إثبات الاخضرار، فينقلب بالنصب إلى نفي الاخضرار، مثاله أن تقول لصاحبكَ: ألم ترَ أنّي أنعمت عليك فتشكر، إن نصبته فأنت نافٍ لشكره شاكٍ تفريطه فيه، وإنْ رَفعتُه فأنت مُثبتٌ للشّكر "[٣]، على أن النّفي المسبوق باستفهام يعامل معاملة النّفي المحض في الجواب على الرغم من كونه يقتضي التقرير في بعض الكلام، كما ذكر

---

(١) سورة الحج، الآية٦٣.

(٢) السّمين الحلبي: **الدّر المصون في علوم الكتاب المكنون**، مرجع سابق، ج٥، ص١٦٢؛ والزمخشري: **الكشاف**. مرجع سابق، ج٣، ص٢١.

(٣) الزمخشري: **الكشاف**. مرجع سابق، ج٣، ص٢١.

الفراء:" وكذلك الجواب بالفاء إذا أجبت النّفي كان على معنيين في كلّ منهما ينتقي الجواب[1]، فإذا قلت: ما تأتينا فتُحدّثنا بالنصب، فالمعنى: ما تأتينا مُحدّثًا وإنما تأتينا ولا تُحدّث، ويجوز أن يكون المعنى: أنك لا تأتي فكيف تُحدّث؟ فالحديث منتفٍ في الحالتين، والتقرير بأداة الاستفهام كالنّفي المحض في الجواب يُثبت ما دخلته الهمزة، وينتفي الجواب، فيلزم من هذا الرأي الذي قرّرناه إثبات الرؤية، وانتفاء الاخضرار، وهو خلاف المقصود..."[2]، ويفهم من كلام سيبويه أنّ الخليل ذهب إلى أن الكلام واجب وتنبية: ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنزَلَ مِنَ السَّمَاء مَاء فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً ﴾، فقال: هذا واجبٌ، وهو تنبيهٌ، كأنّك قلت: أتسمعُ أنّ الله أنزل من السماء ماءً فكان كذا، وكذا، وإنما خالف الواجب النّفي؛ لأنك تَنقضُ النفي إذا نصبت، وتغير المعنى، يعني أنّك تنفي الحديث، وتوجب الإتيان، تقول: ما أتيتني قطُّ فَتُحدِّثَني إلا بالشّرّ، فقد نقضت نفي الإتيان، وزعمت أنّه قد كان"[3].

وليتحقق القطع الإعرابي في هذا الفعل الذي يقضي إلى قطع المعنى؛ لا بدّ من أن تُسبق الفاء بواحد مما يأتي:

١. النفي المحض، وما يُلحقُ به: ومن النفي المحض الخالص الذي يخلو من الإثبات تماما لعدم وجود ما يغيره في التركيب اللّغويّ، نحو: قول الفرزدق: (الطويل)

---

(١) أبو زكريا الفرّاء: **معاني القرآن**. مرجع سابق، ج٢، ص٢٢٩؛ إسحاق إبراهيم بن السري الزجاجي: **معاني القرآن وإعرابه**. مرجع سابق، ج١، ص٢٢٩؛ والسّمين الحلبي: **الدّر المصون في علوم الكتاب المكنون**، مرجع سابق، ج٥، ص١٦٢.

(٢) إسحاق إبراهيم بن السري الزجاجي: **معاني القرآن وإعرابه**. مرجع سابق، ج١، ص٢٢٩؛ والسّمين الحلبي: **الدّر المصون في علوم الكتاب المكنون**، مرجع سابق، ج٥، ص١٦٢.

(٣) سيبويه: **الكتاب**. مرجع سابق، ج٣، ص٤٠.

وَما قــامَ مِنّــا قــائِمٌ فــي نَــدِيِّنا فَيَنطِقَ إِلّــا بِــالَّتي هِــيَ أَعــرَفُ[1]

ومن النفي المؤوّل، أو غير المحض في هذه المسألة:

١. ما دخلت عليه همزة الاستفهام التقريري[2]، ومن ذلك قول جميل بن معمر: (الطويل)

أَلَم تَسأَلِ الرَّبــعَ القــواءَ فَيَنطِــقُ وَهَل تُخبِرَنكِ اليَومَ بَيــداءُ سَــملَقُ[3]

أن الفعل المضارع بعد الفاء يجوز فيه الجزم عطفا على (تسأل)، والرفع على الاستئناف، والنصب.

٢. ما نقض بـــ (إلا) بقيد أن تأتي بعد الفعل المسبوق بالفاء، نحو: ما تأتينا فتحدثنا إلا بخير، على أنّه يجوز في الفعل المضارع بعد هذه الفاء ــ الرّفع، والنصب، وكما في قول الفرزدق: (الطويل)

وَما قــامَ مِنّــا قــائِمٌ فــي نَــدِيِّنا فَيَنطِقَ إِلّــا بِــالَّتي هِــيَ أَعــرَفُ[4]

٢. التقليل الذي ينبئ عن أن المراد به النفي، نحو: ما تأتينا فتحدثنا، وقد كنت في خير فتعرفه، وكأنّك القائد فنطيعك، على أنّ(قلّما)، و(قد)، و(كأنّ) تنبئ عن أنّ المراد النّفي: ما تأتينا فتحدثنا، وما كنت في خير فتعرفه، وما أنت بالقائد فنُطيعك، وما أنت والٍ علينا فنطيعك، وكأنّك والٍ علينا فنُطيعك.

([1]) الفرزدق: **ديوان الفرزدق**. مرجع سابق، ص٣٨٩.

([2]) انظر: السيوطي: **همع الهوامع**. مرجع سابق، ج٤، ص١٢٢.

([3]) جميل بثينة: **ديوان جميل بثينة**. جمعه وحققه وشرحه: أميل بديع يعقوب. دار الكتاب العربي، بيــروت، ١٩٩٢، ص١٣٧.

([4]) الفرزدق: **ديوان الفرزدق**. مرجع سابق، ص٣٨٩.

٣. الطلب محضا كان أو غير محض: يكون الطلب المحض في ثلاثة أشياء، وهي: الأمر والنهي والدعاء. ويكون الطلب غير المحض يكمن فيما لا يدلّ دلالة مباشرة عليه كالمحض بل يدلّ عليه من خلال معنى آخر مباشر يكون تابعا له، ومما يدلّ على ذلك في هذه المسألة: الاستفهام، والعرض، والتحضيض، والتمني، والترجي.

وعامل الكوفيون(ثمّ) معاملة الواو، والفاء من حيث جواز نصب المضارع بعدها بعد فعل الشرط قياسا على قراءة الحسن البصري: ﴿ وَمَن يَخْرُجْ مِن بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكْهُ الْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ ﴾[1]، بنصب(يُدْرِكَهُ) على المذهب الكوفي الذي يجوز فيه نصب المضارع بعد (ثم) لوقوعه بين الشرط وجزائه؛ لأنّ هذا الفعل يجوز فيه عندهم الجزم عطفا على فعل الشرط، والنصب بعد (ثم)، والرفع على الاستئناف؛ لأنها حرف عطف كالفاء والواو، ويعزز هذه الأوجه الثلاثة قراءة الجمهور بالجزم عطفا علة الشرط قبله، وجوابه(فقد وقع).

وقرأ الحسن البصري بالنصب بإضمار أن، وقراءة إبراهيم النّخعي وطلحة بن مصرف[2] (يُدْرِكُهُ) بالرّفع على أن الجملة الفعلية المُضارعة خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: ثم هو يدركه، والجملة الأسميّة معطوفةٌ على جملة الشرط[3].

وأشار الرضي بأن القطع في النعت متعلق بالغرض البلاغي، وإلا فهو ممتنع إلا بعد (بل) و(لكن)، فإنه يجوز قطع ما بعدهما على الرفع، سواء أقصدت الأهداف البلاغية السابقة من مدح

([1]) سورة النساء، الآية١٠٠.

([2]) هو طلحة بن مصرف بن عمرو بن كعب أبو محمد ويقال أبو عبد الله الهمداني اليامي الكوفي تابعي كبير، له اختيار في القراءة ينسب إليه، في كتاب: ابن الجزري: **غاية النهاية في طبقات القراء**. مرجع سابق، ص٣٤٣.

([3]) السّمين الحلبي: **الدّر المصون في علوم الكتاب المكنون**، مرجع سابق، ج٢، ص ٤٢٠؛ والزمخشري: **الكشاف**. مرجع سابق، ج١، ص٥٥٨.

أو ذم أو ترحم أو تشنيع أم لا، وسواء أكان المعطوف والمعطوف عليه نعتا ومنعوتا أم لا لأنهما حرفان للإضراب والاستدراك، فأنهما مؤذنان بالقطع، نحو: (مررت برجل قائم بل قاعد)، ونحو: (وما زيد قائما بل قاعد) [1].

ومما يذكر فإن يونس لم يعد حرفي (بل)، و(لكن) من حروف العطف[2]. ورأى أبو البركات بن الأنباري:" أن بل تفيد الانتقال من قصة إلى قصة أخرى"[3].

ووافق ابن مالك الخليل وسيبويه وغيرهم في إضمار مبتدأ أو فعل في حالة قطع.

٥. **قطع الاسم أو الفعل المضارع بعد واو المعية عما قبلها:** إذ إن القطع الإعرابي في هذه المسألة يكون؛ لأن المعنى على ما بعد الواو يخالف ما قبلها، ولعل هذا القطع تنبيها على المعنى الذي يكمن في عدم جواز الجمع بين الأمرين، وأمثلة ذلك:

قوله تعالى: ﴿ احْشُرُوا الَّذِينَ ظَلَمُوا وَأَزْوَاجَهُمْ وَمَا كَانُوا يَعْبُدُونَ ﴾[4]، على أن (أزواجهم) منصوبة على المفعول معه، أو على العطف على الاسم الموصول الذي في محل نصب على المفعول به، وقيل أن العطف أولى لِصحة العطف؛ لأن الأصل في الواو أن تكون عاطفة.

وقوله تعالى: ﴿ جَنَّاتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا وَمَنْ صَلَحَ مِنْ آبَائِهِمْ وَأَزْوَاجِهِمْ وَذُرِّيَّاتِهِمْ ﴾[5]، على أن (من صلح) يجوز فيها أن تكون في موضع نصب على المفعول معه[6].

([1]) رضي الدين الاستراباذي: **شرح الكافية في النحو**. مرجع سابق، ج٣، ص٥٣.

([2]) المرجع السابق، ج٣، ص٥٣.

([3]) أبو البركات الأنباري: **أسرار العربية**. مرجع سابق، ص٢٢٠.

([4]) سورة الصافات، الآية٢٢.

([5]) سورة الرعد، الآية٢٣.

([6]) السّمين الحلبي: **الدّر المصون في علوم الكتاب المكنون**، مرجع سابق ج٤، ص٢٣٩.

وذكر الرضي أنّه" إذا وقع بعد المفعول معه حالٌ مما قبله، أو خبر عنه، نحو: كنتُ وزيدا قائما وسرت وزيدا راكبا ــ فحكمُه في مطابقة ما قبله مثل حُكمِه لو جاء قبل المفعول معه. وقد يجوز أن يُعطى حكمَ ما بعد المعطوف، فيقال: كنتُ وزيدا منطلقين، وسرتُ وزيدا راكبين نظرا إلى المعنى، وإلى أصل الواو أي العطف، ومنع ذلك ابن كيسان"[1].

ومن ذلك أيضا قوله تعالى: ﴿ اقْتُلُوا يُوسُفَ أَوِ اطْرَحُوهُ أَرْضًا يَخْلُ لَكُمْ وَجْهُ أَبِيكُمْ وَتَكُونُوا مِن بَعْدِهِ قَوْمًا صَالِحِينَ ﴾[2]، على أن (أن تكونوا) مجزوم؛ لأنه معطوف على(يَخْلُ)، أو منصوب بعد واو المعية[3].

وقوله تعالى: ﴿ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لِمَ تَلْبِسُونَ الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُونَ الْحَقَّ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾[4]، على أنّ (وَتَكْتُمُونَ) جملة استئنافية، وعلى الرغم من ذلك فإنّ الزجاج، والفراء أجازا نصب الفعل في العربيّة بعد واو المعية، وهي إجازة أنكرها أبو علي الفارسي وغيره؛ لأن هذا الفعل لا يجوز فيه إلا الرفع، على أن الواو للاستئناف [5].

([1]) رضي الدين الاستراباذي: **شرح الكافية في النحو**. مرجع سابق،ج٢، ص ٤٢.

([2]) سورة يوسف، الآية٩.

([3]) الزمخشري: **الكشاف**. مرجع سابق، ج٢، ص٣٠٥.

([4]) سورة آل عمران، الآية٧١.

([5]) انظر: أبو زكريا الفرّاء: **معاني القرآن**. مرجع سابق، ج١، ص٢٢١؛ وإسحاق إبراهيم بن السري الزجاجي: **معاني القرآن وإعرابه**. مرجع سابق ، ج١، ص٤٢٨؛ والسّمين الحلبي: **الدّر المصون في علوم الكتاب المكنون**، مرجع سابق، ج٢، ص١٣٢.

وقوله تعالى: ﴿وَلاَ تَأْكُلُواْ أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُواْ بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ﴾[1]، على أنّ (وَتُدْلُواْ) مجزوم عطفا على (وَلاَ تَأْكُلُواْ)، وتؤيده قراءة أُبيّ(ولا تُدلوا) بإعادة لا الناهية، أو منصوب بعد واو المعية كما قيل [2].

الحمل على النقيض:

أخذ النحاة الحمل على النقيض، واستخدموه في تسويغ المسائل النحوية والصرفية وتعليلها، وأجروا عليه كثيرا من الأحكام تماما كما فعلوا في النظير. وقد علّلوا ظاهرة الحمل على النقيض الذي هو أحد فروع القياس بأن الشيء إذا ذكر تبادر إلى الذهن نقيضه، فالشيء لمّا كان أقرب خطورًا بالبال مع ضده من سائر المغايرات التي ليست أضدادًا له صحَّ لهذا الجامع المشترك تنزيلهما منزلة المثلين فيحمل أحدهما على الآخر في شيء من أحكامه كما يحمل على نظيره[3].

وقال ابن إياز[4] في (شرح الفصول) : ربما جعلوا النقيض مشاكلا للنقيض؛ لأن كل واحد منهما ينافي الآخر، ولأن الذهن يتنبه لهما معًا بذكر أحدهما[5]، وقد يكتفي بذكر قسم واحد حيث

---

(1) سورة البقرة، الآية١٨٨.

(2) انظر: أبو زكريا الفرّاء: **معاني القرآن**. مرجع سابق، ج١، ص١١٥؛ وإسحاق إبراهيم بن السري الزجاجي: **معاني القرآن وإعرابه**. مرجع سابق، ج١، ص٢٥٨؛ والسّمين الحلبي: **الدّر المصون في علوم الكتاب المكنون**، مرجع سابق، ج١، ص٤٧٧-٤٧٨.

(3) جمال الدين أبي عمرو عثمان بن عمر بن حاجب: **مجموعة الشافية من علمي الصرف والخط**. عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٤، ج١، ص٢٠.

(4) ابن إياز: هو الحسين بن إياز النحوي البغدادي المنعوت بالجمال، وهو إمام متأخر في العربيّة، أخذ العربيّة عن الأستاذ أبي عثمان سعد بن أحمد ابن أحمد الجذامي الأندلسيّ البيّاني، في كتاب: عبد الباقي بن عبد المجيد اليماني: **إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين**. تحقيق: عبد المجيد دياب. شركة الطنباعة العربية السعودية، الرياض، ١٩٨٦، ص١٠٣.

(5) جلال الدين السيوطي: **الأشباه والنظائر في النحو**. تحقيق: فايز ترحيني. دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٨٤، ج١، ص٢٣٧.

يكون المذكور ضد غير المذكور لدلالة أحد الضدين على الآخر نحو قوله تعـــالى: ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ﴾[1]. فالضدان بينهما تجاذب؛ لأنهما متقابلان، وقال صاحب تفـــسير التحرير والتنوير معلقًا على قول الزمخشري في الكشاف:" والحمد نقيضه الذم مع شيوع كون الذم نقيضًا للمدح، وعُرْفُ علماء اللغة أن يريدوا من النقيض المقابل لا ما يساوي النقيض حتى يجاب بأنه أراد من النقيض ما لا يجامع المعنى والذم لا يجامع الحمد وإن لم يكن معناه رفع معنى الحمد بل رفع معنى المدح إلاَّ أنَّ نفي الأعم وهو المدح يستلزم نفي الأخص وهو الحمد"[2].

واعتاد علماء اللغة في إيضاح معاني أسماء الأحداث بذكر النقيض فقالون مثلا : الزيـــادة هي النمو وهي نقيض النقصان[3]. وما هذا إلاَّ لأن النقيض يزيد نقيضه في المعنى وضوحًا وبيانًا؛ لما بينهما من تداعٍ وانسجام، وهذا ما عبَّر عنه الشاعر بقوله: (مجزوء الكامل)

ضِـــدّان لَمـــا اســـتَجمعا حَـــسُنا والـــضدّ يُظهِـــرُ حُـــسنَهُ الـــضِدُّ[4]

---

(1) سورة آل عمران، الآية٧.

(٢) محمد الطاهر بن عاشور: **تفسير التحرير والتنوير**. مرجع سابق، ج١، ص١٥٥؛ والزمخشري: **الكشاف**. مرجع سابق، ج١، ص٤٦-٤٧.

(3) انظر: ابن منظور: **لسان العرب**. مرجع سابق، ج٦، ص١٢٣، مادة " زيد".

(4) البيت لأبي الشيص الخزاعي وهو محمد بن علي بن عبد الله بن رزين بن سليمان بن تميم الخزاعي. ولقبه أبو الشيص في: **أشعار أبي الشيص الخزاعي**. جمع وتحقيق: عبد الله جبوري. مطبعة الأدب في النجـــف الأشرف، بغداد، ١٩٦٧، ص٤٥.

وقريبٌ من هذا المعنى ما علَّل به الأعلم الشَنتمري[1] المفعول له حيث قال:... والوجه الآخر أن يوقع بالفعل معنىً حاصلا ويجتذب به معنى آخر كقولك: فعلت هذا حذارَ شر، كأن الحذار معنى حاصل يزيله بفعل ذلك الشيء ويجتذب ضده من الأمر[2].

وقياس النقيض مظهر من مظاهر التوسع في القياس، وغلبته في صناعة الحكم، وقد ذهبوا به كل مذهب وفادوا من كل جوانبه. وسُمِّي بالأدون بناءا على حمل ضد على ضد؛ أي بإعطاء كلمة حكمًا مغايرًا للأصل حملا على حكم مغاير للأصل أعطي كلمة أخرى هي ضدها[3]. والدون في اللغة هو الحقير الخسيس، قال الشاعر: (المتقارب)

إذا ما علا المرءُ لامَ العلاء ويقنعُ بالدون مَنْ كان دُوْنَا[4]

ولا يشتق منه فعل[5]. ويتضح من تسميته بالأدون أنه الأقل رتبَة في رتب القياس وسمَّاه عبد الفتاح شلبي في كتابه (أبو علي الفارسي) بالبرهان السلبي الذي يتجلَّى في الاعتراض وردِّه، وتشير هذه الخطوة إلى القياس الأدنى[6]. وفيه تكون العلة في الفرع أضعف منها في الأصل[7]. وجعل الدينوري صاحب كتاب (ثمار الصناعة) الحمل على النقيض في الصناعة علة النقيض هي

---

(1) الأعلم الشمنتري: هو يوسف بن سليمان بن عيسى النحوي، من أهل شَنْتَمْرِيَة، يكنى أبا الحجاج، ويعرف بالأعلم، وهو إمام باللغة والنحو ومعاني الأشعار في كتاب: عبد الباقي بن عبد المجيد اليماني: **إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين**. مرجع سابق، ص٣٩٣.

(2) الأعلم الشنتمري أبو الحجاج يوسف بن سليمان: **النكت في تفسير كتاب سيبويه**. قراءة وضبط نصوصه: يحيى مراد، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٥، ج١، ص٣٩٧.

(3) عزيزه باتي: **المعجم المفصل في النحو العربي**. دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٢، ج٢، ص٨٠٥.

(4) لم أعثر على قائله، والبيت من شواهد: ابن منظور: **لسان العرب**. مرجع سابق، ج٤، ص٤٥٠، مادة " دون".

(5) انظر: ابن منظور: **لسان العرب**. مرجع سابق، ج٤، ص٤٥٠، مادة " دون".

(6) عبد الفتاح إسماعيل شلبي: **أبو علي الفارسي وآثاره في القراءات والنحو**. مكتبة نهضة مصر، القاهرة، ١٩٥٨، ص٢٢-٢٢٣.

(7) انظر: محمد الخضر: **القياس في اللغة العربية**. مرجع سابق، ص ٧٧.

علة النقيض هي العلة التاسعة من أربع وعشرين علة للقياس وهي من صنف العلة التي تطرد على كلام العرب وتتساق إلى قانون لغتهم[١].

والعلة هي أحد أركان القياس قال الدكتور أبو المكارم:"... فكانت التعليلات بمثابة تفسير للقواعد النحوية تهدف إلى توضيح القاعدة بالكشف عن مبرراتها[٢].

ولابدَّ هنا من الوقوف عند معاني ما استعمله النحاة من كلمات تبدو في ظاهرها أنَّها من المترادف نحو النقيض، والضد، والعكس، والمخالف، والمباين حتى يتضح ما بينها من فروق.

فالنقض لغةً: إفساد ما أبرمت من عقدٍ أو بناء[٣]، و نقض البناء والحبل والعهد، وناقضه في الشيء مناقضةً خالفه، والمناقضة في القول أن يتكلم بما يتناقض معناه[٤]؛ أي يتخالف[٥].

وقد أُطلق النقيض والضد في بعض كتب اللغة والنحو على هذا النمط من القياس[٦]، مع أن الضد لا يعني النقيض بصفة مطلقة قال الزمخشري في باب أفعل التفضيل:"... أو يعتوره حالتان متضادتان: لزوم التنكير عند مصاحبة (من)، ولزوم التعريف عند مفارقتها، فلا يقال: (زيدٌ الأفضلُ من عمر) ولا(زيدٌ أفضل) وكذلك مؤنثه وتثنيتهما وجمعهما: لا يقال: (فضلى، ولا أفضلان). وكذلك مؤنثه وتثنيتها وجمعها، لا يقال: فُضلى ولا أفضلان ولا فُضليان، ولا أفاضلُ ولا فُضليات ولا قُضَلُ، بل الواجب تعريف ذلك"[٧].

---

(١) انظر: أبو عبد الله الحسين بن موسى بن وهبة الله الدينوري: **ثمار الصناعة في علم العربية**. حققه وقدم له: حنّا جميل حداد. وزارة الثقافة: عمان، ١٩٩٤، ص٣٤.

(٢) علي أبو المكارم: **أصول التفكير النحوي**. منشورات الجامعة الليبية، ١٩٧٣، ص١٦٨.

(٣) انظر: ابن منظور: **لسان العرب**. مرجع سابق، ج١٤، ص٢٦٢، مادة " نقض".

(٤) انظر: الجوهري: **الصحاح**. مرجع سابق، ج٣، ص١١١٠، مادة "نقض"

(٥) أبو البقاء الكفوي: **الكليات**. مرجع سابق، ج٤، ص٣٧١.

(٦) انظر:السيوطي: **الاقتراح في علم أصول النحو**. مرجع سابق، ص٧٤.

(٧) الزمخشري: **المفصل في علم العربية**. مرجع سابق، ص٢٢٨.

وأرى أن المراد بالمتضادة ههنا المناقضة لا المضادة؛ لأن الضدين قد يرتفعان بارتفاع محلهما والنقيضان لا يجتمعان ولا يرتفعان.

أ. فالفرق بين النقيض والضد: أنَّ كل شيء امتنع ثبت حصول نقيضه، وهذا ما عبَّر عنه أصحاب أصول الفقه. الأمر بالشيء نهي عن ضده من حيث المعنى لا اللفظ على الأكثر[1]؛ لأن خاصة النقيضين أنهما لا يرتفعان ولا يجتمعان فلا ينفك الواقع من ثبوت أحدهما لامتناع الآخر دُولة كالليل والنهار، وهذا بخلاف الضدين والخلافين فلاحتمال الواسطة في الضدين امتنع اجتماعهما للضدية، ولم يمتنع ارتفاعهما، للواسطة، ولعدم الضدية في الخلافين صحَّ اجتماعهما دون تداخلهما، وصحَّ ارتفاعهما، ومعنى الارتفاع الإزالة. ويوضِّح أبو حيَّان ذلك بأن التخالف ينقسم إلى قسمين: تخالف ضد، وتخالف نقيض حيث قال:" إنَّ المتباينين إمَّا أن يكونا نقيضين كـ (الحرب نقيض السلم)، والأمام نقيض الوراء، والنقيضان لا يجتمعان ولا يرتفعان ولا ينفك الواقع من ثبوت أحدهما كالليل والنهار، وإمَّا أن يكونا ضدين كالسواد والبياض، والضدان لا يجتمعان، ويجوز ارتفاعهما، للواسطة بينهما، وإمَّا أن يكونا متخالفين كـ(الجن) خلاف الإنس، والبطن خلاف الظهر، والمتخالفين يصح اجتماعهما، ويصح ارتفاعهما، ولا يجوز تداخلهما[2].

ب. والخلافان أعمُّ من الضدين والأحمر خلاف الأبيض والأسود لا ضدٌّ لهما[3]. وقد أفرد الدينوري في كتابه(ثمار الصناعة) كلا من النقيض بعلة، والضد علة[4]؛ فكانت علة النقيض

---

(1) ابن اللحام أبو حسن علاء الدين علي بن محمد: **المختصر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل.** جامعة الملك عبد العزيز، مكة المكرمة، ١٩٨٠، ص١٠١.

(2) أبو حيّان الأندلسي: **ارتشاف الضَّرب.** مرجع سابق، ج٢، ص١٢٨، ٤٤٦؛ وأبو البقاء الكفوي: **الكليات.** مرجع سابق، ج٤، ص١٥٠.

(3) هنري لامنس: **فرائد اللغة في الفروق** . مكتبة الثقافة الدينية،القاهرة، ١٩٩٩، ص ١٧٤.

(4) انظر: أبو عبد الله الدينوري: **ثمار الصناعة في علم العربية.** مرجع سابق، ص٣٤.

التاسعة في تعداد العلل مثل نصبهم النكرة بـــ(لا) حملا على نقيضها(إنَّ)، وعلة الضد الثالثة والعشرين مثل قولهم في الأفعال التي يجوز إلغاؤها متى تقدَّمت وأكدت بالمصدر أو بضميره، لم تلغ لما بين التوكيد والإلغاء من التضاد[1].

ويبدو أن الكفوي جعل النقيض قسمًا من الضد يتضح ذلك من قوله عن الضدين: "والضدان في اصطلاح المتكلم عبارة عمَّا لا يجتمعان في شيء واحدٍ من جهة واحدة، وقد يكونان وجـــودين كما في السواد والبياض، وقد يكون أحدهما سلبًا وعدمًا كما في الوجود والعدم "والضد يكون جمعًا، ومنه في سورة مريم ﴿ وَيَكُونُونَ عَلَيْهِمْ ضِدًّا ﴾[2]. والمراد به العون، فإن عون الرجل يضادَّ عـــدوه وينافيه بإعانته عليه[3].

والفرق بين المختلف والمتضاد أن المختلفين اللذين لا يسد أحدهما مسد الآخر في الصفة التي يقتضيها جنسه مع الوجود كالسواد والحموضة، والمتضادان هما اللذان ينتفي أحدهما عنـــد وجود صاحبه إذا كان هذا على الوجه الذي يوجد عليه ذلك كالسواد والبياض، فكل متضاد مختلف وليس كل مختلف متضادًا، كما أنَّ كل متضاد ممتنع اجتماعه لذا في قوله تعالى: ﴿ فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا ﴾[4] الأصل: إنَّ مع انقضاء العسر يسرًا إلاَّ أن المضاف حذف، فالـــضدان لا يجتمعـــان[5]،

---

(١) انظر: السيوطي: **الاقتراح في علم أصول النحو**. مرجع سابق، ص٨٣-٨٤.

(٢) سورة مريم، الآية ٨٢.

(٣) أبو البقاء الكفوي: **الكليات**. مرجع سابق، ج٣، ص١٤٠.

(٤) سورة الشرح، الآية ٦.

(٥) علم الدين أبو حسن علي بن محمد السخاوي: **سفر السعادة وسفير الإفادة**. مرجع سابق، ج٢، ص٧٧٥.

وليس كل ممتنع اجتماعه متضادًا، وكل مختلف متغاير، وليس كل متغـــاير مختلفـــا، والتـضاد والاختلاف قد يكونان في مجاز اللغة سواءًا، يقال: زيدٌ ضد عمرٍ إذا كان مخالفًا له[1].

والأضداد نوعٌ من المشترك كالحيض والطهر فإنهما مدلولا القرء، وكما قال الأخفش: النِّد: الضد والشِّبه، وقوله: يجعلون له أندادًا؛ أي أضدادًا وأشباهًا[2]. والضدان قد يتفقان في العبارة مطلقًا كصَعُب صُعُوبة فهو صَعْب، وسَهُل سُهولة فهو سَهْل، وقد يختلفان مطلقًا كشبع شبعًا فهو شبْعان، وجَاعَ جُوعًا فهو جائع .وقد يتفقان من وجه ويختلفان من وجه كرضي رضا فهو راضٍ، وسَـــخِط سُخْطًا فهو ساخط، والاختلاف أولى بهما ليكون سبيلهما في المعنى واللفظ واحد[3].

أمَّا النقيضان فلا يوضع لهما لفظ واحد؛ لأن المشترك يجب فيه التردد بين معنييه، والتردّد في النقيضين حاصلٌ بالذات لا من اللفظ[4].

الأمر الآخر أن النقيضين لا يجتمعان في لفظ واحد، أمَّا الضدان فيجتمعان.

وأمَّا العكس : فهو ردُّك آخر الشيء إلى أوّله، وعكس الدابَّة: إذا جذب رأسها إليه لترجع إلى ورائها القهقري[5]. واستعمل ابن جني العكس بمعنى المخالف، واستعمل نقض بمعنى خالف حيث قال:غير أنَّ ضربًا من اللغة جاءت فيه هذه القضية معكوسة مخالفة، فتجد(فعَل) فيها متعديًا، و(أفعل) غير متعدٍّ فهذا نقض عادة الاستعمال؛ لأن فعلت فيها متعدٍ، وأفعلت غير متعدٍ[6].

---

(1) أبو هلال العسكري. **الفروق اللغوية**. علق عليه ووضع حواشيه: محمد باسل عيون الـسود. دار الكتـب العلمية، بيوت، ٢٠٠٠، ص١٧٧.

(2) انظر: ابن منظور: **لسان العرب**. مرجع سابق، ج١٤، ص٩٠، مادة " ندد".

(3) ابن مالك: **شرح التسهيل**. مرجع سابق، ج١، ص٢٥٦.

(4) جلال الدين السيوطي: **المزهر في اللغة**. شرحه وضبطه وصححه وعنون موضوعاته وعلـق حواشـيه: محمد أحمد داد المولى بك ومحمد أبو الفضل وهلي محمد البجاوي. المكتبة العـصرية، بيـروت، ١٩٨٦، ج١، ص٣٨٧.

(5) ابن الأثير: **النهاية في غريب الحديث والأثر**. مرجع سابق، ص ٦٣٥.

(6) ابن جني: **الخصائص**. مرجع سابق، ج٢، ص٢١٧.

وذهب عبد الفتاح البجَّة إلى أن مفهوم النقيض أو الضد يأتي بمفهوم المخالف للشيء فهو عكسه[1]. ولكن خديجة المفتي قالت:" لكنّا من خلال التطواف بين كتب اللغة والمعـاجم والنحـو وجدنا فروقًا لطيفة بين النقيض والضد والعكس والمنافي والمخالف تتلخص في النقاط التالية:

أ. النقيضان لا يجتمعان ولا يزولان بل لابدَّ من وجود أحدهما كالليل والنهار.

ب. الضدان لا يجتمعان وممكن زوالهما كـ(السواد والبياض) لأن نفي المتضادين يصحُّ ولا يصحُّ إثباتهما[2].

ج. الخلافان يجوزا اجتماعهما وزوالهما، ولا يجوز تداخلهما كالظهر والبطن.

د. الخلافان أعمُّ من الضدين[3].

ه. التنافي يكون بين شيئين يجوز عليهما البقاء، أمَّا التضاد فيكون بين ما يبقى وما لا يبقى.

و. الأضداد نوع من المشترك أي يوضع لها لفظ واحد، أمَّا النقيضان فليسا من المشترك"[4].

ويرى ابن جماعة أن الحمل على الضد خلاف للأصل فيقول: " لما قرع سـمعك غيـر مرة من أن الضد يحمل على الضد، قلت (ابن جماعة): حمل الضد، خلاف للأصل لا يرتكب ما لم يدلّ على ثبوته"[5].

---

(1) عبد الفتاح حسن البجّة: **ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية**. مرجع سابق، ص٣٤٢.

(2) أبو القاسم حسين بن محمد الراغب أصفهاني: **المفردات في غريب القرآن**. تحقيق: محمد سيد كيلاني. دار المعرفة، بيروت، ١٩٧٨، ص١٢.

(3) هنري لامنس: **فرائد اللغة في الفروق** . مرجع سابق، ص ١٧٤.

(4) خديجة المفتي: **الحمل على النقيض في الاستعمال العربي**. مجلة جامعة أم القرى لعلـوم الـشريعة واللغـة العربية وآدابها، ج ١٨ ، ع ٣٠ ، جمادى الأولى ١٤٢٥ هـ، ص٣٤٤.

(5) جمال الدين أبي عمرو عثمان بن عمر بن حاجب: **مجموعة الشافية من علمي الصرف والخـط**. مرجـع سابق، ج١، ص١٨٧.

أبواب الحمل على النقيض:

إنَّ الناظر في أثر الحمل على النقيض في مسائل النحو يجده ذا جوانب مختلفة إيجابًا منها ما يتعلق بالعمل كما هو الحال في التعدية، وهو ضرب من التوسع فبعد أن كان الفعل متعديًا بحرف صار بالحمل متعديًا بحرفين، ومنه أيضًا إعطاء لا النافية عمل إنَّ المثبتة، أو تناوب العمل بين(لن ولم) وهو ما يشبه التقارض، وحمل لا الناهية على لام الأمر، ومنه ما يتعلق بحال الكلمة من إعراب وبناء كما في إعراب فعل الأمر عند الكوفيين حملا على نقيضه النهي، وإعراب أي حملا على بعض وكل.

ويجد أيضا جوانب مختلفة سلبًا منها منع جمع بعض وتثنيتها حملا على كل، وحذف خبر إنَّ مع النكرة حمً لا على نقيضها لا بأس ولا شك، إضافة إلى ذلك حمل الحركة على السكون، والإعراب على البناء، والبناء على الإعراب، وحمل التعريف على التنكير في توحيد الدليل وإليك البيان:

المسألة الأولى: تعدية الفعل اللازم:

شاع عند النحاة تسويغ تعدية الأفعال بحرف من حروف الجر، وهي في أصلها لا تتعدى به، وذلك بالالتفات إبى ما يضادها في المعنى؛ من ذلك الفعل(رضي) فقد اشتهر في تعديته بـ(عن) في القرآن وكلام العرب نحو قوله تعالى: ﴿ رَّضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ ﴾[1] غير أنه ورد متعديًا بـ(على) حملا على نقيضه (سخط)نحو قول الشاعر: (الوافر)

إذا رَضِيَت عليَّ بنو قُشَيرٍ لعَمرُ اللهِ أعجَبَني رضاها [2]

([1]) سورة البينة، الآية ٨.

([2]) البيت للقحيف بن خمير بن سليم العقيلي. شاعر عده الجمحي في الطبقة العاشرة من الإسلاميين وكان معاصراً لذي الرمة، في بحث: الشاعر القحيف العقيل : طرف من أخباره وشعره. مجلة العرب الرياض، عدد١، ج٥، السنة الأولى، ذو القعدة، ١٣ شباط ١٩٦٧ ، ص٤٠٩.

أراد عني، ووجهه: أنها إذا رضيت عنه أحبتّه وأقبلت عليه. فلذلك استعمل(على) بمعنى (عن) وكان أبو علي الفارسي يستحسن قول الكسائي في هذا[1]؛ لأنه قال: عدّى(رضيت) بعلى كما يعدي نقيضها وهي(سخطت) به وكان قياسه رضيت عني. وقال غيره: وذلك أنه إذا رضي عنه فقد أقبل عليه، وكأنه قال: إذا أقبلت عليّ بنو قشير وهو غور في العربية طريف ولطيف ومصون وبطين[2].

وخرّجه ابن عصفور على تضمين رضي معنى عطف، وعطف يتعدّى بـ(على)، كما ارتضى تخريج الكسائي حيث قال: ويتخرّج على ما خرّجه عليه الكسائي، لأن الشيء يجري مجرى نقيضه كما يجري مجرى نظيره. وإنما كان هذا أولى من جعل(على) بمعنى عن؛ لأن التصرف في الأفعال أولى من التصرف في الحروف، وأيضًا فإنّ الفعل إذا عُدّي خلاف تعديه الذي كان له في الأصل، كان لذلك مسوّغ، وهو حمل الفعل على نظيره في المعنى أو نقيضه، وليس لجعل الحرف بمعنى حرف آخر مسوّغ[3]، والأولى بقاء الحروف على أصلها[4] فابن عصفور جعل التضمين في المقام الأول والحمل على النقيض في المقام الثاني وكلاهما تصرف في الفعل.

---

(1) ابن جني: **الخصائص**. مرجع سابق، ج٢، ص٣١٣؛ وعبد الفتاح حسن البجّة: **ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية**. مرجع سابق، ص٣٤٤؛ وسعيد الأفغاني: **في أصول النحو**. ، ص٨٦.

(2) ابن جني: **المحتسب**. مرجع سابق، ج١، ص١٣٢؛ و ابن جني: **الخصائص**. مرجع سابق، ج٢، ص٣١٣؛ وابن هشام: **مغني اللبيب**. مرجع سابق، ج٢، ص٧٨٢؛ وأبو بركات الأنباري: **الإنصاف**. مرجع سابق، ج٢، ص٥١٦- ٥١٧، مسألة (٨٧)حاشية؛ وعبد الفتاح حسن البجّة: **ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية**. مرجع سابق، ص ٣٤٤.

(3) ابن عصفور الأشبيلي: **شرح الجمل**. مرجع سابق، ج١، ص٥١٠.

(4) انظر: رضي الدين الاستراباذي: **شرح الكافية في النحو**. مرجع سابق، ج٦، ص٧٦.

أمَّا العيزري[1] فجعله من التصرف في معنى الحرف أولا، ثم على جعل رضي بمعنى عطف ثم ذكر رأي الكسائي[2] وإنابة الشاعر بعض حروف الجر عن بعض ليس من الضرورة[3].

أمَّا أبو حيَّان فقد نحى منحىً آخر حيث جعل الأصل في(رضي) أن يتعدَّى بـ(على) وعلّل ذلك بأمرين:

الأول: لأن فاعله مقبل على المعلق به، ومثنٍ عليه.

الثاني: لأن في رضيت عنه معنى رضيته وزدت على رضاه، والزيادة استعلاء فجئ بـ(عن) دالة عليه، وكانت(على) أحق منها، ولكنهم قصدوا مخالفة غضب وسخط فعدُّوا رضي بـ(عن) وقد نبَّه على الأصل المتروك من قال إذا رضيت عليَّ[4].

يقابله تعدية(يَدَيْتُ) بـ(على) في قول معقل بن عامر الأسدي: (الوافر)

يَدَيْتُ على ابن حسحاس بن وهبٍ بأسفل ذي الجداة يَدَ الكريمِ[5]

---

(1) العيزري: شمس الدين، محمد بن محمد بن الخضر بن شمري الزبيري الأسدي العيزري، في كتاب: تقي الدين أبو بكر بن أحمد ابن عمر بن قاضي شهبة: **طبقات الشافعية**. تحقيق: عبد العليم خان. دائرة المعارف العمانية، حيدراباد، ١٩٨٠، ج٤، ٧٣؛ وخير الدين الزركلي: **الأعلام**. دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٧٩، ج٧، ص٤٤.

(2) انظر: رضي الدين الاستراباذي: **شرح الكافية في النحو**. مرجع سابق، ج٦، ص٧٥-٧٦؛ والسيوطي: **الأشباه والنظائر**. مرجع سابق، ج١، ص٤٢٣.

(3) انظر: أبو سعيد حسن بن عبد الله السيرافي: **ما يحتمل الشعر**. تحقيق: عوض بن حمد الفوزي. دار المعارف، القاهرة، ١٩٩١، ص١٨٠-١٨١.

(4) ابن مالك: **شرح التسهيل**. مرجع سابق، ج٣، ص١٦٠.

(5) البيت لمعقل بن عامر الأسدي في كتاب: وفاء فهمي السنديوني: **شعر قبيلة أسد وأخبارها في الجاهلية والإسلام**. جامعة الملك سعود، الرياض، ٢٠٠٠، ص٢٦٧.

قيل: " إنما عدي (يديت) بعلى؛ لأنه أجري مجرى(أنعمت)"[1] وهم يحملون النظير على النظير كما يحملون النقيض ونحو منه قول الآخر: (الطويل)

إذا ما امرؤٌ ولّى عليَّ بودّه وأدبرَ لم يصدُر بإدباره وُدّي[2]

أي عني ووجهه أنه إذا ولّى عنه بودّه فقد استهلكه عليه، كقولك أهلكت عليَّ مالي، وأفسدت عليَّ ضيعتي، وجاز أن يستعمل(على) ههنا؛ لأنه أمرٌ عليه لا له[3]. يحمل ولّى على أقبل وأقبل ضد ولّى[4]. وهذا التوجيه اقتصر عليه المرزوقي في شرح ديوان الحماسة[5].

ووجهه صاحب الخزانة بأنه إذا ولّى عنه بودّه فقد ضنَّ به عليه وبخل فأجرى التولي بالودّ مجرى الضنانة والبخل، أو مجرى السخط، لأن توليه عنه بودّه لا يكون إلاّ عن سخط عليه[6]، وجعله المالقي في معنى أعرض[7].

ومن الحمل على النقيض ما ذكره الرضي في قوله تعالى: ﴿ وَلَكِنَّ اللَّهَ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ الْإِيمَانَ وَزَيَّنَهُ فِي قُلُوبِكُمْ وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ الْكُفْرَ وَالْفُسُوقَ وَالْعِصْيَانَ ﴾[8] عدّى كرّه بـ(إلى) حملا على التحبب المضمن

---

(1) أبو علي أحمد محمد بن الحسن المرزوقي: **شرح ديوان الحماسة**. مرجع سابق، ج1، ص١٩٣.

(2) البيت لدوسر بن غسان اليربوعي في كتاب: أبي البركات الأنباري: **الإنصاف**. مرجع سابق، ج٢، ص٥١٦، مسألة (٨٧)حاشية؛ والبيت من شواهد: ابن جني: **الخصائص**. مرجع سابق، ج٢، ص٣١٤.

(3) ابن جني: **الخصائص**. مرجع سابق، ج٢، ص٣١٤.

(4) أبو البركات الأنباري: **الإنصاف**. مرجع سابق، ج٢، ص٥١٧، مسألة (٨٧)حاشية.

(5) المرزوقي: **شرح ديوان الحماسة**. مرجع سابق، ج٣، ص١٤٦٢.

(6) انظر: عبد القادر البغدادي: **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب على شواهد شرح الكافية**. مرجع سابق، ج١٠، ص١٣٣.

(7) انظر: أحمد بن عبد النور المالقي: **رصف المباني**. تحقيق: أحمد محمد خراط. مطبعه زيد بن ثابت، دمشق، ١٩٧٥، ص٣٧٣.

(8) سورة الحجرات، الآية٧.

معنى الإمالة، قال تعـــالى: ﴿ وَلَكِنَّ اللَّهَ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ الْإِيمَانَ وَزَيَّنَهُ فِي قُلُوبِكُمْ وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ الْكُفْرَ وَالْفُسُوقَ وَالْعِصْيَانَ ﴾[1] كما قيل بعت منه، حملا على اشتريت منه، ورضيت حملا على سخطت[2].

ومن مواضع التعدية أيضًا أن أبا بكر بن السرَّاج في احتجاجه لصحة مذهب سيبويه القائل دخلت البيت، أن البيت منصوب على نزع الخافض، وقال سيبويه في موضع من كتابه (وأمَّا دخلته دخولا، وولجته ولوجًا، فإنما هي ولجت فيه، ودخلت فيه، ولكنه ألقى(في) استخفافًا)[3]. فـــسيبويه كان يستدل على ذلك بالنقيض والنظير، قال ابن السرَّاج:" فنظيره غُرْتُ في الغوْر، ولا يكـــادون قالوه إلاَّ بحرف جر، ونقيضه خرجت من البيت، ولا يكادون قالوه إلاَّ بحرف جر، والنقيض يجري مجرى نقيضه، والنظير يجري مجرى نظيره، فيجب بهذا أن يكون دخلت أيضًا بحرف جر كمـــا كان النقيض والنظير[4]. واحتج الفارسي لمذهب سيبويه بأمرين:

أ. أن نظير دخلت ونقيضه لا يصلان إلى المفعول إلاَّ بالخافض.

ب. مصدر دخل جاء على الُفعُول، والُفعُول في الأغلب إنما يكون للأفعال اللازمة[5].

ولمَّا حملت دخل على خرج جاءوا بمصدرها كمصدرها فقالوا دخولا كخروجًا هذا إن قلنا: إن دخل متعدية، وإن قلنا: إنها قاصرة فلا حمل[6].

([1]) سورة الحجرات، الآية٧.

([2]) انظر: رضي الدين الاستراباذي: **شرح الكافية في النحو**. مرجع سابق، ج٦، ص٧٦.

([3]) سيبويه: **الكتاب**. مرجع سابق، ج ٤، ص١٠.

([4]) ابن السراج: **الأصول في النحو**. مرجع سابق، ج١، ص١٧٠-١٧١.

([5]) أبو البركات الأنباري: **أسرار العربية**. مرجع سابق، ص٨٣.

([6]) السيوطي: **الأشباه والنظائر**. مرجع سابق، ج١، ص٢٣٩.

ومما ذكره ابن هشام في تذكرته أنه من باب حمل الشيء على نقيضه(فَضُلَ) عَدُوه بـ(عن) حملا على(نَقصَ) والفضل والفضيلة معروف ضد النقص والنقيصة[1] ودليله قول الشاعر: (البسيط)

لاهِ ابْنُ عمِّكَ لا أفضلْتَ في حَسَبٍ عنّي ولا أنت ديّاني فتخزوني[2]

قال ابن هشام في التذكرة:" وهذا مما خطر لي"[3] أمّا البغدادي فخرَّجه على أنَّ أفضلت ضمن معنى تجاوزت في الفضل فلهذا تعدَّى بـ(عن)، ولولا التضمين لقال أفضلت(عليَّ)؛ لأنها بمعنى(الإنعام) أو أنه من قولهم أعطى وأفضل إذا زاد على الواجب، ومراده من ذكر التضمين (عن) ليست بمعنى على خلافًا لابن السكيت، ولابن قتيبة ومن تبعهما فإنهم قالوا (عن) نائبة عن (على)، والأولى أن يكون أفضل من قولهم أفضل الرجل إذا صار ذا فضلٍ في نفسه، فيكون معناه ليس لك فضلٌ تنفرد به عني وتحوزه دوني فيكون لتضمنه معنى الانفراد تعدَّى بـ(عن)[4] وإقامة بعض الحروف مقام بعض إنما يجوز في المواطن التي ينتفي فيها اللبس، ولا يستحيل المعنى الذي صيغ له اللفظ[5]، وهذا من الحمل على المعنى.

---

(1) انظر: ابن منظور: **لسان العرب**. مرجع سابق، ج١٠، ص٢٨٠، مادة " فضل".

(2) ذو الإصبع العدواني. **ديوان ذي الإصبع العدواني**. مرجع سابق، ص٨٩.

(3) السيوطي: **الأشباه والنظائر**. مرجع سابق، ج١، ص٢٣٨.

(4) انظر: عبد القادر البغدادي: **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب على شواهد شرح الكافية**. مرجع سابق، ج١٠، ص١٢٤-١٢٥؛ وابن هشام الأنصاري: **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**. مرجع سابق، ج٣، ص٤٣.

(5) انظر: أبو محمد القاسم بن علي الحريري: **درة الغواص في أوهام الخواص**. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر، القاهرة، ١٩٧٥، ص١٧٠.

وقد يكون من حمل النقيض في التعدية صدقك وكَذبَك جاء في حديث الصدقة لأبي هريرة: "**صدقك وهو كذوب**"[1]. قال أبو علي كذب فعل يتعدَّى إلى مفعوله بدلالة قول الشاعر: (الكامل)

كَـــذَبَتكَ عَينُـــكَ أَم رَأَيـــتَ بِواسِـــطٍ غَلَسَ الظَلامِ مِنَ الرَبابِ خَيـــالا[2]

ومن الحمل على النقيض في التعدية ما قاله ابـن الـشجري فـي حديثـه عـن قولـه تعالى: ﴿ **وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَاناً** ﴾[3]، " والتقدير: وأحسنوا بالوالدين إحسانًا فإن قيل: إن(أحـسن) إنمـا يتعدَّى بـ(إلى) كما قال تعالى: ﴿ **وَأَحْسِن كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ** ﴾[4] قيل: إنه قد يتعدَّى أيضًا بالباء، كما جاء في التنزيل: ﴿ **وَقَدْ أَحْسَنَ بِي إِذْ أَخْرَجَنِي مِنَ السِّجْنِ** ﴾[5] وكذلك نقيضه، عدَّته العرب تارّة بالباء، وتارّة بـ(إلى) فقالوا: أسأت إليه، وأسأت به[6]، قال كثيرٌ: (الطويل)

أَسِـيئي بِنـا أَو أَحـسِني لا مَلومَـةً لَـدينا وَلا مَقلِيـةً إِن تَقَلَّـت[7]

---

(1) البخاري: **صحيح بخاري**. مرجع سابق، ص ٥٧٧، حديث رقم(٣٢٧٥)، ونص الحديث في صحيح بخاري: حدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ حَدَّثَنَا يُونُسُ عَنْ حُمَيْدِ بْنِ هِلَالٍ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ: قَـالَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا مَرَّ بَيْنَ يَدَيْ أَحَدِكُمْ شَيْءٌ وَهُوَ يُصَلِّي فَلْيَمْنَعْهُ فَإِنْ أَبَى فَلْيَمْنَعْهُ فَإِنْ أَبَى فَلْيُقَاتِلْـهُ فَإِنَّمَـا هُـوَ شَيْطَانٌ وَقَالَ عُثْمَانُ بْنُ الْهَيْثَمِ حَدَّثَنَا عَوْفٌ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ وَكَّلَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِحِفْظِ زَكَاةِ رَمَضَانَ فَأَتَانِي آتٍ فَجَعَلَ يَحْثُو مِنْ الطَّعَامِ فَأَخَذْتُهُ فَقُلْتُ لَأَرْفَعَنَّكَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرَ الْحَدِيثَ فَقَالَ إِذَا أَوَيْتَ إِلَى فِرَاشِكَ فَاقْرَأْ آيَةَ الْكُرْسِيِّ لَنْ يَزَالَ عَلَيْكَ مِنْ اللَّهِ حَافِظٌ وَلَا يَقْرَبُكَ شَيْطَانٌ حَتَّـى تُصْبِحَ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ صَدَقَكَ وَهُوَ كَذُوبٌ ذَاكَ شَيْطَانٌ.

(2) الأخطل. **ديوان الأخطل**. مرجع سابق، ص ٢٣٩.

(3) سورة البقرة، الآية٨٣.

(4) سورة القصص، الآية٧٧.

(5) سورة يوسف، الآية١٠٠.

(6) ابن الشجري: **الأمالي الشجرية**. مرجع سابق، ج١، ص٤٩.

(7) كثير عزة: **ديوان كثير عزة**. مرجع سابق، ص ١٠١.

و(زاد) أيضًا يلزم وقد يتعدَّى بـ(عن) كما يتعدَّى بـ(على)؛ لأن يتعدَّى به وهو نقيضهما[1].

وقد يكون هناك تشارك بين النقيضين في التعدية بحروف الجر قال ابن جني:" وقد تتداخل فيشارك بعضها بعضًا في هذه الحروف الموصلة"[2]. فالكفر ضد الإيمان يتعدَّى بالباء نحو قوله تعالى: ﴿ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِن بِاللَّهِ ﴾[3] والكفر ضد الشكر يتعدَّى بنفسه يقال: كفره كفورًا أي: كفرانًا، ويقال كفر المنعم النعمة ولا يقال كفر بالمنعم والنعمة[4].

المسألة الثانية: الحمل على النقيض في الإعمال والإهمال:

الأول: حمل لا النافية للجنس على إنَّ في العمل:

قال ابن الشجري:" (لا) تنقسم في تصاريفها عملا ومعنى إلى ضروب : أحدها: أن تكون تبرئة، وذلك إذا ركبتها مع النكرة فتناولت نفي الجنس نحو: (لا مال لزيدٍ)، فهي في هذا الوجه مشبهة بإنَّ من حيث هي نقيضتُهَا، ومعنى تناقضهما: أنه إذا قيل: (إنَّ في الدار رجلا)، قيل في نفيه:(لا رجل في الدار) [5] وهو مذهب بعض النحويين إذ أجمعوا على أن لا النافية للجنس تعمل النصب لأنَّها نقيضة(إنَّ) لأنَّ(لا) للنفي، وإنَّ للإثبات وهم يحملون الشيء على نقيضه، و(لا) فرعٌ على(إنَّ) [6] في العمل وهو من قياس المجهول فقد قاسوا(لا) في بعض اللهجات القبلية كما قال الدكتور علي أبو المكارم مرّة على ليس، ومرَّة على(إنَّ)، ثم وجدوا أن إلحاق (لا) بإحدى هاتين لا

([1]) أبو البقاء الكفوي: **الكليات**. مرجع سابق، ج٢، ص٤٠٧.

([2]) ابن جني: **سر صناعة الإعراب**. مرجع سابق، ج١، ص١٢٤.

([3]) سورة البقرة، الآية٢٥٦.

([4]) أبو البقاء الكفوي: **الكليات**. مرجع سابق، ج٤، ص١١١.

([5]) ابن الشجري: **الأمالي الشجرية**. مرجع سابق، ج٢، ص ٢٢٢-٢٢٣.

([6]) أبو البركات الأنباري: **أسرار العربية**. مرجع سابق، ص٢٤٦.

يطرد أيضًا. فحكموا بانحطاطها عمَّا ألحقت به وقيست عليه[1]. و(لا) النافية حرف يرفع وينصب إلاَّ أنه يشبه بـ(إنَّ) تارةً لكونه نقيضًا لها، فيلزم تقديم منصوبه على مرفوعه، ويشبه تارةً بـ(ليس) فيلزم تقديم مرفوعه على منصوبه، وحمله على(ليس) حمل نظير على نظيره في المعنى، وذلك الحرف هو لا النافية[2]. وجعلها الخضر حسين من الحمل على الشبيه فـ(لا) لتوكيد النفي، وإنَّ لتوكيد الإثبات[3] فقد اجتمعتا في التوكيد.

وذهب بعض النحويين على أن الحركة على اسم(لا) النافية للجنس حركة إعراب لا حركة بناء، لأنَّها نقيضة(إنَّ) [4] فهي محمولة عليها [5] وبهذا الحمل استدل الكوفيون على أنّه يجوز العطف على الموضع قبل تمام الخبر مع(لا)، نحو: (لا رجُلَ ولا امرأةٌ أفضلُ) منكَ فكذلك مع (إنَّ) لأنَّها بمنزلتها، وإن كانت إنَّ للإثبات و(لا) للنفي[6].

يتضح مما سبق ما جاء به الحمل على النقيض من توافق في الأحكام، ما جاء من اختلاف في تسميته الحمل إنما يرجع إلى الوجه المعتبر فيه.

---

(١) علي أبو المكارم: **أصول التفكير النحوي**. مرجع سابق، ص٩٤.

(٢) أبو محمد عبد الله بن أحمد بن الخشاب: **المرتجل**. دار الحكمة، دمشق، ١٩٧٢، ص١٧٧.

(٣) محمد الخضر: **القياس في اللغة العربية**. مرجع سابق، ص ٢٦.

(٤) **أبو البركات الأنباري: أسرار العربية**. مرجع سابق، ص١٨٥.

(٥) جمال الدين أبي عمر عثمان بن عمر بن الحاجب : **الأمالي النحوية**. تحقيق: فخر صالح سليمان قدارة. دار الجيل، بيروت، ودار عمار، عمان، ١٩٨٩، ج١، ص١٥١.

(٦) أبو البركات الأنباري: **الإنصاف**. مرجع سابق،ج١، ص١٨٦، مسألة ٢٣.

الثاني: التقارض بين(لم) و(لن):

أعطيت (لم) حكم النصب وأعطيت (لن) حكم الجزم [1] وهذه ظاهرة من الظواهر الكثيرة التي تتميز بها العربية وتمتاز، وقد أدرجته في الحمل على النقيض نظرًا إلى أن ما ينفي بـ(لم) هو الماضي وما ينفى بـ(لن) المستقبل، وإن اجتمعتا في الدلالة على النفي.

وقد مثَّل معظم النحاة في كتبهم لعمل(لن) الجزم لأن لن لنفي المستقبل، و(لم) لنفي الماضي[2] ومنه قول الشاعر: (المنسرح)

لَنْ يَخِبِ الآنَ مِنْ رَجَائِكَ مَنْ ... حَرَّكَ مِنْ دُونِ بَابِكَ الحَلْقَةْ [3]

وقيل إنَّها لغة عقيلية [4] وهذا ما حكاه اللحياني في نوادره من أنَّ من العرب من ينصب بـ(لم)، ويجزم بـ(لن)، وليس ذلك مما يلتفت إليه، ومثله في الشذوذ خفض بعض العرب بـ(لعلَّ) . وحكوا: (الطويل)

..... لَعَلَّ أَبَا المِغْوارِ مِنْكَ قَرِيبُ [5]

فلم يلتفت سيبويه إلى مثل هذا ولا حكاه[6].

---

(1) ابن هشام الأنصاري: **مغني اللبيب**. مرجع سابق، ج٢، ص ٨٠٦؛ وجلال الدين السيوطي: **الأشباه والنظائر**. مرجع سابق، ج١، ص١٧٤.

(٢) انظر: السيوطي: **الاقتراح في علم أصول النحو**. مرجع سابق، ص٧٨.

(٣) لم أعثر قائله: والبيت من شواهد: ابن هشام الأنصاري: **مغني اللبيب**. مرجع سابق، ج٢، ص٨٠٦.

(4) السيوطي: **همع الهوامع**. مرجع سابق، ج٤، ص٢٠٧.

(5) انظر: لكعب بن سعد بن عمرو الغنوي، في: **شعر كعب بن سعد الغنوي**. جمع وتحقيق ودراسة: عبد الرحمن محمد الوصيفي. مكتبة الأدب، القاهرة،١٩٩٨، ص٨٣؛ وتمام البيت:

فقلتُ: ادْعُ أخْرَى وارْفَعِ الصوتَ دعوةً ... لعل أبا المغوار منك قريبُ

(6) انظر: ابن هشام الأنصاري: **مغني اللبيب**. مرجع سابق، ج١، ص ٢٧٧-٢٧٨؛ وأبو حيان الأندلسي: **تذكرة النحاة**. مرجع سابق، ص١٨١.

من الإجحاف أن يوصف ما تناقله الثقات وثبت عنهم من الجر بـــ(لعلَّ) وأنه لغة عقيل[1] بأنه لا يلتفت إليه لأن سيبويه لم يحكه، وكذلك النصب بـــ(لم)، والجزم بـــ(لن).

قرئ في الشواذ ﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ﴾[2] بفتح الحاء.

قال ابن مجاهد:" وهذا غير جائز أصلا، وإنما ذكرته لتعرفه"[3].

قال ابن جني:" ظاهر الأمر ومألوف الاستعمال ما ذكره ابن مجاهد، غير أنه قد جاء مثل هذا سواء في الشعر قرأت على أبي علي في نوادر أبي زيد: (المديد)

مـــن أيِّ يـــومَيَّ مِـــنَ المـــوتِ أفِـــرّ أيومَ لَـــمْ يُقْـــدَرَ أمْ يَـــوْمَ قَـــدِرْ[4]

جعل أبو زيد الفتح في(يقدِرَ) على حذف نون التوكيد الخفيفة وهذا عندنا غير جائز وذلك أن التوكيد أشبه شيء بالإسهاب والإطناب، لا الإيجاز والاختصار[5] والنصب بأداة الجزم شاذ عند ابن هشام كقراءة بعضهم ﴿ أَلَمْ نَشْرَحَ لَكَ صَدْرَكَ ﴾[6] بالنصب. وذهب الأشـــموني إلـــى أن هـــذا ضرورة[7].

---

(1) ابن مالك: **شرح التسهيل**. مرجع سابق، ج١، ص٢٨.

(2) سورة الشرح، الآية ١.

(3) ابن جني: **المحتسب**. مرجع سابق، ج٢، ص٤٣٤؛ رجعت إلى السبق لابن مجاهد فلم أعثر على هذا القول.

(4) البيت لعلي بن أبي طالب في: **ديوان الإمام علي بن أبي طالب**- رضي الله عنه-. مرجع سابق، ص٦٩.

(5) ابن جني: **الخصائص**. مرجع سابق، ج٣، ص٩٨-٩٩؛ وابن جني: **المحتسب**. مرجع سابق، ج٢، ص٤٣٤.

(6) سورة الشرح، الآية ١.

(7) فتحي عبد الفتاح الدجني: **ظاهرة الشذوذ في النحو العربي**. وكالة المطبوعات، الكويت، ١٩٧٤، ص٥١٩-٥٢٠.

ووجهه ابن جني في سر الصناعة بأنه من باب نقل حركة الألف على الراء الساكنة، وقد أجرت العرب الحرف الساكن إذا جاور الحرف المتحرك، مجرى المتحرك[1]. والبيت عند البصريين ضرورة بسبب نون التوكيد الخفيفة المحذوفة، وعند الكوفيين للنصب بـ(لم) [2]. أمّا أبو حيّان فقد استحسن تخريج القراءة على النصب بـ(لم) بناءًا على ما حكاه اللحياني في نوادره أنه لغة لبعض العرب، وهي الجزم بـ(لن) والنصب بـ(لم) عكس المعروف عند الناس[3]. ويرى الحموز في ذلك أنّه حمل للنص القرآني وغيره على ظاهره[4].

وخرّج عليه المحدّثون قول المَلك:" **لن تُرَعْ**" [5] بالجزم في رواية البخاري وغيره.

---

(1) ابن جني: **سر صناعة الإعراب**. مرجع سابق، ج١، ص٧٥؛ وابن هشام الأنصاري: **مغني اللبيب**. مرجع سابق، ج١، ص ٢٧٧-٢٧٨.

(2) أبو زيد الأنصاري: **النوادر في اللغة**. تحقيق: محمد عبد القادر أحمد. دار الشروق، بيروت، ١٩٨١، ص١٦٤، الهامش .

(3) أبو حيان الأندلسي: **البحر المحيط**. مرجع سابق، ج٨، ص٤٨٣.

(4) انظر: عبد الفتاح الحموز: **الحمل على الجوار في القرآن الكريم**. مرجع سابق، ص ١٣.

(5) البخاري: **صحيح بخاري**. مرجع سابق، ص ٢٢٩، حديث رقم(١١٢١)، ونص الحديث في صحيح بخاري: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ حَدَّثَنَا هِشَامٌ قَالَ أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ ح و حَدَّثَنِي مَحْمُودٌ قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ قَالَ أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ الرَّجُلُ فِي حَيَاةِ النَّبِيِّ ﷺ إِذَا رَأَى رُؤْيَا قَصَّهَا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَتَمَنَّيْتُ أَنْ أَرَى رُؤْيَا فَأَقُصَّهَا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَكُنْتُ غُلَامًا شَابًّا وَكُنْتُ أَنَامُ فِي الْمَسْجِدِ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَرَأَيْتُ فِي النَّوْمِ كَأَنَّ مَلَكَيْنِ أَخَذَانِي فَذَهَبَا بِي إِلَى النَّارِ فَإِذَا هِيَ مَطْوِيَّةٌ كَطَيِّ الْبِئْرِ وَإِذَا لَهَا قَرْنَانِ وَإِذَا فِيهَا أُنَاسٌ قَدْ عَرَفْتُهُمْ فَجَعَلْتُ أَقُولُ أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ النَّارِ قَالَ فَلَقِيَنَا مَلَكٌ آخَرُ فَقَالَ لِي لَمْ تُرَعْ فَقَصَصْتُهَا عَلَى حَفْصَةَ فَقَصَّتْهَا حَفْصَةُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ نِعْمَ الرَّجُلُ عَبْدُ اللَّهِ لَوْ كَانَ يُصَلِّي مِنْ اللَّيْلِ فَكَانَ بَعْدُ لَا يَنَامُ مِنْ اللَّيْلِ إِلَّا قَلِيلًا.

وجاء في فتح الباري أنه وقع عند كثير من الرواة بحرف(لن) مع الجزم، ووقع في رواية القاسي:" لن ترغ" بحذف الألف قال ابن التين وهي لغة قليلة أي الجزم بـــ(لن) [1]:(السريع)

أن تـــسُد الأَحـــوَصِ فلَـــم تَعـــدُهُم وَعـــامِرٌ ســـادَ بَنـــي عـــامِرِ[2]

فقد أجرى(لم) مجرى(لن) أي فلن تَعْدُوهُم ، ولذلك أدخل الفاء[3].

وقد تتقارض(أن) المصدرية ولم فيجزم بـــ(أن) وينصب بـــ(لم) وإنما جعل التقارض بين(إن) و(لم)، ولم يجعل بين(لم)، و(لن) لأن(لن) المنفي بها المستقبل، وبـــ(لم) الماضي، لكن يرد أن(لم) لا تحل محل(أن) لغة قليلة حكاها الكسائي[4].

ومن الجزم بـــ(أنْ) ما ذكره بعض الكوفيين وأبو عبيدة ونقله اللحياني عن بعض بنـــي صباح بن ضبة، وأنشدوا عليه قول الشاعر: (الطويل)

إذا مـــا غـــدونا قـــال ولـــدان أهْلِنـــا تعالَوْا إلى أنْ يأتِنا الـــصيَّدُ نحْطِـــبِ[5]

---

[1] أبو عبد الله محمد بن الطيب الفاسي: **فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح**. مرجع سابق، ج١، ص ٦٧٧؛ وأبو عبد الله محمد بن إسماعيل بخاري: **فتح الباري بشرح البخاري**. تحقيق: عبد العزيز بن عبـد الله ابن باز. رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه واستقصى أطرافه ونبه على أرقامها في كل حديث: محمد فواد عبد الباقي. قام بإخراجه وتصحيح تجاربه وأشرف عليه: محب الدين الخطيب. المطبعـة الـسلفية، القـاهرة، ١٩٦٠، ج٣، ص ٧.

[2] الأعشى: **ديوان الأعشى**. مرجع سابق، ص٩٣، والبيت في الديوان:

سُـــدتَ بَنـــي الأحـــوَصِ لَـــم تَعـــدُهُم وَعـــامِرٌ ســـادَ بَنـــي عـــامِرِ

[3] أبو حيان الأندلسي: **تذكرة النحاة**. مرجع سابق، ص٦٢٩.

[4]) أبو عبد الله محمد بن الطيب الفاسي: **فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح**. مرجـع ســابق، ج١، ص ٦٧٧.

[5] البيت لامرئ القيس في: **ديوان امرئ القيس**. مرجع سابق، ص ٣٨٩، والبيت في الديوان:

إذا مـــا ركبنـــا قـــال ولـــدان أهْلِنـــا تعـــالَوْا إلـــى أنْ يـــأتِي الـــصيَّدُ نحْطِـــبِ

الثالث: التقارض بين(إن) الشرطية و(لو):

الأصل في (إن) الشرطية أن تجزم الفعل، كما أن الأصل في (لو) ألا تجزم، ولكن قد يتقارض اللفظان فتعطى(إن) الشرطية حكم (لو) في الإهمال، واستشهدوا بالحديث:" **فإن لا تراه فإنه يراك**"[1].

ويعطى (لو) حكم (إن) الشرطية فيجزم بها، واستشهدوا بقول علقمة الفحل[2]: (الرمل)

لَـــو يَـــشا طَـــارَ بِـــهِ ذو مَيَعَـــةٍ لاحِـــقُ الآطَـــالِ نَهـــدٌ ذو خُـــصَل [3]

الرابع :حمل(لا) الناهية على لام الأمر:

أجمع النحاة على أنَّ فعل النهي معربٌ مجزوم نحو:(ولا تقمْ) فكذلك فعل الأمـــر نحـــو: (قمْ)؛ لأن الأمر ضد النهي ، فـــ(لا) الناهية وجب أن تجزم حملا على الأمر، ولمَّا كان الأمر مبنيًا على الوقف وقد حمل النهي عليه جعل النهي نظيرًا له في اللفظ، وإن كان أحدهما جزمًا والآخـــر وقفًا على ما بيَّنا، فلهذا وجب أن يعمل الجزم [4].

---

(1) البخاري: **صحيح بخاري**. مرجع سابق، ص٦٧، حديث(٥٠)، ونص الحديث في الصحيح: حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَـــالَ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ أَخْبَرَنَا أَبُو حَيَّانَ التَّيْمِيُّ عَنْ أَبِي زُرْعَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَـــالَ: كَـــانَ النَّبِـــيُّ ﷺ بَارِزًا يَوْمًا لِلنَّاسِ فَأَتَاهُ جِبْرِيلُ فَقَالَ مَا الْإِيمَانُ قَالَ الْإِيمَانُ أَنْ تُؤْمِنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِـــهِ وَبِلِقَائِـــهِ وَرُسُـــلِهِ وَتُؤْمِنَ بِالْبَعْثِ قَالَ مَا الْإِسْلَامُ قَالَ الْإِسْلَامُ أَنْ تَعْبُدَ اللَّهَ وَلَا تُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا وَتُقِـــيمَ الـــصَّلَاةَ وَتُـــؤَدِّيَ الزَّكَـــاةَ الْمَفْرُوضَةَ وَتَصُومَ رَمَضَانَ قَالَ مَا الْإِحْسَانُ قَالَ أَنْ تَعْبُدَ اللَّهَ كَأَنَّكَ تَرَاهُ فَإِنْ لَمْ تَكُنْ تَرَاهُ فَإِنَّهُ يَرَاكَ قَالَ مَتَى السَّاعَةُ قَالَ مَا الْمَسْئُولُ عَنْهَا بِأَعْلَمَ مِنْ السَّائِلِ وَسَأُخْبِرُكَ عَنْ أَشْرَاطِهَا إِذَا وَلَدَتْ الْأَمَةُ رَبَّهَـــا وَإِذَا تَطَـــاوَلَ رُعَاةُ الْإِبِلِ الْبُهْمُ فِي الْبُنْيَانِ فِي خَمْسٍ لَا يَعْلَمُهُنَّ إِلَّا اللَّهُ ثُمَّ تَلَا النَّبِيُّ ﷺ { إِنَّ اللَّـــهَ عِنْـــدَهُ عِلْـــمُ الـــسَّاعَةِ } الْآيَةَ(لقمان: ٣٤) ثُمَّ أَدْبَرَ فَقَالَ رُدُّوهُ فَلَمْ يَرَوْا شَيْئًا فَقَالَ هَذَا جِبْرِيلُ جَاءَ يُعَلِّمُ النَّاسَ دِينَهُمْ. قَالَ أَبُو عَبْد اللَّهِ جَعَلَ ذَلِك كُلَّهُ مِنْ الْإِيمَانِ.

(2) ابن هشام: **مغني اللبيب**. مرجع سابق، ج٢، ص ٨٠٥.

(3)علقمة الفحل: **ديوان علقمة الفحل**. تحقيق: لطفي الصقال ودريّة الخطيب. راجعه: فخر الـــدين قبـــاوة. دار الكتاب العربي، حلب، ١٩٦٩، ص١٣٤.

(4) أبو البركات الأنباري: **أسرار العربية**. مرجع سابق، ص٢٣٦.

قال ابن الأنباري: وأما قولهم " إن فعل النهي معرب مجزوم، فكذلك فعل الأمر؛ لأنهم يحملون الشيء على ضده كما يحملونه على نظيره" [1] وكان ابن الأخضر يقوي مذهب الكوفيين ويعتقده ويحتج له بأنَّ حروف الجر لم تضمر، وتعمل لأن الفعل يطلب موضعها ، فمتى حذفت تعدَّى الفعل فنصب الموضع، وحروف الجزم ليس لموضعها طالب، فبقى على ما كان عليه بعد الحذف، وكان يحتج أيضًا على البصريين بـ(قِ، عِ). وقال:" لا تخلو هذه في الأمر أن تكون مرتجلة، أو مركبة، فإن قلتم مرتجلة خالفتم أصلكم حين قلتم لا توجد كلمة منفصلة على حرف واحد ما خلا(مُ الله) في القسم، وإن قلتم مركبة، وأنَّ الأصل فيها(لتقِ)، و(لتعِ)، فقد رجعتم إلى مذهب الكوفيين، وهو النهي ، فوجب أن يكون الأمر كذلك"[2]. ومما يلحق به بوجه أن بعض النحاة جعل التحذير والإغراء بابًا واحدًا هو الإغراء، والإغراء هو الأمر في الحقيقة، والتحذير هو النهي. قال الصنعاني: أمَّا ما الإغراء؟ فهو النهي يعني التحذير وجعلهما بابًا واحدًا لاستواء أحكامهما فغلَّب الأمر على نقيضه النهي[3].

الخامس: حمل(لمَّا) على (لو) وذلك من باب حمل الوقوع على انتفائه:

قال سيبويه وأمَّا(لمَّا) فهي للأمر الذي قد وقع لوقوع غيره وإنما تجئ بمنزلة(لو) لما ذكرنا فإنما هي لابتداء وجواب[4].

السادس: حمل(كثر ما) على قلَّ ما وذلك من باب حمل الإيجاب على النفي:

حمل(كثر ما تقولنَّ ذلك) على(قلَّ ما تقولنَّ ذلك) وإنما قالوا: قلما تقولَنَّ ذلك، لأن قلما تكون للنفي.

---

(1) أبو البركات الأنباري: **الإنصاف**. مرجع سابق،ج٢، ص٤٤٠، مسألة ٧٢.

(2) أبو حيان الأندلسي: **تذكرة النحاة**. مرجع سابق، ص٤٩٨.

(3) ابن عصفور: **شرح المقرّب**. مرجع سابق ، ج١، ص١٣٥.

(4) سيبويه: **الكتاب**. مرجع سابق، ج٤، ص٢٣٤.

وعكس ما تقدّم حمل النفي على الإيجاب عند أبي علي الشلوبين إذ أجاز تقديم معمول (لم) و(لمّا) عليهما حملا على نقيضه وهو الإيجاب، واعترضه ابن عصفور بأنه يلزم تقديم المعمول في(ما ضرب زيدًا) لأن نقيضه الإيجاب، وليس بشيء لأنه يلزم اعتبار النقيض[1] فاعتراض ابن عصفور مردود بأن اعتبار النقيض ليس أمرًا ملزمًا في صناعة الحكم وذلك لوروده في كلام العرب كما أسلفت.

السابع: حمل(أي) على بعض وكل؛ أي حمل الجزء على كله وعكسه:

مما حمل على الطرفين من النقيض والنظير(أي) فهي بمعنى بعض وبمعنى كل[2] أي ضد فـ(أي) تصلح للعاقلين وغيرهم كما كانت في الاستفهام لهما لأنها بعض من كل، وهذا معنى يوجد فيمن يعقل كما يوجد فيما لا يعقل[3].

وكذلك نجد بعض تكون بمعنى كل في قوله تعالى: ﴿وَلِأُبَيِّنَ لَكُم بَعْضَ الَّذِي تَخْتَلِفُونَ فِيهِ﴾[4]

وقوله تعالى: ﴿وَإِن يَكُ صَادِقًا يُصِبْكُم بَعْضُ الَّذِي يَعِدُكُمْ﴾[5].

وبمعنى(بعض) وأنشد للبيد: (الكامل)

تَـــرّاكُ أمكِنَـــةٍ إذا لَـــم أرضَـــها أو يَعتَلِق بَعضَ النُفوسِ حِمامُهـــا [6]

([1]) جلال الدين السيوطي: **الأشباه والنظائر**. مرجع سابق، ج١، ص٢٣٩.

([2]) أبو محمد عبد الله بن أحمد بن الخشاب: **المرتجل**. مرجع سابق، ج١، ص١٧٧.

(٣) المرجع السابق، ج١، ص٢٧١.

([4]) سورة الزخرف، الآية ٦٣.

([5]) سورة غافر، الآية ٢٨.

([6]) لبيد بن ربيعة: **ديوان لبيد بن ربيعة**. مرجع سابق، ص٢٢٧.

فأعربت(أي) حملا على أختها بعض، وعلى نقيضها كل، وحملت كل عليها في إلحـــاق علامة التأنيث فيها مما حكى الخليل عن بعضهم: جاءني النسوة كلَّتهن[1]. فقد أعربت أي لتمكنها بلزوم الإضافة لها حملا على نقيضها ونظيرها، فلما حذف العائد المرفوع الذي لا يحسن حذفه مع الذي كما أنَّ(ما) الحجازية إذا قُدِّم خبرها أو دخلها الاستثناء الناقض لمعنى الجحد ردت إلى قياس نظيرها في الابتداء نحو: (هل وإنما) ونحوهما مما يكون بعده المبتدأ والخبر[2]. قال الزجاج: مـــا تبيَّن لي أن سيبويه غلط إلاَّ في موضعين هذا أحدهما، فإنه يسلم أنَّ(أي) تعرب إذا أفردت فكيف قال ببنائها إذا أضيفت[3].

الثامن: تعليق نسي حملا على علم:

من المعلوم أنَّ العرب خصت التعليق بأفعال القلوب وهذا ما ارتضاه جمهور النحاة خلافًا ليونس ابن حبيب الذي أجاز تعليق جمع الأفعال وهذا التعليق الحاصل في غير أفعال القلوب ليس مطردًا وإنما تخرج إمَّا ضرورة أو حملا على النظير أو على النقيض وهو ما أتحدث عنه في هذا الفرع[4]حيث ورد في قول الشاعر: (الطويل)

وَمَن أَنتُمُ إِنّـــا نَـــسينا مَـــنَ انَـــتُمُ وَرِيحُكُمُ مِن أَيِّ ريـــحِ الأَعاصِـــرِ[5]

---

[1] أبو حيان الأندلسي: **تذكرة النحاة**. مرجع سابق، ص٥٥٥؛ وأبو البركات الأنباري: **أسرار العربية**. مرجـــع سابق، ص٢٦٦.

[2] أبو البركات الأنباري: **الإغراب في جدل الإعراب ؛ ولمع الأدلة**. مرجع سابق، ص١٠٦-١٠٧.

[3] انظر: ابن هشام: **مغني للبيب**. مرجع سابق، ج١، ص ٧٧.

[4] انظر: أحمد مكي الأنصاري: **يونس البصري حياته وآثاره ومذاهبه**. مطبوعات جامعة القاهرة، الخرطوم، ١٩٧٣، ص٢٢٨-٢٣٢.

[5] الحطيئة: **ديوان الحطيئة**. مرجع سابق، ص٩١.

ومنه ما استشهد به ابن الشجري من شعر عدي: (المنسرح)

لَم أَرَ مِثلَ الفِتيانِ في غَبَنِ ال أيّامِ يَنسونَ ما عَواقِبُها [1]

فقد علق نسي لأنه ضد علم[2] يجوز أن تجعل(من) استفهامًا، وقد كرّره، وعلق نسينا قبله، وإن لم يكن من أفعال الشك واليقين؛ لأنه أجراه مجرى نقيضه، وهو عرفت وذكرتُ[3] وقول ابن الناظم مأخوذ من قول والده ــ رحمه الله ــ [4]حيث قال:" ويشاركهن"يعني الأفعال القلبية" في التعليق مع الاستفهام نظر فأبصر وتفكّر وسأل وما وافقهن أو قاربهن لا ما لم يقاربهن خلافًا ليونس وقد يعلق نسي[5] لأنه ضد علم، وهذا مما زاده ابن مالك[6].

أمّا ابن هشام فلا يرى حاجةً إلى الحمل على النقيض لأن كل فعل قلبي يجوز تعليقه بالاستفهام ، نحو قوله تعالى: ﴿ فَانظُرِي مَاذَا تَأْمُرِينَ ﴾[7]، وقوله تعالى: ﴿ أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُواْ مَا بِصَاحِبِهِم مِّن جِنَّةٍ ﴾[8] ثم البيت لا دليل فيه لاحتمال تقدير تمام الكلام عند قوله نسينا ، ثم يبتدئ من أنتم توكيدًا لمثله في أول البيت، ولا قاطع فيه أيضًا لاحتمال كون(ما) موصولةً حذف العائد الذي هو ضد

---

(1) عدي بن زيد: **ديوان عدي بن زيد**. تحقيق: محمد جبار المعيبد. وزارة الثقافة والإرشاد، بغداد، (د، ت)، ص ٤٥.

(2) ابن الناظم: **شرح ألفية ابن مالك**.تحقيق: عبد الحميد السيد، دار الجيل، بيروت، ١٩٨٠،ص ٢٠٨.

(3) أبو حيان الأندلسي: **تذكرة النحاة**. مرجع سابق، ص٦٢٠.

(4) يسن بن زين الدين الحمصي الشافعي: **حاشية على شرح الفاكهي**. مطبعة البابي الحلبي بمصر، القاهرة، ١٩٧١ ، ج١، ص٢٥٣.

(5) ابن مالك: **شرح التسهيل**. مرجع سابق، ج٢، ص٢٠.

(6) المرجع السابق، ج٢، ص٢٢.

(7) سورة النمل، الآية ٣٣.

(8) سورة الأعراف، الآية ١٨٤.

ضد والصلة مع عدم طول الصلة[1]، وذكر سيبويه في كتابه تعليق (رأى) البصرية إذا وقع بعد الاستفهام نحو: (وأما ترى أيُّ برقٍ هاهنا) [2].

ومما أجرى مجرى أفعال القلوب في اتحاد الضميرين(فقدتني وعدمتني) لأنهما نقيضا وجدتني، فحملا عليها حمل النقيض على النقيض[3] قال جران العود: (الطويل)

لَقَد كانَ لي عَن ضَرَّتَينِ عَدِمتُني وَعَمّا أُلاقي مِنهُما مُتَزَحزَحُ [4]

ولا يجوز ذلك في غيرها[5].

التاسع: حذف خبر إنَّ مع النكرة حملا على نقيضها لا بأس ولا شك:

كثر في كلام العرب حذف خبر(لا) النافية للجنس بل أوجبه بعض القبائل قال ابن مالك: (الرجز)

وَشَاعَ فِى ذَا البَابِ إسقَاطُ الخبَر إِذَا المُـرَادُ مَـع سُـقُوطِهِ ظَهَـر [6]

ولمَّا كانت(إنَّ) نقيضة(لا) حملت عليها في حذف خبرها مع النكرة، قال ابن هشام: "وحذف الخبر فاشٍ"[7] وقد كثر حذف خبر(لا) هذه حتى قيل: إنه لا يذكر[8].

---

[1] جمال الدين أبي محمد عبد الله بن يوسف بن هشام: **تلخيص الشواهد وتلخيص الفوائد**. تحقيق: عباس مصطفى الصالحي. دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٨٦، ص٤٥٤-٤٥٥.

[2] سيبويه: **الكتاب**. مرجع سابق، ج٣، ص١٧٢.

[3] نور الدين الجامي: **الفوائد الضيائية**. مرجع سابق، ج٢، ص٢٨٣؛ وجلال الدين السيوطي: **الأشباه والنظائر**. مرجع سابق، ج١، ص٢٣٨.

[4] جران العود النمري: **ديوان جران العود النمري**. صنعة: أبي جعفر محمد بن نجيب. رواية: أبو سعيد بن الحسن السكري. تحقيق وتذييل: نوري حمودي القيسي. دار الرشيد، بغداد. ١٩٨٢، ص ٣٩-٤٠؛ هو عامر بن الحارث النميري، شاعر وصاف أدرك الإسلام، وسمع القرآن واقتبس منه كلمات في شعره.

[5] أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي: **المسائل الغضديات**. تحقيق: علي جابر المنصوري. عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٦ ، ص١٠٣.

[6] محمد بن عبد الله بن مالك: **ألفية ابن مالك**. مرجع سابق، ص ٢١.

[7] انظر: ابن هشام: **مغني اللبيب**. مرجع سابق، ج٢، ص ٣٥٩.

[8] انظر: المرجع السابق، ج٢، ص ٤٠٥.

وأجاز بعضهم الحذف مع المعرفة حملا للشيء على نقيضه فمن حذف الخبر كثيرًا مع النكرة قول الأعشى: (المنسرح)

إنَّ مَحَلّـــــاً وَإنَّ مُـــــــرتَحِلاً وَإنَّ في السَفرِ ما مَـضى مَهَـلا [1]

أي إنَّ لنا محلا وإنَّ مرتحلا فحذف خبر إنَّ المكسورة كما حذف خبر نقيضها، وهو قولهم: لا بأس، ولا شك، أي عليك، وفيه بشرط أن يكون اسم إنَّ نكرة، فكما أن(لا) تختص هنا بالنكرات فكذلك إنما تشبهها نقيضتها في حذف الخبر مع النكرة أيضًا[2].

العاشر: عدم جمع بعض وتثنيته حملا على كل:

وإنما امتنع تثنية بعض وكل وجمعهما، لعدم الفائدة فيهما حيث يفيدان العموم وما كان كذلك لا يثني ولا يجمع[3].

وابن جني هو من حكى جمع بعض على أبعاض قال ابن سيده: ولا أدري أهو تـسمح أم هو شيء رواه[4].

قال ابن النحاس في التعليقة: لا يثني بعض ولا يجمع حملا على(كل) لأنه نقيضه وحكم النقيض أن يجري على نقيضه[5].

---

(1) الأعشى: **ديوان الأعشى**. مرجع سابق، ص١٧٠.

(2) انظر: ابن جنّي: **الخصائص**. مرجع سابق، ج٢، ص٣٧٦؛ وابن هشام الأنصاري: **مغني للبيب**. مرجع سابق، ج٢، ص ٤٠٤.

(3) يسن بن زين الدين الحمصي الشافعي: **حاشية على شرح الفاكهي**. مرجع سابق، ج١، ص١٠٧-١٠٨.

(4) انظر: ابن منظور: **لسان العرب**. مرجع سابق، ج٦، ص١٢٣، مادة " دون".

(5) **السيوطي: الأشباه والنظائر**. مرجع سابق، ج١، ص٢٣٨.

الحادي عشر: بناء(كم) الخبرية حملا على(ربَّ) حملا للكثير على القليل:

بنيت كم لأنَّها نقيضة(ربَّ) لأن ربَّ للتقليل، وكم للتكثير[1] ولا تعمل إلاَّ فيما عملت فيه ربَّ، إلاَّ أنَّ(ربَّ) للتقليل، و(كم) للتكثير[2] ومن التناقض قولهم:" رب مالٍ كثيرًا أنفقته"، فينقضون أول الكلام بآخره، ويجمعون بين المعنى وضده، لأن ربَّ للتقليل، فكيف يخبر بها عن المال الكثير[3].

قال سيبويه: واعلم أن كم الخبرية لا تعمل إلاَّ فيما تعمل فيه ربَّ لأن المعنى واحد إلاَّ أن كم اسم و(ربَّ) غير اسم بمنزلة مِنْ[4]يظهر من قول سيبويه(والمعنى واحد) أن ربَّ للتكثير مثل(كم). وعند المبرد هي مضارعة لـ(ربَّ) حيث قال: تقول :(كم غلمانٍ قد رأيت، وكم أثوابٍ قد لبست)؛ لأنهما بمنزلة ثلاثة أثواب ونحوه، ولأنَّها مضارعة(ربَّ) وهما يقعان على الجماعة، وقوعهما على الواحد في معنى الجماعة لمضارعتها (ربَّ) [5]. وردَّ المرادي على ابن مالك قال: أمَّا استدلاله لصلاحية(كم) في كل موضع وقعت فيه غير نادر، فقد أجاب الشلوبين عن ذلك بما معناه إن لمجرور (ربَّ) في تلك المواضع نسبتين مختلفتين نسبة كثرة إلى المفتخر، ونسبة قلة إلى غيره، فتارة يأتي بلفظ(كم) على نسبة الكثرة، وتارّة يأتي بلفظ(ربَّ) على نسبة القلة، وأمَّا قوله: (ولا معارض له في كتابه) فغير مسلم لأن سيبويه إذا تكلَّم في الشواذ في كتابه فمن عادته في كثير منها أن قال: وربَّ شيء هكذا يريد أنه قليل نادر، وفسَّره أبو علي فقال: إنما قال: (إن معنى كم

---

(١) أبو محمد عبد الله بن أحمد بن الخشاب: **المرتجل**. مرجع سابق، ج١، ص١٧٧؛ وأبو البركات الأنباري: **أسرار العربية**. مرجع سابق، ص١٦٥.

(٢) أبو محمد عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمري: **التبصرة والتذكرة**. تحقيق: فتحي أحمد مصطفى علي الدين. مركز البحث العلم وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة،١٩٨٢، ج١، ص٣٢٢.

(٣) انظر: الحريري: **درة الغواص في أوهام الخواص**. مرجع سابق، ص١١٩.

(٤) سيبويه: **الكتاب**. مرجع سابق، ج ٢، ص١٦١؛ وأبو حيّان الأندلسي: **ارتشاف الضَّرب**. مرجع سابق، ج٤، ص١٨٣٧.

(٥) أبو العباس محمد بن يزيد المبرّد: **المقتضب**. مرجع سابق، ج٣، ص٦٥.

كمعنى ربَّ) لأنَّها تشارك ربَّ في أنها تقع صدرًا، وأنهما لا تدخلان إلاَّ على نكرة ، وأن الاسم المنكور بعدها يدل على كثير، والاسم الواقع بعد (ربَّ) يدل على قليل ، وكذا قال ابن درستويه، والرماني، وغيرهما في شرح هذا الموضع من كلام سيبويه بـ (ربَّ) لإنشاء التقليل[1]، ولهذا وجب لها صدر الكلام كما أن(كم) وجب لها صدر الكلام لكونها لإنشاء التكثير[2].

وقد حمل ابن عصفور الكلام على الشبيه والنقيض قال:" وإن كانت(كم) خبرية كان بناؤهما حملا على(ربَّ) وذلك لأنهما إذ ذاك للمباهاة والافتخار كما أن(كم) كذلك، ولمناقضتها لها في مذهب من يرى ذلك[3] وقال في موضع آخر؛ وإنما لزم المخفوض بها الصفة لأنها للتقليل والجنس في نفسه ليس بقليل وإنَّما يقل بالنظر إلى صفةٍ ما[4] فمعنى (ربّ) (قلَّ) والله أعلم[5].

ونرى مما سبق أن(كم) اكتسبت عن طريق الحمل على النقيض حكمين البناء، وجر التمييز فتأثرت في ذاتها وفي معمولها، وهناك أمرٌ آخر وهو أن كم الخبرية بنيت للشبه اللفظي بـ(كم) الاستفهامية؛ لأن هذه متضمنة معنى الحرف فبناؤها أصلي، وكم الخبرية غير متضمنة له.

قال الشيخ شمس الدين الصائغ في تذكرته قيل: لما بني(عوضُ) على الضم مع أنه غير مضاف إلى الجملة؟ قال: ويمكن أن يكون بني حملا على نقيضه وهو(قَطُّ) كما قيل في (كم)[6]. وجعل الجامي بناء(قطْ) المخففة لوضعها وضع الحروف، وبناء المشددة لمشابهتها لأختها

([1]) انظر: حسن بن القاسم المرادي: **الجنى الداني في حروف المعاني**. مرجع سابق، ص٤٤٦-٤٤٧.

([2]) نور الدين الجامي: **الفوائد الضيائية بشرح كافية ابن الحاجب**. مرجع سابق، ج٢، ص١٢٦؛ والسيوطي: **الأشباه والنظائر**. مرجع سابق، ج١، ص٢٣٩.

([3]) ابن عصفور: **شرح الجمل**. مرجع سابق، ج٢، ص٣٣٨.

([4]) المرجع السابق، ج١، ص٥٠٣.

([5]) أبو حيان الأندلسي: **تذكرة النحاة**. مرجع سابق، ص٥؛ والسيوطي: **همع الهوامع**. مرجع سابق، ج٤٢، ص٣٨٦.

([6]) السيوطي: **الأشباه والنظائر**. مرجع سابق، ج١، ص٢٣٧.

لأختها المخففة، وقيل: حمل على أختها(عوضُ) [1]. ومما يسهّل هذا أن(عوضُ) قد تقع موقع(قط) كقول الشاعر: (الطويل)

فلمْ أرَ عامًا عوضُ أكثر هالكًا ووجَه غلامٍ يُشْترى وغُلامَهْ [2]

الثاني عشر: التأنيث في حمل النقيض:

ومن أمثلة تأنيث السّلم حملا على نقيضها الحرب، وذلك من قوله تعالى: ﴿ وَإِن جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا ﴾[3] .

فقد ذكر الزمخشري ما يفيد بأن السّلم مذكر، وذلك حين قال: والسلم تؤنث تأنيث نقيضها وهي الحرب واستشهد على ذلك بقول الشاعر: (البسيط)

السَلمُ تَأخُذُ مِنها ما رَضيتَ بِهِ وَالحَربُ يَكفيكَ مِن أَنفاسِها جُرَعُ [4]

الثالث عشر: حمل التعريف على التنكير:

استدل السيوطي فيما ذهب إليه من أنَّ أصل(أل) التعريف هي اللام وحدها على النقيض؛ لأن دليل التنكير حرف واحد وهو التنوين، فكذلك دليل نقيضه وهو التعريف حرف واحد قياسًا لأحد النقيضين على الآخر، ولذلك كانت ساكنة كالتنوين[5]، أمَّا ابن جني فعنده أن الحمل على النقيض هنا من باب التأنيس حيث قال: ويزيدك تأنيسًا أن حرف التعريف نقيض التنوين؛ لأن

([1]) نور الدين الجامي: **الفوائد الضيائية بشرح كافية ابن الحاجب**. مرجع سابق، ج٢، ص١٤٦.

([2]) لم أعثر على قائله؛ والبيت من شواهد: حنا حداد: **معجم الشواهد الشعرية**. مرجع سابق، ص١٥٩و٦٢٥.

([3]) سورة الأنفال، الآية ٦١.

([4]) البيت لعباس بن مرداس في: **ديوان العباس بن مرداس**. جمعه وحققه: يحيى الجبوري. مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩١، ص ١٠٣.

([5]) السيوطي: **الأشباه والنظائر**. مرجع سابق، ج١، ص٢٣٦.

التنوين دليل التنكير، كما أنَّ هذا الحرف دليل التعريف، فكما أن التنوين في آخر الاسم حرف واحدٌ، فكذلك حرف التعريف من أوله ينبغي أن يكون حرفًا واحدًا[1].

الرابع عشر: حمل حركة البناء على حركة الإعراب والعكس:

الحمل على النقيض لم يقتصر على الأفعال والأسماء، والحروف بل تعدَّاها إلى الحركات التي هي أثر لاختلاف العوامل قال ابن الشجري: ومن شأن العرب أن تحمل الشيء على الشيء مع حصول أدنى تناسب بينهما، حتى إنهم قد حملوا أشياء على نقائضها: ألا ترى أنهم قد أتبعوا حركة الإعراب حركة البناء في قراءة من قرأ: ﴿ الْحَمْدِ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾[2] "أول فاتحة الكتاب بكسر الدال، وكذلك أتبعوا حركة البناء حركة الإعراب في قراءة من قرأ: ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾[3] بضم اللام، وكذلك أتبعوا حركة البناء حركة الإعراب في نحو: (يا زيدَ ابنَ عمر)، في قول من فتح الدال من زيد"[4].

وكلا القراءتين السابقتين شاذٌ في القياس والاستعمال، وعلّلها ابن جني بأنَّها مما شاع استعماله،" وهم لما كثر في استعمالهم أشدُّ تغييرًا كما جاء عنهم لذلك: لم يكُ، ولا أدرِ، ولم أُبَلْ، وأيشِ تقول، وجا يجي، وسا يسو، بحذف همزتيهما. فلمَّا اطرَّد هذه ونحوه لكثرة استعماله أتبعوا أحد الصوتين الآخر، وشبهوهما بالجزء الواحد، وإن كان جملة من مبتدأ أو خبر، فصارت" الحمدُ لله "لَمُنُق وطُنُب، و"الحمدِ لِله" كإبِل وإطِل[5]. ووصف أبو حيَّان القراءة الأولى بالغرابة لأنَّ فيها

---

(1) ابن جني: **سر صناعة الإعراب**. مرجع سابق، ج١، ص٣٣٧.

(2) سورة الفاتحة، الآية ٢.

(3) سورة الفاتحة، الآية ٢.

(4) ابن الشجري: **الأمالي الشجرية**. مرجع سابق، ج٢، ص١٢٠.

(5) ابن جني: **المحتسب**. مرجع سابق، ج١، ص ١١١.

اتباع حركة معرب لحركة غير إعراب[1]، لأن المعرب هو الذي يختلف آخره باختلاف العامل فيه لفظًا أو تقديرًا، والمبني ما لزم آخره حركة، أو سكونًا، وهذان ضدان لا واسطة بينهما، الآن الاختلاف وعدم الاختلاف يقتسمان قسمي النفي والإثبات، وليس بينهما ما ليس بمثبت ولا منفي[2]، فالبناء مثل الإعراب في اللفظ وضده في المعنى[3]. كما علَّل ابن النحاس في التعليقة كسر النون في المثنى لسكونها وسكون الألف قبلها، والكسرة نقيض السكون فأرادوا أن يأتوا بالشيء الذي هو نقيضه[4].

([1]) أبو حيان الأندلسي: **البحر المحيط**. مرجع سابق، ج١، ص١٣١.

([2]) أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري: **مسائل خلافية في النحو**. تحقيق: محمد خير الحلواني. دار المأمون للتراث، دمشق، ١٩٨٥، ص٧٩-٨٠ .

([3]) الجزولي: **المقدمة الجزولية**. مرجع سابق، ص٧.

([4]) السيوطي: **الأشباه والنظائر**. مرجع سابق، ج١، ص٢٣٧.

الخاتمة

الخاتمة

هدفت هذه الدراسة إلى معالجة ظاهرة المحمولات النحوية بالدراسة والتحليل، وسعت إلى الكشف عن أنماط المحمولات النحوية ومعالجتها، وتوصلت إلى النتائج التالية:

- اعتد النحاة بظاهرة الحمل، واستخدموها استخداما واسعا بصور شتى كـ(الحمل على الجمع المذكر السالم والحمل على الجوار والحمل على النقيض وغيرها من صور الحمل)؛ حرصا منهم على أن يبنوا للغة العربية قواعد مطردة، وأنظمة مقننة، فكانت فكرة الحمل عندهم وسيلة لجبر ما انكسر من تلك القواعد، ومحاولة لإرجاع تلك الشوارد إلى أقرب قاعدة تناسبها.
- أجاز النحاة في المحمولات بإعرابها في العربية مراعاة اللفظ حينا –عن طريق المحمولات بإعرابها في العربية على غيرها–، والمعنى حينا آخر، ولكنهم يقررون الحمل على اللفظ – في كثير من صور الحمل– أولى من مراعاة المعنى.
- أجمع النحاة على جواز تعاقب الحمل في أبواب معينة في النحو العربي، غير أنهم يختلفون في بعض الشروط وفي الجزئيات من كل باب؛ إذ اختلف النحاة في تحديد مسمًّى معين لمصطلح ظاهرة الحمل على التوهم، التي اتّخذت أسماءً لها دلالاتٍ، ومفاهيمَ متباينة. وإنّ " الحمل على التوهم"، ظاهرةٌ موجودةٌ، ومتشعبةٌ في أبواب النحو المختلفة، كما أنّها متداخلةٌ مع ظواهر نحويةٍ أخرى، كـ" الحمل على المعنى"، و" الحمل على الموضع ".
- إن ظاهرة "الحمل على الجوار" ذات جوانب متعددة، منها ما يتعلق بالصرف، كالجوار المتصل، ومنها ما يتعلق بالنحو، كالجوار المنفصل، ومنها ما يتعلق بالبلاغة، كالإتباع.

- إن الحمل على القطع في النصوص النثرية والشعرية يرتبط بالغرض البلاغي من مدح أو ذم أو ترحم أو فخر، وينتج عن القطع سواء في النعت والتوكيد والبدل والعطف جملٌ وتراكيب جديدة اسمية وفعلية.
- إن الحمل على النقيض من باب الحمل على المعنى؛ فهذا الحمل يدل على مدى التفاعل بين الكلمات العربية، والذي تتولد منه ضروب مختلفة من الاستعمال، وأنماط متشابهة من الأوزان والصيغ، هذا التفاعل لا يقصر حده على الشبيه بل تعدّاه إلى النقيض؛ فإن قياس النقيض يقوم بسلب بعض أحكام الكلم وإعطائها لنقيضها.

فهرس المصادر والمراجع

أ- الكتب:

- ابن الأثير الجزري، مجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد: **النهاية في غريب الحديث والأثر**. أشرف عليه وقدم له: علي بن حسن بن علي بن عبد الحميد الحلبي الأثري. دار ابن الجوزي المملكة العربية السعودية، الرياض، ١٩٩٩.
- الأخطل، أبو مالك غياث بن غوث التغلبي: **ديوان الأخطل**. شرح: مجيد طراد. دار الجيل، بيروت، ١٩٩٥.
- الأخفش الأوسط، أبو الحسن سعيد بن مسعدة: **معاني القرآن**. تحقيق:عبد الأمير الورد. عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٥.
- الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد: **تهذيب اللغة**. تحقيق: عبد الله درويش ومحمد علي النجار، الدار المصرية العامة للتأليف والترجمة، ١٩٦٤.
- الأزهري، خالد بن عبد الله: **التصريح بمضمون التوضيح**. تحقيق: محمد باسل عيون السود. دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٠.
- الإستراباذي، رضى الدين محمد بن الحسن: **شرح شافية ابن حاجب**. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد ومحمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٧٥.
- الأشموني، نور الدين أبو حسن: **شرح الأشموني لألفية ابن مالك المسمّى"منهج السالك إلى ألفية ابن مالك"**. تحقيق: عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد. المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، ١٩٨٨.

- الأعشى، أبو بصير ميمون بن قيس: **ديوان الأعشى**. دار صادر، بيروت، ١٩٨٠.
- الأعلم الشنتمري، أبو الحجاج يوسف بن سليمان: **النكت في تفسير كتاب سيبويه**. قراءة وضبط نصوصه: يحيى مراد، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٥.
- الألوسي، شهاب الدين محمود بن عبد الله حسيني: **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني**. إحياء التراث العربي، بيروت، ١٩٠٠ .
- الآلوسي، محمود شكري: **الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر**. دار البيان، بغداد، ١٩٠٠.
- إلياس، منى: **القياس في النحو العربي مع تحقيق باب الشاذ من المسائل العسكريات لأبي علي الفارسي**. دار الفكر، دمشق، ١٩٨٥.
- إمام، إمام عبد الفتاح: **محاضرات في المنطق**. دار الثقافة، القاهرة، ١٩٩٢.
- آمدي، علي بن محمد: **الإحكام في أصول الأحكام**. تحقيق: سيد الجميلي. دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٨٦.
- امرؤ القيس، ابن حجر بن الحارث الكندي: **ديوان امرئ القيس**. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٥.
- أمية ابن أبي الصلت، أمية بن عبد الله الثقفي: **ديوان أمية بن أبي الصلت**. جمعه وحققه وشرحه: سجيع جميل الجبيلي. دار صادر، بيروت، ١٩٩٨.
- الأنباري: كمال الدين أبي البركات عبد الرحمن محمد بن أبي سعد: **أسرار العربية**. تحقيق: بركات يوسف هبّود. دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، ١٩٩٩.

الإغراب في جدل الإعراب، ولمع الأدلة في أصول النحو. تحقيق: سعيد الأفغاني. المطبعة السورية، دمشق، ١٩٥٧.

الإنصاف في مسائل الخلاف. ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف. تأليف محمد محيى الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ٢٠٠٣.

- الأنصاري، أحمد مكي: **يونس البصري حياته وآثاره ومذاهبه.** مطبوعات جامعة القاهرة، الخرطوم، ١٩٧٣.
- أنطاكي، محمد: **المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها.** دار الشرق، بيروت، ١٩٧٥.
- الأهدل، محمد بن عبد الباري: **الكواكب الدرية.** تح: محمد بن أحمد، دار الكتاب العلمية، بيروت، ١٩٩٥.
- بابتي، عزيزة فوال: **المعجم المفصل في النحو العربي.** دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٢.
- ابن بابشاذ، طاهر بن أحمد: **شرح المقدمة المحسبة.** تحقيق: خالد عبد الكريم. المطبعة العصرية، الكويت، ١٩٧٦.
- البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل ابن إبراهيم بن المغيرة الجعفي:

صحيح بخاري. اعتنى به: عز الدين ضلي وعماد الطيار وياسر حسن. مؤسسة الرسالة، بيروت، ٢٠٠٨.

فتح الباري بشرح البخاري. تحقيق: عبد العزيز بن عبد الله ابن باز. رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه واستقصى أطرافه ونبه على أرقامها في كل حديث: محمد فواد عبد الباقي. قام

بإخراجه وتصحيح تجاربه وأشرف عليه: محب الدين الخطيب. المطبعة السلفية، القـاهرة، ١٩٦٠.

- البستاني، بطرس بن بولس بن عبد الله: **محيط المحيط**. مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٨٣.
- أبو البقاء الكفوي، أيوب بن موسى الحسيني: " **الكليات" معجم في المصطلحات والفروق اللغوية**. وضع فهارسه عدنان درويش ومحمد المـصري. منـشورات وزارة الثقافـة، دمشق،١٩٧٦.
- تأبط شرا، أبو زهير ثابت بن جابر: **ديوان تأبط شرا**. إعداد وتقديم: طلال حرب. دار صادر، بيروت، ١٩٩٦.
- التفتازاني، سعد الدين والمغربي، ابن يعقوب والسبكي، بهاء الدين: **شروح التلخـيص**. دار الإرشاد الإسلامي، بيروت، – –١٩.
- أبو تمام ، حبيب بن أوس: **ديوان أبي تمام بشرح الخطيب التبريزي**. تحقيـق: محمـد عبده عزام. دار المعارف بمصر، القاهرة، ١٩٦٤.
- جاد الكريم، عبد الله أحمد: **التوهّم عند النحاة**. مكتبة الآداب، القاهرة، ٢٠٠١.
- الجامي، نور الدين عبد الرحمن بن أحمد بن محمد: **الفوائد الضيائية بشرح كافية ابـن الحاجب**. تحقيق: أسامة الرفاعي. مطبعة وزارة والشؤون الدينية، ١٩٨٣.
- جران العود،عامر بن الحارث النميري: **ديوان جران العود النمري**. صنعة: أبي جعفر محمد بن نجيب. رواية: أبو سعيد بن الحسن السكري. تحقيق وتذييل: نوري حمـودي القيسي. دار الرشيد، بغداد. ١٩٨٢.
- الجرجاني، علي بن محمد: **التعريفات**. ضبطه وصححه: جماعة من العلماء. دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٣.

- جرير، جرير بن عطية: **ديوان جرير**. تحقيق: محمد العمادي. دار صادر، بيروت، ١٩٦٤.
- ابن الجزري: شمس الدين أبي الخير محمد بن محمد: **غاية النهاية في طبقات القراء**. اعتنى به: ج. برجستراسر. مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٣٢.
- الجزولي، أبو موسى عيسى بن عبد العزيز: **المقدمة الجزولية في النحو**. تحقيق: شعبان عبد الوهاب محمد. راجعه: حامد أحمد نيل وفتحي محمد أحمد جمعه. ١٩٨٨.
- جميل بثينة، أبو عمرو جميل بن عبد الله بن معمر: **ديوان جميل بثينة**. جمعه وحققه وشرحه: أميل بديع يعقوب. دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٩٢.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني:

الخصائص. تحقيق: محمد علي النجار. المكتبة العلمية، القاهرة، ١٩٩٠.

اللمع في العربية. تحقيق: فائز فارس. دار الكتب الثقافية، الكويت، ١٩٧٢.

المحتسب تبين وجوه شواذّ القراءات والإيضاح عنها. تحقيق: محمد عبد القادر عطا. دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٨.

المنصف. تحقيق: إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين. مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، القاهرة، ١٩٥٤.

- الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حمادة: **الصحاح " تاج اللغة وصحاح العربية"**. تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملاين، بيروت، ١٩٧٩.
- الجويني، عبد الملك بن عبد الله بن يوسف: **التلخيص في أصول الفقه**. تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل. دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٣.
- ابن الحاجب، جمال الدين أبي عمرو عثمان بن عمر:

الأمالي النحوية. تحقيق: فخر صالح سليمان قدارة. دار الجيل، بيروت، ودار عمار، عمان، ١٩٨٩.

الكافية في النحو. شرح: رضي الدين محمد بن الحسن الإستراباذي. تحقيق: عبد العال سالم مكرم. عالم الكتب ، القاهرة، ٢٠٠٠.

مجموعة الشافية من علمي الصرف والخط. عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٤.

- حداد، حنا جميل: **معجم الشواهد الشعرية**. دار العلوم للطباعة والنشر، الرياض، ١٩٨٤.

- الحريري، أبو محمد القاسم بن علي:

درة الغواص في أوهام الخواص. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر، القاهرة، ١٩٧٥.

شرح ملحة الإعراب. تحقيق: أحمد محمد قاسم. مطبعة عبير للكتاب والأعمال التجارية، القاهرة، ١٩٨٢.

- حسان، تمام:

الأصول. الهيئة المصرية العامة – للكتاب بمصر ودار الشؤون الثقافية العامة العرق، ١٩٨٨.

اللغة العربية : معناها ومبناها. الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٣.

- حسن، عباس:

اللغة والنحو بين القديم والحديث. دار المعارف، مصر، ١٩٦٦.

النحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرفيعة والحياة اللغوية المتجددة. دار المعارف بمصر، القاهرة، ١٩٦١.

- الحطيئة، أبو ملكية جرول بن اوس بن مالك: **ديوان الحطيئة**. شرحه وضبط نصوصه وقدم له: الدكتور عمر فاروق الطباع، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، ١٩٩٦.
- الحلواني، محمد خير: **أصول النحو العربي**. الناشر الأطلسي، الرباط، ١٩٨٣.
- الحمصي الشافعي، يسن بن زين الدين: **حاشية على شرح الفاكهي**. مطبعة البابي الحلبي بمصر، القاهرة، ١٩٧١.
- الحموز، عبد الفتاح: **الحمل على الجوار في القرآن الكريم**. مكتبة الرشيد، الرياض، ١٩٨٥.
- الحنبلي، شهاب الدين أبو العباس أحمد بن زيد: **الفضة المضيئة في شرح الذرة الذهبية**. تحقيق عبد المنعم فائز. مركز الأبحاث الإسلامية، القدس، ١٩٨٩.
- أبو حيّان الأندلسي، أثير الدين محمد بن يوسف بن علي:

ارتشاف الضَّرب. تحقيق: دكتور رجب عثمان محمد والدكتور رمضان عبد التواب. مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩٨.

البحر المحيط. تحقيق: عادل عبد الوجود وجماعه. دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٧.

تذكرة النحاة. تحقيق: الدكتور عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٦.

- أبو حية النمري، الهيثم بن الربيع بن زرارة: **شعر أبي حية النمري**. جمعه وحققه: الدكتور يحيى الجبوري. منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، ١٩٧٥.
- الحيدرة اليمني، أبو الحسن علي بن سليمان بن أسعد التميمي البكيلي: **كشف المشكل في النحو**. تحقيق: يحيى مراد. دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٤.

- الخرنق، الخرنق بنت بدر بن هفّان: **ديوان الخرنق بنت بدر بن هفّان**. تحقيق: حسين نصار. مطبعة دار الكتب، بيروت، ١٩٦٩.
- ابن الخشاب، أبو محمد عبد الله بن أحمد: **المرتجل**. دار الحكمة، دمشق، ١٩٧٢.
- الخضر، محمد: **القياس في اللغة العربية**. المطبعة السلفية ومكتبتها، القاهرة، ١٩٨٣.
- دار الكتب والوثائق القومية: **ديوان الهذليين**. دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ٢٠٠٣.
- الدجني، فتحي عبد الفتاح: **ظاهرة الشذوذ في النحو العربي**. وكالة المطبوعات، الكويت، ١٩٧٤.
- دريد بن الصمة، دريد بن الصمة الجشمي البكري: **ديوان دريد بن الصمة**. قدم له: الدكتور شاكر الفحّام. جمع وتحقيق وشرح: محمد خير البقاعي. دار قتيبة، ١٩٨١.
- أبو دهبل الجمحي، وهب بن زمعه بن أسد: **ديوان أبي دهبل الجمحي: رواية أبي عمرو الشيباني**. تحقيق: عبد العظيم عبد المحسن، مطبعة القضاة في النجف الأشرف، ١٩٧٢.
- الدينوري، أبو عبد الله الحسين بن موسى بن وهبة الله: **ثمار الصناعة في علم العربية**. حققه وقدم له: حنّا جميل حداد. وزارة الثقافة: عمان، ١٩٩٤.
- ذو الإصبع العدواني، حرثان بن محرث الحارث: **ديوان ذي الإصبع العدواني**. جمعه وحققه: عبد الوهاب محمد علي العدوان ومحمد نائف الدليمي. مطبعة الجمهور، الموصل، ١٩٧٣.
- ذو الرمة، غيلان بن عقبة: **ديوان ذي الرمة**. تحقيق: عبد القدوس أبو صالح، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٣.

- رؤبة بن العجاج، أبو الحجاف رؤبة بن عبد الله: **ديوان رؤبة بن العجاج ضمن مجموع أشعار العرب**. اعتنى بتصحيحه وترتيبه: وليم بن الورد البروسي. مراجعة: لجنة إحياء التراث العربي في دار الآفاق الجديدة. منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، ١٩٨٠.
- الرازي، فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين:

المحصول في علم أصول الفقه. اعتنى به: عز الدين ضلي. مؤسسة الرسالة، بيروت، ٢٠٠٨.

تفسير الرازي. دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٤.

- الراغب أصفهاني، أبو القاسم حسين بن محمد: **المفردات في غريب القرآن**. تحقيق: محمد سيد كيلاني. دار المعرفة، بيروت، ١٩٧٨.
- الزبيدي، أبو القاسم عبد الرحمن الحسن بن إسحاق: **طبقات النحويين واللغويين**. تحقيق: محمد أبو الفضل. دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٣.
- ابن الزبير، عبد الله بن الزبير الأسدي: **شعر عبد الله بن الزبير الأسدي**. جمع وتحقيق الدكتور يحيى الجبوري. دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٧٤.
- الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري: **معاني القرآن وإعرابه**. تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي. عالم الكتب، بيروت،١٩٨٨.
- الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق:

الجمل في النحو. تحقيق: علي توفيق الحمد. مؤسسة الرسالة، بيروت، ودار الأمل، إربد، ١٩٨٤.

الإيضاح في علل النحو. تحقيق: مازن مبارك. دار النفائس، بيروت، ١٩٧١.

- الزحيلي ، وهبة: **أصول الفقه الإسلامي**. دار الفكر للطباعة والنشر، دمشق، ١٩٨٦.

- الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله: **البرهان في علوم القرآن**. تحقيق: أبو الفضل الدمياطي محمد علي. دار الحديث، القاهرة، ٢٠٠٦.
- الزركلي، خير الدين: **الأعلام**. دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٧٩.
- أبو زكريا الفراء، يحيى بن زياد:

المذكر والمؤنث. تحقيق: رمضان عبد التواب. مكتبة التراث، القاهرة، ١٩٧٥.

معاني القرآن. تحقيق: أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار. دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ٢٠٠٢.

- الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر:

الكشاف. دار الفكر، بيروت، ١٩٧٧.

المفصل في علم العربي. تحقيق: فخر صالح قدارة. دار عمارة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٣.

- زهير بن أبي سلمى، زهير بن أبي سلمى ربيعة بن رباح: **ديوان زهير بن أبي سلمى**. صنعة: الأعلم الشنتمري، تحقيق:الدكتور فخر الدين قباوة، المكتبة العربية، حلب، ١٩٧٠.
- أبو زيد الأنصاري، سعيد بن أوس: **النوادر في اللغة**. تحقيق: محمد عبد القادر أحمد. دار الشروق، بيروت، ١٩٨١.
- السامرائي، فاضل صالح: **معاني النحو**. دار الفكر، عمان، ٢٠٠٨.
- السخاوي، علم الدين أبي الحسن علي بن محمد: **سفر السعادة وسفير الإفادة**. تحقيق: محمد أحمد الدالي. قدم له: شاكر الفحام. دار صادر، بيروت، ١٩٩٥.

- ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري: **الأصول في النحو**. تحقيق: عبد الحسين الفتلي. مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨.
- أبو سعيد السكري، الحسن بن الحسن: **شرح أشعار الهـذليين**. تحقيق: عبد الستار أحمد فراج. راجعه: محمود محمد شاكر. دار العروبة، القاهرة، ١٩٦٥.
- ابن سلام، محمد الجمعي: **طبقات الشعراء**. تحقيق: عمر فاروق الطّباع. دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، ١٩٩٧.
- السلسيلي، أبو عبد الله محمد بن عيسى: **شفاء العليل**. تحقيق: الشريف عبـد الله علـي الحيني البركاتي. المكتبة الفيصيلية، مكة المكرمة، ١٩٨٦.
- السّمين الحلبي، شهاب الدين أبي العباس بن يوسف ابن محمد بن إبراهيم: **الدّر المصون في علوم الكتاب المكنون**. تحقيق وتعليق: الشيخ علي محمد معوض والشيخ عادل أحمد عبد الموجود والدكتور جاد مخلوف جاد والدكتور زكريا عبد المجيد النوتي، قـدم لـه وقرّظه: الدكتور أحمد محمد صبره، دار الكتب العلمية، بيروت،١٩٩٤.
- السنديوني، وفاء فهمي:

شعر طيئ وأخبارها في الجاهلية والإسلام. دار العلوم للطباعة والنشر، الرياض، ١٩٨٣.

شعر قبيلة أسد وأخبارها في الجاهلية والإسلام. جامعة الملك سعود، الرياض، ٢٠٠٠.

- ابن سهلان الساوي، زين الدين عمر بن سهلان: **البصائر النصيرية**. تحقيـق: الـشيخ الإمام محمد عبده، المطبعة الأمهرية ببولاق، القاهرة، ١٨٩٨.
- السهيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله: **نتائج الفكر في النحو**. تحقيـق: محمـد إبراهيم البنا. دار الاعتصام، (د.م)، ١٩٨٤.

- سويح، محمد عاشور: **القياس النحوي بين مدرستي البصرة والكوفة**. الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، مصراتا – الجماهيرية العربية الليبية، ١٩٨٦.
- سيبويه، أبو بشر عمر بن عثمان بن قمبر الفارسي: **الكتاب**. تحقيق: عبد السلام هارون. عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٣.
- السيرافي، أبو سعيد حسن بن عبد الله:

ضرورة الشعر. تحقيق: رمضان عبد التواب. دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٥.

ما يحتمل الشعر. تحقيق: عوض بن حمد الفوزي. دار المعارف، القاهرة، ١٩٩١.

- سيف الدين الآمدي، أبو الحسن علي بن علي: **المبين في شرح ألفاظ الحكماء والمتكلمين**. تحقيق: حسن محمود الشافعي.(د.م)، القاهرة، ١٩٨٣.
- ابن سينا: **الشفاء، المنطق، العبارة**. تحقيق: خضيري. موسوعة فلسفية، القاهرة، ١٩٧٠.
- السيوطي، جلال الدين أبو الفضل عبد الرحمن:

الإتقان في علوم القرآن. تحقيق: شعيب الأرنوط. اعتنى به وعلق عليه: مصطفى شيخ مصطفى. مؤسسة الرسالة، بيروت، ٢٠٠٨.

الأشباه والنظائر في النحو. تحقيق: فايز ترحيني. دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٨٤.

الاقتراح في علم أصول النحو. قدم له وضبطه وشرحه: أحمد سليم الحمصي ومحمد أحمد قاسم، جروس برس، (د.م)، ١٩٨٨.

المزهر في اللغة. شرحه وضبطه وصححه وعنون موضوعاته وعلق حواشيه: محمد أحمد داد المولى بك ومحمد أبو الفضل وهلي محمد البجاوي. المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٨٦.

لباب النقول في أسباب النزول. دار إحياء العلوم، بيروت، ١٩٨٠.

معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم.تحقيق: محمد إبراهيم عبادة. مكتبة الآداب، القاهرة، ٢٠٠٤.

همع الهوامع في شرح جمع الجوامع. تحقيق وشرح: عبد السلام هارون، وعبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، القاهرة، ١٩٨٧.

- ابن الشجري، ضياء الدين أبي السعادات هبة الله بن علي بن حمزة: **الأمالي الشجرية**. دار المعرفة، بيروت، ١٩٧٨.
- شُرّاب، محمد محمد حسن: **شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية**. مؤسسة الرسالة، بيروت، ٢٠٠٧.
- شلبي، عبد الفتاح إسماعيل: **أبو علي الفارسي وآثاره في القراءات والنحو**. مكتبة نهضة مصر، القاهرة، ١٩٥٨.
- الشلوبيني، أبو علي عمر بن محمد: **التوطئة**. تحقيق: يوسف أحمد المطوّع. دار التراث العربي، القاهرة، ١٩٨٥.
- الشهاب خفاجي، أحمد بن محمد بن عمر: **حاشية الشهاب على شرح البيضاوي**. دار صادر، بيروت، (د.ن).
- الشيباني، أبو عمرو: **كتاب الجيم**. تحقيق: عبد الكريم العزباوي. مراجعة: عبد الحميد حسن. الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٩٧٥.
- الشيرازي، أبي إسحاق إبراهيم بن علي: **اللمع في أصول الفقه**. دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٥.

- أبو الشيص الخزاعي، محمد بن عبد الله: **أشعار أبي الشيص الخزاعي**. جمع وتحقيق: عبد الله جبوري. مطبعة الأدب في النجف الأشرف، بغداد، ١٩٦٧.
- الصبان، محمد بن علي: **حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**. دار إحياء الكتب العلمية، القاهرة، ١٩٧٠.
- صليبا، جميل: **المعجم الفلسفي**. دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٧١.
- الصيمري، أبو محمد عبد الله بن علي بن إسحاق: **التبصرة والتذكرة**. تحقيق: فتحي أحمد مصطفى علي الدين. مركز البحث العلم وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة،١٩٨٢.
- الطوسي، أبو جعفر محمد بن الحسن بن علي: **التبيان في تفسير القرآن**. تحقيق: أحمد حبيب قصير العاملي. مكتبة الأمين، النجف الأشرف،(د.ت).
- ابن الطيب الفاسي، أبو عبد الله **محمد بن الطيب: فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح**. تحقيق: محمود يوسف فجال. دار البحوث للدراسات الإسلامية، الإمارات، دبي، ٢٠٠٢.
- ابن عاشور، محمد الطاهر: **تفسير التحرير والتنوير**. الدار التونسية، تونس، ١٩٨٤.
- عباس بن مرداس، أبو الهيثم العباس بن مرداس السلمي: **ديوان العباس بن مرداس**. جمعه وحققه: يحيى الجبوري. مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩١.
- عبد الغفار، أحمد: **ظاهرة التأويل وصلتها باللغة**. دار الرشيد، الرياض، ١٩٨٠.
- عبد القادر البغدادي، عبد القادر بن عمر: **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب على شواهد شرح الكافية**. تحقيق: عبد السلام هارون. الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٦.

- أبو عبيدة، معمر بن المثنى: **مجاز القرآن**. تحقيق: محمد فؤاد سزكين. مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٧٠.
- العجاج، أبو الشعثاء عبد الله بن رؤية: **ديوان العجاج**. قدم له وحققه: سعدي ضنّاوي. دار صادر، بيروت، ١٩٩٧.
- عدي بن زيد، أبو داود عدي بن زيد بن مالك: **ديوان عدي بن زيد**. تحقيق: محمد جبار المعيبد. وزارة الثقافة والإرشاد، بغداد، (د، ت).
- ابن عصفور الأشبيلي، علي بن مؤمن:

المقرّب. تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري. مطبعة العاني، بغداد، ١٩٨٦.

شرح المقرّب. تحقيق: علي محمد فاخر. دار الطباعة المحمدية، القاهرة، ١٩٩٤.

شرح جمل الزجاج. تحقيق: صاحب أبو جناح. وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، بغداد، ١٩٧١.

- ابن عطية، أبو محمد عبد الحق بن غالب: **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**. تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد. دار الكتب العلمية، بيرؤوت، ٢٠٠١.
- ابن عقبل، عبد الله بن عبد الرحمن:

المساعد على تسهيل الفوائد. تحقيق: الدكتور محمد كامل بركات. دار المدني، جدة ١٩٨٤،.

شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك. تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد. مكتبة دار التراث، القاهرة، ٢٠٠٥.

- العكبري، محب الدين أبو البقاء عبد الله بن الحسين:

التبيان في إعراب القرآن. تحقيق: علي محمد البجاوي. دار الجيل، بيروت، ١٩٨٧.

اللباب في علل البناء والإعراب. تحقيق: غازي مختار ظليمات. دار الفكر المعاصر، بيروت، ودار الفكر، دمشق، ٢٠٠١.

مسائل خلافية في النحو. تحقيق: محمد خير الحلواني. دار المأمون للتراث، دمشق، ١٩٨٥.

إعراب لامية الشنفرى. المكتب الإسلامي، بيروت، ١٩٨٤.

- علقمة الفحل، علقمة بن عيدة بن ناشر ين قيس: **ديوان علقمة الفحل**. تحقيق: لطفي الصقال ودريّة الخطيب. راجعه: فخر الدين قباوة. دار الكتاب العربي، حلب، ١٩٦٩.
- أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار:

الحجّة للقرّاء السبعة. وضع هوامشه وعلّق عليه: كامل الهنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠١.

المسائل العسكريات في النحو العربي. تحقيق: إسماعيل أحمد عمايرة. كراجعة: نهاد موسى. منشورات الجامعة الأردنية، عمان، ١٩٨١.

المسائل العضديات. تحقيق: علي جابر المنصوري. عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٦ .

- علي بن أبي طالب، أبو الحسن علي بن أبي طالب: **ديوان الإمام علي بن أبي طالب – رضي الله عنه–**. اعتنى به: عبد الرحمن المصطاوي. دار المعرفة، بيروت، ٢٠٠٣.
- علي بن حمزة، أبو القاسم البصري: **التنبيهات على أغاليط الرواة**. تحقيق: عبد العزيز الميمني، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٦.
- عمر ابن أبي ربيعه، عمر بن عبد الله المخزومي: **ديوان عمر بن أبي ربيعة**. إعداد وتقديم وتحقيق: علي ملكيس. منشورات دار الفكر للجميع ودار الرأي العام، ١٩٩٠.

- عيد، محمد: **أصول النحو العربي: في نظرة ابن مضاء، ورأي علم اللغة الحديثة**. عالم الكتب، القاهرة، ١٩٧٣.
- الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد:

المستصفى من علم الأصول. تقديم وضبط وتعليق: الشيخ إبراهيم محمد رمضان. دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، ١٩٩٤.

معيار العلم في فن المنطق. قدم له وعلق عليه وشرحه: علي بو ملحم. دار ومكتبة الهلال، بيروت، ١٩٩٣.

- الغنوي، كعب بن سعد: **شعر كعب بن سعد الغنوي**. جمع وتحقيق ودراسة: عبد الرحمن محمد الوصيفي. مكتبة الأدب، القاهرة، ١٩٩٨.
- الفارابي، أبو نصر محمد بن محمد: **كتاب الألفاظ المستعملة في المنطق**. تحقيق: محسن مهدي. دار المشرق، بيروت، ١٩٨٦.
- ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس الرازي:

الصاحبي في فقه اللغة. تحقيق: أحمد حسن بسج. دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٧.

معجم مقاييس اللغة. تحقيق: عبد السلام هارون، دار الفكر، بيروت، ١٩٧٠.

- الفاكهي، عبد الله بن أحمد المكي: **حدود النحو**: ضمن كتاب(كتابان في حدود النحو: الشيخ شهاب الدين الأبذي والشيخ عبد الله بن أحمد المكي الفاكهي). تحقيق: علي توفيق الحمد. دار الأمل، اربد، ٢٠٠٠.
- الفرزدق، همام بن غالب: **ديوان الفرزدق**. شرحه وضبطه وقدم له: علي فاعوري. دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٧.

- الفنيسان، سعود بن عبد الله: **مرويات أم المؤمنين عائشة في التفسير**. مكتبة التوبة، الرياض، ١٩٩٢.
- ابن قاضي شهبة، تقي الدين أبو بكر بن أحمد ابن عمر: **طبقات الشافعية**. تحقيق: عبد العليم خان. دائرة المعارف العمانية، حيدراباد، ١٩٨٠.
- القاضي، أحمد عبد الله: **التذييل والتكملة في شرح التسهيل**. دروب للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٠.
- ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم: **كتاب المعاني الكبيرة في أبيات المعاني**. دار الثقافة، بيروت، ١٩٨٤.
- القشيري، صمّة بن عبد الله: **ديوان بن عبد الله الصمة القشيري**. جمعه وحققه: الدكتور عبد العزيز محمد أبو الفضل. النادي الأدبي، الرياض، ١٩٨١.
- القطامي، أبو سعيد عمير بن شييم التغلبي: **ديوان القطامي**. تحقيق: محمود الربيعي. الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠١.
- القيسي، نوري حمودي: **شعراء أمويون**. جامعة الموصل، الموصل، ١٩٧٦.
- ابن القيم الجوزية، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر: **التفسير القيم**. جمعه: محمد أويس النّدوي. حققه: محمد حامد الفقي. قدّم له: إبراهيم رمضان. دار الرائد العربي، بيروت، ١٩٨٨.
- كثير عزة، كثير بن عبد الرحمن: **ديوان كثير عزة**. جمعه وشرحه: إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، ١٩٧١.
- الكندي، خالد بن سليمان: **التعليل النحوي في الدرس اللغوي**. دار المسيرة، عمان، ٢٠٠٧.

- لامنس، هنري: **فرائد اللغة في الفروق**. مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ١٩٩٩.
- اللبدي، محمد النجيب: **معجم المصطلحات النحوية والصرفية**. مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٥.
- لبيد العامري، أبو عقيل لبيد بن ربيعه العامري: **ديوان لبيد بن ربيعة**. شرح: الطوسي. قدم له ووضع هوامشه وفهارسه: حنا نصر الحتي. دار الكتاب العربي، بيروت،
- أبو9 اللحام، أبو حسن علاء الدين علي بن محمد: **المختصر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل**. جامعة الملك عبد العزيز، مكة المكرمة، ١٩٨٠.
- المالقي، أبو جعفر أحمد بن عبد النور: **رصف المباني**. تحقيق: أحمد محمد خراط. مطبعه زيد بن ثابت، دمشق، ١٩٧٥.
- ابن مالك، جمال الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله:

شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ. تحقيق: عبد المنعم أحمد الهريدي. دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٧٥.

شرح التسهيل: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد. تحقيق: عبد القادر عطا وطارق فتحي السيّد. دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠١.

شرح الكافية الشافية. تحقيق: عبد المنعم الهريدي. دار المأمون للتراث، مكة المكرّمة، ١٩٨٢.

ألفية ابن مالك. مكتبة النهضة، بغداد، ١٩٨٤.

- المبارك، مازن: **الرّماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه**. دار الكتاب البناني، بيروت، ١٩٧٤.

- المبرّد، أبو عباس محمد بن يزيد: **المقتضب**. تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة. لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ١٩٦٦.
- محمد، علي عبد المعطي وقاسم، محمد محمد: **المنطق الأرسطي، أسسه ومباحثه**. دار المعرفة الجامعية، الأزاريطة، ١٩٨٥.
- المرادي، حسن بن القاسم: **الجنى الداني في حروف المعاني**. تحقيق: محمد نديم فاضل وفخر الدين قباوة. الدار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٢.
- المرزوقي، أبو علي أحمد محمد بن الحسن: **شرح ديوان الحماسة**. نشره: أحمد أمين وعبد السلام هارون. دار الجيل، بيروت، ١٩٩١.
- المعري، أبو العلاء أحمد بن عبد الله: **رسالة الملائكة**. تحقيق: لجنة من العلماء. دار الآفاق الجديدة، بيروت، ١٩٧٩.
- ابن معطي، أبو حسين يحيى بن عبد الله بن عبد المعطي: **الفصول الخمسون**. تحقيق: محمود محمد الطناحي. عيسى البابى الحلبى وشركاه، القاهرة، ١٩٧٢.
- المعيني، عبد الحميد محمود: **شعر بني تميم في العصر الجاهلي**. منشورات نادي القصيم الأدبي، بريدة، ١٩٨٢.
- أبو المكارم، علي: **أصول التفكير النحوي**. منشورات الجامعة الليبية، ١٩٧٣.
- ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم: **لسان العرب**. دار إحياء التراث العربي ومؤسسة التاريخ العربي، بيروت، ١٩٩٩.
- مهران، محمد: **مدخل إلى المنطق الصوري**. دار الثقافة، القاهرة، ١٩٧٦.
- المهلهل، أبو ليلى عدي بن ربيعة: **ديوان المهلهل**. تحقيق: أنطوان محسن القوّال. دار الجيل، بيروت، ١٩٩٥.

- النابغة الذبياني، أبو إمامه زياد بن معاويه: **ديوان النابغة الذبياني**. تحقيق: محمد أبو الفضل. دار المعارف بمصر، القاهرة، ١٩٧٧.
- ناصف، علي النجدي: **من قضايا اللغة والنحو**. مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٥٧.
- ابن الناظم النحوي، أبو عبد الله محمد بن محمد: **شرح ألفية ابن مالك**. تحقيق: عبد الحميد السيد، دار الجيل، بيروت، ١٩٩٨٠.
- أبو النجم الراجز، الفضل بن قدامة العجلي: **ديوان أبي النجم**. جمعه وحققه وشرحه: الدكتور سجيع جبيلي. دار صادر، بيروت، ١٩٩٨.
- النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد مصري: **إعراب القرآن**. تحقيق: زهير غازي. عالم الكتب، (د.م)، ١٩٨٥.
- النسفي، عبد الله بن أحمد بن محمود: **تفسير النسفي**. ضبطه وخرج آياته وأحاديثه: زكريا عميرات، **دار الكتب العلمية، بيروت**، ٢٠٠٨.
- نصر، محمد مكي: **نهاية القول المفيد في علم التجويد**. راجعه وقدم له وعلّق عليه: طه عبد الرؤوف سعد. مكتبة الصفا، ١٩٩٩.
- هدبة بن الخشرم، أبو عمير هدبة بن خشرم بن كرز: **شعر هدبة بن الخشرم العذري**. جمع وتحقيق: يحيى الجبوري. وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، ١٩٧٦.
- ابن هشام، أبو محمّد عبد الله جمال الدّين بن يوسف بن أحمد ابن عبد الله:

أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك. منشورات المكتبة العصرية، صيدا ــ بيروت، ١٩٩٦.

تلخيص الشواهد وتلخيص الفوائد. تحقيق: عباس مصطفى الصالحي. دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٨٦.

شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. دار الفكر، القاهرة، ١٩٧٧.

شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية. تحقيق: هادي نهر. مطبعة الجامعة، بغداد، ١٩٧٧.

- أبو هلال العسكري: **الفروق اللغوية**. علق عليه ووضع حواشيه: محمد باسل عيون السود. دار الكتب العلمية، بيوت، ٢٠٠٠.
- هنادي، محمد عبد القادر: **ظاهرة التأويل في إعراب القرآن الكريم**. مكتبة الطالب الجامعي، مكة المكرمة، ١٩٨٨.
- ابن الوردي، أبو حفص زين الدين عمر بن مظفر: **شرح التحفة الوردية في علم العربية**. قدم له وحققه وعلق عليه ووضع فهارسه: صلاح روّاي. دار الثقافة العربية، القاهرة، ١٩٨٨ .
- يعقوب، إميل بديع: **المعجم المفصل في اللغة والأدب والنحو**. دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٧.
- ابن يعيش، موفق الدين يعيش ابن علي: **شرح المفصل**. عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٨.
- اليماني، عبد الباقي بن عبد المجيد: **إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين**. تحقيق: عبد المجيد دياب. شركة الطنباعة العربية السعودية، الرياض، ١٩٨٦.

- **الدوريات:**

- حداد، حنا جميل: **الحمل على الجوار بين القبول والاعتراض.** مجلة أبحاث اليرمـــوك" سلسلة الأدب واللغويات". المجلد١٠، العدد٢، ١٩٩٢.
- قحيف العقيل: القحيف العقيل : طرف من أخباره وشعره. مجلة العرب الرياض، عدد١، ج٥، السنة الأولى، ذو القعدة، ١٣ شباط ١٩٦٧ .
- المفتي، خديجة: **الحمل على النقيض في الاستعمال العربي.** مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها، ج ١٨ ، ع ٣٠ ، جمادى الأولى ١٤٢٥ هـــ.
- صالح، قاسم محمد: **ظاهرة الحمل على الجوار المنفصل في النحو.** المجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها، مجلد٢، عدد٢، ٢٠٠٧.

فهرس الآيات القرآنية

الرقم	الآيـــــة	رقم الآية	الصفحة
	الفاتحة		
١	﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾	١	١٧٠
٢	﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾	٢	٩٤، ١٠٨، ١٨٤، ٢٢٤
	البقرة		
٣	﴿ وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا ﴾	٣٥	٧٧
٤	﴿ فَانفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَا عَشْرَةَ عَيْناً ﴾	٦٠	٤٢
٥	﴿ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَاناً ﴾	٨٣	٢٠٧
٦	﴿ وَقَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ بَل لَّهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ كُلٌّ لَّهُ قَانِتُونَ ، بَدِيعُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ وَإِذَا قَضَى أَمْراً فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُن فَيَكُونُ ﴾	١١٦-١١٧	١٨٣
٧	﴿ لَّيْسَ الْبِرَّ أَن تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَالْمَلآئِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّآئِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلاَةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاء والضَّرَّاء ﴾	١٧٧	١٦٧، ١٧٠، ١٨٢
٨	﴿ وَلاَ تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ ﴾	١٨٨	١٩٢
٩	﴿ رَبِّكُمْ فَإِذَا أَفَضْتُم مِّنْ عَرَفَاتٍ فَاذْكُرُوا اللَّهَ عِندَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ ﴾	١٩٨	٣٥
١٠	﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾	٢١٧	٨٩، ١٠٤
١١	﴿ التَّابُوتُ ﴾	٢٤٨	١٩٥

١٢	﴿ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِن بِاللَّهِ ﴾	٢٥٦	٢٠٨
١٣	﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ أَنْ آتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ إِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّيَ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ قَالَ أَنَا أُحْيِي وَأُمِيتُ قَالَ إِبْرَاهِيمُ فَإِنَّ اللَّهَ يَأْتِي بِالشَّمْسِ مِنَ الْمَشْرِقِ فَأْتِ بِهَا مِنَ الْمَغْرِبِ فَبُهِتَ الَّذِي كَفَرَ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ ﴾	٢٥٨	١٣٨-١٣٩
١٤	﴿ أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا ﴾	٢٥٩	١٣٨،١٣٩
١٥	﴿ وَإِن تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّئَاتِكُمْ ﴾	٢٧١	١٨٤

آل عمران

١٦	﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ﴾	٧	١٩٤
١٧	﴿ قَائِمًا بِالْقِسْطِ ﴾	١٨	٦٧
١٨	﴿ وَرَسُولاً إِلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنِّي قَدْ جِئْتُكُم بِآيَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ أَنِّي أَخْلُقُ لَكُم مِّنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ فَأَنفُخُ فِيهِ فَيَكُونُ طَيْرًا بِإِذْنِ اللَّهِ ﴾	٤٩	٨٦
١٩	﴿ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لِمَ تَلْبِسُونَ الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُونَ الْحَقَّ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾	٧١	١٩٢
٢٠	﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ ﴾	١٤٤	٦٠
٢١	﴿ إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَالُكُمْ ﴾	١٩٤	٦٣

النساء

٢٢	﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴾	١	٨٥،٨٩

٢٣	﴿كِتَابَ اللهِ عَلَيْكُمْ﴾	٢٤	٨٥
٢٤	﴿وَمَن يَخْرُجْ مِن بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكْهُ الْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ عَلَى اللهِ﴾	١٠٠	١٩٠
٢٥	﴿فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمَيْلِ﴾	١٢٩	٧٠، ٧٦
٢٦	﴿لَكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِن قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ﴾	١٦٢	٩٠، ١٦٤، ١٦٩، ١٧٠

المائدة

٢٧	﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾	٦	١٠١، ١١٦، ١١٧
٢٨	﴿إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا﴾	١٢	٤٢
٢٩	﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ اللهُ مِنْهُ﴾	٩٥	١٨٥
٣٠	﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى﴾	٦٩	١٣٥، ١٦٥
٣١	﴿ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِّنْهُمْ﴾	٧١	٨٤
٣٢	﴿شَهَادَةُ بَيْنِكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ حِينَ الْوَصِيَّةِ اثْنَانِ﴾	١٠٦	٤٢

الأنعام

٣٣	﴿أَنزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِتَابَ مُفَصَّلًا﴾	١١٤	٦٧
٣٤	﴿فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾	١٦٠	٩٩

الأعراف

٣٥	﴿ وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ ﴾	٢٢	٤٨، ٤٩
٣٦	﴿ وتنحتونَ الجبالَ بُيوتاً ﴾	٧٤	٦٩
٣٧	﴿ فَتَمَّ مِيقاتُ رَبِّكَ أربعينَ ليلةً ﴾	١٤٢	٦٩
٣٨	﴿ أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُوا مَا بِصَاحِبِهِم مِّن جِنَّةٍ ﴾	١٨٤	٢١٨
٣٩	﴿ مَن يُضْلِلِ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ ﴾	١٨٦	١٣٧

الأنفال

٤٠	﴿ وَإِن جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا ﴾	٦١	٢٢٣

التوبة

٤١	﴿ أيكُمْ زَادَتْهُ هَـٰذِهِ إِيمَانًا ﴾	١٢٤	٤١

يونس

٤٢	﴿ إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا ﴾	٤	٦٥

هود

٤٣	﴿ يَحْبِسُهُ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾	٨	٥٧
٤٤	﴿ وَامْرَأَتُهُ قَائِمَةٌ فَضَحِكَتْ فَبَشَّرْنَاهَا بِإِسْحَاقَ وَمِن وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ ﴾	٧١	١٣١
٤٥	﴿ وَإِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ مُّحِيطٍ ﴾	٨٤	١٠٠

يوسف

٤٦	﴿ إِنَّا أَنزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا ﴾	٢	٦٨
٤٨	﴿ اقْتُلُوا يُوسُفَ أَوِ اطْرَحُوهُ أَرْضًا يَخْلُ لَكُمْ وَجْهُ أَبِيكُمْ وَتَكُونُوا مِن بَعْدِهِ	٩	١٩٢
٤٩	﴿ مَا هَـٰذَا بَشَرًا ﴾	٣١	٥٩
٥٠	﴿ فَارْتَدَّ بَصِيرًا ﴾	٩٦	٥٤

٥١	﴿ وَقَدْ أَحْسَنَ بِي إِذْ أَخْرَجَنِي مِنَ السِّجْنِ ﴾	١٠٠	٢٠٧

الرعد

٥٢	﴿ وَمِن كُلِّ الثَّمَرَاتِ جَعَلَ فِيهَا زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ ﴾	٣	١٧٨
٥٣	﴿ جَنَّاتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا وَمَنْ صَلَحَ مِنْ آبَائِهِمْ وَأَزْوَاجِهِمْ وَذُرِّيَّاتِهِمْ ﴾	٢٣	١٩١

إبراهيم

٥٤	﴿ كَرَمَادٍ اشْتَدَّتْ بِهِ الرِّيحُ فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ لَّا يَقْدِرُونَ مِمَّا كَسَبُوا عَلَى شَيْءٍ ﴾	١٨	١١١

الحجر

٥٥	﴿ الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ ﴾	٩١	٢٦،٢٥

النحل

٥٦	﴿ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْكَاذِبُونَ ﴾	١٠٥	٨٧
٥٧	﴿ مَن كَفَرَ بِاللَّهِ مِن بَعْدِ إِيمَانِهِ إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ وَلَٰكِن مَّن شَرَحَ بِالْكُفْرِ صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِّنَ اللَّهِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾	١٠٦	٨٧

الإسراء

٥٨	﴿ عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يَرْحَمَكُمْ ﴾	٨	٤٨
٥٩	﴿ فتقعد مذموماً مخذولاً ﴾	٢٢	٥٤
٦٠	﴿ كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا ﴾	٢٣	٤٣
٦١	﴿ أَأَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا ﴾	٦١	٦٩

الكهف

٦٣	﴿ وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ ﴾	٢٥	٢٨

مريم

٦٤	﴿ فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَراً سَوِيّاً ﴾	١٧	٦٨
٦٥	﴿ يَوْمَ أُبْعَثُ حَيّاً ﴾	٢٣	٦٦
٦٦	﴿ وَيَكُونُونَ عَلَيْهِمْ ضِدّاً ﴾	٨٢	١٩٨

طه

٦٧	﴿ إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ ﴾	٦٣	١٦٤، ١٦٥
٦٨	﴿ مَنْ أَعْرَضَ عَنْهُ فَإِنَّهُ يَحْمِلُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وِزْرًا، خَالِدِينَ فِيهِ وَسَاءَ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ حِمْلًا ﴾	١٠٠-١٠١	٥

الحج

٦٩	﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً ﴾	٦٣	١٨٧

المؤمنون

٧٠	﴿ وَإِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ ﴾	٥٢	١٢٨
٧١	﴿ كَمْ لَبِثْتُمْ فِي الْأَرْضِ عَدَدَ سِنِينَ ﴾	١١٢	٢٥

النور

٧٢	﴿ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً ﴾	٤	٧٠، ٧٦
٧٣	﴿ وَلَا يَأْتَلِ أُولُوا الْفَضْلِ مِنْكُمْ وَالسَّعَةِ أَنْ يُؤْتُوا أُولِي الْقُرْبَى ﴾	٢٢	٢٣
٧٤	﴿ وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ ﴾	٢١	٣٣
٧٥	﴿ يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ ﴾	٣٥	٤٨، ٥٠
٧٦	﴿ فَإِنَّمَا عَلَيْهِ مَا حُمِّلَ وَعَلَيْكُمْ مَا حُمِّلْتُمْ ﴾	٥٤	٦

الفرقان

٧٧	﴿ وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا ﴾	٥٤	٤٥

النمل

٧٨	﴿ فَانظُرِي مَاذَا تَأْمُرِينَ ﴾	٣٣	٢١٨

القصص

٧٩	﴿ وَأَحْسِن كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ ﴾	٧٧	٢٠٧

العنكبوت

٨٠	﴿ خَلَقَ اللَّهُ السَّمَاوَاتِ ﴾	٤٤	٣٣

الروم

٨١	﴿ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴾	٣٦	١٠٩
٨٢	﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَن يُرْسِلَ الرِّيَاحَ مُبَشِّرَاتٍ وَلِيُذِيقَكُم مِّن رَّحْمَتِهِ﴾	٤٦	١٣٨

سبأ

٨٣	﴿ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ ﴾	٢٨	٨٤

يس

٨٤	﴿ إِذْ أَرْسَلْنَا إِلَيْهِمُ اثْنَيْنِ ﴾	١٤	٤٢

الصافات

٨٥	﴿إِنَّا زَيَّنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِزِينَةٍ الْكَوَاكِبِ، وحفظًا من كل شيطانٍ مارد﴾	٦-٧	١٤٠
٨٦	﴿ احْشُرُوا الَّذِينَ ظَلَمُوا وَأَزْوَاجَهُمْ وَمَا كَانُوا يَعْبُدُونَ ﴾	٢٢	١٩١

ص

٨٧	﴿ وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ﴾	٣	٥٩

	الزمر		
٨٨	﴿ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَذِكْرَىٰ لِأُولِي الْأَلْبَابِ ﴾	٢١	٢٤
٨٩	﴿ اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ ﴾	٢٣	١٦٨
	غافر		
٩٠	﴿ قَالُوا رَبَّنَا أَمَتَّنَا اثْنَتَيْنِ ﴾	١١	٤٢
٩١	﴿ وَإِن يَكُ صَادِقًا يُصِبْكُم بَعْضُ الَّذِي يَعِدُكُمْ ﴾	٢٨	٢١٦
٩٢	﴿ وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَا هَامَانُ ابْنِ لِي صَرْحًا لَّعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ، أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰ إِلَٰهِ مُوسَىٰ ﴾	٣٦-٣٧	١٣٢-١٣٣
	الشورى		
٩٣	﴿ وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا ﴾	٥١	١٤١
	الزخرف		
٩٤	﴿ وَلِأُبَيِّنَ لَكُم بَعْضَ الَّذِي تَخْتَلِفُونَ فِيهِ ﴾	٦٣	٢١٦
	الدخان		
٩٥	﴿ حم، وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ، إِنَّا أَنزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةٍ مُّبَارَكَةٍ إِنَّا كُنَّا مُنذِرِينَ، فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ، أَمْرًا مِّنْ عِندِنَا إِنَّا كُنَّا مُرْسِلِينَ ﴾	١-٥	٨٨
	الحجرات		
٩٦	﴿ وَلَٰكِنَّ اللَّهَ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ الْإِيمَانَ وَزَيَّنَهُ فِي قُلُوبِكُمْ وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ الْكُفْرَ وَالْفُسُوقَ وَالْعِصْيَانَ ﴾	٧	٢٠٤

الذاريات

٩٧	﴿ فَقَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ ﴾	٢٨	١٧٧
٩٨	﴿ إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ ﴾	٥٨	١١٤

الواقعة

٩٩	﴿ بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقَ وَكَأْسٍ مِّن مَّعِينٍ، لَا يُصَدَّعُونَ عَنْهَا وَلَا يُنزِفُونَ، وَفَاكِهَةٍ مِّمَّا يَتَخَيَّرُونَ، وَلَحْمِ طَيْرٍ مِّمَّا يَشْتَهُونَ، وَحُورٌ عِينٌ، كَأَمْثَالِ اللُّؤْلُؤِ الْمَكْنُونِ ﴾	١٧-٢٣	١٠٢

الحديد

١٠٠	﴿ أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ ﴾	١٦	١٦٨
١٠١	﴿ ثُمَّ قَفَّيْنَا عَلَى آثَارِهِم بِرُسُلِنَا وَقَفَّيْنَا بِعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ وَآتَيْنَاهُ الْإِنجِيلَ وَجَعَلْنَا فِي قُلُوبِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ رَأْفَةً وَرَحْمَةً وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا ﴾	٢٧	٩٠

المجادلة

١٠٢	﴿ مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ ﴾	٢	٥٩

المنافقون

١٠٣	﴿ لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ الصَّالِحِينَ ﴾	١٠	١٢٣، ١٣٦، ١٣٧

الطلاق

١٠٤	﴿ وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَن يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ﴾	٤	٣٤
١٠٥	﴿ وَإِن كُنَّ أُولَاتِ حَمْلٍ ﴾	٦	٣٥

الحاقة

١٠٦	﴿ فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ، وَحُمِلَتِ الْأَرْضُ وَالْجِبَالُ فَدُكَّتَا دَكَّةً وَاحِدَةً ﴾	١٣-١٤	١٧٨
١٠٨	﴿ وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الْأَقَاوِيلِ ﴾	٤٤	٧٦

المعارج

١٠٩	﴿ عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ عِزِينَ ﴾	٣٧	٢٥، ٢٧

الجن

١١٠	﴿ فَمَن يُؤْمِن بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا ﴾	١٣	١٠٩

عبس

١١١	﴿ وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّى، أَوْ يَذَّكَّرُ فَتَنفَعَهُ الذِّكْرَى ﴾	٣-٤	١٣٤

الشرح

١١٢	﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ﴾	١	٩٦، ٢١٠
١١٣	﴿ فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا ﴾	٦	١٩٨

البينة

١١٤	﴿ لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ ﴾	١	١٦٤
١١٥	﴿ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ ﴾	٨	٢٠١

الزلزلة

١١٦	﴿ وَأَخْرَجَتِ الْأَرْضُ أَثْقَالَهَا ﴾	٢	٥٠

قريش

١١٧	﴿ لِإِيلَافِ قُرَيْشٍ، إِيلَافِهِمْ رِحْلَةَ الشِّتَاءِ وَالصَّيْفِ، فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ ﴾	١-٣	١٢٩

المسد

١١٨	﴿ وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ ﴾	٤	١٦٢

فهرس الأحاديث النبوية الشريفة

الرقم	الحـــديث	الصفـحة
١	صدقك وهو كذوب	٢٠٦
٢	صلاة الرجل في جماعة تُضعَّفُ على صلاته في بيته وسوقه، خمسٍ وعشرين ضعفًا	١٣٠
٣	فإن لا تراه فإنه يراك	٢١٤
٤	فجعلَ الرَّجُلُ إذا لم يَستَطِعْ أنْ يخرُجَ، أرْسَلَ رَسُولاً	٤٩
٥	لا تُنَاظِروهم بالقرآن فإن القرآن حَمَّال ذو وُجُوه	٦
٦	لا يَعْضَه بعضكم بعضًا	٢٧
٧	لن تُرَعْ	٢١٢
٨	مَنْ غَصَبَ قِيدَ شِبْرٍ مِنْ أرْضٍ طُوِّقَهُ مِنْ سَبْعِ أرَضِـــينَ يَـــوْمَ الْقِيَامَةِ	٢٥

فهرس القوافي

الرقم	القافيـــة	البحـــر	الصفـحة
	البـــاء		
١	يا صاحِ بلِّـغْ ذَوي الزَّوْجَـاتِ كُلَّهُـم	أنْ لَيْسَ وَصْلٌ إذا انحلَّتْ عُرَرَ الذَنَبِ	البسيط	١٠١
٢	لـمْ يَبْـقَ إلا أسِـيرٌ غَيْـرُ مُنْفَلِـتٍ	أوْ مُوثَقٌ في حِبَـالِ القِـدِّ مَجْنُـوبِ	البسيط	١٠٢
٣	مـن يـكُ أمـسى بالمدينـة رحلُـهُ	فـإنّي وقيّـارٌ بهـا لغريـبِ	الطويل	١٣٥
٤	إذا مـا غـدونا قـال ولـدان أهلِنـا	تعالوْا إلى أنْ يأتِنا الـصيَّدُ نحْطِـبِ؟	الطويل	٢١٣
٥	وقَـدْ جَعَلَـتْ قُلُـوصُ بَنِـي سُـهَيْلٍ	مِـنَ الأكْـوَارِ مِرْتَعُهَـا قَرِيـبُ	الوافر	٤٨
٦	عَـسَى الكَـرْبُ الّـذِي أمْـسَيْتُ فِيـهِ	يَكُـونُ وَرَاءَهُ فَـرَجٌ قَرِيـبُ	الوافر	٥٠
٧	تُريـكَ سُـنَّةَ وَجـهٍ غَيْـرَ مُقْرِفَـةٍ	مَلْساءَ لَـيسَ بِهـا خـالٌ وَلا نَـدَبُ	البسيط	١٠٠
٨	ومـا زُرْتُ سَـلْمَى أنْ تَكُـونَ حَبِيبَـةً	إلَـيّ ولا دَيْـنٍ بهـا أنـا طَالِبُـهْ	الطويل	١٢٩
٩	مَـشَائِيمُ لَيْـسُوا مُـصْلِحِينَ عَـشِيرَةً	ولا نَاعِـبٍ إلاّ ببَـيْنٍ غُرابُهـا	الطويل	١٢٣، ١٣١
١٠	لَم أرَ مِثْـلَ الفِتيَـانِ فـي غَـبَنِ الـ	أيّـامِ يَنْـسونَ مـا عَواقِبُهـا	المنسرح	٢١٨
١١	فقلتُ: ادْعُ أخْرَى وارْفَعِ الصوتَ دعوةً	لعـل أبـا المغـوار منـك قريـبُ	الطويل	٢١٠
١٢	ثُـمَّ آلَـتْ لا تُكَلِّمُنـا	كُـلُّ حَـيٍّ مُعَقِّـبٌ عُقْبَـا	المديد	٥٢
١٣	مَا الحَـازِمُ الـشَّهْمُ مِقْـدَامًا ولا بَطَـلِ	إنْ لم يَكُنْ للهَـوَى بـالحَقِّ غَلابَـا	البسيط	١٢٧
	التـــاء		
١٤	تُعِدْ فِـيكُم جَـزْرَ الجَـزُورِ رِماحُنـا	وَيَـرْجِعْنَ بالأكْبَـادِ مُنْكَـسِرات	الطويل	٥٢
١٥	إنَّ العَـدَاوَةَ تَـسْتَحِيلُ مَـوَدَّةً	بِتَـدَارُكِ الهَفَـوَاتِ بالْحَـسَنَات	الكامل	٥٣
١٦	أسِـيئي بِنـا أو أحْـسِني لا مَلومَـةً	لَـدينا وَلا مَقْلِيَـةً إن تَقَلَّـت	الطويل	٢٠٧
	الحـــاء		
١٧	لَقَد كانَ لي عَـن ضَـرَّتَينِ عَـدِمتُني	وَعَمّـا أُلاقـي مِنهُمـا مُتَزَحْـزَحُ	الطويل	٢١٩
١٨	يـا نـاقُ سـيري عَنَقًـا فَـسيحا	إلَـى سـليمانَ فنَـستريحا	الرجز	١٣٣

الـــدال

١٩	فَإنّـــكَ مُوشِـــكٌ أَلاّ تَرَاهَـــا	وتَعْـدُو دُونَ غاضِـرَةَ العَـوَادِي	الوافر	٥١
٢٠	فدافعتُ عنـه الخيـلَ حتـى تبـدّدَتْ	وحتى علاني حالـكُ اللـونِ أسـودِ	الطويل	١١٢
٢١	تَقِـيٌّ نَقِـيٌّ لَـم يُكثّـرْ غنيمـةً	بِنَهْكَـةَ ذي قُربـى ولا بحقَلّـدِ	الطويل	١٣٩
٢٢	إذا مـا امـرُؤٌ ولّـى علَـيَّ بِـوُدّهِ	وَأدبَـرَ لَـم يَـصدُر بِإدبـارِهِ وُدّي	الطويل	٢٠٤
٢٣	لَحُـبٌّ المؤقـدانِ إلَـيَّ مؤسـى	وَجَعـدَةُ لَـو أضـاءَهُما الوُقـودُ	الوافر	٩٤
٢٤	أَمُـوتُ أسـى يَـوْمَ الرِّجـامِ، وأنّنـي	يَقِينـاً لَـرَهْنٌ بِالّـذِي أنَـا كَائِـدُ	الطويل	٥١
٢٥	ضِـدّان لَمـا اسـتَجمعا حَـسُنا	والـضدّ يُظهِـرُ حُـسنَهُ الـضِدُّ	مجزوء الكامل	١٩٤
٢٦	دَعَـانِيَ مِـنْ نَجْـدٍ فَـإنَ سِـنَينُه	لَعِـبْنَ بِنَـا شِـيبًا وشَـيَّبْنَنَا مُـرْدَا	الطويل	٢٩
٢٧	رَبَّيْتُـــــهُ إذا تَمَعْـــــدَدَا	وَآضَ نَهْـدًا كالحِـصَانِ أجْـرَدَا	الرجز	٥٢
٢٨	معـاوِيَ إنّنـا بِـشرٌ فأسْـجِح	فلَـسنا بالجبـالِ ولا الحديـدا	الوافر	١٤٢

الـــراء

٢٨	لقَدْ ضَجَّتِ الأرْضُونَ إذْ قَامَ مِـنْ بَنِـي	هَدَادٍ خَطِيـبٌ فَـوقَ أعْـوَادِ مِنْبَـرِ	الطويل	٢٦
٢٩	وَقَـدْ جَعَلْـتُ إذَا مَـا قُمْـتُ يُثْقِلُنِـي	ثوبي، فأنْهَضُ نَهْضَ الشَّارِبِ السَّكِرِ	البسيط	٤٩
٣٠	لَعِـبَ الريـاحُ بهـا وغيَّرهـا	بعـدي سَـواقي المُـورِ والقَطْـرِ	الكامل	١٠٣، ١١١، ١١٧
٣١	وَمَـن أنـتُمُ إنّـا نَـسينا مَـنَ انـتُمُ	وَرِيحُكُمُ مِـن أيِّ ريـحِ الأعاصِـرِ	الطويل	٢١٧
٣٢	جِئنَـي بِمِثْـلِ بنـي بَـدرٍ لِقَـومِهِمُ	أوْ مِثْلَ أُسرة منظـورِ بْـنِ سـيّارِ	البسيط	١٣٢
٣٣	لا يَبعَـدَن قَـومي الّـذينَ هُـمُ	سُـمُّ العُـداةِ وَآفَـةُ الجُـزرِ	السريع	١٦٦، ١٨١
٣٤	لَن تَـسُدَ الأحـوَصِ فلَـم تَعـدُهُم	وَعـامِرٌ سـادَ بَنـي عـامِرِ	السريع	٢١٣
٣٥	وَشَاعَ فِـي ذَا البَـابِ إسـقَاطُ الخبَـرِ	إذَا المُـرَادُ مَـعَ سُـقُوطِهِ ظَهَـرِ	الرجز	٢١٩
٣٦	الخَـائِضُ الغَمْـرَ وَالمَيمـونُ طَـائِرُه	خَلِيفَةُ اللّـهِ يُستَـسقى بِـهِ المَطَـرُ	البسيط	١٧٣
٣٧	مَـن أيِّ يَـومَيَّ مِـنَ المَـوتِ أفِـرّ	أيَـومَ لَـمْ يُقْـدَرْ أمْ يَـوْمَ قُـدِرْ	المديد	٩٦، ٢١١

السين

٣٨	وَبُدِّلْتُ قَرْحًا داميًا بَعْدَ صِحَّةٍ	لَعَلَّ مَنَايَانَا تَحَوَّلْنَ أَبْؤُسَا	الطويل	٥٣

الضاد

٣٩	ولَيْسَ دِينُ اللَّهِ بِالْمُعْضَا	إِنَّ لَنَا هَوَّاسَةً عِرَبْضَا	الرجز	٢٧

العين

٤٠	وما المرءُ إلا كالشّهابِ وَضَوْئِه	يَحُورُ رَمادًا بَعْدَ إذ هو ساطِعُ	الطويل	٥٣
٤١	إذا قيلَ أيُّ النّاسِ شَرُّ قَبِيلَةٍ	أَشَارَتْ كُلَيْبٍ بالأكُفِّ الأصَابِعُ	الطويل	١٣٠
٤٢	السِّلْمُ تَأْخُذُ مِنهَا مَا رَضِيتَ بِهِ	وَالحَربُ يكفيكَ مِن أنفاسِها جُرَعُ	البسيط	٢٢٣
٤٣	قِفِي قَبْلَ التَّفَرُّقِ يا ضُباعا	ولا يَكُ مَوْقِفٌ مِنك الوَداعا	الوافر	٤٥

الفاء

٤٤	بَنِي غُدَانَةَ ما إنْ أَنْتُمُ ذَهَبٌ	ولا صَرِيفٌ، ولَكِنْ أَنْتُمُ الخَزَفُ	البسيط	٦٠
٤٥	وَما قامَ مِنّا قائِمٌ في نَدِيِّنا	فَيَنطِقَ إلّا بِالَّتي هِيَ أعرَفُ	الطويل	١٨٨

القاف

٤٦	أَلَم تَسأَلِ الرَّبعَ القَواءَ فَيَنطِقُ	وَهَل تُخبِرَنكِ اليَومَ بَيداءُ سَمْلَقُ	الطويل	١٨٨
٤٧	لَنْ يَخبِ الآنَ مِنْ رَجَائِكَ مَنْ	حَرَّكَ مِنْ دُونِ بَابِكَ الحَلَقَهْ	المنسرح	٢١٠

اللام

٤٨	تَنَوَّرْتُهَا مِنْ أَذْرِعَاتٍ، وأَهْلُهَا	بِيَثْرِبَ، أَدْنَى دَارِهَا نَظَرٌ عَالِ	الطويل	٣٦، ١٥٦
٤٩	أَبُنَيَّ إِنَّ أَبَاكَ كَارِبُ يَومِهِ	فَإِذَا دُعِيتَ إِلَى العَظَائِمِ فَاعْجَلِ	الكامل	٥١
٥٠	لَو يَشا طارَ بِهِ ذو مَيَعَةٍ	لاحِقُ الآطالِ نَهدٌ ذو خُصَل	الرمل	٢١٤
٥١	حَمَلَتْ بِهِ فِي لَيْلَةٍ مَزْؤُودَةٍ	كَرْهًا وعَقْدُ نِطَاقِهَا لَمْ يُحْلَلِ	الكامل	١٠٦
٥٢	جُفَالَةِ الاجْنِ كَحَمِّ الجَمَلِ	كأنّ نَسْجَ العنكبوتِ المُرْمَلِ	الرجز	١١٣، ١١٥
٥٣	وظلَّ طُهاةُ اللَّحْمِ مِنْ بَيْنِ مُنْضِجٍ	صَفِيفَ شِواءٍ أو قَدِيرٍ معجَّلِ	الطويل	١٢٧

٥٤	ويأوي إلى نسوة عطلٍ	وشعثًا مراضيعَ مثلَ السعالي	المتقارب	١٧٢، ١٨٠
٥٥	إنْ تركبوا فركوب الخيل عادتنا	أو تنزلون فإنّا معشرٌ نُزُلُ	البسيط	١٤٠
٥٦	السَّالِكُ الثَّغْرَةَ اليَقْظَانَ كالِئُهَا	مَشْيَ الهَلُوكِ عَلَيْها الخَيْعَلُ الفُضُلُ	البسيط	١٠٦، ١٠٧، ١١٨
٥٧	أجِدَّك لنْ ترى بثعَيْلباتٍ	ولا بَيْدانَ ناجيةً ذمولا	الوافر	١٣٩
٥٨	سَمِعتُ الناسُ ينتَجِعونَ غَيثًا	فَقُلْتُ / لِصَيدَحَ انتَجِعي بِلالا	الوافر	١٤٦
٥٩	كَذَبَتْكَ عَينُكَ أم رَأيتَ بِواسِطٍ	غَلَسَ الظَلامِ مِنَ الرَبابِ خَيالا	الكامل	٢٠٧
٦٠	إنَّ مَحَلّاً وَإنَّ مُرتَحِلاً	وَإنَّ في السَفرِ ما مَضى مَهَلا	المنسرح	٢٢٠
٦١	وقَدْ يَنُوبُ عَنْهُ مَا عَلَيهِ دَلّْ	كَجِدَّ كُلَّ الجِدِّ وافْرَحِ الجَذَلْ	الرجز	٧٩

الميـــم

٦٢	جَزى اللَهُ عنّي الأعوَرَينِ مَلامَةً	وفروة ثَفرَ الثَورَةِ المُتَضاجِمِ	الطويل	٩٦
٦٣	ولَقَد خَبَطتُ بُيوتَ يَشكُرَ خَبطَةً	أخوالُنا وَهُمُ بَنو الأعمامِ	الكامل	١٨٣
٦٤	وكريمةٍ من آل قيس ألفته	حتى تبذّخ وارتقى الأعلامِ	الكامل	١٣٠
٦٥	يَدَيْتُ على ابن حسحاس بن وهبٍ	بأسفل ذي الجداة يَدَ الكريمِ	الوافر	٢٠٣
٦٦	ثُمَّ انقَضَتْ تِلْكَ السّنُونَ وَأَهْلُهَا	فَكَأَنَّهَا وَكَأَنَّهُمْ أَحْلاَمُ	الكامل	٢٩
٦٧	تَـــرّاكُ أمكِنَـــةٍ إذا لَـــم أرضَـــها	أو يَعتَلِق بَعــضَ النُفــوسِ حِمامُهــا	الكامل	٢١٦
٦٨	كفَّاك كفٌّ لا تُليق درهَم	جُودًا وأخرى تُعطِ بالسَّيف الدَّما	الرجز	٢٢
٦٩	مَتَى تَظنُّ القُلَّصَ الرَواسِما	يَبلُغنَ أُمَّ قاسِمٍ وَقاسِما	الرجز	١٤٩
٧٠	أتوا ناري فَقُلتُ مَنونَ أنتُم	فَقالوا الجِنَّ قُلتُ عِموا ظَلاما	الوافر	١٥٢،١٥٣
٧١	تَخَيَّرَها أخو عاناتَ شَهرا	وَرَجّى أولَها عاما فَعاما	الوافر	١٥٧
٧٢	نَدِمَ البُغاةُ ولاتَ ساعةَ مَندَمِ	والبَغيُ مَرتَعُ مُبتَغيهِ وَخيمَ	الكامل	٥٨
٧٣	فلمْ أرَ عامًا عوضُ أكثر هالكًا	ووجَه غلامٍ يُشْترى وغُلامَهْ	الطويل	٢٢٣
٧٥	إلى الملك القرمِ وابنِ الهمام	وليث الكتيبة في المزدحمْ	المتقارب	١٧٢
٧٦	وهُمْ إذا الخيلُ جالوا في كواثِبِها	فَوارسُ الخيل لا ميلٌ ولا قَزَم	البسيط	٩٨

النون

٧٧	طـــالَ لَيْلـــي وبَـــتُّ كَـــالمَجْنُونِ	واعْتَرَتْنِـــي الهُمُـــومُ بِالمَـــاطِرُونِ	الخفيف	٣١
٧٨	لـــمْ يَعْلُـــهُ مَطَـــرٌ ولـــم يُنْـــبَط بـــه	مـــاءٌ يَجِـــمُّ لِحَـــافِرٍ مَعْيُـــونِ	الكامل	١٠٥
٧٩	قَدْ يَرْجِعُ المـــرءُ بَعْـــدَ المَقْـــتِ ذامِقَـــةٍ	بالْحِلْمِ فادْرَأْ بِهِ بَغْـــضَاء ذِي إحَـــنِ	البسيط	٥٣
٨٠	إنْ هُـــوَ مُـــستَوْلِيًا علـــى أَحَـــدٍ	إلا علـــى أَضْـــعَفِ المَجَـــانِينِ	المنسرح	٦٣
٨١	لاهِ ابْنُ عمِّكَ لا أَفْـضَلْتَ فـي حَـسَبٍ	عنّي ولا أنـت ديّـاني فتخزونـي	البسيط	١٢٧، ٢٠٦
٨٢	وكَـــانَ لَنَـــا أَبُـــو حَـــسَنٍ عَلِـــيٌّ	أَبَـــا بَـــرًّا، ونَحْـــنُ لَـــهُ بَنِـــينُ	الوافر	٣١
٨٣	أَمَّـــا الرَحِيـــلُ فَـــدونَ بَعْـــدِ غَـــدٍ	فَمَتَـــى تَقُـــولُ الـــدارُ تَجمَعُنَـــا	الكامل	١٤٩
٨٤	إذا مـــا عـــلا المـــرءُ لامَ العـــلاء	ويقنَـــعُ بالـــدون مَـــنْ كـــان دُونَـــا	المتقارب	١٩٥

الواو

٨٥	وَلَوْ سُئِلَ النَّاسُ التُّرَابَ لأَوْشَكُوا	إِذَا قِيلَ هَاتُوا أَنْ يَمَلُّوا وَيَمْنَعُوا	الطويل	٥٠

الهاء

٨٦	يُوشِـــكُ مَـــنْ فَـــرَّ مِـــنْ مَنِيَّتِـــهِ	فـــي بَعْـــضِ غِرَّاتِـــهِ بُوَاقِفُهَـــا	المنسرح	٥٠
٨٧	إذا رَضِـــيَت علـــيَّ بنـــو قُـــشَيرٍ	لعَمـــرُ اللهِ أعجَبَنـــي رضـــاها	الوافر	٢٠١

الياء

٨٨	فإيّـــاكُمْ وحَيَّـــةَ بَطْـــنِ وادٍ	هَمـــوزِ النّـــابِ لَـــيس لكـــم بِـــسِيِّ	الوافر	١١٤
٨٩	تَعَزَّ فَـــلاَ شَـــيءٌ علـــى الأَرْضِ باقِيـــا	وَلاَ وزَرٌ مِمَّـــا قَـــضَى اللهُ وَاقِيـــا	الطويل	٦٢
٩٠	بدا ليَ أنّي لستُ مُـدرِكَ مـا مَـضَى	ولا سـابقٍ شـيئًا إذا كـان جائيـا	الطويل	١٢، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤، ١٣٥، ١٣٦
٩١	فـــأبلوني بليـــتكم لعلـــيّ	أصـــالحكم واســـتدرجْ نَوَيّـــا	الوافر	١٣٨

Abstract

Al-Jarrah, Lina Ali. The dependants in the traditional grammar-an analytical study. Master Thesis - Yarmouk University. ٢٠١٠

(supervisor Dr. Abdul Qadir Mar'i Khalil)

This study attempted to present one of the most important phenomena of Arabic grammar, namely dependency; I have tried to clarify this phenomenon in books of language, grammar and interpretation.

The aim of this study was to identify the phenomenon of grammatical dependents because of its significant impact on the Arabic grammatical system. Since this phenomenon was not studied independently, the researcher considered dealing with it in a separate study; therefore, the study sought to examine the dependents in the Arabic grammatical system.

The study is divided into an introduction and three chapters: In the introduction, the researcher has presented the subject, importance , approach of the study and the reason of choosing it.

In the first chapter, the researcher dealt with the concept of dependents in the Arabic grammar represented by the concept of dependency and its relationship with measurement, the relationship of dependency with logic and jurisprudence, and the types of dependency.

In the second chapter, she has dealt with dependents by their analysis in Arabic, represented by dependents of sound masculine plurals, dependents of sound femineine plurals, dependents of dual, dependents of kana along with its "sisters" terms, dependents of the circumstantial accusative (al-Ḥāl), dependents of cognate accusative, dependents of interpretation, dependents of proximity (neighboring), dependents of illusion, and dependents of narration.

Finally, the third chapter dealt with the dependents by their analysis of meaning represented by dependency of cutting and dependency of contrast.

The study was appended with a conclusion containing the most important findings.